



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أطلس أكاديمي أم البواقي

ومخبر الارغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية
جامعة أم البواقي

تجسيدا لسلسلة المؤتمرات الوطنية والدولية حول الجامعة كمنظمة

متعلمتا يقدمان



كتاب أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول: المسؤولية المجتمعية للجامعات الواقع والمنشود

كتاب أعمال المؤتمر الدولي العلمي المحكم حول :

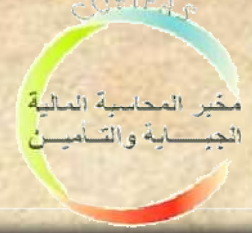
المسؤولية المجتمعية للجامعات

الواقع والمنشود

يوم: 2021/12/16

منشورات منبر الأرخونوميا والبحوث
التكيفية في علم النفس وعلوم التربية
جامعة أم البواقي

المؤتمر بالتعاون والتنسيق مع:



منشورات منبر الأرخونوميا والبحوث
التكيفية في علم النفس وعلوم التربية
جامعة أم البواقي

ISBN 978-9931-9704-2-2



متوفر على الموقع: <http://www.univ-oeb.dz/ajps>



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أطلس أكاديمي أم البواقي

ومخبر الارغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية جامعة أم البواقي

تجسيكا لسلسلة المؤتمرات الوصنية والحولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة
يقدمان:

كتاب أعمال المؤتمر الدولي العلمي المحكم
حول:

المسؤولية الاجتماعية للجامعات

الواقع والمنشود

يوم: 2021/12/16



تنسيق وإخراج:

كريوش هشام

مدير المخبر

منشورات مخبر: الارغونوميا والبحوث التطبيقية في علم
النفس وعلوم التربية
جامعة أم البواقي

متوفر على الموقع <http://www.univ-ueb.dz/ajps>



حقوق النشر محفوظة :

لمخبر الارغونوميا والبحوث التطبيقية في علم
النفس وعلوم التربية
جامعة أم البواقي

عنوان الكتاب :

المسؤولية المجتمعية للجامعات الواقع والمنشود



المؤلف

مجموعة من المؤلفين

الناشر :

مخبر: الارغونوميا والبحوث التطبيقية في علم
النفس وعلوم التربية
جامعة أم البواقي

ISBN :

978-9931-9704-2-2

الإيداع القانوني :

ديسمبر 2021

إن الأعمال الواردة في هذا الكتاب تعبر حصريا عن رأي كتابها وتحت مسؤوليتهم ولا تمت
بصلة لتوجهات وأراء المخبر أو هيئات الملتقى أو المؤلفين الآخرين

ترتيب المواضيع المنشورة لا يوضع أي اعتبارات ذات علاقة بالمؤتمرات العلمية للكاتب أو الموضوع المنشور وإنما لاعتبارات تتعلق بمحاور المؤتمر، أو أخرى تتعلق بإخراج والتنسيق والنشر.

الرقم	عنوان المداخلة	المشارك	الجامعة	البلد	الصفحات
01	الجامعة العربية والمسؤولية المجتمعية	د. يوسف ذياب عواد	القدس المفتوحة	فلسطين	28-7
02	دراسة تحليلية لواقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا	د. زردة حسن شبيطة	القدس المفتوحة	فلسطين	44-29
		د. مي محمود الشامي	القدس المفتوحة	فلسطين	
03	المسؤولية المجتمعية للجامعات الجزائرية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها	أ.د. وسيلة زروالي	أم البواقي	الجزائر	60-45
04	المسؤولية المجتمعية (المفهوم، الأهمية، الأهداف.... المجالات)	ط.د. أبوش زينة	أم البواقي	الجزائر	72-61
		د. كربوش هشام	أم البواقي	الجزائر	
05	مقترح لتنمية المسؤولية المجتمعية للجامعة - البحث العلمي أهودجا-	أ.د. بن زروال فتيحة	أم البواقي	الجزائر	78-73
06	إستراتيجية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية في الجامعة الجزائرية من خلال اعتماد المقاولاتية الاجتماعية كآلية تفعيل. جامعة باتنة 1 أهودجا.	د. سلطاني الويزة	باتنة 1	الجزائر	86-79
07	المسؤولية المجتمعية للجامعة مقارنة مفاهيمية	د. مهريه خليدة	تامنغست	الجزائر	98-87
08	تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات " دليل مقدم من طرف الاتحاد الأوروبي"	د. ناصري عبد الرحيم	سطيف	الجزائر	110-99
		ط.د. قميحة اسمهان	قسنطينة 2	الجزائر	
09	المسؤولية المجتمعية لجامعة أم البواقي في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها	أ.د. زروالي وسيلة	أم البواقي	الجزائر	120-111
		ط.د. العدوالي أمال	أم البواقي	الجزائر	
10	المسؤولية المجتمعية لدى الأستاذ الجامعي في ظل الأزمات - أزمة كورونا نموذجاً-	د. بوجلال سهيلة	المسيلة	الجزائر	130-121
		د. بن عمور جميلة	الشلف	الجزائر	
11	مظاهرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الجامعية الجزائرية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي -دراسة تحليلية للصفحة الرسمية للمديرية الفرعية للأنشطة الثقافية والرياضية بجامعة أم البواقي على موقع فيسبوك-	د. بوحنان أسماء	أم البواقي	الجزائر	144-131
12	اتجاهات طلبة الجامعة نحو المسؤولية الاجتماعية	د. بوريو نضيرة	أم البواقي	الجزائر	154-145
13	استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة وعلاقتها بدرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لجامعة أم البواقي لأدوارهم الوظيفية في الخدمة المجتمعية (الداخلي والخارجي)	د. جغبوب دلال	أم البواقي	الجزائر	174-155
		د. عروج فضيلة	أم البواقي	الجزائر	
14	متطلبات المسؤولية المجتمعية للجامعات في ضوء مبادئ الجودة الشاملة	د. بطاطاش راضية	أم البواقي	الجزائر	186-175
		د. لطرش حليلة	أم البواقي	الجزائر	
15	مساهمة محتويات عروض التكوين في تعزيز أبعاد التربية الأمنية لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية من وجهة نظرهم -دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي لتخصصي: علم النفس التربوي / وإرشاد وتوجيه (سنة أولى وثانية ماستر) نموذجاً-	د. تلايح نوارة	أم البواقي	الجزائر	200-187
		د. قيدوم صليحة	أم البواقي	الجزائر	

الصفحات	البلد	الجامعة	المشارك	عنوان المداخلة	الرقم
210-201	الجزائر	أم البواقي	د. حفيظي ليلى	دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية البشرية في الجامعة "الواقع والتحديات"	16
226-211	الجزائر	أم البواقي	د. سعادو أسماء	المسؤولية المجتمعية للجامعة الجزائرية تجاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب- تجربة جامعة أم البواقي من خلال خلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة - CAMEBS -	17
	الجزائر	أم البواقي	د. فضال نادية		
234-227	الجزائر	أم البواقي	ط.د. بوقندورة مينة	المسؤولية المجتمعية بين المفهوم... ومقومات نجاح الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية	18
	الجزائر	أم البواقي	ط.د. حراث فطيمة		
246-235	الجزائر	أم البواقي	د. اليزيد نذيرة	المدخل النظري والمفاهيمي للمسؤولية المجتمعية بالمؤسسات الجزائرية	19
254-247	الجزائر	أم البواقي	ط.د. طاهر رميسة	لمحة نظرية عن المسؤولية المجتمعية للجامعات: من المفهوم إلى الأهمية.	20
	الجزائر	أم البواقي	أ.د. توافق سميرة		
264-255	الجزائر	م.ع.أ. قسنطينة	د. بوكرديم فدوة	دور المناهج التعليمية - بالمدسة العليا للأستاذة قسنطينة- في ترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الأستاذ. نموذج عن مناهج تخصص التاريخ والجغرافيا	21
	الجزائر	أم البواقي	ط.د. يوسف زينة		
278-265	الجزائر	أم البواقي	د. حيواني كريمة	مدى تطبيق الأساتذة الجامعين لأبعاد المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات الجامعية الجزائرية	22
	الجزائر	أم البواقي	د. بن صالح بسمة		
288-279	الجزائر	أم البواقي	د. لقان حسينة	المسؤولية المجتمعية للجامعات، بين متطلبات تنميتها ومعوقات تفعيلها	23
298-289	الجزائر	أم البواقي	د. قاسي سليمة	تفعيل دور التربص الميداني في المسار التكويني للطلاب بالجامعة الجزائرية نحو تنمية المسؤولية المجتمعية	24
306-299	الجزائر	أم البواقي	د. نجعوم يوسف	علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها السوسيو اقتصادي _ دراسة وصفية تحليلية	25
322-307	الجزائر	أم البواقي	د. حيواني كريمة	الكفاءات الاجتماعية اللازمة للأستاذ الجامعي لتجسيد المسؤولية المجتمعية	26
	الجزائر	أم البواقي	د. نصراوي صباح		
332-323	الجزائر	أم البواقي	د. بغو هواري	واقع التكوين الجامعي وإشكالية التوافق بين مخرجاته وسوق العمل	27
350-333	الجزائر	أم البواقي	د. العايب نورة	دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية	28
	الجزائر	أم البواقي	ط.د. شعبي ريان		



الجامعة العربية والمسؤولية المجتمعية**Arab universities.....and social responsibility**أ.د. يوسف ذياب عواد --- جامعة القدس المفتوحة (فلسطين) yawwad@qou.edu**Resumé :**

In the spirit of efforts not to be scattered and responsibilities to fade away, the solidarity of the members of society must be united to confront these contemporary challenges. This requires defining the role that institutions, including universities, play towards society, to improve the social, economic or environmental conditions of its members. The importance of the societal dimension has increased in all fields and fields. The new administration, given the close relationship between institutions and the society in which they operate, which requires an efficient leadership that understands the importance of society and its challenges, and the consequent decision-making, actions and actions that embody its societal responsibility towards society and the positive results it can achieve in the short and long term. In recent years, there has been increasing talk about social responsibility among citizens, the media, and the private sector.. We may realize the very great responsibility of this (private) sector.. We find that many institutions, including the Arab Bank, for example, have designated certain departments entrusted with social responsibility, including For example, but not limited to the Abdul Hameed Shoman Foundation.

Mots-clés : Arab universities- social responsibility

ملخص:

ومن منطلق ألا تتبعثر الجهود وتتلاشى المسؤوليات فلا بد من تضامن أفراد المجتمع لمواجهة هذه التحديات المعاصرة. وهذا يتطلب تحديد الدور الذي تقوم به المؤسسات ومنها الجامعات تجاه المجتمع، لتحسين ظروف أفرادها الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو البيئية. وقد ازدادت أهمية البعد المجتمعي في كافة المجالات والحقول الإدارية حديثا، نظرا للارتباط الوثيق بين المؤسسات والمجتمع الذي تعمل فيه، مما يتطلب وجود قيادة كفؤة تدرك أهمية المجتمع وتحدياته، وما يترتب على ذلك من اتخاذ القرارات والإجراءات والأفعال التي تجسد مسؤوليتها المجتمعية تجاه المجتمع وما يمكن أن يحققه من نتائج ايجابية على المدى القصير والطويل.

وفي السنوات الأخيرة تزايد الحديث عن المسؤولية المجتمعية بين المواطنين وأجهزة الإعلام والقطاع الخاص.. ولعلنا ندرك ما لهذا القطاع (الخاص) من مسؤولية كبيرة جدا.. حيث نجد أن كثيرا من المؤسسات ومنها البنك العربي مثلا قد خصص إدارات معينة تناط بها المسؤولية المجتمعية منها مثلا وليس حصرا مؤسسة عبد الحميد شومان

الكلمات المفتاحية: الجامعة العربية :

المسؤولية المجتمعية

تمهيد :

لم يتم تنظيم أو ترتيب المسؤولية المجتمعية بشكل محدد، رغم أن هناك بعض الجهات التي بدأت في تنظيمه ، بل وحتى على المستوى الدولي لا يوجد نظام متبع للمسؤولية المجتمعية، إذ مازالت كثير من الدول تعد العدة لوضع هذا النظام، مما يؤكد أن مفهوم المسؤولية المجتمعية ما زال ضبابيا في مجتمعنا العربي، إذ نجد الشخص المثقف القارئ يكاد لا يعرف شيئا عن المسؤولية المجتمعية فما بالننا بالشخص العادي أو الأمي..؟

بدأ تداول مفهوم المسؤولية المجتمعية في المجتمعات العربية، في سنة ٢٠٠٠م تقريبا، بعدما تعاضم دور المجتمع المدني.. وقناعة المسئولين بأهمية دور القطاع الخاص في الجهود الأهلية.. ومن ثم بدأت بعدها فكرة هذا المنحى في التبلور لأنه نشاط داعم ومساند للجهود الحكومية. وبالرغم من ذلك مازال هناك خلط حول مفهوم المسؤولية المجتمعية، داخل قطاعا واسع.. وبخاصة في الشركات والمؤسسات، كما أن هناك خلطا بين العمل الخيري والعلاقات العامة وبين المسؤولية المجتمعية.

الفرق بين الإحسان والمسؤولية المجتمعية

يمكن تحديد الفرق بين الإحسان والمسؤولية المجتمعية بأن الإحسان له طابع فردي وعفوي وشخصي فيما تتضمن المسؤولية المجتمعية وجود منهجية وخطة نابعة من تقديرات دقيقة لأولويات ومواضيع ذات علاقة بالاحتياجات الفعلية ولذلك لها ديمومة أكبر وتأثير أكثر.

أسباب نشوء المسؤولية المجتمعية:

لو حاولنا تتبع بدايات نشوء المسؤولية المجتمعية لوجدنا أنها بدأت عبر الشركات الكبيرة عابرة القارات وذلك لاعتبارين منهما: البيئة الداخلية للعمل.. ووجود مخاطر في الشركات الصناعية والبيترولية على البيئة، فحرصت تلك الشركات على مكافأة موظفيها وأفراد أسرهم حينما يتعرضون لمخاطر العمل.. منها التأمين الصحي، والتأمين بشكل عام، وتحسين بيئة العمل..

وتعد الحوادث البيئية والإنسانية إحدى الدوافع الأساسية لحفز الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية. ونذكر هنا على سبيل المثال ما تسببت به شركة Exxon oil Spill in Alaska سنة ١٩٨٩. حين تسرب أكثر من أحد عشر مليون جالون من النفط من إحدى الناقلات في عرض المحيط، مما تسبب بتلوث كبير للمياه وفناء جانب كبير من الأحياء البحرية، وكذلك ما حدث في مصنع الكيماويات في بوبال . الهند سنة (١٩٩١)، حيث صرحت الشركة أن عدد الضحايا وصل إلى (٠٠٨٣) قتيل، فيما أشارت الإحصائيات الحقيقية إلى الموت أكثر من (٠٠٠٥١) خمسة عشر ألف قتيل.

لقد تعاضم الاهتمام في المسؤولية الاجتماعية للشركات منذ عشر إلى خمس عشرة سنة عندما بدأ يتزايد انتقاد جماعات معينة مثل السلام الأخضر الصندوق العالمي، والطبيعة ، أو جماعات الضغط الأخرى التي سعت إلى تغيير أساليب ممارسة الأعمال التجارية أو على الأقل لتغيير بعض من طرق إدارتها للحد من الأثار البيئية والاجتماعية، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية على قمة جدول الأعمال العالمي عندما تم إثارة عدد من البلبلات الخاصة بشركة شل لاستخراج النفط عندما قررت الإبقاء على آله

سلسلة المؤتمرات الوطنية و الدولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

ISBN :978-9931-9704-2-2 **الهسؤولية المجتمعية للجامعات والواقع و المنشود،**

منشورات مخبر الأرغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية

ضخمة تزن آلاف الأطنان (Brent)(spar) في عرض البحر الأمر الذي دعا جماعات الضغط إلى مقاطعة الشركة وكادت أن تعلن إفلاسها، ومن ثم بدأت الشركات والمؤسسات تضع على جدول أعمالها مواجهة الكوارث التي يمكن أن تسببها والعمل على تلافئها، وبالتالي تميزت المسؤولية الاجتماعية وتطورت سريعا لتصبح أكثر شمولية للأعمال والمسؤوليات.

ويمكن ذكر بعض دوافع المسؤولية المجتمعية على سبيل المثال لا الحصر بالآتي:

- ليتحمل الجميع المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع.
- المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي وتطويره.
- يجب أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم.
- ربط المسؤولية المجتمعية بالمعتقدات والقيم الدينية.
- رد الجميل للمجتمع بالإتفاق على الأعمال الخيرية.
- المسؤولية المجتمعية وسيلة للإلتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات تجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية.

تعريف المسؤولية المجتمعية

من الصعب تحديد تعريف جامع شامل في أحيان كثيرة لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية والمجتمع، مثل المسؤولية المجتمعية، حيث عرفتها المسؤولية المجتمعية من زوايا واتجاهات عديدة مختلفة. فقد عرفها (Drucker, 1977) بأنها التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه،، أما (Strier, 1979) فأشار إلى كون المسؤولية المجتمعية تمثيلا لتوقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في مجال المسؤولية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون، وبصورة لا تضر بقيام منظمة الأعمال بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها.

ويرى الكاتب (Bedeian, 1993) أن من الأفضل تعريف المسؤولية المجتمعية من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: «ما العمل الذي يعتبر عملا مسؤولا مجتمعيًا؟»، ويقترح لذلك ثلاثة معايير:

- أن تتبع المنظمات المعيار الأساسي الآتي: (فوق كل شيء أن لا تسبب أي ضرر)، وهذا يضمن القيام بسلوك مسؤول مجتمعيًا وقانونيًا.
- على المنظمات أن تتحمل المساءلة عن أي تأثير يلحق بالمجتمع نتيجة أعمالها، وأن تقلل إلى أدنى درجة النتائج السلبية لأعمالها.
- يجب على المنظمات من خلال أعمالها أن تعزز رفاهية المجتمع على المد □ البعيد، وهذا استحقاق على المنظمات أن تكون مستعدة لدفعه مقابل مشاركتها في منافع المجتمع، وعلى المنظمات أن تدرك أن استمرار بقائها مرهون بوجود مجتمع سليم.

- أما الباحثان (Pride and Ferrell, 1997) فيعرفان المسؤولية المجتمعية بأنها «التزام المنظمة بتضخيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع». وبالتالي فإن المسؤولية المجتمعية تتعامل مع الأثر الكلي لجميع قرارات المنظمة في المجتمع.
- وتعرف مسودة الأيزو 26000 المسؤولية المجتمعية بالأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتتحمل مسؤولية آثار أنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على: «السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات، وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة».
- إن شمولية محتوى المسؤولية المجتمعية جعلت الباحث ^{Carroll} يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسية هي: الجانب الاقتصادي ^{Economic} والقانوني ^{Legal} والأخلاقي ^{Ethical}، والخير ^{Philanthropy}، حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية فلا يمكن أن تتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطا في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.. والشكل أدناه يوضح «هرم Carroll للمسؤولية المجتمعية»:

هرم Carroll للمسؤولية المجتمعية



الخصائص المشتركة لتعريف المسؤولية المجتمعية

- يرى زيادات (٩٠٠٢) أنه رغم اختلاف التعريفات لمفهوم المسؤولية المجتمعية إلا أنها قد أجمعت على وجود الخصائص المشتركة للمسؤولية المجتمعية على النحو الآتي:
- الإقرار بطوعية مبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (عدم الإلزامية).
- تكامل السياسات المجتمعية والبيئية والاقتصادية، في الأعمال الإدارية اليومية للمؤسسة
- الخصائص المشتركة لتعريف المسؤولية المجتمعية
- تقبل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات كونها واحدة من الأنشطة الأساسية الراسخة، في نشاطات المؤسسة الإدارية والاستراتيجية.

سلسلة المؤتمرات الوطنية و الدولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

ISBN :978-9931-9704-2-2 **الهسؤولية المجتمعية للجامعات والواقع و العنشود**

منشورات مخبر الأرغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية

- عملية تشاركية تقوم بها المؤسسات؛ لتعظيم القدرة التشاركية بالتنمية.
- تقوم بها مختلف المؤسسات، بغض النظر عن طبيعة عملها.

مبادئ المسؤولية المجتمعية

تقوم المسؤولية المجتمعية على عدد كبير من المبادئ وترتكز على تسعة رئيسة منها ،هي:

- المبدأ الأول : حماية البيئة (Environmental Restoration) من الأخطار المحدقة بها ،وبخاصة ما يتعلق منها بالتلوث.
- المبدأ الثاني: القيم والأخلاقيات (Ethics) واعتبارها صمام أمان للاستثمارين المادي والبشري وما بينهما من علاقة مباشرة من حيث طبيعة الأنشطة التي ينبغي أن تأخذ البعد القيمي بعين الاعتبار.
- المبدأ الثالث: المساءلة والمحاسبية (Accountability) ويتم ذلك من خلال إظهار المعلومات الصادقة والبيانات الدقيقة وفق ما يعرف بالشفافية حول الأنشطة التي نفذت وتلك التي لم تنفذ.
- المبدأ الرابع: تقوية وتعزيز السلطات (Empowerment) ويتحقق ذلك من خلالالشراكة المتوازنة ما بين القطاع العام والخاص وجمهور المستفيدين لتحقيق المصالح المتبادلة، بما يضمن أمن المجتمع واستقراره.
- المبدأ الخامس: الأداء المالي والنتائج (Financial Performance and Results) : من خلال إيجاد أفضل مستويات الرفاهية الممكنة الناتجة عن رواتب وتقاعد وتوفيرات وامتيازات وترقيات وفرص مبنية على التنافس الشريف القائم على حسن الأداء، ويحفظ بالوقت نفسه أوجه التقدم والتطور اللازمة للمؤسسة. والسعي نحو التقدم والنمو الذاتي.
- المبدأ السادس: مواصفات موقع العمل (Workplace Standards) : وربطها بإدارة الموارد البشرية وتطوير الكادر المدرب بحسب الاحتياجات المهنية العصرية الحديثة ،وكذلك توفير البيئة المهنية السليمة التي يؤدي بها الموظفون أعمالهم على أكمل وجه، متضمنا ذلك عناصر الهدوء، والإضاءة، والهوية، والجو السيكولوجي المفتوح.
- المبدأ السابع: العلاقات التعاونية (Collaborative Relationships) المبنية على العدالة والأمانة مع شركاء العمل والمهمات والأنشطة والفئة المستهدفة من ثمرة الجهود المبذولة أيضا.
- المبدأ الثامن: المنتجات ذات الجودة والخدمات عالية المستوى (Quality Products and Services) بحيث تستجيب لاحتياجات المجتمع المختلفة، مستثمرة بذلك كل عناصر الكفاءة التي يمكن توظيفها، بما يخلق لديها خصائص قادرة على التنافس بإيجابية مع مختلف الجهات المنتجة والموردة، سواء للجانب المعنوي أم المادي.
- المبدأ التاسع: الارتباط المجتمعي (Community Involvement) من خلال تجسير عرف التواصل الوثيق بين المجتمع ومؤسساته المختلفة، بحيث تتميز عمليتا التواصل والاتصال بالحساسية

المسئولة مجتمعياً تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع، الذي يسعى إلى توفير الحد الأقصى من الامتيازات لمواطنيه
أبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات
هنالك ثلاثة أبعاد رئيسة للمسؤولية المجتمعية، وهي:



الالتزام التطوعي والمسؤولية المجتمعية

يعد الالتزام التطوعي أحد الطرق المحتملة لممارسة المسؤولية المجتمعية، إذ يرى البعض أن الالتزام التطوعي بديل للتعليمات المفروضة على سلوك المؤسسة، ومن ناحية أخرى يعد المعارضون أن المؤسسة قد تدعي التطوع لكن الممارسة الفعلية تتنافى مع مبادئ المسؤولية المجتمعية إما لكونها شكلية أو صورية أو لضالة الأهداف التي يمكن تحقيقها، ومهما كانت طبيعة الالتزام التطوعي وحجمه ونوعه إلا أنه ليس بديلاً عن المسؤولية المجتمعية، بل هو جزئية محدودة من ممارستها، فالمسؤولية المجتمعية أشمل وأوسع وأعمق، كما أن لها منهجية وخطة وميزانية وديمومة، من حيث تحقيقها في أوساط المجتمع، ودورها بارزاً في التنمية، فلا تقتصر المسؤولية المجتمعية على مشاركات معينة لمطوعين في أوضاع طارئة أو مستقرة، بمقدار ما تكون الخطة العامة للمسؤولية المجتمعية تأخذ بعين الاعتبار إجراءات وقائية وبنائية وأخرى علاجية.

المسؤولية المجتمعية بين البعد العام والبعد الخاص

تعد الدولة شريكاً أساسياً في جميع العمليات التنموية، في وقت تعاضمت فيه أدوار الشركات والمؤسسات كان لابد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لأنه من الصعب أن يعمل القطاع الخاص بمفرده في المسؤولية المجتمعية بدون وجود الدولة، ولا تستطيع الدولة القيام بهذه الأدوار بدون تعاون من القطاع الخاص والقطاع الأهلي.

على هذا فإننا نؤكد أن دور القطاع الخاص هو دور مكمل لدور الدولة، وبخاصة إذا ما علمنا أن النظام الاقتصادي في البلاد العربية لا يأخذ ضريبة خاصة بالمسؤولية المجتمعية، وإثر ذلك يجب على الشركات أن تبادر وتضع نوعاً من برامجها الموجبة بالتعاون مع الجهات الحكومية..

كما يجب على الأجهزة الحكومية أن تدعم نشاطات المسؤولية المجتمعية مثل وزارة التربية والتعليم فأرى أن تتضمن مناهجها المسؤولية المجتمعية وهو جزء موجود الآن في مناهجها (ولكن بحاجة إلى بلورة وتخصيص أكثر) مثل التربية الوطنية التي تقوم على كيفية تنشئة الأطفال على حب الوطن

والولاء والانتماء للوطن والحفاظ على الممتلكات العامة وصيانتها فهذا يعد جزءاً من المسؤولية المجتمعية الملقاة على عاتق وزارة التربية والتعليم.

كذلك فإن وزارة الصحة لديها نشاطات مكتملة في نطاق المسؤولية المجتمعية، مثل الكشف قبل الزواج فهذا جزء من المسؤولية المجتمعية، لأن الزواج بين ذكر وأنثى صحيحين لا توجد لديهما مشكلات وراثية، تكون قد شاركت في إيجاد أفراد في المجتمع سليمين جسدياً وعقلياً، وهذا ما يندرج أيضاً تحت المسؤولية المجتمعية التي تتبناها وزارة الصحة.

إن دخول القطاع الخاص في قضايا المجتمع ليس المقصود منه تخلي الوزارات عن مسؤولياتها، وإنما الهدف من ذلك هو مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة ومن واجب القطاع الخاص أن يتحمل جزءاً من المسؤولية المجتمعية.

وحيثما نجد بعض المؤسسات التي تعطي موظفيها تأميناً صحياً وتدفع لهم رواتب مجزية، وتوفر بيئة سليمة للعمل تعد هذه مسؤولية اجتماعية.. كذلك حينما ننظر إلى عمليات بعض الشركات من حيث المنتج هل هو مضر بالبيئة والإنسان، فهذه كذلك مسؤولية اجتماعية.

ومن الواضح جداً أن نجد أن ما يقدمه القطاع الخاص تجاه المجتمع أقل مما هو متوقع، وأقل بكثير من عائد تلك الشركات والمؤسسات من الاستثمارات والسبب في ذلك هو عدم وضوح مفهوم المسؤولية المجتمعية.. وعلى سبيل المثال قد نجد شركة ما تقدم أموالاً في مجالات اجتماعية متعددة على اعتبار أن هذا العطاء مسؤولية مجتمعية، فهذا غير صحيح لأن المسؤولية المجتمعية تتضمن برامج وخططاً... وليس تخصيصاً لأموال فقط وإضافة إلى وجود تفاوت فإن ما يقدمه القطاع الخاص في هذا الجانب ليس بالمأمول، إضافة إلى تفاوت بين كل مدينة وأخرى وبين الشركات التي تقدم دعماً مجتمعياً، والشئ الملاحظ أيضاً أنه ليس لدينا نظام مفروض على القطاعات الخاصة تجاه المسؤولية المجتمعية، كما لا نطلب من القطاع الخاص الدعم بالإجبار، ولكن اعتقد أنه سيأتي الوقت الذي سنقفز فيه قفزة كبيرة وهائلة نحو القطاع الخاص وربما يكون ذلك خلال السنوات القادمة حتى لو لم يكن دوره بارزاً نحو مفهوم المسؤولية المجتمعية أو أفعالاً في المجتمع، بعدما تتضح الرؤية، خصوصاً إذا أدركنا أن الحكومات تشجع بقوة أي مبادرة من القطاع الخاص لتحمل مسؤوليته المجتمعية.

التي تمنحها السعودية باسم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود والأردن باسم جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين للشركات والمؤسسات التي تعنى بالمسؤولية المجتمعية بحسب سياسات خاصة ومعايير محددة، تقديراً لمساهمة المؤسسات الفائزة في تطبيق منى المسؤولية المجتمعية.. كما نشير إلى برنامج صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم حول إعداد القادة لتحقيق التجاوب بين قطاعات المجتمع وشرائح المختلفة، وإلى مبادرة الإمارات للاتصالات في مشروعين هما: مشروع زايد للإسكان، وصندوق الزواج الخيري مما يدل على أن مفهوم المسؤولية المجتمعية بدأ يترسخ وأن أهميته بدأت تبرز إلى أرض الواقع..

المسؤولية المجتمعية بين التخطيط المهني والعمل الخيري

بدأت عبارة «المسؤولية المجتمعية للمؤسسات» تتردد على مسامعنا وتطالعنا في الإعلام المطبوع كثيرا في السنوات الأخيرة. ولكن ملاحظ هذا المفهوم لم تتحدد بعد بشكل واضح، وبخاصة بالنسبة لمؤسسات المنطقة التي لم يحالفها الحظ حتى الآن لتنتقل نحو الأسواق الإقليمية والدولية. وفي أحسن الأحوال، فإن معظم المبادرات المجتمعية، إن لم نقل جميعها، لا تزال في حدود الإعراب عن النوايا الحسنة للمؤسسات تجاه المجتمع الذي تزاوّل نشاطها فيه.

وفيما لو نظرنا إلى النواحي المجتمعية لنا كمجتمع عربي مسلم متماسك نجد العرب متفقين مع بعضهم بعضا حول بعض القضايا المجتمعية حتى قبل الإسلام، وعندما جاء الإسلام أكد على هذه الروابط بين المسلمين، ولعل هناك من الآيات والأحاديث الكثيرة التي تدل على التراحم والتصديق على الأقارب والفقراء وإغاثة الملهوف، ولعل أبرز ما في هذا هو موضوع الزكاة الذي يدخل في صميم التكافل المجتمعي بحيث يتم حث القطاع الخاص على دفع الزكاة حسب نوع المنتج أو ما يملكه الشخص في هذا المجال.

وقد يتبادر للذهن أن المشروعات الخيرية الخاصة بالفقراء والحقائب المدرسية والأغطية هي مسؤولية مجتمعية ولكنها منحصر أكثر مما ينبغي حيث تزيد المجتمعات بؤسا والأغنياء فوقيّة واستعلاء والمطلوب أن تملك المسؤولية المجتمعية القوة والتأثير لتكون قوة ثالثة وأن تملك الموارد والأدوات ما يجعلها قادرة على تأدية رسالتها على نحو أمثل.

لذا يجب علينا أن نعلم أن المسؤولية المجتمعية ليست محصورة فقط بالإنفاق وإنما الإنفاق وسيلة للوصول إلى شيء محدد في مجال المسؤولية المجتمعية التي تدخل في إطار برامج التنمية المستدامة.. كذلك يجب أن نعلم أن مفهوم المسؤولية المجتمعية لا يشمل التبرع من وجهة نظر القطاع الخاص، لأن القطاع الخاص يلتزم بعمل مؤسسي داخل الشركات يبدأ من الالتزام تجاه الموظفين، والبيئة والمجتمع ككل.. إن المطلوب إضافته في هذا المجال هو موضوع البرامج والخطط، لأن الهدف الأساسي الذي نعمل من أجله هو أن نصل إلى كل مؤسسة بحيث ينبغي أن تتوفر داخل هذه الشركات والمؤسسات ومنها الجامعات إدارة خاصة بالمسؤولية المجتمعية، كما ينبغي أن يكون من صلب اهتمام مؤسسات التعليم استراتيجيا المسؤولية المجتمعية، كما يجب أن يخصص لها ميزانية منفصلة كالالتزام تجاه المجتمع.. فعندما تقوم الشركة أو المؤسسة وتعين موظفين وتحدد ميزانية وتلتزم ببرامج هذا ما نسميه بالتنمية المستدامة التي نحرص على تحقيقها..

من هنا ينبغي علينا أن نفصل بين العمل الخيري الطوعي الذي يهتم بالفقراء والمساكين والمحتاجين، وبين المسؤولية المجتمعية التي تهتم بتنمية المجتمع والتي تقوم على برامج وخطط إستراتيجية بعيدة المدى

وفي الوقت الذي تشكل فيه المؤسسات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والأقليمية والعالمية المصدر الرئيس للثروة والأداة الفاعلة للتحديث وتوفير فرص العمل في أي مجتمع، فإن أحدا لا يتوقع من

هذه المؤسسات أن تنذر نفسها كلياً للأعمال الخيرية، إذ إنها تستمد أسباب وجودها أصلاً من مدى قدرتها على تحقيق الربح لأصحابها والمساهمين فيها. ولكن بالطبع، يجب أن لا تتوقف مسؤولية المؤسسات عند هذا الحد، بل ترتب أيضاً مسؤوليات مجتمعية وأخلاقية وبيئية.

يتردد مفهوم المسؤولية المجتمعية على ألسنة رجال الأعمال ولا يترجم ذلك على أرض الواقع إلا بمبادرات فردية كتبرعات وقت الأزمات.. مما يطرح تساؤلات كبيرة يتطلب الأمر الإجابة عنها بصورة حازمة، ومنها: كيف يتم تنظيم هذه الجهود وتعبئتها بشكل مدروس يكمل خطط التنمية ويغير من خريطة الفقر؟ كيف تسهم المصانع في خدمة المجتمع المحيط بما يتخطى كلام الدعاية؟ هل تستطيع جمعيات رجال الأعمال خدمة المواطنين أسوة بمصالح أعضائها. حتى تتحقق الشراكة بمعناها الحقيقي؟

إن المسؤولية المجتمعية للشركات أصبحت في الوقت الراهن ليس فقط مفهوماً معتاداً في عدد كبير من دول العالم، وإنما أصبحت كذلك أمراً ملائماً وضرورياً في الشركات التي تقدر حقيقة المعاني الجيدة المتضمنة في ممارسة مثل هذه المسؤولية المجتمعية. واقتداء بما يتم في الغرب، حيث للمسؤولية المجتمعية للشركات جذور عميقة، فإن شركات كثيرة حول العالم تخطت بالفعل نطاق ممارسة هذه المسؤوليات من خلال المؤسسات الخيرية، وأدخلتها في صلب استراتيجيات نشاطها العملي، وجعلتها بين ممارساتها الإدارية. إن أسباب هذا التحول الكبير في الغرب إلى إدخال المسؤولية المجتمعية للشركات ضمن استراتيجياتها الرئيسية، تعود بصورة أساسية إلى أمور تتعلق بترويج النشاطات العملية لفعاليات الشركات بصورة عامة. وتعود، على وجه الخصوص، إلى الاعتقاد بأن الشركات يمكن أن تحسن إسهاماتها من أجل المصلحة العامة من خلال التركيز على العناصر الرئيسية للمسؤولية فيها.

إن الدول العربية تعاني بشكل عام من غياب ثقافة المسؤولية المجتمعية أو الوعي بمفهومها والخلط بين المسؤولية المجتمعية والعمل الخيري حتى لدى الشركات نفسها. فالمسؤولية لها معني واسع يرتبط بالالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة والنواحي الصحية والبيئية ومراعاة حقوق الإنسان. وبخاصة حقوق العاملين وتطوير المجتمع المحلي والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار وإرضاء المستهلك، فما زالت المسؤولية المجتمعية في طور النمو ولم تصل إلى المعدل العالمي وأغلبها جهود مبعثرة أقرب إلى الإحسان من التنمية حيث تنحصر في إطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات دون التطرق إلى مشروعات تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام رغم نشاط الجمعيات الأهلية المرتبطة بمنظمات الأعمال التي تهمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولا تقتصر المسؤولية المجتمعية على إقامة المشروعات التنموية أو الخيرية بل تمتد إلى عنصر التدريب فعلى المؤسسات الصناعية دور ومسؤولية تجاه تنمية وتطوير أداء العاملين بها عن طريق التدريب إلى جانب مسئوليتها في التعاون مع مؤسسات التعليم، وبخاصة الجامعات منها من خلال إتاحة الفرصة للطلبة والدارسين بها علي التعليم والتدريب داخل المصانع.. وهذا الجانب مهم في المسؤولية المجتمعية إلى حد كبير.

ويتطلب إدخال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ضرورة وجود خطة استراتيجية، فالحاجة تقتضي المزيد من تعميق الفهم لهذه المسؤولية، وما فيها من مضامين. وهناك عدة عوامل لا بد من أخذها

بعين الاعتبار، لأن جعل المسؤولية المجتمعية للشركات مفهوما استراتيجيا يتطلب مزيدا من الاهتمام بالمخاطر السياسية والاجتماعية المحلية، إضافة إلى الفرص. ولا بد من ملاحظة أنه ليس هنالك "من مقاس واحد" يناسب كل أشكال ممارسة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

مكانة المسؤولية المجتمعية في الوظائف التي تقوم بها الجامعة.



تعد الجامعات صاحبة الفضل الأكبر في توفير الكفاءات العلمية والتخصصية لتأمين احتياجات المجتمع، حيث:

المعيقات التي تواجه تطبيق المسؤولية المجتمعية الجامعات

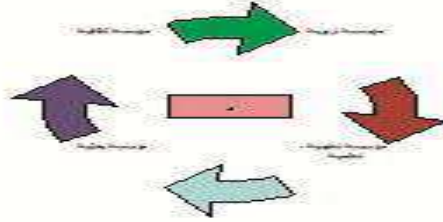
تواجه المسؤولية المجتمعية في الجامعات عددا من المعوقات التي يمكن حصرها بالاتي:

- تعدد للتعريف والفلسفات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.
- عدم ثبات مستوى البنى التحتية التي تدعم المسؤولية المجتمعية وتعرضها لتغير الأرقام.
- بطء استجابة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع.
- إغفال مؤسسات التعليم العالي لخبرات الشركاء المجتمعيين والدارسين ومعارفهم.
- مواجهة الدارسين والأكاديميين لأعباء متعددة، تتنافس جميعها على وقتهم وقناتهم.
- لا ينظر لموضوع الاندماج في القضايا المدنية والاجتماعية والسياسية دائما كقضايا تقع في صلب استراتيجيات الجامعات في إنجاز رسالتها وأولوياتها.
- عدم كفاية الإحتياجات التمويلية لدعم أعمال المسؤولية المجتمعية وعدم استقرارها.
- عدم تشجيع معايير التوظيف والتنشيط والترقية للاندماج في فعاليات المسؤولية المجتمعية وقيادتها.
- إختراء التعاون الضروري نحو الشراكات النوعية.

الجامعة والقيم الخاصة بخدمة المجتمع

لم تعد الجامعة مجرد مصنع لمنح الشهادات وتخرج الشباب ممن أنهوا مناهج معينة بنجاح، كما لم تعد فقط مستودعا للمعرفة والمختبرات لإجراء البحوث، لقد تطور مفهوم الجامعة بحيث أصبح في الوقت الحاضر يعني مؤسسة مجتمعية ذات أغراض وأهداف متعددة تصب كلها في جسم المجتمع الذي أسست فيه، فهي مولودة من رحم المجتمع وعملها يكرس لتنمية هذا المجتمع على مختلف الأصعدة والمحاور.

والشكل التالي يوضح الأدوار (الأغراض) الأساسية للجامعة التي يتوجب عليها القيام بها كي تمارس دورها كجامعة فاعلة وشريكة في تنمية مجتمعتها، وأقل ما يمكن أن يلاحظ من هذا الشكل أن الجامعة ليست فقط مؤسسة تعليمية وإنما هي مؤسسة تخدم المجتمع من خلال قيامها بنشاطات تعليمية، و تربوية، وثقافية، وبحثية (بيئية وإنتاجية وغير ذلك مما يخدم المجتمع).



تعد القيم والمبادئ التي تقوم عليها الجامعات من زاوية المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بالمجتمع المحلي والإنساني عموما ذات أهمية كبرى من زاوية الأدوار التي تقوم بها الجامعة وتطوير المجتمع والنهوض به، بحسب الآتي:

أولا . النمو المعرفي . أو ما يسمى باسم الثور المعرفية والانفجار المعرفي الذي تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها، ولذا صارت قوة الجامعة وكفاءة أعضاء هيئة التدريس فيها ومستوى طلابها من الأهمية الكبيرة التي تسهم في تحديد درجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثانيا . التقدم التقني . الذي فرض على الجامعات توجهات معينة فلم يعد هناك مجال لتعزل الجامعة نفسها عن هذا التقدم والتطور ، فقد أصبح من بعض مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها والدخول بها إلى عصر التقنية وملاحظة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه أيضا.

ثالثا . التنمية . وهي الأخرى ترسخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع ولعل غياب دور التعليم العالي في الإسهام بالخطط التنموية من الأسباب الأساسية في تلك الخطط التنموية ، فالجامعة تحرض على تنمية البحث العلمي والتطبيقي وأن تربط البحث بواقع العمل، وهي تدرس مشكلات الصناعة والزراعة والقطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة ومعوقات العمل وتحرض على إعداد الأطر والكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات وبالتالي تزويدها للمجتمع.

المسؤولية المجتمعية للجامعات

نظرت الجامعات منذ البداية لمفهوم المسؤولية المجتمعية على أنه أي نشاط تقوم به الجامعة لخدمة المجتمع، رغم أن بعض المؤسسات الأخرى هي التي تميز الفارق عن الجامعات، فنوع الخدمة يحدده نوع المؤسسة، وفي ضوء ذلك تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن تلك المنوطة بالشركات، ومن المؤسف جدا أن الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى نظرت لهذه المسؤولية على أنها استثمار بفهم خاطئ عنوانه الغرض المادي، على الرغم أن استثمار المسؤولية المجتمعية لا يؤثر إيجابا على المؤسسة التعليمية فحسب إنما على قطاع التعليم الوطني ككل إذا كانت الأهداف محددة ونابعة من أولويات وخطط.

لقد كانت الصعوبات المادية من أهم الصعاب التي واجهت أي نشاط له علاقة بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسات التعليمية، بحيث أصبحت لا تعنى بذلك إلا إذا أدركت أن هناك مردودا ماديا للجامعة، بدلا من أن يكون العكس، أو وجود جهات خارجية تمول هذه الأنشطة، وفي أغلب الأحيان يتم الحرص على عدم تحمل الجامعة لأي إنفاق مالي، لدرجة أن هناك مؤسسات تعليمية تكاد تخلو من أي مشاركة في نشاطات مجتمعية، وبالتالي ليس لديها قرار بتحمل جزء من المسؤولية المجتمعية، وكأن كل مرافقها وطاقتها البشرية وجدت للتعليم الأكاديمي فقط، وحتى برامج التعليم المستمر الذي من المفترض أن يقدم خدمات مجتمعية لها علاقة بقدرات وتخصص الجامعات.

التعليم المستمر والمسؤولية المجتمعية للجامعات

لقد أصبح الهدف من التعليم المستمر هو الريح المادي فقط، وعلى سبيل المثال فقد طرحت إحدى الجامعات المحلية ثلاث عشرة دورة في آن واحد، وتم إلغاء أربع منها، بسبب عدم كفاية أعداد المتدربين، بمعنى أن ذلك يسبب خسائر مالية، وبتقييم بسيط لا يتم التعامل مع هذه الأنشطة كرزمة واحدة رغم عدم صحة قياسها من مفهوم مادي، وبالمقابل لا يمكن القبول بالوصول إلى هذا الحد في قياس أي نشاط من جانب مادي فقط.

مجاور المسؤولية المجتمعية التي يمكن أن تمارسها الجامعات

تتضمن مجاور المسؤولية المجتمعية عددا من المجالات التي تغطي احتياجات المواطنين، ذلك أن المسؤولية المجتمعية تكاد لا تترك مجالاً أو جانباً من نشاط المجتمع إلا وتناولته من زاوية النظرة الشمولية والتكامل بين مختلف التأثيرات في بنية المجتمع بما يضمن استقراره وأمنه وتطوره، ولعل من أبرز مجاور المسؤولية المجتمعية التي يمكن للجامعات أن تلعب دورا بارزا فيها ما يتضمنه الشكل الآتي:.

عوامل الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية للجامعات:

تتطلب عملية الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية في الجامعات عدة عوامل ينبغي أن يتم أخذها بعين الاعتبار وهي:

- تحديد احتياجات سوق العمل والمجتمع والعمل على تلبيتها.

- العمل على دراسة رغبات وقدرات الدارسين (الطلبة) وتوفيرها بما يتناسب مع الإطار العام لتوجهات المجتمع.
- اغتنام الفرص الكفيلة بتحقيق الرؤية التي تنطلق منها فلسفة الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية.

حياة الكثرات والهوية	محاور أخرى..	روماتية التكليم	الطفولة	حياة وتنظيم الأسرة	التكليم والتدريب
تعزيز الديمقراطية	محاور المسؤولية المجتمعية				اجتماعي قومي
دعم القيادات والقدرات القومية					المعتدين
تعزيز الانتماء الوطني					الثقافة العامة والتوعية
التنمية ومكافحة الفقر					مكافحة الفساد
التنمية ومكافحة الفقر	البيئة	التنوع الاجتماعي	العدالة والمعايير الخاصة	رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	مكافحة الفساد

- وضع خطة للمسؤولية المجتمعية كمكون رئيس من مكونات الخطة الإستراتيجية المعلن عنها.
- إعلان النتائج التي حققتها الجامعة في مجال المسؤولية المجتمعية وتلك التي تسعى إلى تحقيقها كمنحى للتنمية المستدامة.
- مكاسب الجامعات من تطبيق المسؤولية المجتمعية على الصعيد العام
- قد يسأل سائل ما الذي يعود على الجامعة التي تطبق المسؤولية المجتمعية من مكاسب وأهمية؟
- إن الإجابة عن هذا السؤال لا يسهل تحديدها في جانب أو جوانب معينة، على اعتبار أن الجامعات تعد بمثابة مظلة تغطي باهتماماتها جوانب المجتمع المختلفة، إلا أنه يمكن ذكر بعض هذه المكاسب التي قد تحققها الجامعة على سبيل الذكر لا الحصر. وهي:
- تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع ووزيادة الاحساس الواضح بأهداف لجامعة ورسالتها.
- تحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.
- تتيح الفرصة لابتكار واختبار منتجات وخدمات جديدة.
- تدريب وتطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتجونها لدخول سوق العمل.
- تزيد انتماء المجتمع والمتعاملين لها وتعزيز روح فريق العمل في المؤسسة؟

تحقق المسؤولية المجتمعية عددا من الآثار الإيجابية على نفوس الطلبة وممارساتهم الأكاديمية المجتمعية لعل من أبرزها: .:



أهمية الشراكة التي تحققها الجامعات

- تحقق الجامعات بشراكاتها المتعددة مع مؤسسات أخرى في المجتمع من تعليمية وثقافية وخدمية وإنتاجية، ما يمكنها من الاندماج في أنشطة المسؤولية المجتمعية ، حيث تتعزز بذلك الأهمية النسبية لعمل الجامعات من خلال:
- إحداث تأثير أكثر عمقا في المجتمع واكتساب خبرة في خدمة المجتمع
- الاستفادة من الموارد المتاحة وحسن استثمارها وخلق قنوات اتصال فعالة
- التخصص في البرامج التي قد لا يكون لدى الجامعة خبرات في مجالها (التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة مثلا، أو إدارة المؤسسات الاجتماعية).....
- إقامة علاقات بعيدة المدى مع المجتمع المحلي كركيزة أساسية من ركائز الجامعة.
- وباختصار إن تقديم خدمة متميزة للمجتمع له انعكاسات إيجابية على تطور وتقدم الجامعة سواء من خلال تأثير الجامعة في المجتمع المحلي أم من خلال تأثير المجتمع المحلي في الجامعة، وبذلك تتحول رسالة الجامعة إلى سبب ونتيجة في آن واحد.

الاحتياجات التطبيقية للمسؤولية المجتمعية في الجامعات

يقتضي تحقيق المسؤولية المجتمعية عددا من الإجراءات يمكن حصرها بالآتي:



يحتاج نظام المسؤولية المجتمعية إلى عملية تطوير وتحسين مستمرين، وثمة نظام مقترح لتبني نظام تحسين مستمر لإدارة المسؤولية المجتمعية يتميز بالاعتماد على تخطيط ووضوحها الأهداف وتقييم الأداء والشراكة مع الآخرين، انطلاقاً من سياسة واضحة نحو المسؤولية المجتمعية بحسب الشكل الآتي:

أولاً: اختيار المنهجية:

المنهجية: خطوات مرتبة موثقة تبين لنا إلى أين سنصل في تحقيق المسؤولية المجتمعية.

ثانياً: إعداد نظام إدارة المسؤولية المجتمعية

يحتاج نظام المسؤولية المجتمعية إلى عملية تطوير وتحسين مستمرين، وثمة نظام مقترح لتبني نظام تحسين مستمر لإدارة المسؤولية المجتمعية يتميز بالاعتماد على تخطيط ووضوحها الأهداف وتقييم الأداء والشراكة مع الآخرين، انطلاقاً من سياسة واضحة نحو المسؤولية المجتمعية بحسب الشكل الآتي:



ثالثا: تطوير خطة الاتصالات الداخلية والخارجية للجامعة • تحديد الموارد المطلوبة: بشرية وغير بشرية.

- تحديد المسؤوليات.
- تحديد مضمون الرسالة.
- تحديد النشاطات المطلوبة وفق جدول زمني.
- تحديد مسؤولية التنفيذ.
- تحديد مؤشرات القياس.
- التقييم وإجراءات التصحيح.

هناك مجموعة من الوسائل المتنوعة التي يمكن توفرها لضمان فاعلية الاتصال. مثل:
الاجتماعات
محاضر الاجتماعات
لوحة الإعلانات المتعلقة بالنشرات
الرسائل الإخبارية الداخلية
صناديق الاقتراح
مواقع الشبكة (الانترنت)
الرسائل الإلكترونية
المحاضرات والندوات والمؤتمرات

تحديد رؤية الجامعات للمسؤولية المجتمعية

ينبغي أن تتحدد رؤية الجامعات للمسؤولية المجتمعية انطلاقا من طبيعتها القائمة على:

الشراكة الكاملة في تقديم الخدمات المجتمعية والإسهام في تنمية وتطوير المجتمع المحلي والمشاركة النوعية والمميزه والفاعلة في تطوير السياسات العامة وحل قضايا المجتمع، من خلال برامج وأنشطة وفعاليات الجامعة يكررها الأكاديمي والإداري والطلابي ومراكزها المجتمعية والدارسية المختلفة على إمتداد الوطن.

رسالة المسؤولية المجتمعية للجامعات

إن رسالة المسؤولية المجتمعية للجامعات يجب أن تنطلق من اعتبار أن:

وحدة المسؤولية المجتمعية هي قوة قيادية ومتجددة تعمل على تطوير نظام واسع ومتعدد من الالتزامات الإجتماعية والإسهامات النوعية والتميزية المتواصلة في تطوير السياسات العامة والإجتماعية وإعداد جيل من القادة الجدد ليكون فعالاً ومتعلماً وملتزماً اتجاه قضايا مجتمعه الفلسطيني بهدف التنمية والتطوير المستمر للمجتمع الفلسطيني، من خلال خلق العمالة وروح العطاء والعمل الجماعي لدى الكادر الأكاديمي والجسم الطلابي للدارسين في الجامعة، وتوفير البيئة والنسج التحتية الملائمة والمحفزة؛ وتضمن البرامج الأكاديمية روح وعمق المسؤولية المجتمعية.

التوجهات الإستراتيجية لبناء الخطة الإستراتيجية في الجامعات

هناك أربعة توجهات إستراتيجية أساسية مقترحة لبناء المسؤولية المجتمعية في الجامعة



تحديد أولويات المجتمع

عند تحديد المشاريع والأنشطة المجتمعية واختيارها ينبغي الالتفات إلى جملة من الاعتبارات الواجب اتخاذها استنادا إلى مسلمات موضوعية وحقائق متناغمة تعكس مدى أهمية هذه المشاريع المقترحة وجدواها للتنفيذ من قبل الجامعات، وهي



مقومات نجاح الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية

إن مقومات نجاح الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية لا تتم إلا إذا حافظت الجامعات على دورها الرئيس تجاه العاملين وأفراد المجتمع وما يتعلق بذلك من تبعات اقتصادية وقانونية وأخلاقية تجاه الإنسان والبيئة معا، والشكل التالي يوضح هذه المقومات والأسس.



- وضعاً لتشريعات والأنظمة والقوانين لتفعيلاً للشراكة بين القطاعات الثلاثة: الحكومي والخاص والأهلي.
- المساهمة في استحداث هيئة متخصصة بالمسؤولية المجتمعية على مستوى الوطن
- تقديم الحوافز والتسهيلات المشجعة لأداء المسؤولية المجتمعية
- تقديم الإمكانيات اللازمة لجذب القطاع الخاص
- توفير مؤشر دقيق بمعايير واضحة تحدد نتائج وأثر برامج الجامعات للمسؤولية المجتمعية
- أن تبدأ الجامعات بتبني مفهوم التنمية المستدامة في جميع أعمالها.

سلسلة المؤتمرات الوطنية و الدولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

ISBN :978-9931-9704-2-2 **الهسؤولية المجتمعية للجامعات الواقع و المنشود**

منشورات مخبر الأرغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية

- تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال بناء كوادر متخصصة بذلك
- المساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني والعمل الخيري لتكون أكثر قدرة وكفاءة في تحقيق النتائج.
- العمل على زيادة الوعي لتصل ثقافة العطاء المؤسسي بنفس مستوى ثقافة البذل الفردي
- العمل على تصحيح المفهوم الخاطئ بأن حالات المحتاجين لا يمكن التعامل معها إلا من قبل الجهات الحكومية أو الجمعيات الخيرية
- منطلقات تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات
- تخصيص ميزانيات محددة وبشكل منظم لدعم برامج المسؤولية المجتمعية.
- وضع أولويات للدعم وإدارة عمليات البرامج بميزانية منفصلة عن الجامعة.
- دعم تطوع الموظفين وإشراكهم في الجمعيات الأهلية أو داخل الجامعة (لجان داخلية) بل جعل ذلك من استراتيجيات الجامعة.
- إن تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات يستند إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات أو الأنشطة التي تضمن نجاح الجامعات في تحقيقها للمسؤولية المجتمعية، آخذين بعين الاعتبار بناء وعي للذات تدرك المجتمعات بناء على هذا الوعي الذي يستطيع تحقيق الإدارة الذاتية ولعل من أبرزها:

أمثلة لنشاط تنفيذي:

المساعدة في الحدمن بطلالة خريجي الجامعة

الموارد المطلوبة	مسؤولية التنفيذ	مؤشر الأداء	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاط
		إيجاد فرص عمل بمعدل ٠١% على من خريجي الجامعة			يوم التوظيف لخريجي الجامعة

إجراءات تحقيق النشاط:

- محاولة إيجاد جهات راعية ليوم التوظيف ويفضل من لها سمعة قوية.
- دعوة خريجي الجامعة العاطلين عن العمل مراجعة مسؤول ملف التوظيف وتعبئة نموذج سيرة ذاتية خاص بذلك.
- تحديد الجهات التي يمكن أن توفر فرص عمل للتخصصات المختلفة.
- مراسلة تلك الجهات حول الأهداف المتوقعة من يوم التوظيف.
- إعداد نماذج معينة تتضمن تحديد فرص العمل المطلوبة.

سلسلة المؤتمرات الوطنية و الولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

المسؤولية المجتمعية للجامعات الواقع و الهنشود، ISBN :978-9931-9704-2-2

منشورات مجر الأروغونوما والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية

- تحديد موعد يوم انعقاد التوظيف ومكانه عبر الصحف والعناوين الأخرى
- دعوة الراغبين ممن أكدوا المشاركة بحسب برنامج خاص بالخريجين والمؤسسات لتعزيز الحوار بينهم وبناء علاقات شراكة.
- إبقاء المتابعة مفتوحة وتحديد عدد الذين حصلوا على وظائف.
- تقييم فعالية يوم التوظيف كتغذية راجعة لهذا التوجه.
- تأسيس قاعدة بنك معلومات للجامعة بحيث تتضمن جهات التشغيل والخريجين والاستفادة من هذه الخبرة وتعميمها على جهات أخرى أو مواعيد أخرى
- إطار عام مقترح للتدخل في استلهاهم ثقافة المسؤولية المجتمعية للجامعات وتحقيقها
- يقتضي تحقيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات إقرار عدد من الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ممارستها نحو هذا البعد المهم، ولعل من أبرز هذه الإجراءات الفاعلة التي تشكل أساسا متينا نحو انطلاق الجامعات الجاد في تأطير هذا الأمر وتأصيله في نفوس العاملين والطلبة، وثمة إطار عام مقترح للتدخل في استلهاهم ثقافة المسؤولية المجتمعية للجامعات وتحقيقها بحسب الآتي:
- تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة وتحديد مجالات التدخل بحسب ثلاثة أبعاد هي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي.
- طرح مقرر إجباري في الجامعات يعنى بالمسؤولية المجتمعية بحيث يتضمن الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع من زاويتين الأولى نظرية، والأخرى تطبيقية ميدانية. ويعد هذا الوضع بديلا لمقرر خدمة المجتمع الذي بات يمثل جزئية محدودة من المسؤولية المجتمعية.
- تقوم الجامعة بتعيين منسق لمقرر المسؤولية المجتمعية لتغطية البعد النظري ومتابعة العمل والأنشطة الميدانية للطلبة التي يجب أن توثق ضمن قاعدة بيانات تسهل التعامل في الأوضاع والفصول المختلفة، كما تصدر دليلا بالأنشطة التي يمكن استبدالها بالخدمة المجتمعية.
- إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسية مع التركيز على غرس قيم الإيثار والعمل التطوعي والانخراط في قضايا المجتمع.
- زيادة الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لتحديد نقاط الضعف والعمل على تلفيها وتعزيز نقاط القوة الكامنة في السياسات الخاصة بذلك.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بعامة وللجامعة بخاصة عند مختلف شرائح العاملين فيها سواء عبر تدريب منظم أم عبر البرامج والفعاليات والأنشطة غير المنهجية، ولعل في إصدار نشرات وتخصيص موقع الكتروني في ذلك ضرورة قصوى
- تشكيل فريق عمل مكلف بتحقيق المسؤولية المجتمعية على نطاق الجامعة وتعميم فكرتها على مختلف المؤسسات وبخاصة الجامعات منها وبالتعاون مع شركاء آخرين.

- تعميق ممارسات المسؤولية المجتمعية في الحياة المهنية لما لها من آثار مباشرة على مختلف الجوانب الأخرى، وبخاصة الإدارية منها.
- تحديد إطار عام لمدى مساهمة العاملين في تحقيق المسؤولية المجتمعية من حيث تطوعهم لأيام عمل في المؤسسات الأخرى أو القيام بمهام وأنشطة معينة تكرس هذا الجانب وتدوّنهم فيه، إلى جانب تحديد مساهمات مالية بسيطة (١% من راتب شهر) وتحتسب بمعدل مرة كل فصل دراسي لتحقيق هذا الغرض.
- تعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في مجالات متنوعة ضمن أولويات احتياجات المجتمع في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقييم.
- عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات واللقاءات الداعمة للمجتمع المحلي ومناصرة قضاياها في مختلف المجالات وعلى الأصعدة كافة، مثل محاربة العنف الأسري، وحقوق المرأة وحقوق العمال، والثقافة القانونية، والمواطنة.....
- تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار والإعلان عن مسابقات بحثية وعلمية أو المخترعات والمكتشفات التي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.
- تقديم النصح والإرشاد في تنفيذ برامج عمل المؤسسات المجتمعية المختلفة.
- الإسهام في تطوير النظام التعليمي العالي والمدرسي ودعمه.
- الإسهام في وضع البرامج الخاصة لرعاية ذوي الحاجات الخاصة.
- تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي في تعزيز التفوق من جهة، والوقوف عند أسباب الفشل الدراسي والعمل على تلافياها للتقليل من الهدر الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي.
- تحقيق مستويات عليا من الرضا الوظيفي ومتطلبات السلامة العامة.
- إشاعة جو ديمقراطي ما بين الإدارة والعاملين والطلبة بأجواء سيكولوجية مفتوحة.
- إتاحة المجال للتربويين والمهنيين في المجتمع المحلي للاستفادة من التطورات العلمية على اعتبار أن الجامعة هي حاضنة للتعليم المستمر مدى الحياة.
- تعزيز الكفاءات العلمية معنويا وماديا لتحقيق أعلى درجات التقدم والرقى، بما يقلل من هجرة الكفاءات.
- إنشاء صندوق مالي من خلال مساهمات العاملين ونصف قيمة الأقساط المدفوعة من الطلبة، والبحث عن شركاء ومتبرعين لتغطية فعاليات وبرامج المسؤولية المجتمعية وأنشطتها.
- يراعى عند اختيار الأنشطة والفعاليات المختلفة إشراك العاملين والطلبة في تحديدها كأولويات، ومن الضروري الإعلان عنها بفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل المباشرة بتنفيذها.
- الوقوف عند الحالات المعوزة اقتصاديا وتبني خطط لمحاربة الفقر على صعيد الطلبة والمجتمع المحلي.

- المساهمة في تكوين الاتجاه العام السائد لدى المواطنين من حيث المحافظة على تراثهم الخالد بكافة أشكاله وألوانه وإبداء الاهتمام أيضا بضرورة المحافظة على الكنوز الأثرية التي خلدها التاريخ.

الخاتمة:

قلما يحتل موضوعا جديرا بالاعتبار والأهمية قدر ما بلغت إليه المسؤولية المجتمعية نظريا وتطبيقا، بحكم تنامي الأهمية الفعلية لضرورة انخراط المؤسسات وذرورة سنائها الجامعات في قضايا المجتمع البارزة، بل الإسهام بأكبر قدر ممكن من الفعالية التي تساعد في الحد من الأخطار البيئية منها على وجه التحديد لا الحصر، والقضايا المجتمعية الأخرى بدلا من أن تتحول القضايا إلى بؤر للتوتر والأزمات. ومن هنا يتأتى على صناع القرار في المجتمع ممثلين بمعادلة الثالوث المكون من القطاع العام (الحكومة) والقطاع الأهلي والقطاع الخاص الإيفاء بالتزاماتهم، حيث أنه إذا ما أغفل قطاع منها مشاركته كانت النتائج مبتورة بحكم الفجوة التي يتركها كل من هذه القطاعات.

دراسة تحليلية لواقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل

انتشار فيروس كورونا

An analytical study of the reality of the practice of medical social service in the Palestinian society in light of the spread of the Corona virus

د. زردة حسن شبيطة -- جامعة القدس المفتوحة (فلسطين) zshpeita@qou.edu

د. مي محمود الشامي -- جامعة القدس المفتوحة (فلسطين) zshpeita@qou.edu

Abstract:

This study attempted to analyze the reality of the practice of medical social service in the Palestinian society in light of the spread of the Corona virus; This is due to the global, Arab and Palestinian reality in the current period imposed by the spread of the Corona virus, which has exhausted societies with material assignments and exhausted human lives, and created a kind of social separation between individuals and groups, and imposed on medical workers a lot of responsibilities and job tasks, whether they were professional or administrative. It also created many problems, whether related to patients (infected with the virus) or problems specific to their families, which necessitated that there should be professional intervention by the social service, especially the medical represented by the role of the social worker working in the medical field, and with the patient's environment, in order to provide psychological and social support Not only for those infected with the Corona virus, but also for those who live with the patient, and with whom the Corona patient deals with them. All this unfortunately coincides with the absence of effective practice of medical social service in Palestine, and consequently the absence of the actual role of the social worker in the medical field, whether in private or governmental medical institutions, which prompted the two researchers to conduct an analytical study of the Palestinian reality to shed more light on this important issue, and therefore The main study problem is:

The reality of the practice of medical social service in the Palestinian society in light of the spread of the Corona virus?

Keywords: medical social service / corona virus

ملخص:

حاولت هذه الدراسة تحليل واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا ؛ وذلك لما يفرضه الواقع العالمي والعربي والفلسطيني في الفترة الحالية من انتشار فيروس كورونا الذي أزهق المجتمعات بالتكليفات المادية وإرهاق الأرواح البشرية . وخلق نوعاً من التباعد الاجتماعي بين الأفراد والجماعات ، وفرض على العاملين في المجال الطبي الكثير من المسؤوليات والمهام الوظيفية سواء كانت مهنية أم إدارية . كما أوجد الكثير من المشكلات سواء المتعلقة بالمرضى (مصابي الفيروس) أو مشكلات خاصة بأسرهم . مما أوجب أن يكون هناك تدخل مهني من قبل الخدمة الاجتماعية ، وبالأخص الطبية المتمثلة بدور الأخصائي الاجتماعي بالعمل في المجال الطبي، ومع بيئة المريض . من أجل توفير الدعم النفسي والاجتماعي ، ليس فقط للمصابين بفيروس كورونا ، ولكن أيضاً لمن يتعايشون مع المريض، ومع يتعامل معهم مريض كورونا. وكل ذلك للأسف يتزامن مع غياب الممارسة الفاعلة للخدمة الاجتماعية الطبية في فلسطين . وبالتالي غياب للدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي ، سواء في المؤسسات الطبية الخاصة أو الحكومية ، مما دفع الباحثان أن تقوموا بدراسة تحليلية للواقع الفلسطيني لتسليط الضوء أكثر على هذه القضية الهامة . وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسي وهو:

واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا ؟

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية الطبية /

فيروس كورونا

مقدمة:

نتيجة للتطور الذي يشهده العالم اليوم، وما صاحبه من مشكلات اجتماعية، أدى إلى زيادة الوعي بأهمية مهنة الخدمة الاجتماعية، لما لها من أدوار فعالة في حل كثير من المشكلات، سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات، أو المجتمعات؛ فهي مهنة إنسانية لها فلسفتها ومبادئها وطرقها، وأهدافها، وأخلاقياتها الخاصة بها، وقد ساعد ذلك على تنوع وتعدد مجالات الخدمة الاجتماعية التي تسعى في الدرجة الأولى لمساعدة الأفراد والجماعات من خلال تنمية قدراتهم والوصول إلى تحقيق علاقات مرضية ومستويات ملائمة من الحياة في إطار احتياجات وإمكانيات المجتمع (عبد الجليل المبروك، 2004).

وتعد الخدمة الاجتماعية إحدى المهن الأساسية التي يمكن أن يكون لها دور في هذا المجال حيث أنها تتعامل مع المجتمع بكافة قطاعاته ومستوياته (Weger, Marla Bery, 2010K p1) والخدمة الاجتماعية الطبية ميدان خاص من ميادين الخدمة الاجتماعية، وعمل الأخصائي الاجتماعي فيه لا يرتبط بالجوانب العلاجية فقط، بل يشمل الجوانب الوقائية والتأهيلية للمريض والمحيطين به، فالخدمة الاجتماعية الطبية ضرورية في المؤسسات الطبية للتعرف على كافة العوامل المؤثرة على المرضى وأسره (أبو العلا، 1990، ص 153).

كما أن الخدمة الاجتماعية الطبية هي مجال من مجالات الخدمة الاجتماعية، وتقدم خدماتها لفئة معينة من العملاء، هم المرضى بالمؤسسات الطبية، وهدفها هو المساعدة والمساهمة في إنجاح العلاج الطبي، ومساعدة المرضى لعلاج مشكلاتهم الاجتماعية وتوفير احتياجاتهم الأساسية، والتغلب على الصعوبات، والمعوقات التي تواجههم والتي لها صلة وثيقة بالمرض، سواء كانت هذه المشاكل تنبع من ذات المريض أو بيئته (فيصل محمود غرابية، 2008).

ويعتبر المجال الطبي واحد من المجالات المهمة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي كعضو في الفريق العلاجي بالمساعدة في حل المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، المرتبطة بالمرضى كجزء من العلاج المتكامل ويقوم الأخصائيون الاجتماعيون، بالتعامل مع فئات متعددة داخل وخارج المستشفى، باعتبارها الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المؤسسة الطبية (ميساء ماهر صالح، 2018، ص 1) وهذا ما أكدته العديد من الدراسات ومنها (دراسة عربي، 2015) والتي هدفت للتعرف على الدور الفعلي للخدمة الاجتماعية بمستشفيات الأمراض النفسية والعقلية وكذلك التعرف على واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية فيها، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هنالك بعض المشاكل الداخلية المتمثلة في عدم التزام إدارة المستشفى ببعض الالتزامات الواجبة تجاه الممارسين المهنيين، بالإضافة إلى عدم الفهم في بعض الأحيان لدور الأخصائي الاجتماعي لدى المرضى وأسره، وأخيراً ضعف الدعم المقدم من بعض المؤسسات التي من شأنها الاهتمام، وأخيراً ضعف الدعم المقدم من بعض المؤسسات التي من شأنها الاهتمام بالخدمة الاجتماعية وتطويرها بالمستشفيات ومساعدة المرضى المحتاجين للخدمة والمساعدات المختلفة.

مشكلة الدراسة :

حاولت هذه الدراسة تحليل واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا ؛ وذلك لما يفرضه الواقع العالمي والعربي والفلسطيني في الفترة الحالية من انتشار فيروس كورونا الذي أزهق المجتمعات بالتكليفات المادية وإرهاق الأرواح البشرية ، وخلق نوعاً من التباعد الاجتماعي بين الأفراد والجماعات ، وفرض على العاملين في المجال الطبي الكثير من المسؤوليات والمهام الوظيفية سواء كانت مهنية أم إدارية . كما أوجد الكثير من المشكلات سواء المتعلقة بالمرضى (مصابي الفيروس) أو مشكلات خاصة بأسرهم ، حيث زعزعت هذه المشكلات ، كيان الأسرة الفلسطينية ، فكثيراً من الأسر حرمت من أطفالها ، وأسر فقدت معيها نتيجة الإصابة بالفيروس ، وأمهات اضطرت أن تضغط على أمومتها وتبعد طفلها الرضيع عنها ، خوفاً عليه من الإصابة بالفيروس، فالمشاهد كثيرة ومؤلمة التي مر بها المجتمع الفلسطيني نتيجة انتشار فيروس كورونا ، مما أوجب أن يكون هناك تدخل مهني من قبل الخدمة الاجتماعية ، وبالأخص الطبية المتمثلة بدور الأخصائي الاجتماعي بالعمل في المجال الطبي، ومع بيئة المريض ، من أجل توفير الدعم النفسي والاجتماعي ، ليس فقط للمصابين بفيروس كورونا ، ولكن أيضاً لمن يتعايشون مع المريض، ومع يتعامل معهم مريض كورونا. وكل ذلك للأسف يتزامن مع غياب الممارسة الفاعلة للخدمة الاجتماعية الطبية في فلسطين ، وبالتالي غياب للدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي ، سواء في المؤسسات الطبية الخاصة أو الحكومية ، رغم الحاجة الملحة لهذه الممارسة المهنية ، ولهذا الدور في التخفيف من حدة الضغوطات والمشكلات التي يعاني منها المريض سواء مصاب بفيروس كورونا، أو المريض بأمراض أخرى ، مما دفع الباحثتان أن تقوموا بدراسة تحليلية للواقع الفلسطيني لتسليط الضوء أكثر على هذه القضية الهامة ، وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسي وهو:

ما واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا ؟

أهمية الدراسة :

- 1- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها على حد علم الباحثتان-أنها من أوائل الدراسات في فلسطين التي تطرقت إلى تحليل واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في ظل انتشار فيروس كورونا .
- 2- تكمن أهمية الدراسة ، كون الإصابات أصبحت في تزايد ؛ نتيجة سرعة انتقال الفيروس بين أفراد المجتمع الفلسطيني ، لذا يلزم أن يكون هناك دور وممارسة فعالة للخدمة الاجتماعية الطبية داخل المستشفيات والمراكز الصحية الفلسطينية .
- 3- تنبع أهمية هذه الدراسة كونها ستزود المكتبات الفلسطينية بمعلومات بحثية عن واقع الخدمة الاجتماعية الطبية في فلسطين ، وأهميه تفعيل ممارستها ضمن مؤسسات وزارة الصحة الفلسطينية .
- 4- تكمن أهمية هذه الدراسة كونها ستعمل على تصبير المؤسسات الصحية والمجتمع الفلسطيني بدور الأخصائي الاجتماعي الطبي ، وتُبصّر الأخصائيين الاجتماعيين والإدارة الطبية بالمؤسسات الطبية

بالمعوقات التي تواجه الفرق الطبية والعلاجية وهيئات التمريض والمرضى والتي تتطلب تدخل الأخصائي الاجتماعي .

-أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي:

-التعرف على واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار

فيروس كورونا .

الأهداف الفرعية :

1-التعرف على طبيعة العلاقة بين المؤسسة الطبية والخدمة الاجتماعية الطبية .

2-التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي في ظل انتشار فيروس كورونا

3- التعرف على أهم المعوقات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع

الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا .

4-التوصل من خلال هذه الدراسة إلى تصور علمي مبني مقترح لتدعيم ممارسة الخدمة

الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا.

-مفاهيم الدراسة :

أولاً: مفهوم الخدمة الاجتماعية الطبية :

هي إحدى فروع الخدمة الاجتماعية بصفة عامة مجال تخصصها العمل في المؤسسات الطبية ،

أساسها العمل المشترك بين الطبيب وهيئة التمريض والأخصائي الاجتماعي ، وتهدف إلى الوصول

بالمريض للاستفادة الكاملة بالعلاج الطبي والتكيف في بيئته (عبيد وآخرون ، 2009، ص169).

ويعرفها محمد سلامة غباري بأنها مجال هام من مجالات الخدمة الاجتماعية تهدف إلى مساعدة

المؤسسات الطبية لتحقيق أهدافها، ليمارسها أخصائيون اجتماعيون معدون بصورة علمية ليستفيد

المريض اكبر استفادة ممكنة من الخدمات العلاجية و بالتعاون مع الفريق الطبي حتى يتم الشفاء ويعود

المريض للتوافق مع البيئة قادرا على رفع أدائه الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن (محمد سلامة ، 2003، ص

20).

كما تعرف أيضا بأنها الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المؤسسة الطبية (وقائية أو علاجية

أو إنشائية) يقوم بها أخصائيون اجتماعيون أعدو خصيصا لهذا العمل ويعملون في فريق العمل بهذه

المؤسسة، وذلك بهدف المساعدة الكاملة للفرد، مريضا أو معرضا للإصابة بالمرض للاستفادة من كافة

الإمكانيات المتاحة في المؤسسة (اقبال بشير، 1988، ص 30).

ثانياً: مفهوم فيروس كورونا : هو مرض معد يسببه فيروس من سلالة الفيروسات التاجية ظهر

في مدينة ووهان الصينية في كانون أول / ديسمبر 2019 وأطلق عليه تسمية (COVID-19)، وتحول إلى

جائحة وباء نتيجة انتشاره السريع والقاتل في كل دول العالم مسببا إصابات وصلت لأكثر من 35 مليون

مصاب تعافى منه 24 مليون شخص، فيما لقي مليون شخص مصاب حتفهم حتى آخر إحصائيات منظمة

الصحة العالمية بتاريخ 1-10-2020 ، ووصلت عدد الإصابات في فلسطين 52 ألف إصابة مسجلا 400 حالة وفاة مع تعافي 45 ألف مصاب (الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية).

ثالثا: الإطار النظري :

- واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا .
في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اثر انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، وما خلفه من آثار طالت مختلف مناحي الحياة، وانعكست بشكل كبير على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية، لتفرض بذلك واقعاً جديداً وتغيراً جذرياً في المجتمع الفلسطيني سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، ما وضعنا في فلسطين أمام تحديات كبيرة ومعقدة، الأمر الذي بات يتطلب رصداً ومتابعة ومراقبة للظروف التي يعيشها المواطن الفلسطيني في ظل هذه الجائحة . حيث تواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة خطر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، بصورة استدعت إعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية في بداية آذار/مارس 2020، لكن ذلك لم يسمح بالعمل وفق خطة صحية موحدة تمكن من مكافحة الوباء، وتراعي حالة الضعف التي يعانها الجهاز الصحي الفلسطيني، في مرحلة حرجة مليئة بتحديات قد تهدد المنظومة الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ إعلان الطوارئ في الأراضي الفلسطينية لمواجهة كورونا، لم يتم تبني أي خطة مشتركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة لمكافحة الوباء، وأديرت الأزمة بشكل منفصل، فانعكس هذا الأمر على قدرة الجهاز الصحي على العمل، في ظل واقع الضعف الذي يعاني منه عملياً، وعدم جاهزيته للاستجابة لحالة تفشي الوباء (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية ، 2020)

بالإضافة إلى ذلك ، فقد كشفت الجائحة وآثارها الثغرات الكبيرة التي يعاني منها قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني ، فقد بقيت قطاعات وفئات اجتماعية واسعة وما زالت دون أية مظلة أو حماية اجتماعية. حيث توقف معظم الأنشطة الاقتصادية مما إلى زيادة كبيرة في أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة . مما أدى ذلك إلى ظهور "فقراء جدد" ارتبط ظهورهم بالظروف التي نتجت عن الجائحة. فوفقاً لتوقعات وزارة التنمية الاجتماعية ، فإن أكثر من (100) ألف أسرة فلسطينية ستدخل إلى دائرة الفقر بسبب تداعيات جائحة كورونا"، كما توقف المعيلين لبعض الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة عن العمل (وزارة التنمية الاجتماعية، 2020).

وفي ذات السياق، وفي مسح نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول آثار الجائحة ، فقد تبين أن 42% من الأسر الفلسطينية فقدت نصف دخلها على الأقل خلال فترة الإغلاق. فيما لم يتوفر لنحو ثلث الأسر الفلسطينية (31%) مصادر دخل لتغطية نفقات الأسرة خلال فترة الإغلاق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/10/4). 42% من الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها في إغلاق كورونا(هالة خلاوي ، سوزان متولي ، 2020).

بالإضافة إلى ذلك ، ساهمت هذه الجائحة بظهور أعباء اجتماعية لا يمكن إغفالها، تتمثل في الآثار النفسية والسلوكية التي فرضها هذا الوباء بالبعد الاجتماعي، من هنا كان لا بد من ايلاء الآثار الاجتماعية

الاهتمام الكافي، بالتوازي مع الحديث عن الآثار الاقتصادية لتلك الأزمة، واستشراف الإجراءات التي يجب إتباعها لتجاوز هذه الأزمة ، والحد من أثارها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا ما زلنا في خضم الأزمة ، فهي ما زالت مستمرة رغم إجراءات الوقاية والتباعد الاجتماعي والتطعيم وإغلاق المدارس والجامعات الفلسطينية ، ووحى بوجود اللقاحات الطبية ، وبالتالي لا يمكن حصر نتائج الأزمة وإنما العمل على الحد من الآثار السلبية وتقليل من تأثيرها (أشرف سمارة ، 2020 ، ص7) .

وخصوصاً في ظل العمل منا كمختصين اجتماعيين على القيام بدورنا المهني بالتوعية المجتمعية للأشخاص الغير مقتنعين بوجودها وخطورها ، وكذلك كإخصائين اجتماعيين عاملين في المجال الطبي ، نتعامل بشكل يومي مع مئات آلاف ضمن الواقع الفلسطيني الذين يترددون إلى المستشفيات والمراكز الطبية حاملين لهذا الفيروس أو مخالطين لأشخاص مرضى بهذا الفيروس . وذلك لان الخدمة الاجتماعية الطبية كمهنة تعرف بأنها خدمات مهنية ، وهي مجال نوعي للخدمة الاجتماعية ، تساعد المريض فرداً أو جماعة أو مجتمعاً على الاستفادة الكاملة من العلاج الطبي - وليس فقط العلاج - بل تقدم لهم المساعدة من خلال إثارة وعيهم بعاداتهم الضارة ، التي قد تجلب لهم الأمراض ، وتساعدهم على تغييرها ، حيث أنها تشرف على المرضى الذين يتجنب معظم أفراد المجتمع التعامل معهم ، وتساعدهم في تقديم الخدمات التي يحتاجونها ، وأن يتعايشوا ويتفاعلوا مع مرضهم بصورة طبيعية ، أي دون أن يؤثر في حياتهم الاجتماعية الطبيعية (عبد الرحمن الخطيب، 2006، ص119-95) .

وان الخدمة الاجتماعية تركز على حقيقة هامة مؤداها أنه قد تكون الظروف المصاحبة للمرض، أشد خطراً على المريض من مرضه العضوي فإن المرض ليس مشكلة المريض وحده، بل تمتد آثاره ومشاكله إلى الأسرة بل وعلى المجتمع، ولذا تمتد جهود الخدمة الاجتماعية الطبية إلى أسرة المريض والمجتمع أيضاً لإزالة تلك الآثار والمشكلات و تعمل الخدمة الاجتماعية على تحقيق أهداف المؤسسة ألا وهي استفادة المريض من العلاج إلى أقصى حد ممكن، وذلك بتذليل العقبات التي تحول دون استفادة المريض من الخدمة الطبية وتهيئ أنسب الظروف للخدمات الطبية لتحقيق فاعلية أفضل، وتهدف الخدمة الاجتماعية الطبية إلى ربط المؤسسة الطبية بالمجتمع الخارجي ومؤسساته، وذلك للاستفادة من إمكانياتها، وخدماتها، في استكمال خطة العلاج، سواء كانت طبية أو اجتماعية (الشهري ، 2005، ص 51-52) .

- علاقة الخدمة الاجتماعية بالمؤسسة الطبية:

إن الخدمة الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ من إدارة المستشفى فهو مكمل لعملية علاج المريض فالأخصائي الاجتماعي يشارك الفريق الطبي في خطة العلاج ، وذلك لان صحة المريض تتوقف بدرجة كبيرة على حالته الاجتماعية والنفسية ، ومن هنا يأتي التعاون بين الطبيب والأخصائي الاجتماعي في تشخيص حالة المريض ووضع خطة العلاج المناسب له وبالتالي فإن علاقة قسم الخدمة الاجتماعية الطبية بالبيئة الخارجية تختلف إلى حد كبير عن علاقة المؤسسات الاجتماعية الأخرى بالبيئة ، والأخصائي الاجتماعي هو المسؤول عن كافة الاتصالات

الخارجية . وتقع على عاتق الخدمة الاجتماعية الطبية في المستشفيات مسؤولية التوعية بأهدافها ورسالتها، لكي يتضح دورها وأهميتها (أحمد محمد عبد الله، 1998).

وقسم الخدمة الاجتماعية الطبية بما لها من أساليب فنية وجهود مهنية، يمارس داخل المؤسسات العلاجية الطبية ، وهذا القسم لا يعتبر مستقلاً بذاته، ولكن هو جزء لا يتجزأ من المؤسسة الطبية، لأن هذه المؤسسة هي الميدان الأصلي الذي تمارس فيه الخدمة الاجتماعية الطبية (أحلام قميدي، 2018، ص 15).

حيث تلعب الخدمة الاجتماعية دوراً مهماً بمساعدة المرضى، وذوهم ، لمجابهة أثر المرض ، والعلاج حيث يعمل الأخصائيون الاجتماعيون كجزء من فريق الرعاية الصحية في تقديم التقييم التدخلات المناسبة، لمساعدة المريض في الوصول إلى مرحلة التماثل للشفاء أو التأهيل ، وجودة الحياة، ويتضمن هذا الفوائد التي يتلقاها كل من المريض والأسرة من العلاجات الطبية ، والهدف من التدخل المهني دعم القدرات والتأقلم وربط الناس بالموارد الحيوية، وتخفيف ضغوط البيئة، وتقديم تثقيف اجتماعي نفسي يكفل الرفاهية (مصطفى محمد قاسم ، 2012).

- دور الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي في ظل انتشار فيروس كورونا :

إن ارتفاع نسبة الإصابة بمرض كوفيد 19 وسرعة الانتشار برغم كل محاولات الوقاية والحجر الصحي والمنزلي، إلا أن أعداد المصابين قد تضاعفت بشكل كبير ، وهذه النسب المتزايدة يومياً، تشكل كارثة حقيقية، ووباء حقيقي، ويمكن أن يخرج عن السيطرة، في ظل ضعف الإمكانيات والموارد وقلة في وسائل الوقاية الصحية، والتي تشكل عبء في العمل وتهديد على حياة العاملين في المجال الطبي . وهنا يبرز بقوة دور الأخصائي الاجتماعي الطبي ، حيث يعد الأخصائي الاجتماعي الطبي هو الدعامة الرئيسية للخدمة الاجتماعية الطبية داخل المؤسسة العلاجية، سواء كانت مستشفيات عامة أو مكاتب صحية، أو عيادات أو مستشفيات تخصصية أو مستوصفات أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة، أو مكاتب الصحة المدرسية أو مكاتب التثقيف الصحي أو دور النقاها ومراكز التأهيل المهني، وله أدواره المهنية المتعددة سواء كانت أدوار وقائية أو أدواراً إنشائية أو أدوار علاجية (غباري 2003م، 55).

فالأخصائي الاجتماعي هو شخص متخرج من أحد مدارس الخدمة الاجتماعية بدرجة البكالوريوس أو الماجستير يستخدم معلوماته ومهارته في تقديم خدمات اجتماعية للأفراد التي قد يكونوا أفراداً أو جماعات أو مجتمعات محلية أو منظمات أو المجتمع عامة، ويساعد الأخصائي الاجتماعي الأفراد على زيادة قدراتهم حل المشاكل والتواكب مع متطلبات الحياة ويساعدهم في الحصول على الموارد التي يحتاجونها، ويسير التفاعلات بين الأفراد وبين بيئاتهم، وقيم التنظيمات والمنظمات المسؤولة عن مواجهة احتياجات الناس والتأثير في السياسات الاجتماعية (السكري، 2000).

حيث يلعب الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي دوراً هاماً ورئيسياً في الحد من المشكلات المختلفة ، وهذه المشكلات ليست واحدة في كل المجتمعات بل قد تكون متنوعة داخل المجتمع الواحدة كما إن المشكلات الصحية ليست معزولة عن بعضها البعض، بل تتبادل التأثير وقد تؤدي إحداها إلى

إيجاد مشكلات أخرى ، وان هذه الناحية تتطلب أن تكون دراسة هذه المشكلات ذات إطار وظيفي يوضح صلاتها ببعضها وتأثيراتها المتبادلة، وتتطلب أن يكون لدى الأخصائي الاجتماعي وعياً كافياً بحقيقة مهنته وان يتعامل مع كائن مركب من المشكلات وليس مع مشكلات مفردة أو معزولة (حافظ، وجايد، 1990، 6).

ولا تقتصر علاقة الأخصائي مع المريض فقط ، بل تتسع علاقته إلى أن تصل إلى الفريق العلاجي من أطباء وممرضين وعاملين في المؤسسة الطبية ، حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي كعضو بالفريق الطبي بدور واضح وفعال في التعامل مع الجوانب غير الطبية في حياة المريض إلا أن المتأمل لهذا الدور قد لا يجده بالشكل الذي يجب أن يكون عليه ، لعدة عوامل وأسباب ، لذلك فإنه يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكون على درجة عالية من المهارة والإلمام بكافة جوانب عمله ، ومن لطبيعي إذا شعر المريض أن الأخصائي الاجتماعي ذو كفاءة وقدرة علمية اطمأن له ولعملية التدخل المبني والنتائج التي ستؤدي إليها (الباز، ٢٠٠٠، ص ١٣).

وذلك لأن أدوار الأخصائي الاجتماعي الطبي وجهوده الفنية ، أصبحت تتكامل مع أدوار الطبيب بحكم تخصصه في مهنته، لكي يحصل المريض على أكبر استفادة ممكنة من الفرص العلاجية المقدمة له حتى يصل إلى العلاج الكامل، ويصبح عضو منتجاً في المجتمع (ممدوح الدسوقي، 2008، ص 306).

ويعد تعاون الطبيب والأخصائي الاجتماعي واجباً ضرورياً تحتمه شخصية المريض وتكاملها ، فهو تعاون مطلق سواء في المراحل الشخصية أو العلاجية ، أو فترات النقاهة ، فالطبيب في حاجة إلى الأخصائي الاجتماعي ؛ ليكشف له عن أحوال المريض الاجتماعية ، والاقتصادية ، ومستواه الثقافي ، وظروفه الأسرية ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان الأخصائي الاجتماعي هو أقدر أعضاء الفريق الطبي على جعل المريض يتقبل خطة العلاج الطبي ، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ هذه الخطة حتى يشفى المريض ، ومن ناحية أخرى فان الأخصائي الاجتماعي بحاجة ماسة إلى الطبيب ؛ ليساعده في تحديد أنواع المساعدات الطبية التي يحتاجها المريض ، ويحيطه بفهم كل ما يصعب عليه فهمه من ألوان المعرفة الطبية التي توضح له الموقف المرضي بشيء من الدقة (محمد عبيد الفهيدى ، 2012، ص 1).

كما يعمل الأخصائي الاجتماعي الطبي مع أسرة المريض باعتبارها الجماعة الأولية التي تحيط بالمريض، وذلك في الحالات التي تتطلب ضرورة العمل والاتصال مع الأسرة، كونها المؤثر الأساسي في حياة المريض ، مثل جماعة مرضى فيروس كورونا ؛ وذلك بهدف نشر الوعي الطبي أو الصحي بين أفراد جماعة المريض المصاب بالفيروس ، ومساعدة المرضى على تبادل الخبرات والمعلومات، و التخفيف من حدة توترهم ، يقوم الأخصائي الاجتماعي الطبي بتكوين جماعات ترفيهية لشغل أوقات الفراغ للمرضى بما يدخل عليهم البهجة والسرور، ويخفف عنهم أعباء المرض ، مع المرضى الذين يقضون وقت طويل بالمستشفى ، وهذا ممكن مع مرضى فيروس كورونا (هالة خلاوي ، سوزان متولي ، 2020).

أما عن علاقة الأخصائي الاجتماعي الطبي بالطبيب فتكمن في وضع الخطة العلاجية المتكاملة لصالح المريض ، فالطبيب بحاجة إلى الأخصائي لكي يشرح له أوضاع وأحوال المريض الاجتماعية والاقتصادية ومستواه الثقافي وظروفه الأسرية (Q.Ashton, 2012,p3).

- المعوقات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا:

في ظل أزمة كورونا وانتشار مرض كوفيد 19 وتضاعف أعداد المصابين، زادت الأعباء التحديات على العاملين في المجال الطبي في فلسطين، فالمشاكل مركبة ومعقدة ، ومن أبرز المعوقات ما يلي :

أولاً: الممارسات والانتهاكات من قبل الاحتلال الإسرائيلي :

يعاني المجال الطبي في فلسطين من الكثير من الأزمات والمعوقات ، وهو واقع مثقل بالمشاكل والهموم المرتبطة بالاحتلال والحصار الاقتصادي وتبعاته. وخاصة في ظل استمرار الحصار الاقتصادي التي يمارسه الاحتلال ومصادرة أموال المقاصة، والسيطرة على المعابر والحركة التجارية ومصادرة حقوق شعبنا الفلسطيني وربطها بمواقف سياسية.

وتعد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات الحقوق الصحية الفلسطينية بشكلٍ دائم، من أهم المعوقات وراء الضعف وعدم جودة الأداء لدى الكادر الطبي ، وعدم القدرة على الاستنهاض الحقيقي بالمجال الطبي الفلسطيني. فمنذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى ولغاية الآن ، ما زال هناك استهداف للمنشآت الصحية وسيارات الإسعاف الفلسطينية من قبل القوات الإسرائيلية، ووضع معوقات على دخول الأدوية والوفود الطبية الأجنبية إلى مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة. كما شكلت الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، عائقاً كبيراً للسكان للوصول للخدمات الطبية بأسرع وقتٍ وخاصة في الحالات الطارئة. بل إن عدداً كبيراً من الحالات التي كانت بأمس الحاجة للعلاج الطارئ فقدت حياتها في انتظار فتح الحاجز الإسرائيلي، وزاد الأمر سوءاً في ظل انتشار فيروس كورونا (Sources: Ministry of Health (MOH,2014)

ثانياً: ضعف الإمكانيات المادية المتاحة في المجال الطبي :

من ناحية أخرى، هناك ضعفٌ واضح بأداء الكادر الطبي، وضعفٌ في الإمكانيات المادية المتاحة، وعدم المقدرة على تلبية احتياجات المجال الطبي ، ومستلزماته الطبية، وضعفٌ في صيانة واستمرارية عمل المعدات الطبية، مما أدى إلى عدم القدرة على تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بشكلٍ كامل. هذا الضعف فاقمه حالة من عدم الثقة من قبل المواطن الفلسطيني بالأطباء الفلسطينيين وعدم ثقة الفريق الطبي ومن ضمنهم الأخصائيين الاجتماعيين ، وعليه يتم الاعتماد على التحويلات الخارجية للعلاج سواء في إسرائيل أو الأردن أو مصر. وخاصة في حالات الإصابة بأمراض السرطان والقلب والأعصاب. فضلاً عن ذلك، فإن ضعف الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة بشكلٍ عام، يقف عائقاً أمام إمكانية تطوير القطاع الصحي. فعلى الرغم من تزايد الصرف الحكومي والأهلي والخاص على القطاع الصحي، حيث ارتفع من 397,2 مليون دولار سنوياً عام 2000 إلى حوالي 1,347,4 مليون دولار عام 2013، إلا أن هذه الأموال غير كافية لتقديم تطوير واستنهاض حقيقي. فمقارنة مع جيرانها، تتفق إسرائيل ما معدله حوالي 2046 دولار للفرد مقارنةً بفلسطين التي تنفق 248 دولار للفرد الواحد فقط (الموقع الرسمي لمنظمه الصحة العالمية).

ثالثاً: معوقات ترجع إلى مهنة الخدمة الاجتماعية الطبية في فلسطين:

في ظل غياب إستراتيجية واضحة لمعالم للصحة العمومية في فلسطين وتفشي الفساد، والصراع الوظيفي، غياب الرقابة من الجهات العليا والنقابات بضره هذه المهنة ، بالإضافة إلى حرمان المواطنين (المرضى وبالأخص مرض كورونا) من الاستفادة من مختلف الخدمات الصحية المقدمة من هذه المؤسسات . كما نلاحظ في واقعنا الفلسطيني غياب لخطة تنموية تأخذ بعين الاعتبار أهمية توظيف اكبر عدد من الأخصائيين الاجتماعيين ، ليقدموا الدعم والمساندة الاجتماعية لمرضى فيروس كورونا وأسرههم ، في ظل تزايد نسبة البطالة بين الخريجين من المهن الصحية والأخصائيين الاجتماعيين ، والتي تبلغ في وسط الشباب تقريبا 64%، ومع هذه النسبة العالية ، إلا أن وزارة الصحة الفلسطينية ، عملت على تهميش هذا المجال وجعلته ضمن آخر أولوياتها ، كما عملت على إهمال الجانب النفسي والاجتماعي والعقلي لهذا المريض وأسرتة، وركزت على الحجر الصحي وإعطاء الدواء ، وكأن صحة الإنسان مرتبطة بالجانب الجسدي فقط

رابعاً: معوقات ترجع إلى الأخصائي الاجتماعي الطبي :

يشكل العاملون في القطاع الصحي في فلسطين ومنهم الأخصائي الاجتماعي ، خط الدفاع الأول في مواجهة فيروس كورونا ، ومركزاً مهماً بما يقومون به من دور في تقديم الرعاية الصحية والوقاية والإرشادية والتوجيهية للمواطنين بشكل عام ، ولمرضى فيروس كورونا بشكل خاص ، ومع ذلك يعاني المجال الطبي من الضعف في الكادر المهني للأخصائيين الاجتماعيين من ناحية الأعداد والمهارات والقدرات والخبرات ، في التعامل مع الأوبئة ومنها وباء فيروس كورونا.

تصور مبني مقترح لتدعيم ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا:

في البداية توضح الباحثتان بأن هذا التصور المقترح قد تختبره دراسة مستقبلية أو قد يختبره باحثون آخرون في دراسات ميدانية أخرى على ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني ، من خلال إجراء التعديلات عليه بالحذف منه أو بالإضافة عليه في ضوء ما تسفر عنه الدراسة التي تختبره ميدانياً.

وانطلاقاً من الدراسات السابقة والأساس النظري وتحليل الواقع الفلسطيني لممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في ظل انتشار فيروس كورونا ، فإن التصور المقترح يتضمن ما يلي :

- 1- الهدف من التصور المقترح .
- 2- المسلمات التي ينطلق منها التصور المقترح .
- 3- الأسس والركائز التي يستند عليها التصور المقترح .
- 4- آليات تفعيل التصور المقترح .
- 5- الإستراتيجيات المستخدمة في التصور المقترح .
- 6- التكتيكات والأساليب المهنية المستخدمة من قبل الأخصائي الاجتماعي الطبي .

7- المهارات التي يعتمد عليها التصور المقترح .

8- الأدوات والوسائل المستخدمة في التصور المقترح:

9- فريق العمل في تنفيذ التصور المقترح .

10- متطلبات نجاح التصور المقترح .

ويمكن توضيح العناصر التي يتضمنها التصور المقترح فيما يلي:

1- الهدف من التصور المقترح.

تحليل واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا .

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

(أ) التعرف على طبيعة العلاقة بين المؤسسة الطبية والخدمة الاجتماعية الطبية

(ب) التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي في ظل انتشار فيروس كورونا

(ج) التعرف على أهم المعوقات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار فيروس كورونا .

2- المسلمات التي ينطلق منها التصور المقترح:

(أ) أصبحت الخدمة الاجتماعية الطبية عنصراً أساسياً في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي ولا يمكن الاستغناء عنها.

(ب) لا بد من مواكبة ومواجهة الأخصائي الاجتماعي الطبي لتحولات وتغيرات العصر ومواكبة الثورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية لمواجهة أي معوقات تحد من ممارسته للخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني.

(ت) التأكيد على تفعيل الأداء المهني لدور الأخصائي الاجتماعي الطبي في مجال ممارسته للخدمة الاجتماعية الطبية .

3- الأسس والركائز التي يستند عليها التصور المقترح:

(أ) البحوث والدراسات السابقة التي تناولت ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية .

(ب) القراءات والمعارف النظرية المرتبطة بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي الطبي داخل المؤسسة الطبية .

(ت) آراء الخبراء والمتخصصين بمجال ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية .

(ث) تحليل الواقع الفلسطيني لممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية ، والذي أكد علة ضرورة العمل على تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي الطبي في ظل أزمة فيروس كورونا وفي ظل وجود الكثير من المعوقات التي تعوق ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية ؛ بما أوجب ذلك بأن يكون هناك استعداد الأخصائي الاجتماعي الطبي معرفياً ومهارياً وقيماً.

(ج) الإطار النظري الذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية والتي تشمل مجموعة من الدراسات

والبحوث والإحصائيات التي أكدت على أهمية ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني وبالأخص في الوقت الراهن .

(ح) ملاحظات الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين في الواقع الميداني.

(خ) ملاحظات الباحثان في الواقع الميداني.

4- آليات تفعيل التصور المقترح:

وسوف نقوم بعرض مقترحات التفعيل التي تساعد على تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً وذلك من خلال ما يلي :

(أ) تفعيل ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني ، وسوف يتم تحقيق ذلك الهدف من خلال :

— إنشاء أقسام لممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في جميع المستشفيات والمراكز الطبية في المجتمع الفلسطيني .

— توظيف كادر من الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي ليؤدي دوره جنباً إلى جنب فريق العمل الطبي .

— توعية المجتمع الفلسطيني من أفراد وجماعات بأهمية ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية.

— توعية الأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع الفلسطيني من حملة تخصص الخدمة الاجتماعية بأهمية تفعيل ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في مؤسساتنا الطبية الفلسطينية لما لها من أهمية في ضمان ممارسة مهنية فعالة قادرة على مساعدة المرضى وأسرههم ، وخاصة في حالات الأزمات والطوارئ .

(ب) تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي، وسوف يتم تحقيق ذلك الهدف من خلال :

— ضرورة الدراسة المستمرة للاحتياجات الفعلية للأخصائيين الاجتماعيين بالمجال الطبي وذلك لتحسين مستوى الأداء المهني لهم ، بما يضمن جودة الخدمات المقدمة للعملاء في جميع المؤسسات والمراكز الطبية

— الاهتمام بإستراتيجية ورش العمل للأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي لأنها ذات فعالية أكثر في توصيل المعلومة لهم بشكل سريع.

— التأكيد على ضرورة تفعيل العمل التعاوني بين الأخصائي الاجتماعي الطبي وبين فريق العمل في المجال الطبي (من أطباء ، ممرضين وعاملين... الخ) والالتحاق ببرامج تدريب تنمي قدراتهم المهنية وتواكب العصر.

— تزويد الأخصائيين الاجتماعيين بمعرفة واسعة بإعداد وتطبيق المقاييس الاجتماعية لتحديد

- مشكلات المرضى وأسرههم خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا (حيث برزت ظاهرة التنمر من قبل الكثيرين المحيطين لأسرة المريض أو مريض فيروس كورونا) وغيرها من المشكلات المرتبطة بهذا الفيروس .
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنمية الجوانب المعرفية للأخصائي الاجتماعي الطبي الإطلاع على كل ما هو جديد في مجال الخدمة الاجتماعية الطبية لمسايره تطورات العصر.
- إشراكه في ملتقيات محلية لتبادل الخبرات والمهارات مع الأخصائيين الاجتماعيين في كافة مجالات الممارسة المهنية .
- تدريبه على كيفية استخدام الموارد والإمكانات الموجودة بالمجتمع المحلي، لمساعدته في حل مشكلات المرضى وأسرههم .
- إقامة علاقة طبية مع الزملاء لتحسين مصالح العملاء.
- تنمية المعرفة بالمواثيق الأخلاقية لعمل الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي .
- تنمية لديه الخبرة في التعامل مع مواقف الأزمات .
- تزويده بالخبرة في تحديد الاحتياجات المرضى وأسرههم ، وكيفية التواصل مع الأسرة والمجتمع .

5- الإستراتيجيات المستخدمة في التصور المقترح:

- إستراتيجية الاتصال : وتستخدم لتيسير عملية الاتصال من الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات والمراكز الطبية مع بعضهم البعض ومع أعضاء الفريق الطبي ، وأيضاً تدعم الاتصال الفعال بين الخبراء والأخصائيين الاجتماعيين ومرضى فيروس كورونا في المؤسسات والمراكز الطبية .
- إستراتيجية التعاون : وتستخدم لتهيئة فرص التعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين وأسرههم مرضى فيروس كورونا في المجتمع الفلسطيني .
- إستراتيجية المناقشة : ويستطيع من خلالها الأخصائي الاجتماعي الطبي المشاركة في المناقشة مع ذوي الاختصاص بالخدمة الاجتماعية الطبية والمختصين بالمجال الطبي ، للاستفادة من آراءهم وخبراتهم ومعارفهم .
- إستراتيجية التعليم بالاستكشاف : وهي تعني محاولة الأخصائي الاجتماعي الطبي للتعلم والوصول إلى المعلومات سواء المتعلقة بفيروس كورونا أو الأمراض المزمنة أو الطارئة بنفسه، حيث تتطلب منه إعادة تنظيم المعلومات المخزونة لديه وتكييفها بشكل يمكن منه خدمة المرضى وأسرههم .
- إستراتيجية العلاج التعليمي : وهي تعمل على تنمية إدراك ووعي المجتمع بمخاطر انتشار فيروس كورونا وتأثير انتشاره على توازن وتماسك الأسرة والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد وعلى استقرار المجتمع.
- إستراتيجية القوة : حيث تركز هذه الإستراتيجية على دعم ثقة مريض فيروس كورونا في

نفسه، وفي المحيطين به من أسرة ، أصدقاء، أعضاء الفريق الطبي وبالأخص الأخصائي الاجتماعي الطبي ، وبالتالي تنمية قدرته على مواجهة المشكلات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا في المجتمع الفلسطيني بشكل فعال ، وزيادة قدراته على التعامل مع المرض بإيجابية .
(خ) إستراتيجية ضبط الانفعال : فمن خلال هذه الإستراتيجية يتعامل الأخصائي الاجتماعي الطبي مع مشاعر الخوف والقلق والتوتر للمريض عند تعرضه للإصابة بفيروس كورونا.

(د) إستراتيجية البناء المعرفي : وتستخدم هذه الإستراتيجية لتنمية معارف المريض المصاب بالفيروس بالمشكلات التي من الممكن أن يواجهها أثناء وبعد الإصابة ، وبكيفية التعامل معها
6-التكتيكات والأساليب المهنية المستخدمة من قبل الأخصائي الاجتماعي الطبي :

(أ) أسلوب الإفراغ الوجداني : وهو من التكتيكات التي يمكن من خلاله الأخصائي الاجتماعي الطبي مساعدة المريض المصاب بالفيروس من التعبير عن مشاعره وانفعالاته المصاحبة للإصابة ، وبالتالي يتخلص من كثير من المشاعر السلبية التي تؤثر على ثقته بذاته .

(ب) أسلوب التعاطف: ويتم ذلك من خلال تقدير الأخصائي الاجتماعي الطبي لموقف المريض المصاب بالفيروس ، والظروف المؤلمة والصعبة التي مر بها خلال فترة المرض ، وإبداء الأخصائي الاجتماعي الطبي ثقته الكاملة في قدرة المريض في تخطي هذا المرض، والعودة إلى ممارسة دوره بالواقع الاجتماعي من جديد مع الأخذ بعين الاعتبار اخذ إجراءات السلامة العامة

(ت) أسلوب التفسير: ويستخدم هذا الأسلوب لتنمية إدراك المريض المصاب بالفيروس ، حول العلاقة بين الإصابة بالفيروس وبين المشاعر السلبية التي لديه، والضغط الواقعة عليه نتيجة الإصابة سواء ضغوطات عمل ، أسرة ... الخ ، والتباعد الاجتماعي بينه وبين الآخرين ، وتأثير ذلك على الصورة التي يكونها عن ذاته وعن الآخرين، والتي بدوها لها تأثير على سلوكه معهم ، حتى يصبح لديه قوة دافعة لتوكيد ذاته.

(ث) أسلوب إدارة الغضب: ويقصد بأسلوب إدارة الغضب كل من المشاعر الانفعالية والإثارة الفسيولوجية المرتبطة بالغضب، عن طريق الاستراتيجيات التالية:

— الاسترخاء: تساعد بعض فنيات الاسترخاء البسيطة مثل التنفس بعمق والتخيل في تهدئة مشاعر الغضب، وتكرير بعض العبارات مثل (اهدأ، لا تغضب، كل شئ سيكون على ما يرام) في تخفيف مشاعر الغضب الناتجة عن الإصابة بالفيروس .

— استخدام تقنيات أسلوب إعادة بناء الجوانب الإدراكية والمعرفية .

— أسلوب حل المشكلة التي تواجه العميل وذلك بوضع خطة من قبل الأخصائي الاجتماعي الطبي والمريض وأسرته للعمل على اجتياز مرحلة الإصابة ، واختبار مدى التقدم في اتجاه الحل.

7-المهارات التي يعتمد عليها التصور المقترح :

- المهارة في تكوين العلاقة المهنية .
- مهارة الملاحظة .
- المهارة في الاتصال.
- المهارة في المناقشة الجماعية.
- المهارة تقدير احتياجات مريض فيروس كورونا وأسرته .
- المهارة في الاستثمار الأمثل لإمكانيات وموارد المؤسسة والمجتمع.

8-الأدوات والوسائل المستخدمة في التصور المقترح:

- الندوات العلمية .
- الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي .
- المناقشات الجماعية مع أعضاء الفريق الطبي وذوي الاختصاص .
- المؤتمرات العلمية .
- نشرات توعية للمراجعين للمستشفيات والمراكز الطبية .

9- فريق العمل في تنفيذ التصور المقترح :

- الخبراء والمتخصصين في المجال الطبي .
- الخبراء والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية.
- الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمؤسسات والمراكز الطبية في المجتمع الفلسطيني .
- مرضى فيروس كورونا المتواجدين والمقيمين بالمؤسسات الطبية
- أسر مرضى فيروس كورونا .

10-متطلبات نجاح التصور المقترح :

- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية ، وإنشاء أقسام الخدمة الاجتماعية الطبية وتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي الطبي لأهمية الدور المهني والمجتمعي الذي يقوم به .
- وضع خطة إستراتيجية للتعامل مع المشكلات الناتجة عن الإصابة بفيروس كورونا مع الأخذ في الاعتبار أن يكون هناك رؤية ورسالة وإطار تنفيذي للعمل المهني الطبي اللازم للتعامل مع القضية.
- نشر الوعي الصحي لدى المرضى وأسرههم بخطورة التعرض للإصابة .
- التقييم المستمر للتعرف على مدى نجاح التصور في العمل تفعيل ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الفلسطيني .

المراجع :

1. إبراهيم عبد الهادي محمد الملبجي : الرعاية الطبية والتأهيلية من منظور الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٦ .
2. أحمد محمد عبد الله : الخدمة الاجتماعية في مجال الطب النفسي ، عالم الكتب، القاهرة، 1998 .
3. أحلام قميدي: نسق الخدمة الاجتماعية في المؤسسة الصحية بين غياب الأطر التنظيمية والقانونية والأكاديمية ، الملتقى الوطني الأول حول : الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2018 .
4. اشرف سمارة : الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية، مجلة مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، حزيران 2020
5. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية : ورقة عمل نحو إستراتيجية صحية موحدة لمواجهة " جائحة كورونا" بالضفة والقطاع ، فلسطين، 2020.
6. راشد الباز: تصور للممارسة المهنية لطريقة العمل مع جماعة مرضي السرطان ، مجلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة، 2000.
7. زينب ابو العلا : دور مقترح للأخصائي في خدمة الفرد مع مريض الايدز (نقص المناعة المكتسبة)، المؤتمر العلمي الثالث ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، 1990
8. سعيد بن علي الشهرري: توقعات العاملين في المستشفيات الحكومية لدور الأخصائي الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2005.
9. عبد الرحمن عبد الرحيم الخطيب ، ممارسة الخدمة الاجتماعية الطبية والنفسية . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية . 2006.
10. عربي، معتر محمد (2015): دور الخدمة الاجتماعية في مستشفيات الأمراض النفسية والعقلية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، السودان.
11. عبد الجليل علي المبروك : الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي ، القاهرة ، 2004 .
12. فيصل محمود غرابية : العمل الاجتماعي من أجل صحة الإنسان ، 2008.
13. ماجدة السيد عبيد ، حزامة جودت : وقفة مع الخدمة الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2009
14. محمد سلامة غباري : دور الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي "المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 20
15. محمد عبيد الفهيدى : تقييم دور الخدمة الاجتماعية الطبية في الرعاية الصحية الأولية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والمرضى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية العلوم الاجتماعية ، الرياض 2012.
16. محمد عبد المجيد سويدان : برنامج مقترح من المنظور الوقائي لطريقة خدمة الجماعة لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في الفريق الطبي لمواجهة جائحة كورونا- دراسة مطبقة على مستشفيات العزل بمحافظة البحيرة ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية . العدد 52 ، المجلد 2، أكتوبر 2020 .
17. ميساء ماهر صالح : واقع الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي بالتطبيق على مركز د. سلى لأمراض الكلى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018.
18. **ناهد عبد الكريم حافظ - زيد عبد الكريم جايد**: الخدمة الاجتماعية الطبية ، بغداد، مكتبة الحكمة ، 1990
- ممدوح محمد الدسوقي : "بحوث تطبيقية في مجالات خدمة الفرد" المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2008
19. هالة خلاوي، سوزان متولي: مدونه باحثات في معهد الصحة العامة والمجتمعية، جامعة بيرزيت، فلسطين ، 2020
20. وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالاتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية." رام الله، فلسطين، 2020
21. Weger, Marla Bery, "Social Work and Social Welfare, An Invitation new direction in social work", USA, library of Congress Cataloging in Publication Data, 2010, 1
22. Q .Ashton Acton(٢٠١٢). Issues in National, Regional, and Environmental Health and Medicine ,Scholarly Edition.

المسؤولية المجتمعية للجامعات الجزائرية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها

The social responsibility of Algerian universities in developing heritage

أ.د. وسيلة زروالي، مخبر الأرخونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية، جامعة أم البواقي (الجزائر)

zeroualiwassila@yahoo.fr

Abstract:

This study aimed to know the degree to which Algerian universities bear their social responsibility in developing heritage awareness among their students. This study was conducted on a sample of (87) students from the departments of history and anthropology in Algerian universities. The statistical treatment of the data showed that the degree of Algerian universities bearing their social responsibility in developing heritage awareness among their students was higher than the total score of the questionnaire, and scores on the curriculum dimension, while it came medium on the scientific research dimension and after multiple activities and events. The results also showed the existence of non-statistically significant differences in the degree of Algerian universities bearing their social responsibility in developing heritage awareness among their students according to the variable of specialization.

Keywords: Social responsibility; Algerian universities; heritage awareness; students

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تعرف درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها، أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (87) طالبا من طلبة أقسام التاريخ والأنثروبولوجيا بالجامعات الجزائرية، أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها عالية على الدرجة الكلية للاستبيان، وعلى درجات بعد المناهج الدراسية، في حين جاءت متوسطة على بعد البحث العلمي وبعد الأنشطة والفعاليات المتعددة، كما أظهرت النتائج وجود فروق غير دالة احصائيا في درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها وفقا لمتغير التخصص،

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية المجتمعية؛ الجامعات الجزائرية؛ الوعي التراثي؛ الطلبة

مقدمة.

تعد الجامعات مركز إشعاع حضاري وثقافي ومعرفي لأي مجتمع من المجتمعات وإن وجودها يقتصر بوجود ثلاثة أمور أساسية هي العلم والفكر والحضارة، كما أن لها رسالة وأهدافا محددة هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، حيث تتحدد خدمة المجتمع في إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، وكذا المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، وصياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع (هللوا، 2014).

ولقد عد التراث جزءا مهما من تاريخ الشعوب وثقافتها، فهو الوعاء الذي تستمد منه عقيدتها وتقاليدها وقيمها ولغتها وأفكارها وممارساتها وأسلوب حياتها والذي يعبر عن ثقافتها وهويتها الوطنية، كما عد التراث جسر التواصل بين الأجيال التي تتناقله يكتسب من خلاله الإنسان روح الانتماء والمسؤولية والمشاركة والاستمرار في عملية التنمية والتطوير والبناء، فهو بذلك من المكونات الأساسية في صياغة الشخصية وبلورة الهوية الوطنية لأي شعب من الشعوب (العبيدي، 2018). ولقد كشفت العديد من الدراسات العلاقة القوية بين التراث وكلا من بناء الهوية وتعزيز المواطنة، كما كشفت نتائج هذه الدراسات أن التربية التراثية أو تعليم التراث أو التدريس باستخدام التراث يمكن أن يعزز وإلى حد كبير مهارات التفكير العليا لدى الناشئة (Gómez-Carrasco et al, 2020). هذا التراث الذي لا ينبغي الاقتصار على تحديده لغة واصطلاحا، وتبيان عناصره المادية والفكرية أو الاجتماعية التي يفترض وجودها كإرث عن السلف وإنما ينبغي أن يشمل هذا التحديد أهمية الوعي بهذا التراث والحفاظ عليه والتلقي معه والإبداع في حمايته وصونه، وتوفير إرادة تحمل مسؤولية نقله من السلف إلى الخلف، فلقد أصبحت الدعوة إلى الحفاظ على التراث هاجس العصر (عبد الله، دت) ليس لأن الحفاظ على التراث هو إجلال واحترام لجهد الأقدمين وإنجازاتهم فحسب، بل لأن التراث هو الماضي في حركته نحو المستقبل، بل وهو حلقة الوصل بين الماضي والحاضر والمستقبل. والتراث من خلال الانتماء المحلي والشخصية الوطنية ليس ملكا لفريق معين وجب عليه حمايته، فكل تراث ينتهي إلى تاريخ الإنسانية هو ثروة العالم ومسؤولية جماعية. ولقد سعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) من خلال الجهود والمشاريع الإعلامية والتعليمية إلى تعزيز الوعي العالمي بمواقع التراث العالمي واعتبار التراث سلعة عامة عالمية يجب الحفاظ عليها من أجل المستقبل (Mudzamaira, 2020).

ولأن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه من خلال تحمل مسؤوليتها المجتمعية وجب أن يكون لها برامج وأنشطة فعلية تعكس مسؤوليتها المجتمعية اتجاه المجتمع الذي تنتهي إليه فلم يعد هناك جودة بدون مسؤولية (Vallayey, 2018): فللمسؤولية المجتمعية جانبها التطبيقي الذي تظهر آثاره في استفادة شرائح اجتماعية كبيرة في المجتمع من برامج الجامعة ومشروعاتها؛ لذلك فإن نشر الوعي بأهمية التراث والتراث الديني بين منسوبيها بشكل عام وبين طلبتها بشكل خاص بما يمثل وعي النخبة قد يعد من أفضل الأدوات التي يعول عليها في توسيع امتداد وكثافة نشر هذا الوعي إلى المجتمع المحيط بها أولا ثم إلى المجتمع الوطني فالعالمي كجزء من مسؤوليتها المجتمعية؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل

الرئيسي التالي: ما درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها؟ والذي يتفرع عنه الأسئلة التالية:

- 1) ما درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال المناهج الدراسية؟
 - 2) ما درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال البحث العلمي؟
 - 3) ما درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال الأنشطة والفعاليات المتعددة؟
 - 4) هل تختلف درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها باختلاف التخصص الأكاديمي؟
- 1.1-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى:

- 1) الكشف عن درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال كل من المناهج الدراسية، والبحث العلمي، والأنشطة والفعاليات المتعددة.
 - 2) الكشف عن دلالة الاختلاف في درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها باختلاف التخصص الأكاديمي.
- 2.1-أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية هذه الدراسة في الإشارة إلى ما يلي:

- 1) لفت انتباه القائمين على الفعل التعليمي وأصحاب القرار إلى ضرورة تحمل الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية في رفع درجة الوعي بأهمية التراث كجانب ثقافي واجتماعي، واقتصادي، ودوره في الحفاظ على الهوية الوطنية من خلال جمعه وتأصيله وتدوينه وحفظه ونشره.
- 2) أهمية تعميق الوعي بالتراث والحفاظ عليه لدى طلاب الجامعات بما يمثل وعي النخبة الذي يعول عليها في تحمل مسؤولية نشر هذا الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي والوطني.
- 3) ندرة الدراسات المتعلقة بالوعي التراثي في العالم وفي البيئة العربية بشكل عام، وفي البيئة المحلية بشكل خاص إذ لم تعثر الباحثة على أي دراسة في البيئة المحلية الجزائرية.

حدود الدراسة:

3.1-الدراسات السابقة:

أجرى (Gyan, Timothy, 2010) دراسة هدفت إلى استقصاء الوعي العام بالممتلكات التراثية في ولاية أريزونا الأمريكية، عن طريق استخدام مقياس الوعي التراثي الذي وزع على (1238) قاطنا بولاية أريزونا باستخدام الهاتف، كشفت النتائج أن الذين قاموا بزيارة الأماكن التاريخية والأثرية والمناطق التراثية كانوا أكثر إيجابية في المحافظة على التراث. وقد اقترحت الدراسة ضرورة تشجيع زيارة المواقع التراثية من قبل المواطنين: بما يساعد في خلق الوعي بالتراث.

وأجرت (Srivastava,2015) دراسة هدفت إلى تقصي مستوى وعي أساتذة جامعة ديميد الهندية بالتراث الثقافي على الدرجة الكلية للاستبيان وعلى درجات الأبعاد الفرعية الخمسة (الرموز الوطنية، الأدب الثقافي، الدين والتاريخ، الفنون الأدائية، الفنون البصرية). أجريت الدراسة على عينة قوامها (17) أستاذًا و(11) أستاذة، أسفرت النتائج على أن أفراد العينة لديهم وعي بشأن التراث الثقافي. وأن لدى الإناث قدر أكبر من الوعي مقارنة بالذكور على جميع الأبعاد، وأن هذه الفروق دالة إحصائياً على بعد الأدب الثقافي.

وأجرى (Karacai, et al,2016) دراسة هدفت إلى قياس الوعي بالتراث الثقافي لمدينة سيفاس التركية لدى طلبة (Cumhuriyet Üniversitesi)، طور الباحثون استبياناً وزع على (1128) طالباً وطالبة، كما استخدم الباحثون مجموعات تركيز، أسفرت المعالجة الإحصائية والتحليلية على أن الوعي بالتراث الثقافي لمدينة سيفاس لدى طلاب الجامعة منخفض للغاية، وقد أرجع الطلاب ذلك لأسباب شخصية وبيئية تمثلت أهمها في عدم تشجيعهم على تعلم التراث الثقافي، وحتى عندما يريدون القيام بذلك لا يمكنهم الوصول إلى مصادر هذا التراث الذي لم يقدم لهم بشكل واضح ولم يعرض عليهم.

وأجرت (السالم، 2017) دراسة هدفت إلى الوقوف على مدى أهمية التربية الفنية في إحياء الموروث الشعبي من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية. أعدت الباحثة استبانة طبقت على عينة تكونت من (105) معلماً ومعلمة من معلمي ومعلمات التربية الفنية في مدارس المرحلة الابتدائية. وقد كشفت النتائج أن هناك اتفاق حول أهمية التربية الفنية في إحياء الموروث الشعبي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بنسبة (91.7%)، كما كشفت النتائج وجود معوقات وصعوبات تحد من دور التربية الفنية في إحياء الموروث الشعبي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدرجة كبيرة تعادل نسبة (81%).

وأجرى (Ahmed,2017) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة وعي طلاب المدارس بالتراث الوطني وتعرف دور المدارس في رفع الوعي الثقافي، أجريت الدراسة على عينة قوامها (178)، أظهرت النتائج أن الوعي بأهمية التراث الوطني ليس مرضياً، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الجنس ونوع المدرسة فيما يتعلق بدور المدرسة في تطوير الوعي بالتراث الثقافي، وأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان الإقامة ومستوى الوعي بأهمية التراث الوطني، وأنه يمكن التنبؤ بالاهتمام الشخصي بالتراث المحلي من خلال اهتمام الأسرة بالتراث الوطني.

وأجرى (الهيماجي، 2017) دراسة هدفت إلى التعرف اتجاهات طلبة جامعة الملك سعود نحو الوعي بأهمية التراث في ضوء بعض المتغيرات، طور الباحث استبانة وزعت على عينة عشوائية قوامها (210) طالباً وطالبة وقد أظهرت النتائج أن هناك ادراكاً ووعياً لدى بعض أفراد العينة حول بعض عناصر الثقافة التراثية كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية في اتجاهات الطلبة نحو الوعي بأهمية التراث.

وأجرى (قرواني، 2018) دراسة هدفت إلى الكشف عما إذا كان هناك دور لجامعة القدس المفتوحة في تعزيز التراث الشعبي والهوية الوطنية في فلسطين، استخدم الباحث أسلوب التحليل النظري

والكيفي والمقابلة شبه الرسمية لجمع البيانات اللازمة من عينة غرضية شملت (30) طالبا، كما أجرى تحليل لأربعة مقررات دراسية لجامعة القدس المفتوحة لمعرفة مدى اشتمالها على التراث الشعبي وتعزيزها للهوية الوطنية الفلسطينية، كشفت نتائج الدراسة أن مضمون المقررات الأربعة تسهم ايجابيا في تعزيز التراث الشعبي والهوية الوطنية الفلسطينية؛ اذ تحتوي على أبعاد زمانية ومكانية للتراث الشعبي في إطار بعد وطني. كما كشفت الدراسة عن دور مرتفع لجامعة القدس المفتوحة في تعزيز التراث الشعبي وفي تعزيز الهوية الوطنية.

وأجرى (أحمد، الحوامدة، 2019) دراسة هدفت إلى التعرف على دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالتراث الثقافي. تم توزيع استبانة على عينة عشوائية من طلاب جامعة حائل، بلغ عددهم (160) طالبا وطالبة. أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من أفراد العينة موافقون إلى حد ما على دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالتراث الثقافي بصفة عامة. كما كشفت النتائج أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث فيما يرتبط بإدراكهم لدور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالتراث الثقافي. وأنه لا توجد علاقة بين درجة الوعي لدى المجتمع المحلي في حائل بأهمية التراث الوطني وضرورة المحافظة عليه ودور الإعلام في تنمية الوعي بالتراث الوطني.

وأجرى (Shimray et al,2019) دراسة هدفت إلى الكشف عن دلالة الفروق في الوعي بالتراث الثقافي لدى طلاب جامعة بوند شيري الهندية وفقا لمتغيرات الجنس والعمر والتخصص الدراسي والمنطقة السكنية تم جمع بيانات الدراسة من خلال استبيان الكتروني وزع عبر الإنترنت. شارك فيه (201) طالبا. أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالتراث الثقافي وفقا لمتغيرات المنطقة السكنية، والتخصص الدراسي، في حين أنها جاءت غير دالة وفقا لمتغيرات الجنس والعمر.

3.1 مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات التي أجريت في مجال الوعي التراثي أمكن استخلاص ما يلي:

- (1) يشكل الوعي التراثي أهم الأدوات وأكثر العوامل فعالية في حماية التراث في البيئة المحلية والوطنية.
- (2) يتأثر الوعي التراثي بعدة عوامل أهمها التعليم اذ يمكن للمدارس والجامعات أن تؤدي دورا بارزا في جمعه ونشره وصونه.
- (3) يتأثر الوعي التراثي بعوامل أهمها الخبرة، والمنطقة السكنية.
- (4) تباينت نتائج الدراسات السابقة في درجة الوعي التراثي ما بين المنخفض والمتوسط.
- (5) استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، وبناء أداة الدراسة وكذا تفسير نتائجها.

1.5 الإطار النظري:

1. مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة:

لقد أصبحت المسؤولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وعنوانا لرقمها؛ وإحدى أهم مهام الجامعات في القرن الواحد والعشرين؛ فهي عقد بين الجامعة والمجتمع تلتمز بموجبه الجامعة بتطوير المستوى التعليمي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لأفراد

المجتمع وتحسينه بشكل مستمر. ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعة بأنها التزام بتشرب وممارسة مجموعة من المبادئ والقيم؛ فالمسؤولية المجتمعية مفهوم بني أساسا وفق منظور أخلاقي يرى أن لكل كيان في المجتمع دور يجب أن يؤديه لخدمة هذا المجتمع وتنميته، ليصبح كيانا فاعلا ومنتجا وشريكا في الحضارة الإنسانية.

ويعرف (الصائغ 2014) المسؤولية المجتمعية للجامعة بأنها: مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية (الحاجي، 2017، ص 533).

2. مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تتعدد مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات بتعدد احتياجات المجتمع ومشكلاته، ودرجة انغماس هذه الجامعات في تلبيتها، وتتعدد الجماعات التي توجه إليها هذه الخدمات، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1) مجال الصحة العامة:

من خلال المحافظة على البيئة والتلوث ونشر الوعي الصحي، وإنشاء المراكز المتخصصة (الرعاية الصحية، التنمية الاجتماعية، حماية البيئة، مكافحة التلوث).

2) مجال الموروث الثقافي:

من خلال قيام الجامعة بنشر الثقافة بأنواعها، وإقامة المعارض الثقافية والتراثية، حيث تعرف الثقافة بأنها: جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، والحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم المدنية والتقاليد والمعتقدات (معلا، 2017).

3) مجال المراكز التعليمية والبحثية والاستشارية:

من خلال تقديم الاستشارات وإجراء البحوث والخدمات الميدانية وتفعيل مراكز تعليم اللغات واستدامة التعليم.

4) مجال المنشآت الجامعية:

من خلال المستشفيات الجامعية، والعيادات والمراكز الطبية والمكتبات الجامعية والمنشآت الرياضية والمتاحف والمختبرات (محمد، 2016، ص 422).

3. مفهوم التراث:

1) تعريف (المغربي، 2011، ص 3): التراث هو كل ما خلده الإنسان من شواهد روحية أو فكرية في تراثه ورفيقه الإنساني سواء أكان موروثا لا ماديا كالحكايات والقصص والأساطير والأهازيج والرقصات الشعبية،

أم كان تراثا ملموسا(ماديا)كأماكن العبادة، والأزياء التقليدية، والحلي وغيرها من المشغولات ويتمتع بقيمة فنية وتاريخية، وبنبغي الحفاظ عليه، والعمل على توظيف هذا المورد لصالح الحاضر والمستقبل.

2) تعريف(الهبياحي ، 2017، ص 628 - 629): التراث في معناه الاصطلاحي العام هو: كل ما أثمره العقل البشري في مختلف مناحي الحياة الفكرية والمادية والمعنوية، وذلك من خلال التفاعل، والحراك الفكري الاجتماعي، وصار ميراثا للأباء والأجداد بشقيه المادي واللامادي ، حيث يمثل الشق المادي ما يخلفه الأجداد من آثار ظلت باقية كالمنشآت الدينية الجنازية من معابد ومساجد ومقابر، والمباني الحربية والمدنية مثل: الحصون والقلاع والحمامات والسدود، والأبراج والأسوار، والتي تعرف في علم الأنثروبولوجيا بالآثار الثابتة، إلى جانب الأدوات التي استخدمها الأسلاف في حياتهم اليومية، والتي يطلق عليها اسم الآثار المنقولة، بينما يتكون التراث الثقافي غير المادي من عادات الناس وتقاليدهم، وما يعبرون عنه من آراء وأفكار ومشاعر يتناقلونها جيلا بعد جيل وهو استمرار للفلكلور الشعبي والقصائد والأشعار المتغنى بها والقصص الشعبية، والقصص البطولية والأساطير، ويشتمل على الحرف والفنون، وأنواع الرقص واللعب، والأغاني والحكايات الشعرية للأطفال، والأمثال السائرة، والألغاز والمفاهيم الخرافية، والاحتفالات والأعياد الدينية.

4.المسؤولية المجتمعية للجامعات في تنمية الوعي التراثي:

تؤدي التربية دورا فاعلا في صون التراث وفي نشر الوعي به ويقصد بعبارة "الصون" التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث(معلا، 2017، ص 7)، وذلك بمحاولة دمج في العملية التربوية والتعليمية فقد كشفت نتائج دراسة (Shimray, 2019) والتي هدفت الى الكشف عن أهم طرق تنمية الوعي بالموثوث الثقافي من خلال تحليله للأدبيات والدراسات السابقة أن تضمين التراث في المناهج الدراسية من أبرز سبل تعزيزه؛ مما يساهم في تنشئة جيل من الشباب الواعي لتراثه، وذلك من خلال:

1) المناهج الدراسية:

يشكل المنهاج الدراسي أداة الجامعة في تعميق التراث وتأصيله، فالمنهج هو الطريق المناسب لنقل القيم التراثية الأصيلة إلى عقل الطالب، والتي تحوي العديد من الموضوعات التي يمكن من خلالها تنمية الوعي التراثي لاسيما في الكليات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، إذ يجب على الجامعة أن تؤصل لمقررات علمية أكثر عمقا وتخصصا في مجال التراث الشعبي.

3) التخصص العلمي:

وتقع هذه المسؤولية على عاتق التخصصات ذات الصلة من أقسام التاريخ واللغة العربية والاجتماع والأنثروبولوجيا حتى يتم تكوين قاعدة صلبة تستطيع التخطيط للتراث قبل اندثاره، حيث يجب أن يشكل البحث العلمي في التراث أولوية بحثية، وأن يتم تسخير كل الجهود من أجل إنشاء قواعد خاصة للبيانات في كل ما يتعلق بالتراث قبل اندثاره. وكذا برمجة الندوات والمؤتمرات، وإصدار المجلات التراثية، والنشرات التوعوية، والكتيبات.

4) الأنشطة والفعاليات المتعددة:

سلسلة المؤتمرات الوطنية و الدولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

المسؤولية المجتمعية للجامعات الواقع و الهنشود، ISBN :978-9931-9704-2-2

منشورات مجر الأزغونوما والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية

فالجامعة والمؤسسات التعليمية العليا لا يفترض أن تكون مجرد قاعات للدرس والتواصل بين الطالب والأستاذ، إنما يجب أن تمتد إلى أبعد من ذلك وأن تشمل خدمة المجتمع من خلال الأنشطة الاجتماعية المتعددة من تنمية وتدريب وتقديم استشارات خاصة في مجالات اختصاصاتها. فهناك حاجة ماسة دائما إلى إبراز الدور التراثي والقيم الدينية التراثية وأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي والتأكيد عليها في سبيل خدمة المجتمع (الكندري، 2015) من خلال الرحلات، والزيارات الميدانية للمواقع التراثية، والمسابقات، وإقامة المعارض والمهرجانات التراثية، وأنشطة المسرح، والأسابيع الثقافية (Srivastava, 2015). كما يمكن للجامعات أن تفعل الكثير عندما تركز جهودها على السكان القاطنين في الأحياء التراثية والمواقع التاريخية من خلال إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات التي تسهم في التعرف بالتراث على الصعيد المحلي، والارتقاء بالمستوى الثقافي للمواطنين، خاصة أولئك الذين يعيشون في المواقع التراثية أو حولها. بالإضافة إلى مهمتها في حماية البيئة الثقافية والطبيعية المحيطة بالمواقع التراثية، وتبسيط الضوء على الأخطار والتوقعات التي قد تتعرض لها نتيجة الإهمال والأعمال العشوائية (الهبياجي، 2017)، حيث تشير نتائج دراسة (Srivastava, 2015) أن نجاح مبادرات الحفاظ على التراث يعتمد على فهم ومشاركة المجتمع المحلي.

6.1 مصطلحات الدراسة:

1. المسؤولية المجتمعية للجامعة: وهو التزام الجامعة بتحسين وتطوير المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي اتجاه المجتمع الذي تنتمي اليه محليا ووطنيا وعالميا.
2. الوعي التراثي: مدى فهم وإدراك طالب الجامعة لماهية التراث وأهميته في بناء الهوية وتنمية الحس الوطني وكذا لدوره في حمايته والحفاظة عليه وصونه.
- 2 - الطريقة والأدوات:
- 1.2 منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لمناسبته طبيعة المشكلة.
- 2.2 أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة استبياناً قامت بإعداده بالرجوع إلى التراث التربوي والتاريخي والأنثروبولوجي ذي الصلة بموضوع البحث كما استعانت بالعديد من استبيانات قياس الوعي التراثي. الخصائص السيكمترية لأداة الدراسة:

تم التأكد من الخصائص السيكمترية لأداة الدراسة بحساب:

(أ) صدق المحتوى:

حيث تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على (05) محكمين من أساتذة جامعيين حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة عبارات الاستبيان، ومدى تناسبها مع أهداف الدراسة وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء ذلك تم تعديل بعض العبارات ليصبح عدد عبارات الاستبيان في الصورة النهائية (37) عبارة.

(ب) ثبات الاستبيان:

تم حساب ثبات الاستبيان باستخدام معامل الفا - لكرونباخ على عينة قوامها (30) طالبا من طلبة أقسام التاريخ والأنثروبولوجيا بالجامعات الجزائرية؛ فتم التوصل إلى معامل ثبات قدره (0.913)، وهو معامل مرضي.

3.2. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع طلبة أقسام التاريخ والأنثروبولوجيا في الجامعات الجزائرية، أما عينة الدراسة فتكونت من (87) طالبا وطالبة من طلبة أقسام التاريخ والأنثروبولوجيا بجامعات (تبسة، أم البواقي، قسنطينة، المسيلة، الجزائر، تيارت، مستغانم، تلمسان)، حيث تم توزيع استبيان الكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ والجدول التالي يبين خصائص العينة:

جدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص الأكاديمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
72.42%	63	تاريخ
27.58%	24	أنثروبولوجيا
100%	87	المجموع

3- النتائج ومناقشتها:

1.3 عرض ومناقشة نتائج السؤال الرئيسي:

ينص السؤال الرئيسي على: "ما درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها؟"

للإجابة على السؤال الرئيسي تم حساب كل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري باستخدام Spss.22.0 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02):

يوضح درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها على الدرجة الكلية لأداة الدراسة وعلى درجات الأبعاد الفرعية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقييم
المجال الأول: المناهج الدراسية	3.918	0.512	1	عالية
المجال الثاني: البحث العلمي	3.416	0.612	3	متوسطة
المجال الثالث: الأنشطة والفعاليات	3.445	0.725	2	متوسطة
الدرجة الكلية	3.593			عالية

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن:

متوسط درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال المناهج الدراسية جاء بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة (3.918)، بانحراف معياري قيمته (0.512)، وبدرجة تقييم عالية، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمجال البحث العلمي القيمة (3.416)،

بانحراف معياري قيمته (0.612)، وبدرجة تقييم متوسطة، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمجال الأنشطة والفعاليات القيمة (3.445)، بانحراف معياري قيمته (0.725)، وبدرجة تقييم عالية.

وهي نتيجة متوقعة يمكن تفسيرها من خلال قبول افتراض أن الجامعات الجزائرية نجحت الى حد ما في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال المناهج الدراسية والبحث العلمي والأنشطة والفعاليات المتعددة خاصة مع الثراء والتنوع الثقافي الذي امتاز به الشعب الجزائري من جهة، والى التاريخ الحافل بالبطولات والتضحيات الذي لا يزال عالقا في الذاكرة الجماعية الجزائرية من جهة أخرى.

وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسات (Srivastava,2015)، (الهيبي، 2017)، (أحمد، الحوامد، 2019)، ومخالفة لنتائج دراسات (Karacai, et al,2016)، (Ahmed,2017).

2.3 عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على: "ما درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال المناهج الدراسية؟"

للإجابة على السؤال الأول تم حساب كل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري باستخدام Spss.22.0 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03):

يوضح درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها على مجال المناهج الدراسية

الرقم	العبارة:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقييم
1	من خلال ما درستته في الجامعة:	3.318	0.945	19	متوسطة
2	قدمت لك معلومات كافية حول التراث الثقافي الوطني.	3.818	1.180	14	عالية
3	تدرك قيمة وأهمية الآثار المادية محليا وعالميا.	3.772	0.922	16	عالية
4	تعرف الأنواع المختلفة للتراث (المادي والفكري والاجتماعي).	4.136	0.936	8	عالية
5	تدرك أن التراث يساهم في ترسيخ الهوية الوطنية.	4.045	0.735	9	عالية
6	تعرفت على سير حياة كثير من الشخصيات التاريخية الوطنية.	4.181	0.732	6	عالية
7	تدرك أن التراث وسيلة من وسائل التعريف بالحضارة والتاريخ.	3.818	0.843	13	عالية
8	تؤمن بأن حماية التراث هي حماية للذات.	4.450	0.595	3	عالية
	تدرك أن هناك تراث ثقافي محلي غير مادي (اللغة، العادات والتقاليد، المأكولات، الألبسة، الأمثال الشعبية) يجب المحافظة عليه وصونه.				

9	تدرك أهمية تدريس التربية المتحفية لطلاب المدارس والجامعات.	4.227	0.812	5	عالية
10	تدرك أن حماية المعالم التراثية واجب وطني.	4.318	0.646	4	عالية
11	تدرك أهمية تسجيل المواقع الأثرية على لائحة اليونسكو.	4.136	0.833	7	عالية
12	تعتقد أن التراث يعد مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي.	3.727	0.984	17	عالية
13	تدرك أن التراث يسهم في توفير فرص وظيفية للمواطنين، من خلال احياء بعض هن الحرف التراثية.	3.863	0.888	10	عالية
14	تدرك أن المواقع التراثية في بلادنا يمكن أن تكون موردا سياحيا هاما.	4.590	0.590	1	عالية
15	تشعر بالفخر للمواقع التاريخية في بلادنا.	4.454	0.595	2	عالية
16	تؤمن بأن إحياء التراث إحياء لقيم الأمة	3.818	0.732	11	عالية
17	تعي أهمية التراث في الرقي الحضاري.	3.818	0.795	12	عالية
18	تعي أهمية التراث في ترسيخ قيم الانتماء والخصوصية الحضارية.	3.809	0.928	15	عالية
19	تعي أهمية التراث في غرس قيم الاستمرارية بين الأجيال.	3.590	0.959	18	عالية
20	تفضل استخدام بعض التقنيات التراثية كالأواني الفخارية لاسترداد خواص الماء.	3.136	1.082	20	متوسطة
21	ارتفعت لديك الرغبة في اقتناء المنتجات التراثية.	3.045	1.090	21	متوسطة
	الدرجة الفرعية على المجال	3.918	0.512		عالية

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن:

متوسط درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي من خلال المناهج الدراسية جاء بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة (3.918)، بانحراف معياري قيمته (0.512)، وبدرجة تقييم عالية، وأنه من بين احدى وعشرون (21) عبارة جاءت (18) عبارة بدرجات تقييم عالية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.590 - 3.590)، وثلاث عبارات بدرجة تقييم متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.318 - 3.045)

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال قبول افتراض أن الجامعات الجزائرية قد نجحت في تحمل مسؤوليتها المجتمعية في تعزيز الوعي التراثي لدى الطلبة من خلال تزويدهم بالعلوم والمعارف والاتجاهات على مستوى الإعداد الإدراكي - المعرفي و كذلك الوجداني والذي يتعلق بتراث بلدهم، ومعرفة الأهمية

الحضارية والتاريخية للمواقع التراثية، بما يحثهم على المحافظة عليها وتعزيز الانتماء والحس الوطني من خلال استشعار أهمية المكتسبات الوطنية، والاعتزاز بالشخصيات التاريخية والدينية، هذا الإعداد المعرفي الذي لا يزال على غير المستوى المطلوب فيما يتعلق بالمعلومات والمعارف المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، وكذا على مستوى الإعداد السلوكي مما يفسر الرغبة المتوسطة في اقتناء المنتوجات التراثية واستخدامها. وقد جاءت هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسات (السالم، 2017)، (قرواني، 2018)، (Shimray, et al, 2019).

3.3 عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: "ما درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها على مجال البحث العلمي؟" للإجابة على السؤال الثاني تم حساب كل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري باستخدام SPSS.22.0 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال البحث العلمي

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقييم
1	في مكتبة الجامعة كتب ومراجع حديثة عن التراث.	3.090	1.064	5	متوسطة
2	في مكتبة الجامعة كتب ومراجع متعددة عن التراث.	3.000	1.112	6	متوسطة
3	تشجع الجامعة الدراسات المتعلقة بجمع التراث الثقافي غير المادي وصونه.	3.136	0.833	4	متوسطة
4	ترغب في إجراء بحوث ذات صلة بحماية التراث الثقافي.	3.954	0.950	1	عالية
5	ترغب في إجراء بحوث ذات صلة بحماية التراث الطبيعي.	3.681	0.567	2	عالية
6	تقدم الجامعة جوائز لأفضل البحوث العلمية المتعلقة بالتراث وحمايته.	3.636	0.953	3	عالية
	المجموع	3.416	0.612		متوسطة

من خلال الجدول رقم (04) يتضح أن:

درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي على مجال البحث العلمي جاء بدرجة تقييم متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة (3.416)، بانحراف معياري قيمته (0.612)، وأنه من بين ست (6) عبارات جاءت (03) عبارات بدرجات تقييم عالية، حيث تراوحت المتوسطات

الحسابية ما بين (3.954 - 3.636)، وثلاث عبارات بدرجة تقييم متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.136-3.000).

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال قبول افتراض أن عملية توفير مصادر متعددة وحديثة عن التراث ليست بالكافية، وكذا الدراسات المتعلقة بالجمع والتنقيب والتوثيق والتصنيف والأرشفة لعناصر التراث مما قد يكون راجع إلى عوامل متعددة من بينها ما ذكره (الكندري، 2015، ص 280-281)، والمتمثل في مشقة العمل الاثنوجرافي الذي يحتاج إلى جهد وعمل قد يكون أكبر قياسا بالأبحاث والمشروعات العلمية الأخرى. حيث لا يميز نظام الترقيات في أغلب الجامعات بين الأبحاث، ولذلك يتجه عدد قليل جدا من الباحثين للدراسات التراثية الجادة. فالنظام الخاص بالترقيات لا يشجع على القيام بمثل هذه الأعمال، ومن ثم فالجامعة تعاني من ندرة في هذه الأعمال بالتحديد.

4.3 عرض ومناقشة نتائج السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على: "ما درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها من خلال الأنشطة والفعاليات؟"
للإجابة على السؤال الثالث تم حساب كل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري باستخدام spss.22.0 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (05):

يوضح درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها على مجال الأنشطة والفعاليات

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقييم
1	تقدم الجامعة ندوات ولقاءات علمية حول التراث وأهميته.	3.500	0.953	4	عالية
2	تنظم الجامعة محاضرات علمية لتوعية طلابها بأهمية التراث وحمايته.	3.863	0.710	1	عالية
3	تعرض الجامعة نشاطات متعلقة بالتعريف بالتراث الثقافي المحلي.	3.500	1.011	5	عالية
4	تنظم الجامعة زيارات ميدانية للمعالم الأثرية في الوطن.	3.636	0.847	2	عالية
5	تنظم الجامعة زيارات علمية لمتحف الولاية	3.590	0.908	3	عالية
6	تنظم الجامعة زيارات علمية لمتحف المجاهد بالعاصمة	3.409	1.007	7	متوسطة
7	تحتضن الجامعة فعاليات ثقافية بشكل مستمر.	3.454	0.911	6	متوسطة
8	تقدم الجامعة ورش تعريفية بالتراث الثقافي	3.000	0.816	10	متوسطة

				غير المادي.	
متوسطة	9	1.090	3.181	تنظم الجامعة حملات تطوعية لتنظيف الأماكن الأثرية.	9
متوسطة	8	1.120	3.272	تشجع الجامعة إقامة النشاطات التراثية بين طلابها.	10
متوسطة		0.725	3.445	المجموع	

من خلال الجدول رقم (05) يتضح أن:

متوسط درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي من خلال الأنشطة والفعاليات جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة (3.445)، بانحراف معياري قيمته (0.725). وأنه من بين (10) عشر عبارات جاءت (5) خمس عبارات بدرجات تقييم عالية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.863 - 3.500)، وخمس عبارات بدرجة تقييم متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.000-3.454)

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال قبول افتراض أن الجامعات الجزائرية تحتضن فعاليات وأنشطة تراثية متعددة، لكن ما يتبع هذه الفعاليات من التزامات وممارسات لازال متدنيا، وهو ما يتعلق بثقافة العمل التطوعي وبالمسؤولية الجماعية عن حماية التراث والمحافظة عليه كتنظيف الأماكن الأثرية، وكذا بتوظيف استراتيجيات التعلم النشط كورش العمل، وتشجيع الطلاب على تنظيم نشاطات وفعاليات تراثية.

5.3 ومناقشة نتائج السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع على: هل تختلف درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها باختلاف التخصص الأكاديمي؟

وللإجابة على السؤال الرابع تم استخدام اختبار "ت" لتحديد الفروق بين متوسطات استجابة

أفراد الدراسة تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح نتائج الفروق بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة

في درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية وفقا لمتغير التخصص الأكاديمي.

التخصص	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	"ت"	مستوى الدلالة
تاريخ	63	82.95	2,490	85	-0,554	0.581
أثروبولوجيا	24	84.33	2,496			

يتضح من الجدول رقم (06) أن:

قيمة "ت" المحسوبة تساوي (-0,554) وهي قيمة غير دالة إحصائيا، وبالتالي لا يوجد اختلاف في

درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسئوليتها المجتمعية وفقا لمتغير التخصص الأكاديمي.

وهي نتيجة يمكن ارجاعها الى خصوصية الثقافة والتاريخ الجزائري لدى العامة بشكل عام ولدى طلبة الجامعات بشكل خاص، والى تقارب نتائج ممارسة تنمية الوعي التراثي في الجامعات الجزائرية. وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسة (الهياحي، 2017) ومختلفة مع نتائج دراسات (Shimray, et al, 2019).

4- خاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي، ولقد أظهرت النتائج أن درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي عالية على الدرجة الكلية للاستبيان وعلى درجات بعد المناهج الدراسية، في حين جاءت متوسطة على بعدي البحث العلمي والأنشطة والفعاليات المتعددة، وأنه توجد فروق غير دالة احصائيا في درجة تحمل الجامعات الجزائرية لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي التراثي لدى طلبتها وفقا لمتغير التخصص؛ وفي ضوء هذه النتائج أمكن وضع التوصيات البحثية والعملية التالية:

- 1) تشجيع البحث العلمي فيما يتعلق بجمع التراث وتأصيله وتدوينه وحفظه ونشره.
- 2) إقامة المعارض الثقافية والتراثية، وتشجيع الطلبة على تنظيمها والمشاركة فيها.
- 3) استخدام استراتيجيات التعلم النشط في تدريس التراث كورش العمل.
- 4) استخدام المنهج المختلط في اجراء الدراسات المتعلقة بالوعي.
- 5) توسيع حجم العينة واجراء الدراسة على طلبة الجامعات الجزائرية والعربية من مختلف التخصصات.

المراجع:

- أحمد، طارق سيد. والحوامدة نبيل زعل (2019). "قياس إدراك الطلاب لدور وسائل الإعلام السعودية في تنمية الوعي بالموورث الثقافي المحلي-دراسة حالة طلاب جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(8)، 57-73.
- الحاجي محمد، سميرة حسن (2017). "رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل". مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر (176)، ج2، 523-611.
- السالم، نورية حمد (2017). "دور التربية الفنية في إحياء الموروث الشعبي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت"، الأهمية -المدخل - المعوقات"، المجلة الأردنية للفنون، 10(2)، 113-136.
- عبد الله، يوسف محمد(د.ت). الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته. <http://yemen-nic.net/files/turism/studies>
- العبيدي، علي أحمد (2018). "أهمية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي في الموصل". دراسات موصلية، 48(48)، 81-96.
- قرواني، خالد نظمي (2018). دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز التراث الشعبي والهوية الوطنية في فلسطين. المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح والتعلم الإلكتروني، 6(12)، 32-51.
- الكندري، يعقوب يوسف (2015). دور الجامعة والمؤسسات الثقافية في ترسيخ الدور التنموي للتراث الشعبي في دولة الكويت". نقد وتنوير، 271-285.
- ناصر الدين، يعقوب عادل. شقوارة، سناء علي. الحيلة، محمد محمود (2013). درجة تحمل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي. جامعة الشرق الأوسط.
- هللوا، إسلام عصام. (2013). دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية" دراسة حالة جامعة الأقصى". (رسالة ما جستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية - غزة.

- الهياجي، ياسر هاشم (2017). " اتجاهات طلبة جامعة الملك سعود نحو الوعي بأهمية التراث". مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 17 (2)، 625-639.
- محمد، مديحة فخري (2016). " تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة". دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (80)، 407-431.
- معلا، طلال (2017). التراث الثقافي غير المادي - تراث الشعوب الحي. سلسلة أوراق دمشق، العدد 4 <http://www.dcrs.sy>
- المغربي، عبد الرحمن (2011). الموروث الثقافي في فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها-فضح ممارسات " احتلال التاريخ". ورقة عمل قدمت في إطار مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية المنعقد بتاريخ 2011/9/26 بجامعة القدس المفتوحة بمدينة نابلس.
- Ahmed ,T.S." Assessment of students' awareness of the national heritage (Case study:The preparatory year Sciences (2017), 3:1, 1306202. students at the University of Hail, Saudi Arabia". *CogenSoc* <http://dx.doi.org/10.1080/23311886.2017.1306202>
- Cultural Heritage and - Gómez-Carrasco, C. J., Miralles-Martinez, P., Fontal, O., & Ibañez-Etxeberria, - Methodological Approaches—An Analysis through Training of History Teachers (Spain— Initial AG. Retrieved from England). *Sustainability*, 12(3), 933. <http://dx.doi.org/10.3390/su12030933>
- Gyan P. Nyaupane & Dallen J. Timothy (2010) Heritage awareness and appreciation community residents: - Heritage Studies, 16:3, 225- perspectives from Arizona, USA, International Journal of 239, DOI: [10.1080/13527251003620776](https://doi.org/10.1080/13527251003620776)
- Karacai Akkus, G . şahbudak ,E . Iskin , M.(2016) . A Study of Awareness of Cultural Heritage: Sivas Sample - *International Journal of Humanities and Invention. Volume 5 Issue 9//September. 2016 //PP.73-81* www.ijhssi.org 73 *Social Sc*
- Srivastava,S(2015)." A Study of Awareness of Cultural Heritage among the Teachers aUniversity Level". Universal Journal of Educational Research 3(5): 336- 344. <http://www.hrpub.org> DOI: 10.13189/ujer.2015.030505
- Shimray, S.R. (2019). Ways to Create Awareness on Cultural Heritage: An Overview. *Library Philosophy and journal*.- *Practice*, (e 2577. <https://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/2577> .
- Shimray, Somipam R. and K. Ramaiah, Chennupati, (2019). "Cultural Heritage Awareness among students of Pondicherry University: a Study". *Library Philosophy and Practice* (e-journal). 2516. <https://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/2516>
- philosophical urgency for universities - Vallaey,F(2018)Defining social responsibility: a matter of <http://www.guninetwork.org/articles/defining-social-responsibility-matter-philosophical-urgency-universities>

المسؤولية المجتمعية (المفهوم، الأهمية، الأهداف... المجالات)

Social Responsibility (concept, importance, objectives,...domains)_

ط. د. ألبوش زينة، مخبر الأرغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية، جامعة أم البواقي (الجزائر)

albouchezina@gmail.com

د. كريوش هشام، مخبر الأرغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية، جامعة أم البواقي (الجزائر)

hichemkerbouche@gmail.com

<p>Abstract : This study aimed to explain the origin, concept goals, importance, dimensions and areas of social responsibility, while presenting a procedural concept of social responsibility at the university of oum el boughi. oimensions of social responsibility.</p> <p>Key words : social responsibility, the University .</p>	<p>ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى بيان نشأة ومفهوم وأهداف وأهمية وأبعاد ومجالات المسؤولية المجتمعية، مع تقديم مفهوم إجرائي للمسؤولية المجتمعية بجامعة أم البواقي، وقد توصلت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاتها من خلال بيان ماهية المسؤولية المجتمعية ومراحل نشأتها كمصطلح، والتعرف على أهداف المسؤولية المجتمعية للجامعات وأهمية ومجالات وأبعاد المسؤولية المجتمعية... الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، الجامعة</p>
--	--

1. مقدمة:

نتفق جميعاً بأن الجامعات تعتبر مظلة المجتمع وروحه، فالعلاقة بين الجامعات والمجتمعات علاقة وثيقة وعميقة، تؤثر كل منها في الآخر وتتأثر به.

وما يميز الجامعة عن المؤسسات الأخرى هو أنها تتربع على هرم النظام التعليمي للمجتمع. وهذه المكانة تعكس أهميتها في لعب دور بارز في تنمية المجتمع وتلبية حاجاته، وهذا ما يمكن وصفه كمسئولية مجتمعية للجامعات، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة.

2. مشكلة الدراسة:

تعد الجامعة شريكا أساسيا في التنمية. من خلال قيامها بأدوار متعددة وإنجاز الوظائف الرئيسية التي اتفق الخبراء على إسنادها للجامعة، والمتمثلة في (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع). فالجامعات ليست فقط لتخريج الطلاب بل لها دور كبير في تطوير وتنمية المجتمعات. لذا يجب أن تحرص الجامعات على الالتحام بالمجتمع وتنميته من خلال تولي تنفيذ برامج المسئولية المجتمعية، وتحديات العصر ومتطلباته فرضت على هذه المؤسسات مسؤوليات وأدوار تشمل جوانب مختلفة من الحياة اليومية، على رأسها المسئولية المجتمعية.

فما مفهوم المسئولية المجتمعية للجامعات؟ وما هي أهدافها وأهميتها؟ وفيما تتمثل مجالات هذه الأخيرة؟.

3. أهمية الدراسة:

- إلقاء الضوء على مفهوم المسئولية المجتمعية لجامعة أم البواقي.
- توضيح التزام الجامعة بضرورة التنمية البشرية.
- التركيز على التنمية البشرية أساس تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات.

4. أهداف الدراسة:

- التعرف على فلسفة المسئولية المجتمعية، أهميتها، أهدافها، مجالاتها، أبعادها.
- التعرف على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الجامعة من خلال مسئوليتها المجتمعية.

5. مصطلحات الدراسة:

- المسئولية المجتمعية: وهي التزام الجامعات اتجاه احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه من أجل خلق التنمية المستدامة.
- ويمكن القول أنها مسؤولية جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، عن تأثير أنشطتها وقراراتها على المجتمع الداخلي والخارجي.
- الجامعة: هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومبني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

6. الدراسات السابقة:

6.1. دراسة الخطيب، خليل محمد مطهر (2019):

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، واستخدام المنهج الوصفي، وأسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة نتائج نذكر أهمها: ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي والتجاري لدى المجتمعات الغربية في السبعينات من القرن الماضي، وانتقل إلى قطاع التعليم العالي مطلع الألفية الثالثة، ووجود عدد من التحديات المعاصرة التي تواجهها المؤسسات العربية بما فيها الجامعات، أبرزها: العولمة، وتقنيات الاتصال، وضعف الإنتاج المعرفي والتنمية الاجتماعية، وتساعد وتيرة العنف والتطرف والإرهاب واندلاع الحروب، وتشتت الجهود وغياب الشراكة والتعاون الرسمي.

إضافة إلى تنوع متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات الجامعة العربية، تتوزع على ستة محاور، وهي: الحوكمات والسلطات الرسمية والمؤسسات الجامعية والقيادة والأخلاق والحوكمة، والمؤسسات الإعلامية، ثم المجتمع المحلي، والشراكة المجتمعية، وقدمت الدراسة جملة من التوصيات والمقترحات.

6.2. دراسة حماد شريف علي والأغا ناصر جاسر (2017):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الممارسة الرئيسية لإدارة المسؤولية المجتمعية في جامعة القدس المفتوحة في ضوء المواصفة القياسية العالمية الإيزو 26000، ونهجت المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى.

حيث تبين من خلال التحليل أن مجموع الممارسات على مستوى الجامعة وفروعها بلغ (1036) ممارسة، وأن أعلى الممارسات تمثلت في رئاسة الجامعة برام الله ومكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون قطاع غزة، كما بينت الدراسة تدني الممارسات في قضايا البيئية على مستوى الجامعة، وبناء على ما سبق أوصى الباحثان إدارة الجامعة بدراسة جميع بنود المواصفة وأخذ ما يتناسب مع واقع وفلسفة الجامعة، وعقد ورش عمل وندوات علمية في جميع فروع ومراكز الجامعة للتعريف بالمواصفة وتطبيق ما يمكن تطبيقه من أجل تحسين إدارة المسؤولية المجتمعية على الدوام.

6.3. دراسة العبيد، إبراهيم بن عبد الله (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها، من خلال بيان منطلق ومفهوم وأهداف ومستويات وعناصر وأسس ومعوقات المسؤولية الاجتماعية، وبيان دور المؤسسات التربوية في تنمية هذه الأخيرة، مع تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها. وقد توصلت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاته من خلال بيان منطلق ومفهوم وأهداف ومستويات وعناصر وأسس ومعوقات المسؤولية الاجتماعية وبيان دور المؤسسات التربوية في تنمية المسؤولية الاجتماعية مع تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها مئة خلال ثلاثة مداخل هي:

1. المدخل المستقل، 2. المدخل التشريعي، 3. المدخل التكاملي 6.4. دراسة الأحمدى، وفاء بنت ذياب (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع من خلال المسؤولية المجتمعية وكذا التعرف على أوجه الضمور في تأدية الجامعات لمسؤولياتها الاجتماعية، وكذا التعرف على المعوقات التي تواجه الجامعات في القيام بدورها في ربط التعليم بالمجتمع من خلال مسؤوليتها الاجتماعية، واتبع البحث الوصفي التحليلي وتوصل البحث إلى عدة من النتائج أهمها أن الجامعات لها دور مهم وفعال تقدمه المجتمع من خلال وظيفتها الثالثة وهي خدمة المجتمع، وتوصل البحث إلى أن هناك تنوع في الأولويات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية وأهمية وجود مؤشر وطني للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات السعودية لقياس مدى جهودها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالجامعات السعودية لقياس مدى جهودها في تطبيق المسؤولية المجتمعية وإعطاء تقييمات وافية عنها وإجراء مقارنات فيما بينها.

6.5. دراسة سعد سناء عبد الرحيم والباوي عبد الرضا ناصر (2010):

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دور وأبعاد إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الأداء الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، واختيرت الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية للبحث وفق منهج دراسة الحالة.

واستندت نتائج البحث الميدانية إلى تحليل واقع الأنشطة والممارسات الاجتماعية التي قامت بها الشركة للمدة من (2004-2006)، فضلا عن التحليل الإحصائي، لإستبانة البحث، التي أعدت لهذا الغرض وزعت على عينة قصدية بلغ مجموعها (100). وتم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم معالجتها بالبرنامج الإحصائي الجاهز (spss).

❖ مناقشة الدراسات السابقة في ضوء الدراسة الحالية:

معظم الدراسات تطرقت إلى موضوع المسؤولية المجتمعية في الجامعات وساهمت في وضع حجر الأساس لهذا الموضوع فنجد من أهم هذه الدراسات دراسة " العبيد إبراهيم بن عبد الله"، التي كانت بعنوان تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، والتي كانت مشابهة لموضوعنا. حيث مكنتنا من فهم ماهية المسؤولية المجتمعية بصفة عامة وكذا المسؤولية المجتمعية بصفة خاصة، إضافة إلى أهدافها وعناصرها، وهذا ما يتطابق مع دراستنا لكنها اختلفت مع دراستنا من حيث الهدف فهذه الدراسة تهدف إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها، بخلاف دراستنا الهادفة إلى التعرف على فلسفة المسؤولية المجتمعية، أهميتها، أهدافها ومجالاتها دون التطرق إلى وضع تصور مقترح كما تختلف عن الدراسة الحالية من حيث المكان والزمان.

ومن الدراسات المشابهة أيضا نجد دراسة " الخطيب خليل محمد مطهر"، والمعنونة بعنوان واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات العربية، ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، والتي

تطرفت إلى مراحل نشأة مفهوم المسؤولية المجتمعية ومفهوم هذا المصطلح، وهذا ما يتطابق مع دراستنا، إلا أنها لم تتطرق للحديث حول أهداف وأهمية وأبعاد... المسؤولية المجتمعية وهذا ما يختلف مع دراستنا الحالية، فدراسة "الخطيب" تهدف للكشف عن واقع المسؤولية المجتمعية لدى المؤسسات العربية وهذا ما يختلف مع الدراسة الحالية التي تهدف إلى تسليط الضوء حول ماهية المسؤولية المجتمعية وأبعادها ومجالاتها...

أما دراسة "الأحمدي وفاء بنت ديات"، والتي تناول موضوعها دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع من خلال المسؤولية المجتمعية، حيث ساعدتنا هذه الدراسة في تكوين نظرة شاملة حول المسؤولية المجتمعية للجامعات، فقط الاختلاف بين الدراستين كون أن دراسة "الأحمدي" تهدف للكشف عن دور الجامعات السعودية في الربط بين المجتمع والمسؤولية المجتمعية، أما دراستنا التي تسعى لفهم ماهية المسؤولية المجتمعية وبالأخص في جامعة العربي بن مهيدي.

ومن الدراسات المشابهة أيضا نجد دراسة "سعيد سناء عبد الرحيم" و"البواوي عبد الرضا ناصر"، والتي تناولت موضوع أبعاد إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الأداء الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، ساعدتنا هذه الدراسة في التعرف على ماهية المسؤولية المجتمعية بصفة عامة. لكنها لم تتحدث حول المسؤولية المجتمعية للجامعات، وهذا ما يختلف مع الدراسة الحالية.

أما دراسة "حماد شريف علي" و"الأغا ناصر جاسر"، والتي كان عنوانها الكشف عن الممارسة الرئيسية لإدارة المسؤولية المجتمعية في جامعة القدس بخلاف دراستنا الهادفة إلى التعرف على ماهية المسؤولية المجتمعية بصفة عامة، وبالأخص في جامعة العربي بن مهيدي أم اليواقي.

المحور الأول: الإطار النظري للمسؤولية المجتمعية للجامعات

عنوان المداخلة: المسؤولية المجتمعية (المفهوم، الأهمية، الأهداف... المجالات)

أولاً: نشأة وتطور مفهوم المسؤولية المجتمعية:

في بداية القرن العشرين بدأ الجدل بخصوص منظمات الأعمال والمجتمع وفي الخمسينات عرف أحد علماء علماء الاقتصاد الأمريكي (ميلتون فريدمان) هذه العلاقة. بقوله: "إن المسؤولية الأساسية لمنظمات الأعمال في النظام الاقتصادي الحر تتلخص في تحقيق الأرباح بشرط أن لا يتعارض ذلك مع القاعدة الأساسية للمجتمع سواء كان موجود منها في القوانين أو في الأعراف والقيم الاجتماعية".

واستحق (هاورد باون)، صاحب كتاب (المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال)، أن يلقب بأب المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، حيث أسس أول تعريف لهذا المفهوم، وهو: "التزام منظمات الأعمال بأداء أنشطتها بحيث تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع".

وفي الستينات طور (كيت ديفد)، القانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية وفي السبعينات برزت "نظرية أصحاب المصلحة". وخلال الثمينات كثرت الدراسات التي تهدف إلى تحديد ماهي المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال وكيفية قياس عوائدها على المنظمات، وفي بداية التسعينات تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعد مؤتمر الأمم المتحدة البيئية والتنمية (1992) بالبرازيل، وفي (1998) أطبق المجلس العلمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة برنامجا يهدف لتحديد المفهوم الدقيق للمسؤولية

المجتمعية.

وفي (2000) اطلق السكرتير العام للأمم المتحدة مبادرة تعريف بالاتفاق العالمي تشمل "الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ متفق عليها"، وتشمل حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الفساد. وفي (2004) اقترحت ISO معايير عالمية للمسؤولية الاجتماعية تسمى (26000)، على أن يبدأ العمل بها في (2008).

وهكذا نشأ وتطور مفهوم المسؤولية المجتمعية في الظهور حديثا -القرن العشرين- في المجتمعات الغربية عبر الشركات الكبيرة عابرة القارات. (الخطيب، 2019، ص ص 894-895).

وتم تلخيص مراحل نشأة مفهوم المسؤولية المجتمعية في الجدول:

ميلتون فريدمان: عرف العلاقة بين منظمات الأعمال والمجتمع ب: "إن المسؤولية الأساسية لمنظمات الأعمال في النظام الاقتصادي الحر تتلخص في تحقيق الأرباح شرط أن لا يتعارض ذلك مع القاعدة الأساسية للمجتمع سواء كان موجود منها في القوانين أو في الأعراف والقيم الاجتماعية".	1950
هاورد باون: صاحب كتاب "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال"، لقب بأب المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال. وأسس أول تعريف لهذا المفهوم: "التزام منظمات الأعمال بأداء أنشطتها بحيث تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع".	1960
كيت ديفيد: طور القانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية.	1970
برزت نظرية أصحاب المصلحة	1980
كثرت الدراسات الهادفة لتحديد مفهوم المسؤولية المجتمعية لقطاع الأعمال.	1990
تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	1992
أطلق المجلس العلمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة برنامجا لتحديد المفهوم الدقيق للمسؤولية الاجتماعية.	2000
أطلق السكرتير العام للأمم المتحدة مبادرة تعريف بالاتفاق العالمي، تشمل "الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ متفق عليها"، تشمل حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الفساد.	2004
اقترحت ISO معايير عالمية للمسؤولية الاجتماعية تسمى (26000).	2008
بدأ العمل بالمعايير العالمية للISO	القرن 21
وهكذا تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية في الظهور حديثا.	

جدول يمثل نشأة ومفهوم المسؤولية المجتمعية (الخطيب، 2019).

ثانيا: مفهوم المسؤولية المجتمعية:

تشق ماهية المسؤولية لغويا من الفعل: سأل. يسأل فهو سائل والمفعول مسؤل، ويقال سأل الشخص، فهو مسؤل مسؤولية وهي حال أو صفة من سأل عن أمر تقع عليه....
أما معناها في الاصطلاح لدى علماء التربية والاجتماع فهو إلزام والتزام الفرد بحاله، وما عليه اتجاه خالقه، واتجاه نفسه، واتجاه أسرته، ومجتمعه وأمته مسؤولية يستفيد منها إذا قام بها على الوجه المطلوب، ويقدم ويخسر إذا أهملها وقصر فيها. (العبيد، 2016، ص 496).

على الرغم من أنه يوجد اهتمام كبير ومتزايد بالمسؤولية ، إلا أنه يوجد اختلاف في تعريفها نظرا لتعدد وجهات النظر المختلفة، ويمكن استعراض أهم مفاهيمها كما يلي:

تعرف بأنها: "التزام إدارة المنظمة إلى التغيير في توقعات العملاء والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة لخلق الثروة الاقتصادية". (محمد، 2017، ص ص 531-532).

عرفها الباحثان "برايد وفيريل": "التزام المنظمة بتعظيم أثرها الايجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع".

عرفها البنك الدولي بأنها: الالتزام المستمر بالفعل للتصرف بشكل أخلاقي ليسهم في التنمية الاقتصادية ويحسن نوعية حياة القوى العاملة وأسرههم بالإضافة إلى السكان المحليين والمجتمع بشكل عام". (2017، ص ص 42-43).

وطرح holms وجهة أخرى بشأن المسؤولية المجتمعية واعتبرها التزاما بين المؤسسة والمجتمع الذي هي فيه، وذلك من خلال المساهمة في عدد كبير من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها، (لغويل، زمالي، 2016، الدليجي، 2011).

ثالثا: المسؤولية المجتمعية للجامعات:

مفهومها نابع من الأصل من مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات، ولذلك فلا تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن الإطار العام للمسؤولية المجتمعية للمنظمات الأخرى (الإنتاجية). وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة تحديد تعريف شامل ينطبق أيضا على المسؤولية المجتمعية في العلوم الاجتماعية، ويمكن تعريفها كما يلي:

"مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم والالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرته وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.

وتعرف بأنها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء الجامعة لمسؤوليتها تجاه الأثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتقرير تنمية إنسانية مستدامة. (محمد، 2017، ص 533).

وغالبا ما يتم الخلط بين مفهوم المسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع، التي تقع ضمن مهام الوظيفة الثالثة للجامعات، ولكن المسؤولية المجتمعية مفهوم أوسع وأعمق بكثير، حيث تتضمن المسؤولية المجتمعية للجامعة التزامها بممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الرئيسية المتمثلة في: (التدريس والبحث العلمي، والشراكة المجتمعية، والتنمية المستدامة، والاعتراف بالكرامة والحرية للفرد وتقدير التنوع والتعدد الثقافي، وتعزيز حقوق الإنسان)، (الروبي، 2017، ص 268).

كما أشار (خالد عواض، 2014: 35) للمسؤولية المجتمعية للجامعات بأنها: "التزام الجامعة بممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الرئيسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المؤسسية، والتزام الجامعة بالعدالة والمصداقية، والتنمية المستدامة، التلوث البيئي والبطالة والتضخم، ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية".

وعرف (josse et jossey,2008,p8): "المسؤولية الاجتماعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من طلبة، وطاقم تدريس وإداريين، وموظفين. مسؤولياتهم اتجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستمرة". (الأحمدي، 2016، ص 648).

ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات إجرائيا بأنها: "التزام الجامعات بالمشاركة في صنع التنمية المستدامة للمجتمع من خلال تفعيل البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي للمسؤولية المجتمعية وتحقيق العدالة والمحاسبية". (الروبي، 2017).

وهي التزام الجامعات اتجاه احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه من أجل خلق تنمية مستدامة، وأفراد مؤثرين في جميع المستويات على الصعيد المحلي والإقليمي. (حماد، الأغا، 2017، ص 7).
وتعد المسؤولية المجتمعية للجامعات أهم مراحل استكمال وظائف الجامعة وأدوارها لأنها تعطي وظيفة خدمة المجتمع لدى الجامعة.

فهي الترجمة الفعلية للوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع من خلال المهام والواجبات التي تؤديها جامعة أم البواقي، لخدمة المجتمع وتنميته، والقدرة على أدائها في الحياة بوجه عام.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المسؤولية المجتمعية إجرائيا على أنها: "مسؤولية جامعة العربي بن مهيدي عن تأثير أنشطتها وقراراتها على المجتمع الداخلي والخارجي في إطار رؤية واضحة تحدد أولويات الجامعة في التعامل مع قضايا المسؤولية المجتمعية المتعلقة بكافة أصحاب المصالح ضمن المجتمع الداخلي والخارجي بالشكل الذي يخلق قيمة للمجتمع ويحسن سمعة الجامعة".

رابعا: أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تعد الجامعات إحدى مؤسسات المجتمع ويقع على عاتقها الكثير من الأدوار التي تقوم بها اتجاه المجتمع فيما ستمثله لها المسؤولية المجتمعية من تحديد العديد من الفوائد سواء كانت فوائد مالية أو فوائد اجتماعية، كما تساعد الجامعة في تعزيز سمعتها وتعزيز ولاء الموظفين، ويتمثل ذلك في النقاط التالية:

- تحسين صورة الجامعة.
- تحسين بيئة ومناخ العمل داخل الجامعة.
- تقييم أفضل لأدوار الجامعة وفق المعايير المهنية.
- تحسين نوعية الحياة المجتمعية داخل أسوار الجامعة.

- ضرورة اجتماعية واقتصادية وأدبية.
 - تحقيق الدور الاجتماعي للجامعات.
 - تمثل المسؤولية المجتمعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
 - تحويل المشاكل الاجتماعية إلى فرص مربحة للجامعة.
 - المساهمة في نشاط الجامعة على المدى البعيد بتعزيز استدامة الموارد الطبيعية. (الروبي، 2017).
- وتماشيا مع ما تم ذكره تعد الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه. لذا وجب عليها أن تلعب دورا بارزا في تحقيق أهدافه الخاصة.
- فمن الممكن أن يشكل هذا الدور استثمارا مسقبليا للجامعة. وهذا ما يعزز من الميزة التنافسية بين الجامعات، وبالتالي بين المجتمعات.
- والجدير بالذكر أن المسؤولية المجتمعية شكل من أشكال الوقاية التي تساعد على تجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة.

خامسا: أهداف المسؤولية المجتمعية:

تسعى الجامعات من خلال تفعيل مسؤوليتها تجاه المجتمع لتحقيق العديد من الأهداف والتي تصب جميعا في مصلحة المؤسسة والمجتمع، وتحقيق الشراكة المجتمعية الفعالة بين الجامعة والمجتمع.

ولقد حدد (يوسف دياب، 2010: 25) بعضا من هذه الأهداف وهي:

- مساعدة المؤسسات في تحديد أدوارها وتنظيم أنشطتها.
- توفير منظمات عملية قابلة للقياس من أجل ربط المسؤولية المجتمعية لمؤسسة معينة مع الشركات الأخرى.
- التشديد على نتائج الأداء والتحسين المستمر.
- العمل على غرس بدور الثقة وتعميقها وتبني أسلوب شفاف يضمن تحقيق الطمأنينة للمؤسسات.
- تحقيق الانسجام مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقيات حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.
- توسيع دائرة الاهتمام بالتوعية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية لقضايا تمس عصب الحياة في المجتمع.

حيث تعتبر المسؤولية المجتمعية من أهم الواجبات التي تقع على عاتق الجامعات بالتزامها في تطوير وتحسين المستوى التعليمي، الثقافي، الاقتصادي، الضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع، وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة بالمستوى الصحي والبيئي وأيضا المشاركة في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع المختلفة. (الروبي، 2017، ص ص 270-271).

واستنادا لما قيل يتبين أن المسؤولية المجتمعية للجامعات ذات أهداف عدة تسعى لتحقيقها داخل أسوار الجامعة أو في المجتمع، فالمسؤولية المجتمعية تساعد الجامعات على تحديد أدوارها تحديدا

واضحاً، وإدماج ممارسات المسؤولية المجتمعية ضمن البرامج التعليمية للجامعات أصبح أمراً مهماً في وقتنا الحالي لمواكبة تطورات العصور وذلك من خلال الموازنة بين مخرجات الجامعة وتلبية حاجات المجتمع حتى تتلخص من الفجوة بينهما التي من خلالها يزدهر المجتمع برتمه.

سادساً: مبادئ المسؤولية المجتمعية للجامعات: تتلخص أهم هذه المبادئ فيما يلي:

- أن الجميع يتحمل المسؤولية اتجاه النفس والأسرة والمجتمع.
 - المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي.
 - يجب أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم.
 - ربط المسؤولية الاجتماعية بالمعتقدات والقيم الإسلامية.
 - رد الجميل للمجتمع بالاتفاق على الأعمال الخيرية.
 - إن المسؤولية الاجتماعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات الخيرية والوقفية اتجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية. (الأحمدي، 2016، ص 652).
- أي أن على الجميع التحلي بالمسؤولية في المجتمع أو في أسرته وهذا ما أوصانا عليه الصلاة والسلام في قوله: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"، لذلك وجب علينا تحمل مسئوليتنا اتجاه أنفسنا واتجاه مجتمعنا، فالمسؤولية المجتمعية وسيلة للعمل الخيري اتجاه المجتمع.

سابعاً: مجالات المسؤولية المجتمعية

- تتعدد مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعة بتعدد احتياجات المجتمع، ومشكلاته ولخص (رحال، 2011، 7) مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعة في المجالات التالية:
1. مجال الصحة العامة: من خلال المحافظة على البيئة والتلوث ونشر الوعي الصحي وإنشاء المراكز التخصصية (الرعاية الصحية، التنمية الاجتماعية، حماية البيئة، مكافحة التلوث).
 2. مجال الموروث الثقافي: من خلال نشر الجامعة للثقافة وأنواعها.
 3. مجال المراكز التعليمية والبحثية والاستشارية: من خلال تقديم الاستشارات وإجراء البحوث ومراكز تعليم اللغات...
 4. مجال المنشآت الجامعية: من خلال المستشفيات الجامعية والمكتبات الجامعية، والمختبرات والمتاحف... (العبيد، 2016).

ثامناً: أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات:

1. البعد الاقتصادي: وتم استخلاص من مؤشرات هذا البعد في النقاط التالية:
- دعم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بفئات المجتمع الأقل حظاً.
 - دعم متابعة الخريجين لإيجاد وظائف لهم.
 - تبني مفهوم التنمية المستدامة في أعمال الجامعة جميعها.
 - استحداث تخصصات جديدة لمواكبة المستجدات العلمية لتلبية احتياجات المجتمع.

2. البعد الاجتماعي: وأهم المؤشرات للبعد الاجتماعي هي:

- احترام الثقافات المختلفة السائدة في المجتمع.
- تعزيز القيم الأخلاقية.
- تبني التكافل الاجتماعي.
- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم برامج متنوعة لهم.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة من خلال استحداث برامج تشغيلية.
- المشاركة في برامج حماية الأسرة.
- دعم برامج رعاية الطفولة والمسنين.

3. البعد البيئي:

- الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية ذات العلاقة بالبيئة وطرق المحافظة عليها.
- إجراء دراسات خاصة بتدوير النفايات بأشكالها المختلفة.

4. البعد المؤسسي:

- تنمية المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الإستراتيجية للجامعة.
- إدراج مفهوم وأبعاد ومبادئ المسؤولية المجتمعية ضمن المناهج الدراسية الجامعية.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية بين العاملين في الجامعة.
- إسهام العاملين في الجامعة في تحقيق المسؤولية المجتمعية.

5. البعد الثقافي:

- دعم المنتديات الثقافية المجتمعية.
- نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع.
- التواصل الثقافي العالمي.
- تبني ثقافة الحوار كأهم الآليات لتحقيق المشاركة المجتمعية.
- رعاية المهرجانات الثقافية بأشكالها.
- دعم البحث العلمي. (شقوارة، 2012).

قائمة المراجع:

- الأحمدي، وفاء بنت ذياب (2016). " دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع. دراسة تحليلية في ضوء المسؤولية الاجتماعية للجامعات". مجلة كلية التربية، المجلد. 633-685.
- حماد، شريف علي، الأغا ناصر جاسر (2017). " الممارسات الرئسية لإدارة المسؤولية المجتمعية في جامعة القدس المفتوحة في ضوء المواصفة القياسية الأيزو 26000، مداخلة أقيت في إطار مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، جامعة الرزقاء وجامعة القدس المفتوحة ، 221
- الخطيب، خليل محمد مطهر (2019). " واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة"، محاضرة أقيت في إطار المؤتمر العلمي الرابع 24-25، 885-914.
- الدليحي، بن خالد (2011). " برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية"، (رسالة ماجستير)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- الروبي، حنان أحمد (2017). " تصور مقترح لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر 2030"، مجلة كلية التربية، 2 (عدد جانفي)، 249-329.
- سعيد، سناء عبد الرحيم، الباوي، عبد الرضا ناصر (2010). " الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، (83)، 203-248.
- شقوارة، سناء علي (2012 ف). " أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة"، مجلة تطوير الأداء الجامعي، 2 (1)، 38-58.
- العبيد، إبراهيم بن عبد الله (2016). " تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها"، المجلة العلمية لكلية التربية، 32 (4)، 486-551.
- لغويل، سميرة، زمالي، نوال (2016). "المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، 27، 301-308.
- محمد، سميرة حسن الجاجي (2017). " رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل"، مجلة كلية التربية، 2 (176)، 523-611.
- وهبية، مقدم (2013). "تقييم مدى نجاح استجابة متطلبات الأعمال في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة وهران .

مقترح لتنمية المسؤولية المجتمعية للجامعة - البحث العلمي أنموذجا -

A proposal to develop the social responsibility of the university
Scientific research as a model

أ.د. بن زروال فتيحة، جامعة أم البواقي (الجزائر): Fatihabenz70@gmail.com

Abstract :

Although everyone agrees on the pioneering role of the university in leading any society towards development and advancement, we suffer in our country from the - forcibly or voluntarily - marginal positioning of our university regarding meeting community needs and hopes. The consequences do not require cleverness or specialization to estimate their negative impact on social, economic, and even security aspect of our country; unfortunately, all that despite what this country has got as resources, that make it a tempting target.

Therefore, we cannot talk about university social responsibility, without accentuating on the fact that university is considered as an open system, operating in a multi-faceted context, and constantly in interaction with its elements.

And since, we believe that university should be the initiator in serving and developing the community, we also think that the journey of a thousand miles always begins with a small step; which should be according to our perception to start with investing in our actual resources, no need for new procedures that could evoke the usual resistance to organizational change. The current paper explains how to promote a regular educational and scientific activity, which is graduating theses to become more able to meet community needs, and thus develop university social responsibility.

ملخص: على الرغم من اتفاق الجميع على الدور الريادي للجامعة في قيادة أي مجتمع نحو التطور والرفق، إلا أننا نعاني في بلادنا من التموضع الهامشي لجامعتنا -قسرا أو اختيارا- إزاء حاجات مجتمعنا وأماله؛ وعواقب ذلك لا تحتاج إلى فطنة أو تخصص لتخمين طبيعتها السلبية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الأمنية لبلادنا، كل ذلك على الرغم مما تتوافر عليه من موارد تُسهل لعاب الدول القريبة قبل البعيدة.

وعليه فإن الحديث عن المسؤولية المجتمعية للجامعة عموما (تشخصا أو تنمية)، لا يمكن المضي فيه دون التذكير بكون هذه الأخيرة عبارة عن نسق مفتوح يعمل في ظل سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي متعدد الجوانب والعناصر، تتبادل الجامعة معه التأثير والتأثر باستمرار.

وإذ نعتقد أن مسؤولية المبادرة في تحقيق خدمة وتنمية المجتمع تقع على عاتق الجامعة ذاتها، فإن مسيرة الألف ميل تبدأ دائما بخطوة صغيرة، نراها في تصورنا أن تبدأ باستثمار ما لدينا من موارد، دون اختراع أو سن إجراءات جديدة من شأنها أن تواجه بالمقاومة الاعتيادية للتغيير التنظيمي، ونحن في غنى عن ذلك، في هذا الإطار تتناول هذه الورقة مثلا على ذلك يتناول كيفية الرقي بنشاط بيداغوجي-علمي يتم بصورة اعتيادية ومستمرة بالجامعة هو البحث العلمي على مستوى مذكرات التخرج، ليصبح أكثر قدرة على تلبية حاجات المجتمع، وبالتالي ينمي من المسؤولية المجتمعية للجامعة ككل.

يسعى التعليم الجامعي عموما إلى خدمة وتنمية المجتمع سواء من خلال تلبية حاجات سوق العمل للكوادر الماهرة الكفأة، أو من خلال ما يمكن أن يتشكل من نواتج البحث العلمي من خدمات وموارد، الأمر الذي ينعكس لا محال إيجابيا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيه.

والمتمحصر لهذه الغاية الكبرى يستنبط توجهها واعيا نحو اعتبار الجامعة نسقا مفتوحا على البيئة التي يحتويها، يستقي منها أهدافه، ويعتمد في أدائه على ما توفره من موارد، ويزودها بمخرجاته التي يُتوقع أن تشكل معيارا كيميا ونوعيا لمستوى أدائه، أي مؤشرا رئيسا لمدى نجاح استثمار الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في هذا النسق.

وعليه، فإن أخذ كل عناصر النسق المفتوح الذي تشكله الجامعة وسط المجتمع بعين الاعتبار، في التخطيط لمختلف الأنشطة التي تمارس ضمن هذا النسق وكذا تنفيذها وتقويمها، صار ضروريا لضمان جودة الأداء وكفايته، أي معيارا لمدى تحمله لمسؤوليته المجتمعية. وانطلاقا من أن أهم الأنشطة التي تتم على مستوى الجامعة هي التدريس والبحث العلمي، فإنهما الأولي بهذا الأمر.

وفي هذا الإطار نقترح في هذه الورقة أنموذجا يهدف إلى بناء هيكلية للبحث العلمي على مستوى الليسانس والماستر (ولما لا الدكتوراه) يفترض أن توحد الجهود وتوجهها نحو تحقيق أهداف وغايات التكوين، وهو خدمة وتنمية المجتمع بدءا بالسعي الحقيقي لتلبية حاجاته. تمخض هذا الأنموذج عن جهود تبذلها الفرقة البيداغوجية لتخصص علم نفس العمل والتنظيم بجامعة العربي بن مهيدي منذ 2008 بغية تبيان كيفية جعل التكوين الجامعي عموما أكثر ارتباطا بحاجات المجتمع كمدخل استراتيجي يمكن من الرفع من مستوى جودة التكوين في حد ذاته، ومن بين مخرجات هذه الجهود أنموذج نظري يبين كيفية تسيير أي تخصص بالجامعة بشكل مفتوح على حاجات المجتمع، ينطلق منها، ويعود إليها، وكيف يمكن لتلبية هذه الحاجات أن تدفع بالتكوين ذاته قُدما نحو جودة أرقى.

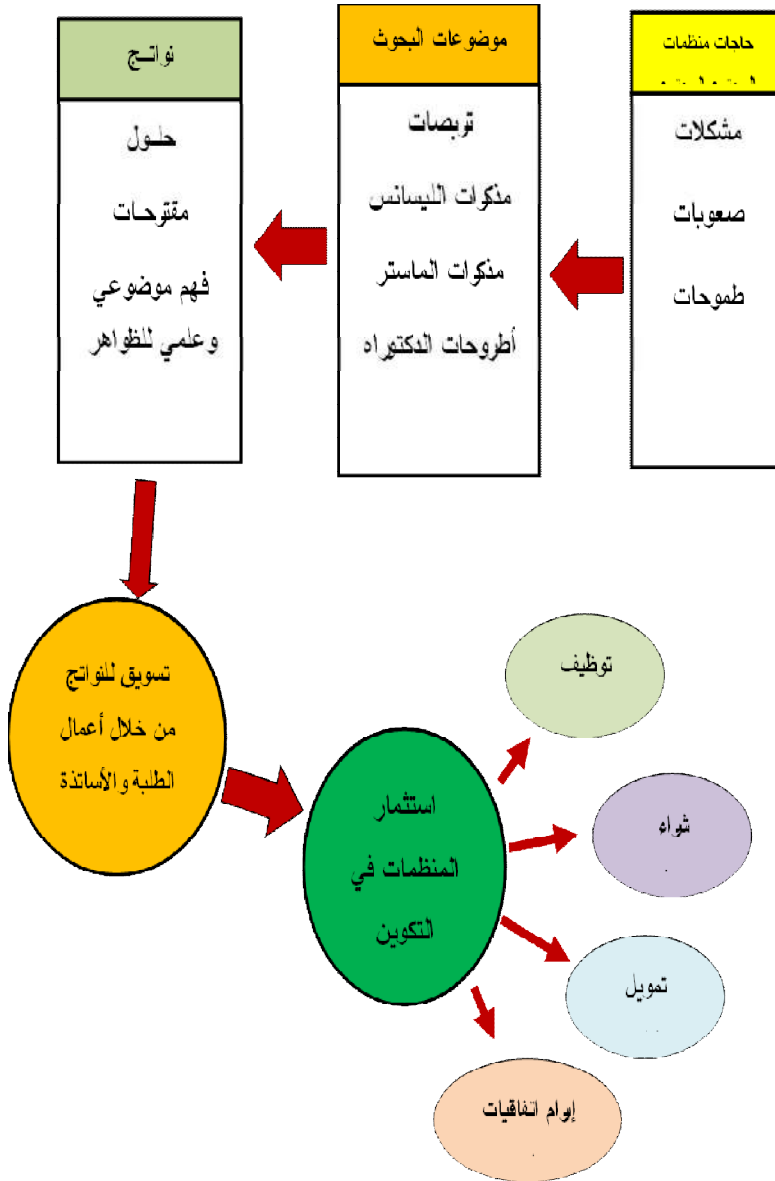
ويعتبر الأنموذج الذي نتطرق إليه في هذه الورقة جزءا منه، يشرح كيف يمكن إدارة نشاط البحث العلمي من مرحلة تحديد المجالات البحثية المستهدفة إلى غاية الحصول على دعم المحيط السوسيو-اقتصادي من خلال الاستثمار في البحوث المنجزة.

يتم ذلك حسب تصورنا بتبني مقاربة نسقية، بإمكانها أن تساهم في تطوير التكوين من حيث إقبال الطلبة عليه، ومن حيث الاتجاه الاجتماعي إزاء التكوين الجامعي أيضا؛ ونتصور أن ذلك يتم من خلال المرور بالمحطات التالية:

1. الانطلاق من حاجات منظمات المجتمع المحيطة بالجامعة

أي من مشكلاتها، و/أو الصعوبات التي تواجهها، و/أو الطموحات التي تسعى إلى تحقيقها؛ حيث يتم تحديد هذه الأخيرة اعتمادا على استطلاعات ميدانية تؤطرها فرق التكوين والفرق البيداغوجية بمعية الطلبة في مختلف المؤسسات، و/أو ندوات ولقاءات تنظم في الجامعة أو في القطاعات المختلفة، وتتناول المشكلات

والصعوبات والطموحات بالنقاش الهادف والجاد من طرف ممثلين عن هذه المؤسسات وممثلي الفرق الجامعية. ينتظر من هذه الاستطلاعات والنقاشات الوصول إلى تحديد مجموعة من الحاجات يمكن للبحث أن يلبيها، من خلال ترجمتها في شكل محاور بحثية تشتق منها موضوعات المذكرات والتربصات سنويا.



2. يتمخض عن المحطة الأولى قائمة واضحة بحاجات هذه المنظمات، يتم تحويلها وترجمتها إلى مجالات بحثية ذات الأولوية، تشكل موضوعات للبحوث والتريصات التي تتم في إطار التخصص، سواء على مستوى الليسانس أو الماجستير أو الدكتوراه. يمكن أن يتم ذلك وفق خطط خماسية متتالية، تتناول كل خطة مجالاً معيناً. توضع هذه الخطط كنتيجة لاتفاقيات تنتجها مبادرة فرق التكوين والفرق البيداغوجية باستطلاع ومناقشة حاجات المنظمات بهدف السعي إلى تليبتها من خلال جعلها موضوعاً للبحوث التي تنجز، أو قد تحث هذه الخطط الخماسية عقد اتفاقيات نتيجة ما ينتج عن البحوث من مخرجات تليها فعلاً الحاجات التي انطلقت منها.

مما يجعلنا نركز في هذا الإطار على ضرورة الوقوف على نوعية البحوث التي تنجز مهما كان مستواها بسيطاً.

3. إن مؤشر تحقيق النوعية المطلوبة في البحوث المنجزة في مختلف المستويات من التخصص هو نوعية ومستوى نواتج (مخرجات) هذه الأخيرة؛ فلا بد أن تقدم في الأخير حلولاً للمشكلات، أو مقترحات لتجاوز الصعوبات أو تحقيق الطموحات، أو على الأقل معلومات تسهل الفهم الموضوعي والمتعمق للظواهر والمشكلات.

4. تشكل النواتج التي يتم التوصل إليها مادة أساسية للمحطة التالية؛ إذ تشترك فرق التكوين والفرق البيداغوجية مع الطلبة في التسويق لهذه المخرجات من خلال إظهار قيمة هذه الأخيرة في أنشطة تنظم دورياً (معارض، أبواب مفتوحة، أيام خاصة، مسابقات...) ويشجع مشاركة مختلف المنظمات فيها. إن نجاح هذه المرحلة مرهون بالنوعية الجيدة لمخرجات البحوث المنجزة من جهة، وبقدرة النشاط المنظم على التسويق لها من جهة أخرى.

النجاح في المراحل السابقة سيؤدي حسب تصورنا إلى تشجيع مختلف المنظمات على الاستثمار في التكوين الجامعي، سواء في شكل إبرام اتفاقيات تعاون (احتضان التريصات، شراكة في التكوين...)، تمويل مشاريع بحثية وأخرى، شراء خدمات (تقديم خبرة، تدريب...)، توظيف خريجين (في إطار ما قبل التشغيل أو بشكل دائم). وفي كل منها مزايا تعود بالفائدة على الجامعة وعلى المجتمع.

شروط نجاح النموذج:

يجدر بنا الإشارة إلى أن النجاح في تحقيق غايات الأنموذج يحتاج إلى توفر شروط تتمثل فيما يلي:

- الدافعية، والتعاون، والالتزام لدى فرق التكوين والفرق البيداغوجية، إضافة إلى الحرص والسعي الجادين لتنمية الأداء.
- الحرص على إشراك الطلبة كشريك فاعل كلما سنحت الفرصة ذلك فهم أهم المخرجات، وإشراكهم يوفر مجالاً لتطوير كفاءاتهم.
- الدعم الجاد للإدارة على مستوى القسم والكلية والجامعة، أو على الأقل عدم عرقلة مساعي ومبادرات الفرق التكوين والفرق البيداغوجية.

إن الفكرة الرئيسية وراء هذا الأنموذج هي أن جامعتنا قادرة على تحقيق الرقي والتطور للمجتمع، وهي الأولى بريادته، لكنها لقاء ذلك تحتاج إلى ثورة فكرية على الذات للخروج مما ألفناه من انغلاق على الذات، وتمسك بقشور تنظيمية لا تفيد ولا تغني من جوع، لنعود كما هو مفترض بنا أن نكون منارة المجتمع وقاطرته المنطلق منها وبها وإلها.

إستراتيجية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية في الجامعة الجزائرية من خلال اعتماد**المقاولاتية الاجتماعية كآلية تفعيل. جامعة باتنة1 أنموذجا.**

A proposed strategy for practicing social responsibility in the Algerian university through the adoption of social entrepreneurship as an

activation mechanism. Batna University 1 as a model

د. سلطاني الويزة - جامعة باتنة1(الجزائر): louiza020@gmail.com

Abstract:

Social entrepreneurship is a very important issue on the economic and social level for many countries in recent times, due to its developmental contribution, whether for individuals or institutions, which opens up a wide field for achieving social responsibility and making great strides in it.

The university is one of the community institutions that has taken on the initiative of active participation in social responsibility and achieving development, and this appears through the adoption of the education system in LMD, which tries to link the university as an academic service institution, and the rest of the community institutions in other sectors, and the university seeks To find different mechanisms and formulas to reach this goal.

In our intervention, we will try to present social entrepreneurship as a mechanism and formula adopted by the university to extend the bridge of cooperation and interaction with the socio-economic environment in order to achieve an effective contribution to social responsibility of a social and economic nature.

Key words: Strategy-Social Responsibility-Social Entrepreneurship-Algerian University

ملخص: تشكل المقاولاتية الاجتماعية قضية جد مهمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدول كثيرة في الآونة الأخيرة ، ويعود ذلك لمساهمتها التنموية سواء للأفراد أو المؤسسات، مما يفسح المجال واسعا لتحقيق المسؤولية المجتمعية وقطع أشواط كبيرة فيها. وتعد الجامعة إحدى مؤسسات المجتمع التي أخذت على عاتقها مبادرة المشاركة الفاعلة في المسؤولية المجتمعية وتحقيق التنمية ، ويبدو ذلك من خلال اعتماد نظام التعليم في ال ل م د الذي يحاول الربط بين الجامعة كمؤسسة أكاديمية خدمتية، وبين بقية مؤسسات المجتمع في القطاعات الأخرى، وتسعى الجامعة لإيجاد آليات وصيغ مختلفة للوصول لهذا الهدف.

وفي مداخلتنا هذه سنحاول تقديم المقاولاتية الاجتماعية كآلية وصيغة تعتمدهما الجامعة لمد جسر التعاون و التفاعل مع المحيط السوسيو-اقتصادي بغرض تحقيق المساهمة الفاعلة في المسؤولية المجتمعية ، ويتجلى هذا التقديم في المداخلة كمقترح على الجهات الوصية داخل الحرم الجامعي من جهة، والجهات الوصية في المؤسسات الصغيرة والكبيرة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

إستراتيجية-المسؤولية المجتمعية-المقاولاتية الإجماعية-الجامعة الجزائرية

مقدمة :

أصبح التوجه المقاولاتي وما يصاحبه من إنشاء للمؤسسات باختلاف أحجامها، يمثل أحد أهم ركائز إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ تعتبر الممارسة المقاولاتية الحل الأمثل للعديد من المشاكل الاجتماعية مثل البطالة، التهميش، التدهور البيئي... ، فضلا عن ذلك الأثر الاقتصادي لها والمتمثل أساسا في الرفع من معدلات النمو وخلق الثروة وإحداث التنوع الاقتصادي. وفي ظل هذه الصورة وتماشيا مع تبني الجزائر التوجه المقاولاتي كميكانيزم استراتيجي نحو التنمية دعا الكثير من المختصين والخبراء إلى ضرورة اعتماد مقاربات جديدة ضمن التوجه المقاولاتي من أجل مجابهة التحديات التي تواجه المجتمعات، وفي هذا السياق ظهر مفهوم حديث نسبيا اصطلح عليه بـ "المقاولاتية الاجتماعية" أو "ريادة الأعمال الاجتماعية"، وذلك اعتمادا على نوع آخر من المقاولات أصبحت توصف بـ "مقاولات الجيل الجديد" أو "المقاولات الاجتماعية"، وهي تلك التي اختارت عدم استهداف مراكمة الأرباح فحسب، بل أيضا الانخراط في الحقل الاجتماعي والتركيز على الوسائل المتاحة واعتبارها موارد قابلة لخلق استثمار لصالح المجتمع . وعلى مستوى بلدنا الجزائر تحديدا، لازلنا بحاجة لتطوير ثقافة المقاولات الاجتماعية، ولعل ما يؤكد ذلك، تلك الإحصائيات المسجلة حول عدد المؤسسات والشركات في الجزائر، الذي بلغ نهاية 2011 قرابة 650 ألف مؤسسة 98 بالمائة منها شركات صغيرة ومتوسطة، عدد المؤسسات أو المقاولات الاجتماعية لا يصل بالكاد إلى 2 بالمائة، وهذا على الرغم من وجود جيوب فقر وتهميش واسعة النطاق على المستوى الوطني وخاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب وداخل التجمعات الحضرية الكبرى في الشمال، وهو ما يسمح لهذا النوع من المقاولات بالنشوء والبروز والمساهمة في مكافحة الفقر وخلق تنمية وثروة مستدامة. (بوكروخ، 2019) وتعتبر الجامعة بيئة جد مهيأة لتفعيل المقاولات الاجتماعية باعتبارها مؤسسة خدماتية من جهة، ومن جهة أخرى الجامعة محضن جد مهم للموارد البشرية الشابة والفاعلة التي تستطيع المساهمة والمشاركة في المسؤولية المجتمعية ، وهذا ما نحاول توضيحه في المداخلة الحالية من خلال طرح مقترح لكيفية وضع المقاولات الاجتماعية في قالب التطبيق والتنفيذ وستحاول المداخلة الحالية طرح التساؤلات التالية:

- ما الأسس النظرية للمسئولية المجتمعية للجامعات والمقاولاتية الاجتماعية في الأدب النظري المعاصر؟
- ما الرؤية المقترحة للمسئولية المجتمعية لجامعة الجزائرية من خلال اعتماد المقاولاتية الاجتماعية؟

أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على الأسس النظرية للمسئولية المجتمعية للجامعات وكذا المقاولاتية الاجتماعية في الأدب النظري المعاصر.
- وضع رؤية مقترحة للمسئولية المجتمعية لجامعة الجزائرية اعتمادا على المقاولاتية الاجتماعية

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية من جانبين هما:

-الجانب النظري الأكاديمي: حيث تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تبحته وهو المسؤولية المجتمعية للجامعة وكذا المقاولاتية كونها أحد أهم الموضوعات المطروقة بقوة على الساحة العالمية والعربية ، كما أن أهمية الدراسة النظرية تتمثل في إضافة دراسة جديدة في موضوع لم يحظ بالكثير من البحث والدراسة -من وجهة نظر الباحثة- ويفتح المجال أمام باحثين آخرين لتناول الموضوع من جوانب أخرى يمكن أن تسهم في تأسيس هذا الفكر.

الأهمية العملية التطبيقية: حيث تتمثل الأهمية التطبيقية فيما تأمل الباحثة من التوصل لرؤية تساعد في تطوير أو تأسيس العمل وفق مبادئ المسؤولية المجتمعية للجامعة اعتمادا على المقاولاتية الاجتماعية .

المحور الأول: مفاهيم حول الموضوع

أولاً: المسؤولية المجتمعية

1- تعريف المسؤولية المجتمعية

على الرغم من أنه يوجد اهتمام كبير ومتزايد بالمسؤولية المجتمعية من قبل المنظمات والباحثين إلا أنه توجد تعريفات كثيرة ومتنوعة تختلف بحسب وجهات النظر المختلفة، كما يرى بعض الباحثين أن الوصول لتحديد دقيق أو مفهوم متفق عليه للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات أمر صعب ومعقد للغاية بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع (الداخلي-الخارجي) للمؤسسة وبين ما يعتقد قادة المؤسسة أنه يجب أن تقدمه المؤسسة لهذا المجتمع ويمكن استعراض أهم مفاهيم المسؤولية المجتمعية كما يلي:

-تعرف بأنها التزام المؤسسة بالمسؤولية الأخلاقية والتطوعية بالإضافة إلى مسئوليتها في تحقيق مكاسب عادلة للمستثمرين والالتزام بالقانون (Helms . et. Al.; 2006: 137)

كما تعرفها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها استجابة إدارة المنظمة إلى التغير في توقعات العمال والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة لأنشطة التجارة الهادفة لخلق الثروة الاقتصادية(الصبرفي، 2007: 17) من خلال العمل مع الموظفين وأسره، الجمعيات المحلية، والمجتمع ككل، كما يجب عليها احترام سلامة الناس والبيئة، وأخذ احتياجات المجتمع في حساباتها.

2-المسؤولية المجتمعية للجامعات:

مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات نابع في الأصل من مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات ولذلك تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن الإطار العام للمسؤولية المجتمعية للمنظمات الأخرى الإنتاجية وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة تحديد تعريف شامل ينطبق أيضا على المسؤولية المجتمعية للجامعات وشأنها في ذلك شأن كل المفاهيم في العلوم الاجتماعية ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات كما يلي:

مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم

العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية .

وتعرف بأنها التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال. (شقوارة، 2013: 105)

ثانياً: المقاولاتية Entrepreneurship كلمة انجليزية في أصلها مشتقة من الكلمة الفرنسية Entrepreneur وتعني: حاول، بدأ، بادر، خاض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة (لفكير، 2015: 119) أما اصطلاحاً فلقد تعددت وجهات نظر الباحثين للمقاولاتية وبذلك تباينت تعريفاتهم لها بحسب الزاوية التي قام الباحث بمعالجة الظاهرة من خلالها، حيث لم يسجل أي إجماع عالمي على مفهوم محدد للمقاولاتية، ولا عجب أو ضير في ذلك، باعتبار أن فهم أي ظاهرة يتمحور أساساً حول مجموعة من التساؤلات و الفرضيات المختلفة، ومع ذلك فإن أغلب التعريفات تكاد تتفق على كونها " نشاط أنساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه إمكانيات القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع والعمل وتنظيمها من أجل تحسين عمليات الإنتاج وخلق قيمة مضافة (ابريعم وقريوة، 2017: 237)". أو هي " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي (قوجيل، 2016: 15).

ثالثاً: المقاولاتية الاجتماعية (ريادة الأعمال الاجتماعية) social Entrepreneurship:

على الرغم من انتشار المفهوم في الآونة الأخيرة ووجود العديد من المؤسسات التي تبنت نظرياته، إلا أنه لا يوجد تعريف علمي محدد له، حيث عرفت بأنها "الحلول الابتكارية للتحديات الاجتماعية بالإضافة للخدمات والمنتجات التي تحدث تغييراً اجتماعياً وتؤثر ايجاباً في المجتمع"، وتعرف أيضاً على أنها "نوع من الأعمال التي تهدف إلى تعريف وتشخيص المشاكل والحاجات الاجتماعية واستعمال مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع (مغامرة) اجتماعي يحقق تغيير اجتماعي مطلوب. (بن حكوم وبدرى، 2020: 9-17) كما يقصد بها العملية التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بطريقة تتسم بالكفاءة والإبداع وتتضمن حلولاً غير تقليدية ومستدامة. (Teresa, 2016, p7)

وفيما يلي نقدم بعض التعاريف التي قدمتها المنظمات الناشطة في هذا الميدان على المستوى الدولي (شعوف، 2011: 11-10)

*تعريف المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية و التجارية بفرنسا "ESSEC مبادرة خاصة في خدمة الصالح العام، ومقابلة لها غاية اجتماعية تتجاوز أو تضاهي الغاية الاقتصادية"

*" تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE كل نشاط خاص وله هدف عام ينطلق من منطلق مقاولاتي ولا يهدف بشكل أساسي لمراكمة الأرباح و إنما تلبية أهداف اقتصادية واجتماعية إضافة لقدرته على خلق الفائدة والخدمة ببلورة حلول مجددة لمشاكل الإقصاء الاجتماعي والعتالة." "وبناء على ذلك يمكن القول أن المقاولاتية الاجتماعية هي مقاولات أنشأت لاعتبارات اجتماعية بالموازاة مع الهدف الاقتصادي الذي تقوم عليه المؤسسات عموما، أو هي مقاولات مسؤولة اجتماعيا في أصلها أو نشأتها.

7- أهمية المقاولاتية الاجتماعية:

تكتسي الممارسة المقاولاتية الاجتماعية أهمية كبيرة ، بعدما أضحي ينظر لها على أنها المخرج الأقوى للعديد من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات، فإلى جانب كونها وسيلة لتحقيق الأرباح لأصحابها، تعتبر كذلك وسيلة تساهم في ارتقاء المجتمعات بصورة كبيرة، وذلك نظرا لمساهمتها في الرفع من معدلات النمو والخفض من نسب البطالة والفقر وإيجاد الحلول المثلى للعديد من المشاكل، وبالتالي إحداث نهضة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، إذن فهي تمثل ضرورة حتمية أمام الدول خصوصا العربية منها، بعد أن بات معظمها يعج بمشكلات مترامية، ويعاني من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والبيئية وغيرها. (بوكروخ، 2019)

2-موضوع المقاولاتية الاجتماعية:

إن المقاولاتية الاجتماعية جاءت للمساهمة في القضاء والتغلب على المشكلات والتحديات الاجتماعية، ولأن ذلك لن يتأتى إلا بعد تشخيص و معرفة أولا تلك التحديات الاجتماعية ثم بعد ذلك التفكير في الحلول التي من شأنها معالجتها والتغلب عليها، و من ثم العمل على تجسيدها ميدانيا:

أ- تشخيص ومعرفة التحديات الاجتماعية: ويتم ذلك من طرح مجموعة من التساؤلات أهمها: ماهي هذه التحديات الاجتماعية التي نسعى للتغلب عنها، وما هي المعلومات والبيانات والإحصائيات المتوافرة عن هذا التحدي، وماهي الأسباب الرئيسة لهذا التحدي، ومن هي أكثر الفئات تأثرا في المجتمع بهذا التحدي، وما هي الجهود المبذولة سابقا لهذا للتغلب على هذا التحدي، ولماذا لم تنجح هذه الجهود في التغلب على هذا التحدي ..إلخ ؛

ب - تصميم الحلول المستدامة للتغلب على التحديات الاجتماعية: بعد تشخيص ومعرفة التحديات والمشكلات الاجتماعية، تأتي مرحلة طرح الحلول المناسبة لها بناء على مجموعة من الاعتبارات أهمها: * اختيار فريق عمل محترف لابتكار حلول مناسبة وغير تقليدية واعتماد الأساليب الحديثة لتوليد الأفكار الجديدة والمبتكرة.

* التعريف الدقيق للحلول المقترحة التي يتم تقديمها وتوضيح كيفية استخدامها والاستفادة * ضرورة اختبار الحلول المقترحة قبل البدء في تجسيدها، والتعرف لردود الأفعال للمستخدمين والمستفيدين منها ومقترحاتهم بشأن تطويرها، وحتى تساهم بالفعل في تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب؛ ومن جهة أخرى يعتبر التفكير بشكل استراتيجي بمنظور كلي يركز على الخبرات العالمية، ثم النزول تدريجيا بطريقة التفكير إلى النطاق الإقليمي والوطني يعد الطريقة المثلى للتغلب على التحديات الاجتماعية وتحقيق التغيير الإيجابي المطلوب في المجتمع.

ج -تطبيق الحلول و قياس الأثر : إن البداية الصحيحة لتنفيذ إستراتيجية العمل بطريقة مهنية دقيقة تتطلب تعريف النجاح الذي تنشده وتحديده، كما تتطلب تحديد مؤشرات تضمن قياسه، أي قياس الأثر الاجتماعي للحلول التي تم اقتراحها، حيث أن عملية القياس هذه لا تتم في نهاية العمل، بل لا بد أن تتم باستمرار أثناء التنفيذ وذلك بالنظر لمؤشرات الأداء وهل العمل يتم بطريقة صحيحة أو يواجه معوقات وتحديات.(بن حكوم و بدري، 2020، 9-17)

3- معوقات مشاريع المقاولاتية الاجتماعية:

تعتبر المعوقات المالية المعوق الأبرز الذي يواجهه مشاريع المقاولاتية الاجتماعية(Teresa, 2016, p9) فقد تجد لدى الكثير منا أفكار إبداعية تحمل في تجسيدها الحلول الناجعة لعديد المشاكل الاجتماعية التي نعيشها، ولكن نظرا لغياب التمويل اللازم والمرافقة(تبني الفكرة) من طرف الجهات المتخصصة، تبقى تلك الأفكار حبيسة عقول أصحابها، أو البحث لها عن بيئة مناسبة لتطبيقها(هجرة الأدمغة والأفكار)؛ كما أن المحيط العام للاقتصاد الجزائري يطرح جملة من المعوقات التي تحد من تشجيع المبادرات المقاولاتية نحو أهداف اجتماعية ، بل ويرفع في كثير من الأحيان نسبة تعثرها، ومن بين ذلك نجد:

* البيروقراطية وضعف الإدارة الجزائرية .

* ضعف وغياب الجانب التشريعي والتنظيمي الذي يؤطر هذا المجال

* مشاكل العقار والملكية ، الضرائب والجمركة

* نقص المعلومة الاقتصادية والإحصائية

* غياب الرؤية الشاملة والتصور الواضح لعملية التنمية، فمختلف المحاولات التي تمت عبارة عن نسخ دون دراسة لتجارب البلدان الأخرى.(لونيسي، 2015)

المحور الثاني: الإستراتيجية المقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية في الجامعة الجزائرية من خلال اعتماد المقاولاتية الاجتماعية كآلية تفعيل.

تقترح الباحثة مراحل متدرجة في هذه الإستراتيجية:

المرحلة الأولى: التعريف ونشر الوعي

نشر الثقافة الداعمة للمسؤولية المجتمعية ودور المقاولاتية الاجتماعية فيها داخل الحرم الجامعي، وخارج أسوار الجامعة خاصة على مستوى المؤسسات ذات الطابع السوسيو- اقتصادي، وهذا من خلال :
-الدعاية والإشهار.

-إقامة الندوات والأيام الدراسية ومختلف التظاهرات والنشاطات العلمية لدعم الفكرة.

- تنظيم أبواب مفتوحة للتعريف بدور المقاولاتية المتواجدة على مستوى الجامعة.

- دعم فكرة المقاولاتية الاجتماعية من خلال فتح تخصصات دراسية على مستوى الشعب والأقسام والكليات بالجامعة في المقاولاتية والمقاولاتية الاجتماعية على وجه الخصوص، وكذا وضع مقترحات لمواضيع رسائل التخرج وأطروحات الدكتوراه في المقاولاتية الاجتماعية للتأسيس النظري والأكاديمي.

المرحلة الثانية: التخطفط و التنففؤ

بعء أن نئئف الجامعة من ءهئة البفئة الملائمة للمسؤولة المجتمعة وئحقق ءقءما فف ءرسفء هءه ءقافة لءف كافة الأفراد بالجامعة فكون الوضع موافا لنءبفق البرامء الئف ءئناسب مع هءه ءقافة. ومن ءلال ءوظفف الجامعة لءءرافها فف نءظفم المسؤولة المجتمعة و إشارك أصحاب المصالح الءاخلففن و الءارءفن لنءبفق المسؤولة المجتمعة ففم اسءكشاف ما ءءءا ء الجامعة الففام به فف هءه المرحلة ءفء ءقسفم البرامء و الأنشطة إلى برامء و أنشطة ءاخلفة و برامء و أنشطة ءارءفة. ومن الضرورف أن ءضع الجامعة إمكافها و ءءرافها فف الاعءبار و من ءم ءقوم بءبفق برامء المسؤولة المجتمعة و ففق الأولوفاء و الإمكافاء. و فكون ءلك من ءلال:

الءنسفق مع أصحاب المصالح ءاءل ءرم الجامعي و ءارءه و ءلقف مقءرءاهم و شكواهم .

- البءء عن علاقات ءعاون مع المؤسساء الجامعة الأءرى

بءء فرص لءعزفء الشراكة بفن الجامعة و المؤسساء الإنءاءفة

- ءالواصل مع أعضاء المءءم المءلف المءفط بالجامعة.

- ءعزفء علاقة الجامعة بالمءءم المءلف مءل ءنسفق المساعدة فف الاءفاءااا ءفنففة و الوطنفة و الأيام

المءصصة الئف ءءعلق بقضافا المءءم المءلف مءل فوم المرأة و فوم الوطنف للمعاففن و ءفرها من

الأءءاء المشابهة .

- ءراسة اءءفااء المءءم المءلف و مشكلاؤه الئف ءءءا ءل بءء و ءراسة من أجل معالءها و ءءعامل

معها. من ءلال ءالواصل مع المراكز البءءفة و الأقسام الأكاءفمفة المعنفة بالمءالاا البءءفة المءلقة بءلك الءااءا و المشكلاا للففام بالءراساء اللازمة للءعامل مع هءه المشكلاا و من ءم ءقءفم الءلول المناسبة.

- اسءءءاء قوافن و ءشرفعاا نءظم ءسفرء الحسن لمشارفء الماؤالائفة المءءمة من طرف الطلبة او هئئة

ءءرفس. و ءءففنها و ففقا للمسءءءاء المءلفة و العالففة على المسءوى الاجءماعف و الاقءصاءف بما فضمفن

اسءمرارة فعالفها ءسهر على صفاغه لءنة منبءقة من مءلس إءارة ءار الماؤالائفة بالجامعة.

- المرحلة ءالءة: ءقوفم و المءابعة و ءصفر الصعوباء

فف هءه المرحلة ءقوم الجامعة بمرابعة و اسءعراض ما قامء به من أنشطة و برامء فف المسؤولة المجتمعة

و ءلك بهءف ءءسفن و ءءوففر و الانءراط فف برامء و أنشطة أقوى ءفء ءكون الجامعة اكءسبء المزفء من

الخبرة و فكون لءفها الرصفء الكافف و القوى البشرفة المءفرة ءراء ءءربة الأولى الئف مرء بها الجامعة. و من

الضرورف أن ءءعمء الجامعة فف هءه المرحلة على آراء أصحاب المصالح ففما ءءمءه الجامعة و فمكن أن

ءسففء الجامعة من هءه الآراء من ءلال فءء قنواا ءالواصل بفن الجامعة و أصحاب المصالح للءعبفر عن

ءصوراءهم ءءاه ما ءقءمه الجامعة من برامء أو ممارساء فف المسؤولة المجتمعة. و فف هءه المرحلة ءكون

الجامعة كونء الخبرة و المءلوماء الئف ءمكئها من ءءلص من الأءفاء الئف ربما ءقع ففها نظرا لءءاءة

ءبفق المسؤولة المجتمعة بها و هءا وارف بشكل كبفر و من المءوقع أن ما سءكسبه الجامعة من ءقوفم

ءءرفئها سفرئف ءءطفط للمرحلة ءالءة و أفضا سفسهل نءففء المباءراء و البرامء. و من ءهة أخرى

المسؤولة المجتمعة مشروء كبفر و مكلف و فءءا ءل المزفء من الموارء الماءفة و البشرفة فف ظل عءز الأنظمة

التعليمية بشكل عام والجامعية بشكل خاص عن سد الاحتياجات المطلوبة لذلك عند قيام الجامعة بتطبيق مشاريع المقاولاتية الاجتماعية قد تواجه الكثير من الصعوبات المتعلقة بنقص الموارد، وتفتح الدراسة دعم الجهود التطوعية من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين وكذلك أبناء المجتمع المحلي وذلك لتغطية الاحتياجات من القوى البشرية، ومن جهة أخرى البحث في تعزيز برامج التعاون مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية بالمجتمع المحلي حتى تتمكن الجامعة من تجاوز العقبات المتعلقة بالتمويل دون الضغط على ميزانيتها.

التمهيش والمراجع:

- ابريعم، سامية و قريوة، زينب، المقاولاتية ومشاريع الاستثمار السياحي في الصحراء وفق معايير الحكمة الاجتماعية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد 11 ، 2017، المركز الجامعي ميلة، الجزائر .
- بن حكوم، علي و بدري، عبد المجيد، المقاولاتية الاجتماعية كآلية للتنمية والتغيير الاجتماعي، ورقة بحثية- مقدمة للمؤتمر الدولي حول المجتمعات العربية من فلسفة التغيير إلى واقع التنمية مقاربات عابرة للتخصصات في متغير التعليم ، المنستير تونس، من - 26 إلى 29 أوت 2019.
- بوكروح، عبد الوهاب(2019)، مقال بعنوان " التويزة لتخليص الجزائريين من الفقر وناشطون يطالبون بترقية المقاولاتية الاجتماعية " منشور على الرابط <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/133601> :
- ريم ، لونييسي(2015)، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع دراسة حالة المؤسسة الكبرى ، للآلات الصناعية باتنة، جامعة سطيف 2 ، 2015:
- شعوف، اسماعيل، دراسة آثار زرع فكر المقاولاتية الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية من خلال مشروع " التلميذ المبدع الاجتماعي "، بحث تطبيقي ، المركز الجهوي لمهن التربية و التكوين مراكش المغرب ، 2012.
- شقوارة، سناء ، علي دور القيادة التحولية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في الأردن (دراسة تحليلية) رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الجنان كلية: إدارة الأعمال طرابلس لبنان، 2013.
- الصبري، محمد، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، الإسكندرية : دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007:
- لفقيه، حمزة ، دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 1 - ، العدد 12 ، برج بوعربرج الجزائر، 2017 :
- محمد، فوجيل(2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة .

- Helms, Marilyn M. et al.: (2006) Encyclopedia of Management, 5th edition.
Teresa chahine ; Introduction to Entrepreneurship, CRC Press (May 2016)

المسؤولية المجتمعية للجامعة مقارنة مفاهيمية

University community responsibility is a conceptual approach

د. مهربة خليدة-- جامعة تامنغست (الجزائر): mehria_kh@yahoo.fr

Abstract:

Arab and foreign universities attach great importance to community responsibility, which is increasingly felt day by day, as a result of the demands of today's times, which require a concerted effort among the various poles of society to control the growth of evil, to provide citizens with a decent and appropriate life, a life that our religion as Muslims has urged, to cooperate and to respond to common problems and crises, such as global warming, environmental pollution, and the last epidemic we live in, which we live. Universities have the greatest credit for providing specialized scientific competencies to ensure the needs of society, and through this research paper, the community responsibilities of universities will be highlighted, their areas, their criteria, the most important areas of community responsibility that universities can exercise, the factors of upliftment and the main obstacles

Key words:

Social Responsibility, Community Responsibility, University,

ملخص:

تولي الجامعات العربية منها والأجنبية أهمية بالغة للمسؤولية المجتمعية والتي يتنامى الإحساس بها يوما بعد يوم، جراء متطلبات العصر اليوم والتي تتطلب تضامنا للجهود بين مختلف أقطاب المجتمع للسيطرة على تنامي الشر، وتوفير الحياة الكريمة والمناسبة للمواطن الحياة التي حثنا عليها ديننا نحن كمسلمين، التعاون والوقوف أمام المشكلات والأزمات المشتركة كالانحياص الحراري، التلوث البيئي، وأخر أزمة وبائية نحن نعيشها وهي وباء الكورونا وانتشاره، ومن منطلقا لتبعثر الجهود وتلاشي المسؤوليات لا بد من تظافر جهود الضراد والمؤسسات، لذا لا بد من تحديد دور المؤسسات ومنها الجامعات تجاه المجتمع لتحسين ظروف أفرادها الاجتماعية منها والاقتصادية أو البيئية، فالجامعات هي صاحبة الفضل الأكبر في توفير الكفاءات العلمية المتخصصة لتأمين احتياجات المجتمع. ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم تسليط الضوء على المسؤوليات المجتمعية للجامعات، مجالاتها، معاييرها، أهم محاور المسؤولية المجتمعية التي يمكن أن تمارسها الجامعات، عوامل الارتقاء وأهم المعوقات

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية المجتمعية،

الجامعة

مقدمة.

انطلاقاً من كون الجامعات مؤسسات تربوية رفيعة المستوى في إعداد الكوادر المؤهلة وإعداد البحوث العلمية التي تطلبها عملية التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع وتطويره، لذلك فإن دورها يتسم بالخطورة والأهمية، من خلال مسؤولياتها في قيادة النهضة العلمية للمجتمع، وتوسيع آفاق المعرفة ونشرها والتصدي للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع فضلاً عن التنبؤ بالتحديات المستقبلية، ولقد كانت وما تزال الجامعات منبرا للحضارة في المجتمعات كافة، لهذا أصبح لزاما على إدارتها أن تسعى إلى تعميق ممارسات والإحساس بالمسؤولية اتجاه المجتمع وأفراده، هذه المسؤولية التي تحاكي الواقع بكل مكوناته وتشعر الأفراد بحسن انتمائهم إلى الوطن والمواطنة، الحق والواجب وكل محصول يجنيه الفرد في ظل المجتمع.

تعد المسؤولية قضية اجتماعية تحظى باهتمام المؤسسات الاقتصادية فحسب بل أصبحت جزءا مهما يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات المختلفة، ومن أبرز المؤسسات التي تحظى بدور كبير في ترسيخ مفاهيم المسؤولية المجتمعية وممارستها مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في الجامعات، وما لها من دور فاعل في رعاية وتعزيز المسؤولية المجتمعية والالتزام بكل ما فيه خير المجتمع الذي يفترض أنها تدرك قوة ارتباطها به وأن هدف وجودها هو دعمه وخدمته الأمر الذي يحتم عليها القيام بدور فاعل ومستمر في تعزيز هذه المفاهيم، (سميرة حسن، 2018، ص525)، وأكد (Altabach, 2012) فهو يرى أن الجامعة هي المكان النموذجي لنظام بيئي يضم مفكرين لا يألون جهدا في البحث عن أفكار جديدة تسهم في تقدم المجتمع وتطوره، فالجامعات هي جزء من كل بينها وبين مجتمعاتها علاقة تبادلية تكاملية يؤثر كل منها بالآخر ويتأثر به، فلا يمكن للجامعة أن تقوم بدورها على أكمل وجه وبدون التنبيه إلى أهمية التفاعل بينها والمجتمع المحيط بها، فالجامعة تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجوا الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الإدارية والفنية والمهنية والسياسية والفكرية، (عمر محمد وآخرون، 2018، ص27)

ولقد حظي موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات مؤخرا اهتماما واسعا بالنظر إلى الحاجة لإبرازه بالشكل الذي يؤسس بفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه ويبحث في أهم مشكلاته ويسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة لها، لذا يتعين على الجامعات اليوم أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها بناء على دراسات وأبحاث تناولت شرائح المجتمع وقطاعاته، وأن الجامعة كمؤسسة علمية أكاديمية مهنية اجتماعية ثقافية لا بد لها ان تخرج من أسوارها وتفتح أبوابها لتشارك المجتمع في جميع نشاطاته وفعاليتها، ويكون لها الدور الريادي في ذلك. (Asemah et. al., 2013: 223-195)

لهذا على الجامعة أن تدرك ضرورة أن تعكس أنشطتها وقراراتها القيم والمعايير التي تجسدها وهذا يعني تعميق التزامها بالمسؤولية المجتمعية على المستوى الإداري وحتى الأكاديمي، وهذا الذي لن يكون مفيدا فقط للمؤسسة الجامعية فحسب، بل للمجتمع ككل، فهو الذي يرسم مستقبل الشعوب.

أولا: مفهوم المسؤولية المجتمعية وأهميتها:

1- مفهوم المسؤولية المجتمعية:

نال مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات اهتماما واسعا لدى العديد من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة وتبعها لهذا الاهتمام اختلفت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، وفي الحقيقة لا يزال هناك خلط مفاهيمي لتحديد المعنى الدقيق للمسؤولية المجتمعية، إذ لا يزال هناك خلط كبير في مفهوم المسؤولية المجتمعية حيث ينظر إليه الكثيرون على أنه مرادف للعمل الخيري، غير أن الحقيقة عكس ذلك تماما لأن مفهوم المسؤولية المجتمعية يتجاوز حدود العمل الخير بكثير ويتعداه، بشكل أعمق وأشمل وهو تحقيق التنمية المجتمعية من خل ترسيخ مبادئ الاهتمام بالمجتمع في جميع نواحي الحياة، ونظرا لزيادة أهمية المسؤولية المجتمعية قد ظهر العديد من التعريفات التي حاولت تحديد التعريف الدقيق للمسؤولية، لأنها في الحقيقة عرفت من زوايا واتجاهات عديدة ومختلفة.

للهولة الأولى يمكن لأي فرد أن ينظر للمسؤولية المجتمعية من خلال الكلمات المكونة لها والتي معناها وجود مسؤولية اتجاه المجتمع، لكن وبالرغم من تعدد وتنوع التعاريف يبدو أن أهمها هو تعريف الذي جاء عن منظمة المقاييس العالمية (ISO 26000) والتي عرفتها بأنها: "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين". (ميسر أسعد وأنمار الكيلاني، 2017، ص 206)، وتناولتها مجموعة الإداريين الأمريكيين على أنها استجابة إدارة المنظمة إلى التغيير في توقعات العملاء والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة لخلق ثروة اقتصادية. (الصبري، 2007، ص 17)، وهناك من يرى على أنها أنشطة إلزامية تقوم بها منظمات العمال اتجاه المجتمع بهدف تنميته ورفع المستوى المعيشي للعاملين لديها وأفراد المجتمع المحلي. (دره وآخرون، 2018، ص 130).

كما عرفت على أنها الاهتمام بالقضايا غير النقدية والمجتمعية من قبل المؤسسة، مع بيان ذلك في تقرير سنوي يوضح المساهمة المالية في القضايا الاجتماعية، والمشاريع الصحية والجمعيات الخيرية والمنح التعليمية، وكذلك المساعدة المجتمعية وذلك بدف تعزيز صورة المؤسسة. (Kurian, 2013, p225)

يرى (Griseri & Sapala, 2011) أن المسؤولية المجتمعية استجابة المؤسسات إلى ما هو أبعد من المتطلبات القانونية والاقتصادية، إذ يتوجب عليها تحقيق منافع اجتماعية أيضا. (عمر محمد وآخرون، 2018، ص 29)

اذن يمكن القول بأن المسؤولية المجتمعية هي ثمرة شراكة قائمة بين مختلف مؤسسات المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة في جميع جوانب الحياة التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، عموما زيادة رفاهية المجتمع ومصالحه. ويجب الإشارة هنا إلى أنه من أجل أن نظور المسؤولية المجتمعية يجب علينا أن نهتم بتنميتها في مؤسسات المجتمع ومنها الأسرة كونها تعتبر الركن الأول في غرس قيم المسؤولية المجتمعية لدى الأبناء، والمؤسسة التعليمية بمختلف أطوارها.

عن شمولية محتوى المسؤولية المجتمعية جعلت الباحثة Carrol يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسية هي الجانب الاقتصادي والقانوني والأخلاقي والخير، حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على آخر يمثل حالة واقعية فلا يمكن أن نتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطا في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل بها، (يوسف عواد، 2010، ص 8)

قد يكون هذا التعريف هو التعريف الأكثر تفصيلا والذي يمكن تبنيه في الورقة الحالية، لكن يشير كل من (Carter & Burrit, 2007) إلى أن محاولة إيجاد تعريف لمفهوم المسؤولية المجتمعية والذي برز بسميات مختلفة تشير جميعها إلى هذا المفهوم منها "المساءلة المجتمعية والأخلاق المنظمة، والمواطنة المنظمة، والالتزامات المنظمة" هو بمثابة أمر صعب حيث أن هذا المفهوم هو مفهوم معقد شأنه شأن مصطلح العولمة والتنمية المستدامة، وهذه المصطلحات تضمن عدة معاني حيث أنه في حال تبيان إحداها يظهر فهما جديدا للمفهوم أو المصطلح

2- أهمية المسؤولية المجتمعية:

مفهوم المسؤولية المجتمعية من القضايا الهامة التي يجب على مؤسسات المجتمع الاهتمام بها وتنميتها، لأن سلوك المسؤولية المجتمعية لا ينمو إلا في بيئة ثقافية واجتماعية تنسم بالحرية والمرونة والاهتمام والفهم والمشاركة والتسامح، وعليه فإن مؤسسات التربية والتنشئة الاجتماعية ابتداء من الأسرة والمدرسة وحتى الجامعة ودور العبادة ووسائل الإعلام عليها أن تقوم بدورها في غرس قيم المسؤولية المجتمعية ومفاهيمها لدى أفراد المجتمع، ولقد أصبحت المسؤولية المجتمعية جزءا مهما من استراتيجيات الأعمال لعدد كبير من المؤسسات حول العالم، فهي إضافة مهمة لها كونها العامل الرئيسي للمنافسة والقدرة على البقاء والاستمرارية، وهي تسعى إلى الحفاظ على ربحية المؤسسة من جهة ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من جهة أخرى، وإن الاهتمام الذي حظيت به المسؤولية المجتمعية من قبل مؤسسات القطاع الخاص قد

جاء نتيجة لتوجه الحكومات والمنظمات غير الحكومية للقضايا الاجتماعية لتفعيل دور تلك المؤسسات في القيام بواجبها تجاه المجتمع والبيئة. (عمر محمد وآخرون، 2018، ص30)

ثالثاً: مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة:

إن مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات نابع في الأصل من مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات ولذلك فلا تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن الإطار العام للمسؤولية المجتمعية للمنظمات الأخرى (الإنتاجية) وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة تحديد ينطبق أيضاً على المسؤولية المجتمعية للجامعات وشأنها في ذلك شأن كل المفاهيم في العلوم الاجتماعية. (عواد يوسف، 2010، ص 23)

تعتبر المسؤولية للجامعات سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة ومسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية الإنسانية. (عادل ذبيح، 2019، ص 233)

تعرف المسؤولية المجتمعية للجامعة على أنها مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة المجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية. (محمد الصانع، 2014، ص432)

وهناك من يرى فيها التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والادراك القائمين على استخدام الدور التعليمي التربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال، وآخر يجد أنها سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسؤولة للآثار التربوية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة. (سميرة حسن، 2018، ص533)

إذن يمكن ان نخلص الى القول بأن المسؤولية المجتمعية للجامعة على أنها مسؤولية كل جامعة من خلال أنشطتها وقراراتها ووظائفها على المجتمع من خلال الرؤية الواضحة التي تحدد أولوياتها في التعامل مع قضايا المجتمع في شكل تفاعلي، من خلال سياسة أخلاقية هادفة وهذا بالتعاون بين جميع أطرافها من طلبة أساتذة وحتى اداريين .

رابعاً: المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تستمد المسؤولية المجتمعية في التعليم العالي كل أهميتها في الاقتصاد الذي تدفعه العولمة والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والابتكار العلمي والتقني والتنافسية العالمية، على اعتبار أن المسؤولية المجتمعية للجامعات تعتبر مفهوم أوسع وأشمل من خدمة المجتمع فحسب، بل يمتد إلى أكثر من هذا بكثير، وهو يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي بمختلف تخصصاتها بشكل خاص، وهذا استناداً إلى جملة من المبادئ والقيم انطلاقاً من الدور الاجتماعي أو الإنساني والأخلاقي للجامعات في التعليم والأبحاث العلمية، إن صلب الدور الاجتماعي للجامعات يتجلى في الالتزام بالمسائل بالعدالة، المصداقية، الالتزام، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة، حرية وكرامة الفرد، احترام التنوع الثقافي، تعزيز واحترام حقوق الإنسان والمسؤولية المواطنة.....

نظرت الجامعات منذ البداية لمفهوم المسؤولية المجتمعية على أنه أي نشاط تقوم به الجامعة لخدمة المجتمع، رغم أن بعض المؤسسات الأخرى هي التي تميز الفارق عن الجامعات، فنوع الخدمة يحدده نوع المؤسسة، وفي ضوء ذلك تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن تلك المنوطة بالشركات، ومن المؤسف جداً أن الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى نظرت لهذه المسؤولية على أنها استثمار بفهم خاطئ عنوانه الغرض المادي، على الرغم من أن استثمار المسؤولية المجتمعية لا يؤثر إيجاباً على المؤسسة التعليمية فحسب إنما على قطاع التعليم الوطني ككل إذا كانت الأهداف محددة ونابعة من أولويات وخطط. (يوسف ذياب، ب ت، ص 21)

والجدير بالذكر أن المسؤولية للجامعة أخذت في الظهور والانتشار في جميع أنحاء العالم فبعد أن كان التركيز موجهاً بشكل أساسي نحو قطاع الأعمال ومصطلح المسؤولية المجتمعية للشركات كان أكثر شيوعاً لدى الكثيرين من مصطلح المسؤولية المجتمعية ظهرت التوجهات بتطبيق المسؤولية المجتمعية على كافة المنظمات بجميع أنواعها المختلفة ومن أهمها الجامعات، وبرزت المسؤولية المجتمعية للجامعات نتيجة لضرورة تحول تلك المؤسسات من الانطواء على ذاتها إلى التركيز على البيئة الخارجية والمستفيدين الذين يتأثرون بأنشطة المنظمة وقراراتها ويؤثرون فيها، وقد عكس هذا التحول المضامين الأساسية لمفهوم المسؤولية المجتمعية والذي يقضي بأن على متخذ القرار في المنظمة أن يضع في الاعتبار توقعات كافة أصحاب المصالح الحاليين والمستقبليين. (سميرة حسن، 2018، ص 534)

إن الأشكال التي تقع فيها اليوم ربما في طرحنا للمسؤولية المجتمعية للجامعة في طبيعة القرارات الخاصة بهذا الجانب والتي تكون على عاتق الجامعة، بمعنى آخر انه المسؤولية المجتمعية للجامعة في الحقيقة وهذا ما نلمسه في العديد من جامعات الوطن الجامعة قد تبادر بمثل هذه الاعمال لكن بعيداً عن أي انفاق مالي وربما هذا الطابع الذي ينطبق على جل المؤسسات التعليمية، إلى درجة أنه يمكننا أن

نجزم بأن هناك جامعة تكاد تخلو من أي نشاط مجتمعي، ويمكننا ان نقول هنا بأن الجامعة قد تكون بعيدة عن المسؤولية المجتمعية، بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية تبني الجامعة للمسؤولية المجتمعية حسب ما جاء في دراسة سميرة حسن(2018، ص2018) فيما يلي:

- تحسين سمعة الجامعة لأنه من خلال برامج المسؤولية المجتمعية تضمن الجامعة دعم كبير من جميع أفراد المجتمع لأهدافها.
- جذب العاملين المتميزين والاحتفاظ بهم فأنشطة المسؤولية المجتمعية تسهم في توجيه اهتمام أكبر نحو قضايا رأس المال البشري من خلال خلق بيئة عمل آمنة.
- رفع القدرة المؤسسية وتحفيز التميز.
- المسؤولية المجتمعية تضيف تحسينا على مناخ العمل.
- تحسين الأداء المالي للجامعة، حيث تسهم المسؤولية المجتمعية في رفع من قيمة أسهم المنظمات على المدى البعيد.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع والارتقاء بالتنمية بحاجات المجتمع والعمل على توفيرها والتكيف معها.

خامسا: أبعاد المسؤولية المجتمعية داخل الجامعة:

سعت العديد من الدراسات إلى التأصيل لأبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ولكنها تأثرت بأبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الإنتاجية وما كتب حولها ذلك، ولو عدنا الى الأدبيات التي تناولت موضوع المسؤولية المجتمعية أو الاجتماعية كما يحلو للبعض تسميتها، نجد أن هناك العديد من الدارسين التي أشارت لهذا وحسب ما ذكره عبد الغفور ورشيد(ب ت، ص404) فإن لمفهوم المسؤولية المجتمعية عموما أربعة أبعاد:

- 1- البعد الاقتصادي: ويقصد بها أن تكون المنظمة ناعمة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين في ظل منافسة وتطور تكنولوجي.
- معنى هذا أن هذا البعد يستند إلى مبدأ المنافسة والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى لكن يجب أن نشير هنا إلى أن هذه المنافسة يجب أن تتسم بالأخلاق ومعناه شريفة ولا تلحق الضرر بالآخر.
- 2- البعد القانوني: أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بالملفوقا للقوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون، ومن جهة أخرى وضع قوانين تحمي الفرد والبيئة في ظل المنافسة.
- ان هذا البعد يركز على جانب مهم جدا وهو حماية وسلامة البيئة وحماية وسلامة الفرد المستهلك، من خلال سن قوانين رديعة، وفي نفس الوقت تسمح بارتقاء المجتمع والفرد.

3- البعد الأخلاقي: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين، وهذا وفقا للمبادئ والأخلاق التي تكفلها الأعراف والقيم الاجتماعية من خلال ضرورة حماية البيئة والجوانب الأخلاقية في الاستهلاك والقضاء على البطالة من خلال فتح المجال للتوظيف وتكافؤ الفرص.

الملاحظ أن هذا البعد يركز بالدرجة الأولى على المبادئ والقيم والأخلاق واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي من شأنها أن تحمي جميع الأفراد وتحمي البيئة كذلك، وهذا إذا ما تم الالتزام بها.

4- البعد الإنساني: يضم هذا البعد كل السلوكيات والأنشطة الإضافية والتي يرغب بها المجتمع، من خلال الأنشطة التطوعية الاختيارية غير ملزمة للمؤسسة حيث تبادر بها بشكل انساني تطوعي.

معنى هذا أن تكون المنظمة صالحة مفيدة فعالة وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحسين نوعية الحياة، أي الرفع من جودة حياة الفرد.

وهناك من يضيف بعد آخر هو بعد الخيرة: والذي يركز على خيار أن المؤسسة لها حق الخيار في تبني بعض أنشطة الاجتماعية والبيئية بشكل إنساني وغير ملزم في شكل برامج تكون لصالح المجتمع ككل، وألبعض الفئات الخاصة فيه، وعادة لا تنتظر من ورائها أي عائد(فاطمة الزهراء بن قايد، 2017، ص1)

هذه أبعاد المسؤولية المجتمعية عموما والتي تبناها العديد من الباحثين كأبعاد للمسؤولية المجتمعية للجامعة كذلك من منطلق أن الجامعة مؤسسة حالها حال غيرها من المؤسسات الإنتاجية، في حين أن سميرة حسن(2017، ص535-536) انطلقت من هذه الأبعاد واعتمدت عليها وفق الأنشطة والممارسات التي تتعلق بالعمل الجامعي فقدمت الأبعاد التالية:

1- ادارة المسؤولية المجتمعية:والذي يشير إلى إدارة وتنظيم المسؤولية المجتمعية بالجامعة، بهدف تحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة الجامعية وأهداف المؤسسة المجتمعية والذي يتم على مستويات الإدارة العليا، فمن الضروري احترام مبادئ المسؤولية المجتمعية في سياسة الجامعة وإستراتيجياتها وإجراءاتها وعملياتها كجزء لا يتجزأ من محاسبة الإدارة ومساعدة أصحاب المصلحة ولتحقيق هذا على الجامعة الاعتراف باتحادات هيئة التدريس والطلاب ومساعدتهم في اتخاذ القرار.

2- دعم بيئة الجامعة الداخلية: ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لتحسين وتطوير المجتمع الداخلي، فمن الضروري أن تهتم الجامعة باحتياجات المجتمع الداخلي خاصة العاملين بها، لأن نجاحها يتوقف على تحقيق الحد الأمثل في مجال علاقات العمل، وتوفير معايير الصحة والسلامة المهنية.

3- دعم البيئة الخارجية للجامعة: ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لبناء علاقتها بالمجتمع الخارجي، حيث ينظر هنا إلى المسؤولية المجتمعية على أنها عقد بين

الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام، ولا بد للجامعة هنا أن تحقق الرفاهية للمجتمع الذي تنتهي إليه، من خلال مخرجات وخدمات ذات قيمة.

الملاحظ هنا من خلال مجموعة الأبعاد التي قدمتها لنا الباحثة أن اجتمعت في تكييف أبعاد المسؤولية المجتمعية والجامعة لتضع لنا قالب خاص بأبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعة، فبالعودة إلى البعد الاقتصادي والبعد القانوني والبعد الإنساني والبعد الأخلاقي للمسؤولية المجتمعية بشكل عام نجد أنها اسقطت هذه الأخير على واجبات الجامعة وما هو المتوقع منها القيام به لخدمة المجتمع في ظل وظائفها من جهة والعناصر المكونة لها من جهة، فهي الأصل وراء رفاهية المجتمع من خلال مخرجاتها العلمية من خلال الأبحاث والنتائج التكنولوجية والتي يستحيل الوصول غلها بون وجود ضوابط قانونية ولا أخلاقية من شأنها أن تحسن جودة المخرجات حتى يتم استثمارها بشكل أفضل في المسؤولية المجتمعية لنصل إلى الحياة الكريمة والنزهة لكل فرد، أي رفاهية للمجتمع ككل.

وعلينا أن ندرك جيدا بأنه مهما كانت أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعة ومهما اجتهد العلماء في ضبطها، فإنها لن ولن تقوم وتعمل إلا في وجود الأبعاد الأصلية أي أبعاد المسؤولية المجتمعية عموما، وهي تلك الأبعاد الأربعة (القانونية، والسياسية، والأخلاقية، والإنسانية) فهي أساس وأصل وقاعدة كل عمل مؤسسي مجتمعي مهما كان.

سادسا: محاور المسؤولية المجتمعية للجامعات وعوامل الارتقاء بها:

بالنسبة لأهم محاور المسؤولية المجتمعية كما يراها بطاح(2017) والتي ذكرها ميسر أسعد (2017)، ص ص 206-207) تشمل ما يلي:

1- محور الطلبة: حيث يجب ألا يقتصر على تعليمهم المعرفة، والمهارات بل يتعداه إلى غرس الانتماء الاجتماعي لمجتمعاتهم في نفوسهم، وتوعيدهم على تحمل المسؤولية المجتمعية من خلال والمشاريع المختلطة التي يمكن أن يقوموا بها.

2- محور العاملين: من أعضاء هيئة التدريس وإداريين ومستخدمين، حيث يجب توفير كافة مستلزمات الحياة الآمنة الكريمة والمنتجة، لهم والرضا الوظيفي، مع التأكيد على ضرورة انخراطهم في قضايا مجتمعهم والالتزام بالمساهمة في حل مشكلاته.

3- محور البيئة: بكل ما تحمله كلمة البيئة من معنى، أي ببعبها المهمين البشري والمادي، وبناء على هذا الفهم تصبح المسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي في هذا المحور هي الحفاظ على البيئة وتطويرها، وتعظيم الإنتاجية من خلال الإسهام في استخراج الثروات الطبيعية، وإعداد الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل معها وتأمين قيمة مضافة منها.

4- محور الثقافة: من المتفق عليه بين الباحثين أن الثقافة العربية الإسلامية بحاجة إلى غرلة لاستبقاء الصالح الوظيفي منها، واستبعاد السلبي وغير الوظيفي الذي علق بها نتيجة الاستعمار والانحطاط الذي مرت به الأمة، ومن هنا يأتي دور مؤسسات التعليم العالي في تحديث هذه الثقافة وجعلها معاصرة من

خلال نشر مفاهيم الديمقراطية، والتسامح وتقبل الرأي الآخر، واحترام حقوق الإنسان، غن البعد الثقافي في المسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي هام جدا من حيث إن تغيير "بنية" الثقافة هو الخطوة الأولى نحو التغيير الاجتماعي باتجاه الأفضل طبعا، وليس هناك من هو اقدر من مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات تربية ثقافية للقيام بهذا الدور.

5- محور المعرفة: والمقصود بذلك أن تمارس مؤسسات التعليم العالي دورها في نشر المعرفة ونقلها وتعميمها وإنتاجها، وإثرائها من خلال الإبداع والابتكار.

تتعدد مجالات المسؤولية المجتمعية التي تتحملها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد احتياجات المجتمع وتتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات مثل المحافظة على نظافة البيئة، وإقلال من اضرار بالطبيعة والقضاء على التلوث والاسهام في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع والرعاية الصحية لهم، ونشر الثقافة بأنواعها كافة للراغبين فيها والمحتاجين إليها من أفراد المجتمع بالإضافة إلى تقديم الاستشارات وإجراء البحوث التطبيقية والخدمات المدنية، واستدامة التعليم وتشديد المنشآت الجامعية كالمستشفيات والمكتبات والمتاحف والمنشآت الرياضية. (دزه التيجاني، 2018، ص31)

وتتضمن محاور المسؤولية المجتمعية للجامعة عدداً من المجالات التي تغطي احتياجات المواطنين، من ذلك أن المسؤولية المجتمعية للجامعة تكاد لا تترك مجالاً أو جانباً من نشاط المجتمع إلا وتناولته وهنا نتحدث عن زاوية النظرة الشمولية والتكامل بين مختلف التأثيرات في بنية المجتمع بما يضمن استقراره وأمنه وتطوره، ولعل من أبرز محاور المسؤولية المجتمعية التي يمكن للجامعات أن تلعب دوراً بارزاً فيها ما يلي:

حماية التراث والهوية، تعزيز الديمقراطية، دعم القيادة الشابة، تعزيز الانتماء للوطن، العدالة والمساواة، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، مكافحة الفساد، الثقافة العامة والتوعية، التعليم والتدريب، حماية وتنظيم الأسرة، مساندة التعليم.

تتطلب عملية الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية في الجامعات عدة عوامل ينبغي أن يتم أخذها بعين الاعتبار وهي:

- تحديد احتياجات سوق العمل والمجتمع والعمل على تلبيتها.
- العمل على دراسة رغبات وقدرات الدارسين (الطلبة) وتوفيرها بما يتناسب مع الإطار العام لتوجهات المجتمع.
- اغتنام الفرص الكفيلة بتحقيق الرؤية التي تنطلق منها فلسفة الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية
- وضع خطة للمسؤولية المجتمعية كمكون رئيس من مكونات الخطة الإستراتيجية المعلن عنها.

- إعلان النتائج التي حققها الجامعة في مجال المسؤولية المجتمعية وتلك التي تسعى إلى تحقيقها كمنحى للتنمية المستدامة.

ثامنا: المسؤولية المجتمعية في الجامعة الجزائرية:

كغيرها من مؤسسات التعليم العالي كان لا بد على الجامعة أن تؤثر في المجتمع، وهذا ما فرضته التطورات والمستجدات الحديثة على التعليم العالي في مختلف دول العالم في المجتمع المعاصر اليوم، وبطبيعة الحال الجامعة الجزائرية على غرار بقية جامعات العالم تسعى إلى أن تجد مكانا لنفسها من خلال سياسة التعديلات والإصلاحات والتي كان آخرها تبني نظام ل م د .

وحدثنا عن المسؤولية المجتمعية للجامعة يقودنا إلى طرح تساؤل حول واقع المسؤولية المجتمعية في الجامعة الجزائري، بمعنى آخر مكانة الجامعة الجزائرية من المسؤولية المجتمعية؟ في الحقيقة ربما قد يكون اجحاف في حق الجامعة الجزائرية إذا قلنا أنها بعيدة عن المسؤولية المجتمعية، وفي نفس الوقت قد نبالغ إذا أكدنا على فعالية الجامعة في هذا الجانب.

أن التعليم العالي أو التعليم الجامعي في الجزائر في الحقيقة هو مطالب اليوم لا بل مجبر على أن يتجاوز الدور التعليمي البحث عليه أن يتجاوز عملية التعليم بالتلقين إلى التكوين النوعي الذي يقوم على أكثر من إعداد طالب كتخصص في مجال معين، بل يهتم بقدراته وينمي مختلف مهاراته المعرفية وحتى غير المعرفية، من هذا المنطلق وجب على الجامعة اليوم تحديث نفسها وجب عليها التجديد حتى تصبح مؤسسة للتعليم المستمر للخريجين، وهذا بطبيعة الحال يستوجب ضرورة القيام بتغيرات أساسية في تنظيم الإدارة الجامعية بالجزائر.

يجب علينا الاعتراف بأن الجامعة تواجه ظروف وتحديات جديدة نتيجة التطور السريع حيث يركز التعليم الجامعي على المتعلم كمحور للعملية التعليمية وحتى التربوية وكذا البيداغوجية ، على الجامعة الجزائرية اليوم الانفتاح على المجتمع اقتصادي معرفة متطلباته لتكييف مخرجاتها مع ما يناسب عصر اليوم، لكن للأسف لا تزال الفجوة عميقة بينهما من هذا المنطلق يمكن أن نصل إلى القول بأن الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة عن المسؤولية الاجتماعية أو بالأحرى على تفعيلها، لأنها كمبدأ قد توجد ضمن أهدافها ولكنها كواقع ماتزال بعيدة، وربما يعود هذا إلى ضعف التكفل بالعنصر البشري في الجامعة، أو ربما مشاكل نقص التمويل وضعفه بالنسبة للجامعة.

من ناحية أخرى وإذا اردنا ان نكون أكثر إيجابية علينا أن نتبنى فكرة أن الجمعة تكمل ما بدأتها الأسرة في السنوات الأولى من تنمية للمسؤولية المجتمعية من خلال مخرجاتها وهنا نتحدث عن جودة العامل البشري المؤهل والمتخصص والذي من شأنه أن يسهم في رفاهية المجتمع وينعش أفراداه.

المراجع:

- ذبيح، عادل، المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها على العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 10، 01، 2010.
- سميرة، حسن الحاجي، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، 136، 2، 2018.
- الصبري، محمد، المسؤولية الاجتماعية الإدارة، دار الوفاء للطباعة والنشر، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2017)
- عمر، محمد ومحمد، عثمان التيجاني وسوزان، إلياس، المسؤولية المجتمعية للجامعات العمانية الخاصة ودورها في دعم السمعة التنظيمية جامعة ظفار نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 10، 2، 2018.
- عواد، يوسف ذياب، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، منشورات جامعة القدس المفتوحة، (فلسطين، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 2010)
- عبد الغفور، دادن ورشيد، حفصي (2017) المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، استرجع بتاريخ 2021/11/22
<https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/>
- فاطمة الزهراء، بن فايد (2017). المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي
ستشرف لدور الجامعة كمنظمة أخلاقية، استرجع بتاريخ 2021/11/23 على الساعة 00:00 من موقع:
https://www.academia.edu/36558908_docx
- محمد، الصائغ، سعيد، استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطالب دراسة وصفية تحليلية، مجلة جامعة المدينة العالمية، 6، 2014.
- Asemah, E. S., Okpanachi, R. A., & Olumuji, E. P, Universities and corporate social responsibility performance: An implosion of the reality. African Research Review, 7, 4, 2013.
- Kurian, George Thomas, The AMA dictionary of business and management. AMACOM Div American Mgmt Assn, 2013.

تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات " دليل مقدم من طرف الاتحاد الأوروبي "

Activating the social responsibility of universities "Guide provided by the European Union"

د.ناصرى عبد الرحيم، جامعة سطيف (الجزائر):nasriabderrahim2016@gmail.com

ط.د. قميحة اسمهان، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر):nasriabderrahim2016@gmail.com

Abstract:

This study aims to present a guide to activating the social responsibility of universities, which is presented by the European Union to support the education process in its countries.

It is considered a product of the European Commission program for education and training of youth Erasmus +, and the program of meeting the university with social responsibility unibility, which was completed in the period between (2015-2017), which in turn shares with many European universities such as the University of Vienna, Slovenia and Porto and Spain.

key words:

Guide, Social Responsibility, University, European Union.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقديم دليل تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات ، وهو مقدم من قبل الاتحاد الأوروبي لدعم عملية التعليم في دوله.

و يعتبر نتاجا لبرنامج المفوضية الأوروبية لتعليم وتدريب الشباب erasmus+ ، وبرنامج لقاء الجامعة مع المسؤولية الاجتماعية unibility و الذي تم انجازه في الفترة الممتدة ما بين (2015-2017) و الذي يشترك بدوره مع كثير من الجامعات الأوروبية مثل جامعة فيينا و سلوفينيا و بورتو و اسبانيا.

الكلمات المفتاحية:

دليل ، المسؤولية المجتمعية ، الجامعة ، الاتحاد الأوروبي.

مقدمة

يعتبر التعليم وسيلة لتمهيد الطريق لأكثر من مجرد انشاء نظام اجتماعي ، وذلك لأنه يغرس القيم الانسانية الأساسية مثل العدالة ، التقدم ، والسلام، كما أنه يعتبر أساسي لحماية البيئة ، بالإضافة الى تطوير عملية الرعاية الصحية ، وقد أصبح التعليم حاليا أكبر مساهم في النمو الاقتصادي للدول. (Serbessa, 2006, p.123)

وتعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التي تقوم برعاية العملية البيداغوجية ، ويمثل مستوى أدائها مفتاح نجاح المجتمع وتقدمه ، ومن المشاكل الاجتماعية الرئيسية التي يجب أن تكون الجامعة مسؤولة عنها ان وجدت هي المستوى التعليمي المنخفض ، سوء ادارة الموارد الطبيعية ، عدم الاستقرار السياسي ، وتدهور الخدمات العامة و فشل مختلف القطاعات في تجاوز التحديات المتزايدة ، و عادة ما تقوم الجامعة بالتنسيق مع القطاعين العام و الخاص و المنظمات غير الحكومية و ممثلي المجتمع المدني. (Rizkallah, 2017, p. 6)

لذلك تقع على الجامعة مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع ، و يعتبر تفعيل هذه المسؤولية بالغ الأهمية للوصول الى رفاهيته و ازدهاره ، و يمكننا اعتبار المسؤولية الاجتماعية للجامعة تطوير امكانيات الأفراد وقدراتهم داخل المجتمع باعتبارهم قادة محتملين يهدفون الى التقدم الانساني من خلال تحصيل المعرفة و نشرها (Information Resources Management Association, 2018, p.1036).

بالإضافة الى ذلك تعتبر المسؤولية الاجتماعية للجامعات أحد أهم مكونات التطور الاجتماعي و الذي يؤثر على جودة حياة الأشخاص ، اذ تلعب الجامعات دورا أساسيا في تأسيس علاقة بين الوسط الأكاديمي و الواقع المعاش. (Fonseca et all, 2019)

كما يجدر بالذكر أن كل جامعة تتمتع باستقلالية لتحديد درجة تفعيل المسؤولية المجتمعية التي ترغب فيها، لكن الالتزام العميق بهذه العملية سيوفر العديد من الفوائد ، و التي تتمثل أساسا في زيادة تأثير الجامعة في المجتمع والمساهمة في معالجة التحديات التي يواجهها بالإضافة الى زيادة التعاون مع القطاع الاقتصادي و زيادة أثر البحث العلمي على الحياة الاجتماعية والثقافية ، كما يمكنها المشاركة في صنع السياسات و طرق التمويل (Amorim et all, 2017) ، لذلك تعتبر عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات بالغة الأهمية ، لذلك ارتأينا تقديم دليل الاتحاد الأوروبي كنموذج خاص بكيفية القيام بهذه العملية.

المحور الأول: معلومات عامة حول الدليل

يحتوي هذا الدليل على مجموعة من التوجيهات و التوصيات التي تقدم للجامعة لتستجيب لدورها الاجتماعي المتغير عبر مجموعة متنوعة من المجالات: الإقليمية والوطنية والأوروبية والعالمية، و قد تم انجازه أساسا من قبل الاتحاد الأوروبي ، و يمثل بالتحديد نتيجة لبرنامج المفوضية الأوروبية لتعليم و تدريب الشباب Erasmus+ وبرنامج لقاء الجامعة مع المسؤولية الاجتماعية Unibility و الذي تم انجازه في الفترة الممتدة ما بين (2015-2017) ، حيث يشترك بدوره مع كثير من الجامعات الأوروبية و هي : جامعة

فيينا (النمسا) ، جامعة بوليتيكا في بوخارست (رومانيا) ، جامعة بتيج العامة (سلوفينيا) ، جامعة بورتو (البرتغال) ، جامعة برشلونة (اسبانيا) ، جامعة دبلن سيتي (ايرلندا) ، بالإضافة الى الشبكة الأوروبية للتعليم المستمر (eucen) ، وأخيرا مركز أبحاث التعليم العالي الأوروبي . كما يجدر بالذكر أنه من المتوقع من الجامعات أن تستجيب لاحتياجات المجتمع وأن تتعامل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الخارجيين (شركات صناعية أو مؤسسات صحية ، أو منظمات غير حكومية) ، و تستدعي الأهمية المتزايدة لهذا البعد الاجتماعي للتعليم العالي تضافر الجهود لوضع استراتيجيات وتنفيذ تدابير من شأنها أن تحقق الرفاه الاجتماعي.

و ينقسم هذا الدليل الى مجموعة من المحاور ، تمثلت في:

المحور الأول:

يتمثل في معلومات عامة حول الدليل ومحاور هو الذي نحن بصدهه في هذا الجزء من الدليل.

المحور الثاني:

يتمثل في مقدمة اصطلاحية مفصلة عن كيفية عملية تفعيل الجامعة لمسؤوليتها الاجتماعية ، و يحتوي على معلومات وتوصيات عن كيفية بدء الجامعات لهذه العملية.

المحور الثالث:

يحتوي على المرحلة الأولية الرئيسية لتدريب الموظفين ، بما في ذلك الخطوط العريضة لجدول تدريب تفعيل المسؤولية المجتمعية المحتمل للجامعات.

المحور الرابع:

يقوم بالتركيز على تفاعل الجامعات مع قطاع العمل والمنظمات غير الحكومية.

المحور الخامس:

يتناول عملية إشراك الطلاب في عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات والتي سنختصرها في هذا الدليل ب (ت م م)

المحور الثاني: المبادئ الأساسية لعملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات

تساهم الجامعات في رفاهية المجتمع كمؤسسات تعليمية ذات مسؤولية كبيرة ، من خلال جهود أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب الذين يشاركون في العمل الاجتماعي ، و التطوعي ، والمبادرات الأخرى التي تساعد من دون شك على تحسين المحيط الاجتماعي ، و لا يعد هذا استراتيجية تامة ما لم تتوفر مجموعة من المبادئ وهي:

أولا: عدم اختزال تفعيل المسؤولية المجتمعية (ت م م) في الادارة الجامعية:

من المنطقي أن تبدأ سياسة (ت م م) في الادارة ، ولكن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذا القسم من الجامعة مسؤول بمفرده عن (ت م م) ، فمن المعروف أن تتمثل المهام الادارية في التنسيق والتواصل والتنفيذ وحتى القيادة ، ولكن يجب أن يكون (ت م م) قضية يعنى بها الجميع ، و يشير (ت م م) إلى الطريقة التي يتعامل بها الأساتذة والباحثون والإداريون وغيرهم مع طلابهم ويتفاعلون معهم ، والطريقة التي يجرون بها الأبحاث ويدبرون النزاعات الأخلاقية التي يمكن أن تنجم عنها ، والطريقة التي تدار بها

الموارد البشرية في الجامعة ، والعلاقات مع أصحاب المصلحة ، وهكذا ، فإن إنشاء وحدة إدارية تتولى مسؤولية (ت م م) لا يؤدي إلا إلى تفويض جزء صغير من مسؤولية الجامعة.

ثانيا : معرفة وتقييم التأثير الناتج عن الجامعة:

تتكون (ت م م) أساساً من معرفة ورصد وتقييم التأثير على المجتمع وعلى أصحاب المصلحة بالجامعة على وجه التحديد ، بما يشمل البرامج والإجراءات والأنشطة المختلفة التي تقوم بها الجامعة. إذ يساعد تقييم هذه التأثيرات الجامعة على تحديد أهداف جديدة والانتقال إلى نموذج إدارة يحترم توقعات أصحاب المصلحة. و يسمح وضع خطة جيدة لأصحاب المصلحة للمؤسسة باكتشاف توقعاتهم بشأن الجامعة. من خلال خطة أصحاب المصلحة ، يمكننا الإشارة إلى أن خريطة أو خطة أصحاب المصلحة هي أداة صاحب مصلحة فيما يتعلق بالجامعة وتجدر الإشارة إلى أن خريطة أو خطة أصحاب المصلحة هي أداة إدارية يجب مراجعتها بشكل دوري. و يعد وضع هذه الخريطة أيضا لإضفاء الطابع الرسمي على حوار مستمر مع مختلف أصحاب المصلحة أو على الأقل مع أولئك الذين تعطيهم الجامعة الأولوية. ونعني بأصحاب المصلحة هنا أولئك الذين يستفيدون من عملية تفعيل المسؤولية الجامعية من داخلها أو من خارجها مثل المؤسسات الغير حكومية أو قطاع العمل.

ثالثا: الحوار مع أصحاب المصلحة:

إضفاء الطابع الرسمي على حوار مستمر وسلس مع أصحاب المصلحة هو أداة إدارية أخرى تساعد الجامعة في تنفيذ سياسة (ت م م) الخاصة بها، إذ تتيح الإدارة الجيدة للحوار مع أصحاب المصلحة للجامعة معرفة توقعات هذه المجموعات ومواكبتها، كما يمكن أن يتخذ هذا الحوار أشكالاً مختلفة، و من المستحسن أن يكون اجرائه مشترك مع مختلف أصحاب المصلحة وهو ما يسمى ب "حوار أصحاب المصلحة المتعددين" و يعد إنشاء لجنة تخطيط أو لجنة (ت م م) مع ممثلين عن أصحاب المصلحة الرئيسيين وإدارة الجامعة أداة ممتازة لإدارة هذا النمط من الحوار.

رابعا: التأكيد بوضوح على أجزاء معينة من (ت م م) ومعرفة كيفية تحديد أولوياتها:

يملك بعدين ، داخلي وخارجي ، و من الشائع أن يفهم الناس أن عملية (ت م م) متعلقة بالعلاقات الخارجية فقط ، لكن البعد الداخلي له نفس الأهمية و يتمثل المجالان الرئيسيان للممارسات الداخلية لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة و الخاصين بهذا البعد في إدارة الموارد البشرية والسلامة والوقاية من المخاطر المهنية كما و ترتبط الممارسات الداخلية في المجال البيئي بتقليل الاستهلاك ، وتعزيز إعادة التدوير(إعادة التصنيع) و إعادة الاستخدام ، والسياسات الأخرى الخاصة بتقليل النفايات المنتجة. من ناحية أخرى يشمل البعد الخارجي تلك الممارسات التي تخص أصحاب المصلحة من خارج المنظمة (على سبيل المثال ، رجال الأعمال أو الموردين أو المجتمع المحلي)

خامسا: شفافية الجامعة وتقييم نتائج الحوار مع أصحاب المصلحة

إذا كانت الجامعة ترى أن تفعيلها للمسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن أداة ادارية ، من شأنها أن تجعل الجامعة تعمل بشكل أفضل ، فليس من المنطقي أن يكون لديها خوف من الشفافية ، لأنها ستسمح بتحسين هذه العملية بشكل كبير .

كما يجدر الإشارة الى أن عملية تفعيل المسؤولية الجامعية تكون خاصة بجميع موظفي الجامعة من مديريين الى موظفين و عمال (وهو ما يدعى بالنموذج الذي يعمل من أعلى الى أسفل). من جهة أخرى قد لا تكون الإدارة هي القوة الدافعة الأولية في تنفيذ ممارسات (ت م م) ، لذلك قد لا يكون هذا النموذج ممكناً ، إذ قد تكون تعلم الادارة التدريجي لمبادئ عملية تفعيل مسؤولية المجتمعية للجامعة و أهميتها فعالة على المدى المتوسط و الطويل، أما على المدى القصير ، فان هذه المسؤولية تقع على عاتق عدد قليل من الموظفين المتخصصين في قيادة (ت م م).

المحور الثالث: تدريب الموظفين الرئيسيين

قبل أن تبدأ الجامعات بعملية (ت م م) ، هناك حاجة إلى التزام قوي، تتمثل إحدى الخطوات الأولى في تدريب الموظفين الرئيسيين، قد يشمل ذلك إنشاء قسم جديد ، أو توسيع حيز جزء من الإدارة ، أو تعيين فريق مشروع (ت م م) مستقل والبناء على المعرفة الحالية للموظفين الرئيسيين، و تتمثل نقطة البداية الأساسية في ترشيح لجنة تخطيط مكونة من أفراد من داخل الجامعة ، و يجب أيضاً تحديد أصحاب المصلحة من المجتمع ودعوتهم للمشاركة في عمليات التخطيط الاستراتيجي، الذي يقوم بها أعضاء الفريق الجامعي المختار.

يمكن أن تختلف التدريبات التي يخضع لها هذا الفريق في الوقت و العمق و الذي يستند على معرفة سابقة بعملية تفعيل المسؤولية المجتمعية ، و يوصي الدليل باستخدام جدول تدريب المحتويات الرئيسية وجلسات العمل التالية:

جدول (1) : يبين حصص تعليم و تدريب عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات و محتواها و مدتها

الحصة	المحتوى	المدة
1	تقديم مفهوم (ت م م) للجامعات	نصف يوم
2	دراسة عمليات وممارسات (ت م م) الحالية	يوم كامل
3	التخطيط الاستراتيجي لتفعيل عملية (ت م م)	يوم كامل
4	تنظيم أنشطة (ت م م) و اعداد التقارير الخاصة بها	يوم كامل

أولاً: تقديم مفهوم (ت م م) للجامعات

في الحصة الأولى ، يجب تقديم ومناقشة (ت م م) كمصطلح ومفهوم ، كما يجب شرح المعلومات المتوفرة حولها مع التركيز على حدود هذه العملية، والتحديات المرتبطة بها ، إذ غالباً ما تكون معيقات تطبيق (ت م م) على المستوى الجامعي متشابهة ، بغض النظر عن مكان الجامعة، و نشير الى بعض هذه المعوقات و التي تمت مواجهتها من خلال مشروع UNIBILITY على النحو التالي :

سلسلة المؤتمرات الوطنية و الولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

المسؤولية المجتمعية للجامعات الواقع و النهشود، ISBN :978-9931-9704-2-2

منشورات مجبر الأرزغونوما والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية

- ✓ الباحثين الذين يرون أنشطتهم الأساسية تقتصر على البحث والتدريس وليس لديهم وقت لأي شيء آخر.
- ✓ الأشخاص الذين يرون بأن (ت م م) ليس أولوية ، لأن الجامعة تهتم فقط بالبحث .
- ✓ المؤشرات القياسية للنجاح في الجامعات هي عدد المشاريع الممولة والمنشورات وأن التأثير الاجتماعي أو الاقتصادي للبحث ليس مؤشرًا مهمًا .
- ✓ قد توجد عوائق متعلقة بنقص المعرفة بالموضوع ، أو رؤية (ت م م) كمفهوم آخر "بدون معنى" ، أو عدم الثقة في اللجنة المكلفة بهذه العملية .
- ✓ تم اكتشاف خلال الدورات التدريبية ، غموضًا حول عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى بعض المتدربين والذي يجب مناقشته معهم والتوضيح لهم بأن (ت م م) ليس ظاهرة جديدة ، إذ يجب تنفيذها فعليًا في كل جامعة.
- ✓ التحدي الكبير الآخر الذي يمكن مواجهته هو الالتزام، إذ يجوز للموظفين التطوع بوقتهم في بداية عملية (ت م م) ومع ذلك ، يجب اتخاذ قرار استراتيجي لمنح وقت وموارد محددة لكل قسم أو فريق منهم لجعلها إجراءً مستدامًا، ولا يمكن ممارسة أي ضغط على الباحثين أو الأساتذة للانخراط في (ت م م) نظرًا لطبيعتها التطوعية ولكن من المهم إنشاء ثقافة المشاركة، بالإضافة إلى تقديم تحفيزات لهم.

ثانياً: دراسة عمليات وممارسات (ت م م) الحالية

يمكن استخدام الجلسة الثانية للنظر في عمليات (ت م م) التي تم تطبيقها في جامعات أخرى وأثبتت نجاحها .أيضًا ، يجب دراسة مشاريع أو مبادرات خاصة بها ويمكن العثور على بعض الممارسات الجيدة الحالية في (UNIBILITY: USR-Toolkit of Practices) حيث تتضمن هذه الوثيقة مجموعة متنوعة من الأمثلة لممارسات (ت م م) عبر أوروبا.

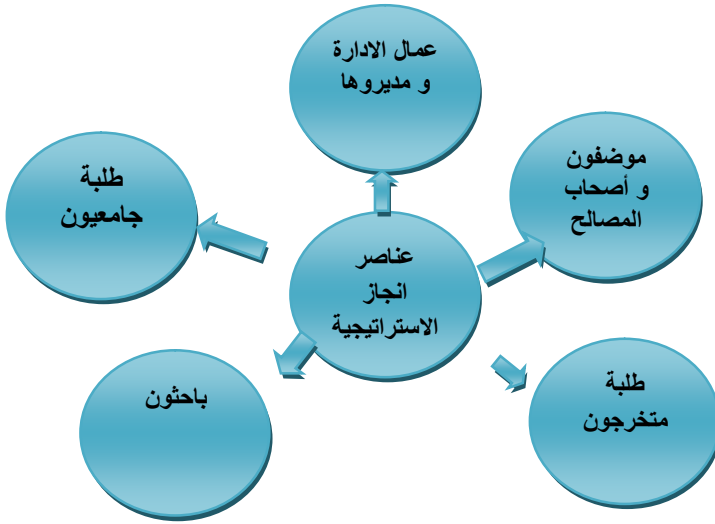
ثالثاً: التخطيط الاستراتيجي وتخطيط العمل الخاص ب (ت م م)

في الجلسة الثالثة ، يجب على أعضاء لجنة التخطيط والموظفين المعنيين صياغة خطط عمل لجامعتهم و عادة ما تأخذ خطة العمل هذه في الاعتبار ثلاث مراحل أساسية :

1. مرحلة التخطيط: هي المرحلة الأولى الضرورية عندما لا تكون الجامعة قد أعدت عملية منهجية (ت م م)
 2. مرحلة التنفيذ: تحدث هذه المرحلة عندما تكون أنشطة (ت م م) قيد التشغيل فعليًا.
 3. مرحلة التقييم: يجب الإبلاغ عن أنشطة (ت م م) وتوثيقها.
- كما يقوم المشاركون في هذه الجلسة ، بتحليل الوضع الحالي في جامعتهم والعمل على تحديد نقاط القوة داخل الجامعة واحتياجات أصحاب المصلحة في مجتمعهم.

رابعاً: تنظيم أنشطة (ت م م) و اعداد التقارير الخاصة بها

- ✓ يجب أن يتعلم المتدربون في الجلسة الرابعة كيفية كتابة التقارير السنوية عن عمليات (ت م م) التي تم انجازها.
 - ✓ يجب أن تأخذ الجامعات بعين الاعتبار عند كتابة تقارير المسؤولية الاجتماعية ما يلي:
 - تقديم احصاءات بشفافية للمجتمع و أصحاب المصلحة بشأن تأثير أنشطة الجامعة.
 - تقديم مقارنات مع الجامعات الأخرى يخص نشاطها.
 - تحديد أهداف معينة للارتقاء بأداء الجامعة.
- و يبين المخطط (1) مختلف العناصر الذين يشاركون في عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة:



مخطط بياني (1): عناصر الجامعة المختارون لانجاز استراتيجيات تفعيل المسؤولية المجتمعية

المحور الرابع: الوصول إلى أصحاب المصلحة المعنيين

- عندما تتحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي وتدريب الموظفين الرئيسيين ، يمكن اتخاذ اجراءات للوصول الى أصحاب المصلحة المعنيين ، وتتخذ كل جامعة قراراتها الخاصة بشأن أصحاب المصلحة الذين يجب الوصول اليهم ، ويعد تطوير استراتيجية توعية مستدامة لأصحاب المصلحة هؤلاء عنصرا ضروريا في (ت م م) و يتطلب ثلاثة عناصر أساسية.
- رؤية واضحة لأهمية التواصل مع المجتمع و اشراك أصحاب المصلحة و كيفية تعريف هؤلاء بهوية الجامعة و مواردها و مجالات عملها و أهدافها.
 - يتم اختيار فريق كفؤ و الذي تتمثل مسؤوليتهم في تحويل الرؤية الى مشروع عملي قادر على نقل الموارد من الجامعة الى المجتمع.

- الاصرار والعزم على اشراك أصحاب المصلحة من داخل الجامعة و خارجها مثل المحيط الاقتصادي.

أولاً : طرق التعاون بين الجامعة و قطاع العمل

من أكثر الطرق الشائعة للتعاون هي:

1. انجاز دورات في الجامعة تتم من طرف خبراء في مجال الأعمال:

يعتبر القيام بدورات تعليمية من طرف خبراء رفيعي المستوى من قطاع الأعمال و خاصة في برامج الماجستير و الدكتوراه ، طريقة مهمة للحرص على أن الطلاب يطلعون على مواضيع حديثة ، خاصة تلك التي تتميز بسرعة نموها.

2. دورات تدريبية و تعليمية لموظفي الشركات يدرسها أكاديميون:

تختار العديد من الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم ، و خاصة تلك التي لا تستطيع تحمل تكاليف انجاز قسم تعليمي خاص بها ، الاستعانة بمصادر خارجية لتعليم و تدريب الموظفين ، و ذلك من خلال استخدام أكاديميين مختصين في المجال المطلوب .

3. دورات تدريبية (internships) لفائدة الطلاب و التي يتم تنظيمها داخل الشركات:

تقدم بعض الشركات دورات تدريبية لطلاب الجامعات كجزء من استراتيجية ادارة الموارد البشرية الخاصة بها و يشكل هذا خطوة أولية مهمة لتحديد كفاءات طلابية ، ليتم تعيينهم بدوام كامل بعد التخرج ، وهناك أوقات عديدة لتنظيم هذا التدريب مثل فترة عطة الصيف ، أو التعيينات بدوام جزئي خلال فترة برامج الماجستير و الدكتوراه.

4. مواضيع أطروحات الماجستير و الدكتوراه المقترحة من طرف قطاع الأعمال:

قد يوفر قطاع الأعمال موضوعات أطروحة الماجستير و الدكتوراه لطلاب الجامعات بهدف تحقيق احتياجات بحثية معينة ، و يمكن أن يتم تنظيم هذا النوع من الشراكة بين الجامعة و قطاع العمل كمنشآت مستقل من خلال برامج فردية أو في شكل مشروع جماعي مع مخطط تمويل ملائم.

5. مشاريع بحثية مشتركة ممولة من قبل هيئات تمويل وطنية (من طرف الدولة) و / أو من قبل قطاع العمل:

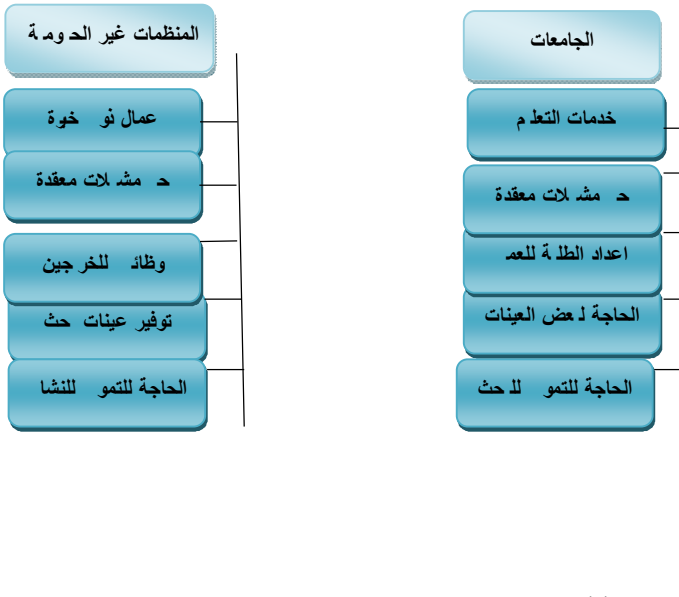
من الممارسات الشائعة لقطاع الأعمال أن يتعاون في مشاريع بحثية مشتركة مع الجامعات من أجل مشكل معين، و يعد هذا مفيداً خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة و المتوسطة التي لا تملك قسم بحث و تطوير خاص بها.

6. القدرة على الوصول الى المرافق التعليمية و البحثية الخاصة بالطلاب و الموظفين الجامعيين (أساتذة ، باحثين):

هناك طريقتان يمكن أن تساعد بهما الجامعة قطاع العمل على الوصول الى بنية تحتية علمية حديثة، تتمثل الأولى في اتاحة الفرصة للوصول الى مرافقها العلمية الخاصة مثل المكتبات و المخابر. أما الثانية فتتمثل في رعاية عملية الاستفادة من هذه المرافق داخل الجامعات (المخابر، وقاعات المحاضرات أو توفير معداة ، أو برمجيات ، أو كتب)

ثانيا: الشراكة بين الجامعات و المنظمات الغير حكومية (NGO):

تواجه كل من المنظمات غير الحكومية و الجامعات تحديات يمكن مواجهتها من خلال الدعم المتبادل لمختلف الخدمات و المعارف بينهما و يبين المخطط (2) مختلف السياقات التي يمكن من خلالها دعم كل جهة للأخرى:



مخطط بياني (2) : عناصر الدعم المتبادل بين كل من الجامعات و المنظمات غير الحكومية

1. الخدمات التعليمية و العمال ذوي الخبرة:

قد تشكل الميزانية المحدودة عائقا لتعليم الموظفين أو تدريبهم لدى المؤسسات غير الحكومية ، لذلك تتمثل عملية نقل المعرفة اليها من طرف الجامعات من الخدمات الرئيسية التي يمكن توفيرها ، اذ يمكن تقديم تدريب و تعليم من خلال ورشات عمل موجهة خصيصا لموظفي المنظمات غير الحكومية على المستوى النظري و العملي و التنظيمي.

2. المساهمة في حل مشكلات معقدة:

لا يمكن حل المشكلات المعقدة مثل الحد من الفقر أو عدم المساواة في عملية الرعاية الصحية من قبل جهة واحدة ، لذلك يتطلب التغيير الفعال تعاوننا بين المنظمات غير الحكومية و الجامعات من خلال الجمع بين المعرفة النظرية و العلمية و تحويلها الى اجراءات ملموسة.

3. الموارد البشرية:

تعتبر المنظمات غير الحكومية من المصادر الرئيسية لتوظيف خريجي الجامعات (خاصة خريجي العلوم الاجتماعية) و مع ذلك ، غالبا ما يفتقر الخريجون للمهارات الخاصة التي تتطلبها المنظمات غير الحكومية.

لذلك يحتاج طلاب العلوم الاجتماعية الى اكتساب مهارات العمل والتنظيم و ادارة المشاريع لتلبية احتياجات هذه المنظمات ، ومن الأهمية أن تقدم الجامعات برامج و دورات خاصة لطلابها بمشاركة المنظمات غير الحكومية في تطوير وتحقيق هذه البرامج لضمان ملاءمتها لمتطلباتها.

4. الوصول الى مجموعات سكانية محددة لانجاز البحوث :

يعتبر الوصول الى مجال أو مكان معين من البحث و/أو الى بيانات محدد أحد الأشياء الأساسية للباحثين و الطلاب ، ويمكن للمنظمات غير الحكومية تسهيل العمل الميداني للباحثين كما يمكن لهذه المنظمات الاستفادة من نتائج البحث و استخدامها للتحسين التنظيمي أو لجوانب أخرى من عملها.

5. الحاجة للتمويل:

يعتمد كل من الباحثين و المنظمات غير الحكومية على التمويل و التبرع لأبحاثهم و عملهم ، وغالبا ما توفر التمويلات من بعض المانحين و المؤسسات الخيرية أو الممولين من القطاع الخاص هذه البحوث و الأعمال ، و تعزز الشراكة بين الجامعة و المنظمات غير الحكومية الوضع المادي للجانبين و كذا الوصول الى بيانات مهمة من طرف الباحثين. بينما يقدم هؤلاء معرفة نظرية و منهجية للمنظمات.

6. أنواع التعاون بين الجامعة و المنظمات غير الحكومية:

أ. ارسال الباحثين أو الطلاب الى المنظمات غير الحكومية:

يعد التبادل الشخصي المباشر و التعاون أحد أهم العوامل لاقامة علاقات بين الجامعات و المنظمات غير الحكومية ، اذ يمكن لمعلمي الجامعات توفير التدريب و/أو التوجيه لموظفي هذه المنظمات ، كما قد يكون هذا التعاون علميا (أي تعاون بحثي) ، أو أكثر تنظيما و ارتباطا بالمنظمة و دعمها (مثل الارشاد و التوجيه).

ب. جلب المنظمات غير الحكومية الى الجامعات:

يمكن دعوة المنظمات غير الحكومية الى الجامعات ، من خلال ترتيب ورشات عمل أو مؤتمرات من قبل الجامعة لفائدة هذه المنظمات ، كما يمكن لهذه الأعمال أن تكون حصرية لمنظمة واحدة أو أكثر ، كما يمكن لها أن تخص قطاعا معين من المنظمات غير الحكومية.

ج. التعاون المباشر:

تشمل الأشكال الأخرى للتعاون بين الجامعات و المنظمات غير الحكومية انشاء مشاريع مشتركة، مثل تلك الخاصة بالبحث أو نقل التكنولوجيا و التي تكون عمليات تطبيقية و ملموسة.

المحور الخامس: اشراك الطلبة في عملية (ت م م):

✓ تحتاج عملية تفعيل المسؤولية الجامعية الى مساهمة الطلبة بشكل دائم ، و لا يكون ذلك من خلال أعمالهم التطوعية فقط لكن أيضا من خلال أنشطة البحث العلمي .

✓ في اطار مشروع UNIBILITY ، حددنا مجموعة من وضعيات (ت م م) التي يكون الطلاب فيها هم المشاركون الرئيسيون و بالاعتماد على برنامج (ت م م) يقوم الدليل بتقديم خمسة أبعاد أساسية لمساهمة الطلبة في عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة.

أولاً: الفعل

- ✓ يجب على الطلبة أن يستخدموا معلوماتهم ومهاراتهم الأكاديمية لفائدة مجتمعاتهم ، و يكون ذلك في ظروف واقعية ، بالاضافة الى تطويرهم لخطط استراتيجية لحل مشكلات محددة.
- ✓ هناك العديد من طرق الوصول الى المجتمع مثل: البحوث ذات الطابع الاجتماعي ، نقل المعلومات الاكاديمية للمجتمع ، و يكون هذا بطرق مباشرة أو غير مباشرة و على المدى القصير أو الطويل كما يكون خارج الجامعة أو داخلها.
- ✓ يجب على الطلبة اذا أمكن المشاركة في جميع مراحل البرامج من خلال اكتشاف المشاكل الاجتماعية وحلولها ، بالاضافة الى تحديد النشاطات و المبادرات التي يجب تطويرها أو تكييفها.
- ✓ البدء بخطوات صغيرة للمساهمة التدريجية في عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة.
- ثانياً: الأثر على التعلم الاجتماعي:
- ✓ من المهم ضم الأثر في عملية (ت م م) في السياق الأكاديمي.
- ✓ يجب توفير دورات تعليمية للطلبة تعنى بأثر الخبرة على عملية مساهمتهم في (ت م م).
- ✓ يجب أن يتم الأخذ في عين الاعتبار كل من التجربة (مثل الانطباع الأول المرتبط بتعلم خدمة المجتمع) و الأداة (مثل وصف مشروع ما يهدف لخدمة المجتمع) .

ثالثاً: الدعم المؤسسي

- ✓ يجب أن يتم دعم عمليات مساهمة الطلبة في عملية (ت م م) من طرف الأساتذة، الموظفين و منظمات الطلبة.
- ✓ يجب أن تتميز العلاقة بين العمال والأساتذة و أفراد المجتمع بالثقة.
- رابعاً: الوقت
- ✓ يجب أن تتميز مدة و شدة المشاريع بالمرونة و الملائمة لتحقيق الأهداف الخاصة ب (ت م م)
- ✓ الوضع في عين الاعتبار المشاريع طويلة المدى وليس فقط المشاريع قصيرة المدى.
- خامساً: الأثر
- ✓ تطوير مهارات التواصل ، التكيف و المرونة ، و ادارة النقاش أثناء الخلافات.
- ✓ تغيير شخصي للطلاب يتميز بزيادة الكفاءة في عملية التعلم ، بالاضافة الى الصبر ، المرونة و سعة الادراك و النظرة العالمية للأمور و الوعي و المسؤولية.
- ✓ مكافئة التزام الطلبة و مجهوداتهم.
- ✓ يختبر الطلبة شعور بالانجاز.

خاتمة:

قدم هذا الدليل الخاص بعملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات و الخاص بالاتحاد الأوروبي مجموعة من المحاور ، تطرق من خلالها الى خصائص هذا الدليل و التعريف بالمشاركين في انجازه ، كما

قام بتقديم العديد من التوجيهات الخاصة بكيفية البدء في عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية والعناصر البشرية واستراتيجيات مفصلة عن كيفية القيام بذلك. كما أشار الى كيفية استفادة الجامعة من هذه العملية من حيث تفاعلها مع جهات اجتماعية بارزة مثل قطاع العمل والمنظمات الغير حكومية ، و كيفية القيام بالدعم المتبادل والذي يهدف الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطور الأداء الجامعي وكيفية تأثر كل منهما بالآخر ، وتعتبر خبرة الدول الأوروبية بالغة الأهمية خاصة وأن عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية محدودة الى حد ما في الدول النامية.

توصيات:

من خلال اطلعنا على هذا الدليل تبين لنا أن الجامعة هي أداة المجتمع الأساسية لتطوره وحل التحديات التي تعترضه ، ولندرة المعلومات التي تحصلنا عليها كوننا طلبة خلال مسارنا الدراسي حول عملية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة وبعد تأكدنا أن هذا الموضوع يعيننا نوصي بادماج معلومات خاصة بهذه السيرة الهامة في البرامج الجامعية للتدريس مهما كان التخصص ، بالاضافة الى ذلك وبسبب أن المعلومات المقدمة من طرف هذا الدليل خاصة بخبراء أجنبيون وهو ما يصعب الاستفادة من النماذج والرؤى الغربية ، نوصي بدراسة الاختلافات الخاصة بالمناهج الدراسية والخصائص بين الجامعات العربية والغربية ، كما نوصي بمراجعة العديد من الرؤى والتوجيهات ومن ثم جمعها للاستفادة منها.

المراجع:

- Amorim, J. P., Borcos, A., Bozic, T., Coelho, M., Coimbra, J. L., Dias, T., & Weissenbock, C. (2017). Guidelines for universities engaging in social responsibility. Retrieved November 22, 2021, from ISBN: 978-3-200-05328-1.
- Fonseca, I., Bernate, J., Betancourt, M., Barón, B., & Cobo, J. (2019, October). Developing Social Responsibility in University Students. In Proceedings of the 2019 11th International Conference on Education Technology and Computers (pp. 215-218). Retrieved November 24, 2021 ,from DOI:10.1145/3369255.3369275.
- Information Resources Management Association. (2018). Corporate Social Responsibility: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications (1st ed.). IGI Global. Retrieved November 29, 2021, from <https://books.google.dz/books?id=atJeDwAAQBAJ&pg=PA1036&dq=university+social+responsibility+USR&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwiq07S3vr70AhUuB2MBHbOfBqAQ6AF6BAGGEAl#v=onepage&q=university%20social%20responsibility%20USR&f=false>
- Rizkallah, S. (2017, July 8). Fondements et principes du concept de la responsabilité sociale des universités. L'Orient-Le Jour. Retrieved November 27, 2021, from <https://www.lorientlejour.com/article/1061240/fondements-et-principes-du-concept-de-la-responsabilite-sociale-des-universites.html>.
- Serbessa, D. D. (2006). Tension between traditional and modern teaching-learning approaches in Ethiopian primary schools. Journal of International cooperation in education, 9(1), 123-140. Retrieved November 26, 2021, from DOI:10.15027/34244

المسؤولية المجتمعية لجامعة أم البواقي في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها

The social responsibility of Oum El Bouaghi University in developing environmental awareness among its students

أ.د. زروالي وسيلة، مخبر الأرخونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية، جامعة أم البواقي (الجزائر):

zeroualiwassila@yahoo.fr

ط.د. العدوالي أمال، مخبر الأرخونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية، جامعة أم البواقي (الجزائر):

ladouliamal@gmail.com

Abstract:

This study aimed to know the degree to which Oum El Bouaghi University bears its social responsibility in developing environmental awareness among its students. This study was conducted on a sample of (84) male and female students from the University of Oum El Bouaghi, Statistical treatment of the data resulted in the degree of Umm El Bouaghi University bearing its social responsibility in developing environmental awareness among its students was weak on the total score of the questionnaire, and on the degrees of the dimensions of the academic courses, faculty member, trips and field visits. The results also showed the existence of non-statistically significant differences in the degree to which Oum El Bouaghi University bears its social responsibility in developing environmental awareness among its students according to the variable of specialization.

Key words:

Social responsibility; University of Oum El Bouaghi; Environmental awareness; Students.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تعرف درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها. أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (84) طالبا وطالبة من طلبة جامعة أم البواقي، أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها جاءت ضعيفة على الدرجة الكلية للاستبيان. وعلى درجات أبعاد المقررات الدراسية، عضوية التدريس، الرحلات والزيارات الميدانية، كما أظهرت النتائج وجود فروق غير دالة احصائيا في درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها وفقا لمتغير التخصص.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية المجتمعية؛ جامعة أم البواقي؛ الوعي البيئي؛ الطلبة.

مقدمة:

تشكل المسؤولية الاجتماعية أحد أهم العناصر الهامة في عمليات إدارة التعليم العالي كما ورد في الإعلان العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، حيث تؤدي الجامعات دورا محوريا في تعليم الطلاب القيم المسؤولة وثقافتهم ليكونوا قادة ومواطنين مسؤولين، إلى جانب المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمعات المحلية و المحافظة على البيئة (Gomez et al 2018,p 103 - 104). حيث عد تغير المناخ والقضايا المرتبطة بتفاعل البشر مع البيئة ذات أهمية كبيرة؛ فقد ورد في القمة العالمية في جنيف أن الفقر والأمية، والأزمة السكانية، والصراع العالمي، ومشاكل البيئة قضايا ومشكلات رئيسية تهدد الحياة في العالم المعاصر (United Nations,2002). إذ على الرغم من أن التقدم الصناعي الثوري قد أدى إلى تحسين الإنتاجية ومظاهر الحياة في جميع المجالات، إلا أن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية وزيادة معدل الاستهلاك من جانب الأفراد والمنظمات كان لهما تأثير سلبي على البيئة، حيث تسببت الأنشطة البشرية والسلوك البشري غير المسؤول اتجاه البيئة في العديد من المشكلات البيئية كالاختباس الحراري، وندرة المياه، وتلوث الهواء، ونضوب طبقة الأوزون، وإزالة الغابات وتلف الحياة البرية، وبدون اتخاذ إجراءات وتدابير مناسبة، سيكون لها آثار بعيدة المدى في المستقبل وبصعب تجاوزها. ويتمثل أحد أهم التدابير الأساسية للمستقبل المستدام للبيئة والمجتمع البشري في تنمية الوعي البيئي فكريا وممارسة.

مشكلة الدراسة:

لم تعد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات خطابا فلسفيا أو نموذجا مثاليا بل أصبحت جزءا من إدارة الأعمال، حيث أضحت المسؤولية الاجتماعية نهجا للممارسات ذات التوجه الأخلاقي واتخاذ القرارات الطوعية للمنظمات التي تهدف إلى المساهمة بشكل إيجابي في تنمية المجتمع. حيث أصبحت المنظمات تسعى إلى تمييز نفسها من خلال المشاركة في المسؤولية الاجتماعية (Kurtishi-& . Thanasi-Boçe,2021). (Kastrati).

ولقد عدت الطريقة الأكثر عملية لتحديد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة هي النظر في الآثار التي تحدثها في بيئتها داخليا أو خارجيا ومدى استجاباتها للاحتياجات الاجتماعية والبيئية الجديدة. ومع المشاكل البيئية الكبيرة الموجودة الآن، والتي أصبحت تهدد الحياة على كوكب الأرض فإن تشكيل السلوك الفردي المسؤول عد أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على البيئة؛ لذلك يعتقد العلماء أنه يمكن تقليل هذه المشكلات من خلال تعزيز سلوك الأفراد المسؤول المؤيد للبيئة (Jilani, Yang, Siddique, 2021). ولأن طلاب الجامعات بوصفهم من النخبة فهم الأكثر احتمالا للميل نحو العمل لصالح البيئة، والمشاركة في حل الأزمة البيئية العالمية، ومن هنا فإن للجامعات وطلابها وخريجها دور في غاية الأهمية؛ لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تقصي درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها.

تساؤلات الدراسة:

1. ما درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها؟
2. هل توجد فروق دالة احصائية في درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها وفقا لمتغير التخصص؟.

(3) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

1. الكشف عن درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها.
2. الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية في درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها وفقا لمتغير التخصص.

(4) أهمية الدراسة :

1. لفت انتباه القائمين على العمل التربوي في الجامعة إلى ضرورة غرس قيم المسؤولية المجتمعية عبر المناهج التعليمية والأنشطة الطلابية.
2. قد تفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على الفعل التربوي في الجامعة في تبني استراتيجيات بيئية ومنهجية لتنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة.
3. تفيد هذه الدراسة القائمين على المناهج التربوية في تقويم تدريس التربية البيئية لدى طلبة الجامعة.

(5) الدراسات السابقة :

1. دراسة (Vázquez, Lanero, Licandro) (2013) : هدفت هذه الدراسة الى تحليل تصورات ومواقف الطلاب في جامعة أوروغواي تجاه المسؤولية الاجتماعية للمنظمات (CSR). تم جمع البيانات من خلال استبيان منظم وزع على عينة تمثيلية فدرت ب(200) طالبا وطالبة من طلبة الجامعة الكاثوليكية في أوروغواي. أظهرت النتائج درجة عالية من الوعي بأهمية معايير المسؤولية الاجتماعية ، بما يتماشى مع ارتفاع الطلب على تعليم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات لا سيما في محتويات العلاقات مع الموظفين والمستهلكين واحترام البيئة.
2. دراسة (Rahman et al) (2019): هدفت هذه الدراسة إلى تطوير استراتيجيات التوعية التي يمكن أن توضح الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق الاستدامة البيئية في كلية الإدارة البيئية في جامعة برينس أوف سونغكلا ، بتايلاندا. تم استخدام المنهج الإثنوغرافي من خلال مراجعة وثائقية وتقييم الاحتياجات مع عينة من 62 طالبًا و 4 مدرسين و 4 إداريين. أظهرت النتائج أن معظم المشاركين لديهم معلومات بيئية ولكنهم يفتقرون إلى الوعي. إذ إنهم ليسوا مسؤولين بشكل كبير لأن لديهم معرفة بالمشكلة البيئية ، لكنهم لا يقومون بأفعال ملموسة.

3. دراسة (كامل، 2020) : هدفت هذه الدراسة إلى قياس الوعي البيئي وعلاقته بمتغيري التخصص والسن من جهة ومن جهة أخرى علاقته بالتنمية المستدامة عند طالبات جامعة شقراء في الفصل الدراسي الثاني للعام 2019/2018 حيث شمل مجتمع البحث ثلاث كليات هي كلية التربية وكلية العلوم والدراسات الإنسانية وكلية العلوم الطبية التطبيقية ، استخدمت الباحثة مقياس الوعي البيئي الذي استخدمه (البدراني، 2004) نقلا عن (الدخيل، 2000) حيث تم تطبيقه على عينة بلغ قوامها (110) طالبة ، أظهرت النتائج انخفاض مستوى الوعي البيئي لدى طالبات الثلاث كليات حيث بلغ متوسط نسبة الوعي للطالبات 32 و 58 ، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين المعلومات البيئية والسلوك اتجاه البيئة كما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير التخصص أو السن عند مستوى الدلالة (0.05) .
4. دراسة المعافا(2020): هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الوعي البيئي لدى طلبة جامعة نجران ودور الجامعة في تنميته، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (560) طالبة بمعدل (34%) من المجتمع الأصلي، وأعد الباحث مقياس الوعي البيئي مكونة من (30) فقرة موزعة على (4) مجالات، كما أعد استبانة لدور الجامعة في تنمية الوعي البيئي مكونة من (20) فقرة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفا في مستوى الوعي البيئي لدى طلاب الجامعة في كل مجال من مجالات المقياس، وعلى مستوى المقياس ككل، كما أظهرت النتائج أن دور الجامعة في تنمية الوعي البيئي لدى الطلبة ضعيف في كل مجال من مجالات الاستبانة ماعدا المجال الأول متوسط. كما أشارت النتائج أن هناك فروق دالة إحصائية في مستوى الوعي البيئي لصالح التخصصات العلمية، ولصالح طلاب المستويات الرابع والسابع والثامن، وظهرت كذلك وجود علاقة ارتباطية موجبة بين استجابات الطلبة على استبانة دور الجامعة للوعي البيئي واختبار الوعي البيئي،
5. دراسة (العزب، السيد ،جاد، أبو طالب، 2021) بعنوان " دور مؤسسات التعليم العالي في نشر الوعي البيئي بين الطلبة " هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى أداء جامعة عجمان للدور التوعوي البيئي من وجهة نظر طلبتها، والتعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية من عدمه في إدراك الطلبة لهذا الدور والتي تعزى لمتغيرات: الجنس، النشأة، الحالة العملية، التخصص الدراسي، الدخل الشهري، حجم الأسرة، والتعرض لدراسة مساقات جامعية عن الوعي البيئي، أجريت الدراسة على عينة قوامها (370) طالب وطالبة، توصلت نتائج الدراسة إلى ارتفاع مستوى أداء الجامعة للدور التوعوي البيئي وفق آراء الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي للعوامل الشخصية، والعوامل الجامعية على طبيعة إدراك هذا الدور، بينما لم يكن للعوامل الاجتماعية أي تأثير.
6. دراسة (Jilani, Yang, Siddique (2021) : وهدفت هذه الدراسة إلى تقصي العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للجامعة والسلوك المؤيد للبيئة للطلاب في باكستان. تم جمع بيانات الدراسة الحالية من

طلاب الجامعات (ن = 656) الذين يدرسون في جامعات مختلفة من باكستان. أظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي بين تصور المسؤولية الاجتماعية للجامعة و السلوك المؤيد للبيئة لدى الطلاب. دراسة Kurtishi-Kastrat & Thanasi-Boçe (2021): هدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تبني الجامعات في البلدان النامية للمسؤولية الاجتماعية وتبني تنفيذها. من خلال تحليل المحتوى ، فحصت الدراسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في 14 جامعة في ألبانيا ومقدونيا الشمالية. تم تطوير إطار عمل لتقييم المسؤولية الاجتماعية في الجامعات بناء على معيار ISO 26000/2010 وتم تحديد وتحليل مجالات المسؤولية الاجتماعية الرئيسية ذات الصلة. تم إجراء مقارنة بين الجامعات العامة والخاصة وتم تسليط الضوء على أفضل الممارسات. أظهرت النتائج أن المجال الذي حصل على أعلى الدرجات هو الحوكمة التنظيمية ، بينما سجل مجال البيئة أدنى درجة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات العامة والخاصة في مجالات ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة أمكن استخلاص ارتباط ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى الجامعات عينة الدراسة بالمجال البيئي، حيث تراوحت مجالات ممارسته بين الضعيف والمتوسط .
الاطار النظري:

مفهوم الوعي البيئي :

يعرفه (Bipasha Sinha,2013) على أنه "خلق وعي عام حول المشكلات البيئية وأسبابها من خلال التعرف على المفاهيم والاتجاهات والقيم والمهارات الضرورية اللازمة لحل هذه المشكلات ، أما الوعي البيئي لطلبة الجامعة فيتمثل في قدرة طلبة الجامعة على التعبير عما لديهم من معلومات بيئية ، وبيان مشاعرهم السلبية والإيجابية إزاء المواقف البيئية" (الكيلاني، 2015)

الغاية من الوعي البيئي :

1. اكتساب الأفراد المهارة والمعرفة والقيم والاتجاهات والشعور نحو تحسين البيئة والمحافظة عليها بتكوين وعي بيئي لديهم من أجل جعله ايجابيا في تفاعلهم معها .
 2. ترسيخ السلوكيات الايجابية لدى الأفراد من أجل التعامل مع مكونات وعناصر البيئة بالشكل الصحيح.
 3. تفعيل دور المجتمع من أجل تحسين مستوى المعيشة عن طريق تقليل الاستهلاك المؤدي إلى المشكلات البيئية.
 4. اكتشاف المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة لها بمساعدة أفراد المجتمع.(بوجاجة، 2019، ص400)
- المسؤولية المجتمعية للجامعة في تنمية الوعي البيئي لدي الطلاب:

من الممكن أن تقوم الجامعة بدور هام في زيادة الوعي البيئي لدي الطلاب من خلال ما يلي:

1. توعية الطلاب بأنهم أكثر العناصر المؤثرة على البيئة، وأن المشكلات البيئية التي تظهر تتوقف على علاقته بالبيئة.
2. توعية الطلاب بكيفية الحد من الآثار السلبية للأنشطة الإنسانية على البيئة.

3. تغيير تفكير وسلوكيات الطلاب تجاه البيئة وعناصرها.
 4. إتاحة الفرصة للطلاب لاكتساب ثقافة بيئية تعمل على حماية البيئة، وعدم استنزاف مواردها.
 5. تشجيع الطلاب على اكتساب المعلومات والمعارف البيئية، وأسباب التلوث، وآليات تجنب ذلك.
 6. توعية الطلاب بكيفية التعامل مع الأزمات والكوارث البيئية.
 7. توعية الطلاب بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي والبيئي بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة.
 8. إعداد جيل واعٍ ومثقف بيئياً.
 9. استكمال دور الأسرة في توعية الطلاب بأهمية الحفاظ على البيئة.
 10. توعية الطلاب بالمشكلات البيئية وكيفية مواجهتها.
 11. العمل على توعية الطلاب بأهمية البيئة، وكيفية وكيفية الحفاظ عليها، والممارسات الإيجابية نحوها (الرفيدي، طلحي، 2018، ص 4).
- مراحل تنمية الوعي البيئي لدى الطلبة:

تمر مراحل تنمية الوعي البيئي لدى الطلبة كما صنفها (ظفر، 2010) بالمراحل الآتية:

1. المرحلة التمهيديّة :

مرحلة التعرف على المشكلات التي تتصل بالبيئة حيث يتم تحديد دقيق للفهم والمعرفة والسلوك المتعلق بالبيئة للطلبة، لأن كل الأنشطة التي يقوم بها الطلبة تؤثر إما بطريقة إيجابية تنفع البيئة أو سلبية تضر بها.

2. مرحلة التكوين :

هي مرحلة اكتساب المعرفة البيئية مثل معرفة المشكلات البيئية، أسبابها والوصول للحلول لحماية البيئة من خلال إثارة الدافعية للمتعلمين لتحديد المداخل الضرورية للوعي البيئي .

3. مرحلة التطبيق :

تطبيق ما تم تعلمه من مفاهيم بشكل فعلي للتأكيد على أثر التعلم، لتكوين اتجاهات إيجابية تساعد على تحسين البيئة والحفاظ على مواردها وتنمية الإحساس بالمسؤولية اتجاه البيئة لبناء القيم والأخلاق .

4. مرحلة التثبيت:

إثراء ما تم تعلمه سابقاً من خلال التأكيد على حل المشكلات البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد الإستهلاك.

5. مرحلة المتابعة :

التخطيط لأنشطة جديدة بهدف ممارسة ما تم تعلمه بحيث تتضمن الخطط إجراءات لحل المشكلات ووضع جداول زمنية ومكانية تهيئ مواقف تساعد الطلبة على تطبيق ما تم تعلمه . (إسحاق، 2021، ص20)

مفاهيم الدراسة :

1..المسؤولية المجتمعية :

المسؤولية المجتمعية هي ممارسة أساسية في الإدارة الأخلاقية والشفافة لأي منظمة، وتعرف بانها الجودة الأخلاقية لأداء أصحاب المصلحة بالجامعة من خلال الإدارة المسؤولة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة (Gomez et al 2018,p108).

2. الوعي البيئي:

هو أحد نواتج التربية البيئية الذي يقوم على الإحساس بالبيئة والإدراك لمكوناتها، وفهم مشكلاتها بالشكل الذي يؤدي إلى تكوين قيم واتجاهات وسلوك بيئي سليم.

3. المسؤولية المجتمعية للجامعة في تنمية الوعي البيئي:

وبقصد بالمسؤولية المجتمعية للجامعة في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها كل ما تقوم به الجامعة من جهود تتعلق بالبيئة والحفاظ عليها كالمؤتمرات، وورش العمل والبحوث، والمجلات العلمية، والعمل الأكاديمي، ويقاس إجرائيا في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها الطالب على الاستبانة المعدة من قبل (المعافا، 2020)، والتي تضم بالمسؤولية المجتمعية للجامعة في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها من حيث المقررات الدراسية، وعضوية التدريس، والرحلات والزيارات والأنشطة الطلابية.

2- الطريقة والأدوات:

1.2 منهج الدراسة: استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي لمناسبته طبيعة المشكلة .

2.2 مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع طلبة جامعة أم البواقي، أما عينة الدراسة فتكونت من من (84) طالب وطالبة ، حيث تم توزيع الاستبيان الكترونيا عبر مواقع التواصل الإجتماعي؛ والجدول التالي يبين خصائص العينة:

جدول رقم (01) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
الكليات الانسانية	48	٪57.14
الكليات العلمية	36	٪42.86
المجموع	84	٪ 100

2.3 أداة الدراسة الأساسية : استخدمت الباحثتان في الدراسة الأساسية استبيان البيئي من إعداد (المعافا، 2020).

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

تم حساب ثبات الإستبيان حيث بلغ معامل الفاكورونباخ وهي المعادلة الأنسب في هذه الحالة القيمة(0.899) وهو معامل مرضي .

ولتقييم الدرجة على الاستبيان اعتمد المحك التالي : من 1.00-1.79 درجة ضعيفة جدا، من 1.80-2.5 درجة ضعيفة، من 2.60-3.39 درجة متوسطة، من 3.40-4.19 درجة عالية، من 4.20-5 درجة عالية جدا.
4/ عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

1. عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول :

وللإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها على الدرجة الكلية للاستبيان وعلى درجات المجالات الفرعية لدى طلبة جامعة أم البواقي ،والجدول الاتي يوضح ذلك:
الجدول رقم (02):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها على الدرجة الكلية للاستبيان وعلى درجات المجالات الفرعية (ن84)

التقييم	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
ضعيف	3	0.67506	1.8611	المقررات الدراسية
ضعيف	4	0.67197	1.8381	عضو هيئة التدريس
ضعيف	2	0.58764	2.0187	الرحلات والزيارات الميدانية
ضعيف	1	0.69024	2.2351	الأنشطة الطلابية
ضعيف		0.49448	1.9883	الدرجة الكلية

من خلال الجدول رقم(02) يتضح أن :

أن مسؤولية جامعة أم البواقي في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها جاء ضعيف بمتوسط حسابي قدره (1.9883) ، وانحراف معياري (0.49448)، حيث جاءت بعد الأنشطة الطلابية في المرتبة الأولى و الرحلات والزيارات الميدانية في المرتبة الثانية ثم بعد المقررات الدراسية وأخيرا بعد عضو هيئة التدريس بمتوسطات حسابية (2.2351) و (2.0187) و(1.8611) و(1.8381)على الترتيب ،وانحرافات معيارية (0.69024)و(0.58764)و(0.67506)و(0.67197)على الترتيب كلها بدرجات ضعيفة.

حبث لا تحتوي الكثير من المقررات الدراسية الجامعية على العديد من الموضوعات التي تتناول القضايا البيئية . ولا يوجد مقرر دراسي (الثقافة البيئية) يتضمن المعارف والمواقف التي تنمي الوعي البيئي لدى الطلبة، ولا يوجد لوحات وملصقات إرشادية لتنمية الوعي البيئي لدى الطلبة. أو يوجد برنامج مخصص للرحلات والزيارات البيئية يحتوي على أنشطة لزيادة الوعي البيئي ولكن ليس بالدرجة الكافية. ولا يوجه عضو هيئة التدريس الطلبة للمشاركة في حملات النظافة والتشجير أو يبين لهم دورهم في الحفاظ على البيئة وحماية مواردها.

وجاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسات: Rahman et al (2019) (كامل.2020)،
Kastrati Thanasi-Boçe and Kurtishi- (2021)، وجاءت مخالفة لنتائج دراسة(العزب، السيد، جاد،
أبو طالب،2021):

2. عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني :

الجدول رقم (03):

يوضح نتائج الفروق بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في درجة تحمل جامعة أم البواقي
لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي وفقا لمتغير التخصص.

التخصص	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة " ت "	دح	مستوى الدلالة
الكليات الانسانية ن=48	37.4167	14.72906	0.478	82	0.634
الكليات العلمية ن=36	38.4167	22.21460			

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن :

قيمة " ت " المحسوبة تساوي (0.478) وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يدل على عدم وجود فروق في درجة
تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي وفقا لمتغي التخصص حيث قدر
المتوسط الحسابي للكليات الانسانية ب(37.4167)بانحراف معياري (14.72906) أما المتوسط الحسابي
لللكليات العلمية، فقدر ب(38.4167) بانحراف معياري (22.21460).

فالمناهج والمقررات وأعضاء هيئة التدريس والأنشطة الطلابية بالنسبة للتخصصات العلمية أو
الإنسانية نادرة الاعتماد بتنمية الوعي البيئي لدى الطلبة، وجاءت نتيجة هذه الدراسة تتفقة مع نتائج
دراسة كامل(2020)، ومخالفة لنتائج دراسة (العزب، السيد، جاد، أبو طالب،2021).

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى تعرف درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي
لدى طلبتها، أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (84) طالباوطالبة من طلبة جامعة أم البواقي، أسفرت
المعالجة الإحصائية للبيانات على أن درجة تحمل جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي
البيئي لدى طلبتها جاءت ضعيفة على الدرجة الكلية للاستبيان، وعلى درجات أبعاد المقررات الدراسية،
عضو هيئة التدريس، الرحلات والزيارات الميدانية. وأنه توجد فروق غير دالة احصائيا في درجة تحمل
جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى طلبتها وفقا لمتغير التخصص، وفي ضوء
هذه النتائج أمكن وضع التوصيات التالية:

- توعية الطلبة بأهمية البيئة والمحافظة عليها من خلال تدعيم المقررات الدراسية (التربية البيئية)
بمواضيع بيئية.

- التخطيط لأيام دراسية وتوعوية وتنقيفية وورش عمل حول مخاطر البيئة وتشجيع أعضاء هيئة التدريس
والطلبة على المشاركة فيها وفي الأنشطة والفعاليات البيئية.

- وضع لوحات وملصقات إرشادية داخل الحرم الجامعي تساهم في نشر الثقافة البيئية بين الطلبة .
- اجراء المزيد من الدراسات التي تبحث في سبل تفعيل ممارسة وتحمل الجامعة لمسؤوليتها المجتمعية في تنمية الوعي البيئي لدى جميع فئات المجتمع في بيئتها الداخلية والخارجية.
- توسيع حجم العينة واجراء الدراسة على طلبة الجامعات الجزائرية والعربية من مختلف التخصصات.

قائمة المراجع:

1. إسحاق، دانا عز الدين سليم.(2012) دور كتب العلوم في مرحلة التعليم الأساسي في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة من وجهة نظر المعلمين في لواء واد السير،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
2. بوجاجة، ندى". (2019) وسائل التواصل الإجتماعي ودورها في التوعية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة موقع فيسبوك نموذجاً". المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، 46، 377-416.
3. العزب، أشرف محمد، والسيد، ولاء محمد شعبان، و جاد، صلاح محمد سامي، وأبو طالب، أمور حسن .(2021). "دور مؤسسات التعليم العالي في نشر الوعي البيئي بين الطلبة".مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 18(01)، 286-324.
4. كامل، ليلي حنفي(2020). "مستوى الوعي البيئي لدى طالبات جامعة شقراء وعلاقته بالتنمية المستدامة". مجلة كلية العلوم والدراسات الإنسانية بشقراء 4(02)، 13-27.
5. الكيلاني، رانيا". (2015) الوعي البيئي ودوره في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على طلبة جامعة طنطا. "مجلة السلوك البيئي"، 3(03)، 169-64.
6. المعافا، محمد يحيى حسين(2020). " دور الجامعة في تنمية الوعي البيئي لدى طلاب جامعة نجران". مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 40(04)، 113-136.
7. Jilani, G.; Yang, G.; Siddique, I. (2021). "Corporate Social Responsibility and -Pro-Environmental Behavior of the Individuals from the Perspective of Protection Motivation Theory." Sustainability, 13, 13406. <https://doi.org/10.3390/su132313406>
8. Vázquez, J.L. Lanero, A. Licandro, O. (2013). "Corporate Social Responsibility and Higher Education: Uruguay University Students' Perceptions", Economics & Sociology, 6(2), 145-157. DOI: 10.14254/2071-789X.2013/6-2/13
9. Gómez, L. M., Alvarado, Y. & Pujols, A. (2018). "Implementing University Social Responsibility in the Caribbean: Perspectives of Internal Stakeholders". Revista Digital de Investigación en Docencia Universitaria, 12(1), 101-120. Doi <http://dx.doi.org/10.19083/ridu.12.714>
10. Novotný, R. , Huttmanová, E. , Valentiny, T. , & Kalistová, A. . (2021). "Evaluation of Environmental Awareness of University Students: the Case of the University of Presov, Slovakia". European Journal of Sustainable Development, 10(2), 59. <https://doi.org/10.14207/ejsd.2021.v10n2p>
11. Rahmana, M. Hossainb, T. Alamc, F. Jutidamrongphand, W. Techato , K. . (2019) . » Environmental Awareness as Social Responsibility: University CSR Approach ». International Journal of Innovation, Creativity and Change. 8(12), 104-123 . www.ijcc.net
12. Thanasi-Boçe. M. and KurtishiKastrati. S. (2021). "Social Responsibility approach between university 'community" Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy . <https://doi.org/10.1108/JEC-11-2020-0193>.
13. United Nations.(2002) .Report of the World Summit on Sustainable Development. Johannesburg, South Africa, 26 August-4 September 2002 <https://undocs.org/pdf?symbol=en/A/Conf.199/20>.

المسؤولية المجتمعية لدى الأستاذ الجامعي في ظل الأزمات – أزمة كورونا نموذجاً-

The social responsibility of the university professor in light of crises - the
– Corona crisis as a model

د. بوجلال سهيلة-- جامعة المسيلة (الجزائر): souhilaboudj@yahoo.fr

د. بن عمور جميلة-- جامعة الشلف (الجزائر): souhilaboudj@yahoo.fr

Abstract:

The social responsibility of the university professor stems from the nature of his profession, especially in our current era marked by the explosion of knowledge and the flood of information, which makes him a leader and a guide for students, working to satisfy their cognitive, psychological and social needs, and to consolidate their values. The importance of this responsibility increases in light of the crises that societies are going through. This requires the university professor to contribute to the dissemination, dissemination and enrichment of knowledge, instilling social belonging in the hearts and minds of students, helping them to positively engage in the issues of their society, contributing to solving its problems, and overcoming the crises facing it.

Key words:

Social Responsibility; University Professor ; Crises ; Corona Crise.

ملخص:

تنبع المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي من طبيعة مهنته خاصة في عصرنا الحالي الموسوم بالتفجر المعرفي وطوفان المعلومات، والتي تجعل منه قائداً وموجهاً للطلاب، يعمل على إشباع حاجاتهم المعرفية والنفسية والاجتماعية، وترسيخ القيم لديهم. وتزداد أهمية هذه المسؤولية في ظل الأزمات التي تمر بها المجتمعات؛ الأمر الذي يتطلب من الأستاذ الجامعي المساهمة في نشر المعرفة وتعميمها وإثرائها، وغرس الانتماء الاجتماعي في نفوس وعقول الطلبة، ومساعدتهم على الانخراط الإيجابي في قضايا مجتمعهم، والمساهمة في حل مشكلاته، وتجاوز الأزمات التي تواجهه

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية المجتمعية : الأستاذ الجامعي:

الأزمات : أزمة كورونا.

مقدمة:

يسهم التعليم الجامعي في تنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها، وإعداده للعمل الذي يمكن أن يمارسه مستقبلاً، وتأهيله للأدوار الاجتماعية التي يرغب فيها، بتحصيل المعلومات والمعارف، واكتساب المهارات والخبرات، وتكوين الاتجاهات... وهذا من خلال الأنشطة التعليمية التي تتفاعل مع قضايا التنمية المجتمعية، والخدمات العلمية التي تساهم في تنمية المجتمع، ونشر الوعي لدى الأفراد حول مختلف القضايا التي يحتاجها المجتمع.

إن الجامعات تضطلع من خلال القيام بوظيفة التدريس، بإعداد وتنمية القوى البشرية المؤهلة والمدرّبة للنهوض بالمجتمع وتطويره، ومن ثم تسهم الجامعات بشكل مباشر في إعداد رأس المال البشري، الذي يضطلع بدور فعال في تنمية اقتصاد المجتمع، وتنشيط مؤسساته الصناعية (الصغير، 2005، ص 24)

ويتبدى هذا الدور بوضوح في إنماء مختلف قدرات الطالب واستعداداته، وتدريبه على العمل الجماعي في إطار انجازه لمشروعات مشتركة مع أقرانه والتعاون معهم، والنتيجة في النهاية هي أن يصبح الطالب قادراً على التفكير السليم، ومزوداً بالمهارات والخبرات التي تمكنه من اكتساب العلم، وتوسيع آفاقه المعرفية بالاعتماد على ما يبذله من مجهودات ذاتية. ومع توسع أفقه الفكري والمعرفي، يصبح الطالب على استعداد كامل لتوظيف خبراته المكتسبة في كل مجالات الحياة، قادراً على فهم الواقع الاجتماعي وتغييره. وبهذا الأسلوب نجد أن التعليم العالي يشارك بدون أدنى شك في إيجاد الصفة القوية والمبدعة، التي يكون بمقدورها مواكبة تحديات العصر، وامتلاك القوة لتجديد نفسها، والحفاظ على قيمها، وإعادة بناء مجتمعها (بن عبد الله، 2005، ص 128، 127).

وانطلاقاً من وظائف الجامعة وتفاعلاتها فإن المسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس لها دور هام، ومضامين أخلاقية، واجتماعية، ووطنية وإنسانية، تستدعي من كل واحد منهم القيام بواجباته على أكمل وجه في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي وتنميته (الرواشدة والكيلاني، 2017، ص 205). فهي بمثابة التزام خلقي تجاه جامعته ومجتمعها، يسعى ضمنه لتحقيق الأدوار المنوطة به، وتوظيف معارفه واستثمارها لخدمة طلابه، وزملائه، ومجتمعهم الكبير (الشمري، 2019، ص 193).

ولاشك أن المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي تزداد أهمية في ظل الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات، وتمتد تداعياتها إلى النظم التعليمية في المؤسسات الجامعية، فتؤثر سلباً على سيرورة العملية التعليمية؛ الأمر الذي يستدعي من الأستاذ الجامعي ضرورة التجند الكامل والتصدي لكل المشكلات الناجمة عنها داخل الجامعة وخارجها.

وفي ظل استمرار أزمة كورونا الصحية، وما خلفته من تداعيات سلبية على العملية التعليمية؛ فقد لجأت الجامعات إلى تطبيق جملة من الإجراءات الاحترازية لضمان سلامة الأساتذة والطلبة والعاملين بها تمثلت في تقليص فترات التعليم الحضوري، وتطبيق التباعد الاجتماعي، واستحداث التدريس والتقويم عن بعد، بالإضافة إلى المشاركة في الأنشطة المجتمعية المعدة لمكافحة انتشار الفيروس، وهذا تجسيدا للمسؤولية المجتمعية للجامعات التي أضحت ضرورة ملحة خلال الأزمة الصحية الراهنة.

وبناء على ما سبق؛ فقد تبلورت فكرة هذا البحث الرامية إلى الوقوف على مجالات المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي في ظل أزمة كورونا، ومدى مساهمتها في التخفيف من تداعياتها، ونشر ثقافة الوعي داخل الجامعة وخارجها.

وعليه فإن الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا الصدد هي:

- فيم تكمن أهمية المسؤولية المجتمعية لدى الأستاذ الجامعي؟
 - ماهي أنواع المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي ؟
 - كيف تساهم الجامعة في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى أعضاء الهيئة التدريسية؟
 - كيف تتحقق المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي في ظل الأزمات- أزمة كورونا نموذجاً؟
- أهداف وأهمية البحث:

نسعى من خلال البحث الحالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ الوقوف على أهمية المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي.
- ✓ التعرف على أنواع المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي.
- ✓ تحديد دور الجامعة في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى هيئة التدريس الجامعي.
- ✓ توضيح بعض مجالات المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي في ظل الأزمات- أزمة كورونا نموذجاً-

أما أهمية البحث فتنبع من أهمية الموضوع الذي يتناوله، حيث يعد الأستاذ الجامعي حجر الأساس في مسيرة المؤسسة الجامعية، وهو النموذج والقدوة للطلاب وأفراد المجتمع معرفة وسلوكاً وثقافة، وبالتالي فإن مسؤوليته المجتمعية تعد إلزاماً خلقياً تجاه مجتمعه، يسعى من خلالها إلى تحقيق الوظائف المنوطة به، وتطوير معارفه، وتوظيف خبراته في خدمة الطلاب، والجامعة، والمجتمع كله. بالإضافة إلى أن البحث يلقي الضوء على المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي في ظل الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، والوقوف على مدى مساهمتها في التخفيف من حدة الأزمة وتداعياتها على الأفراد والمجتمعات.

1. مفهوم المسؤولية المجتمعية:

إن المسؤولية المجتمعية مفهوم يعبر عن استجابات الفرد نحو محاولته فهم ومناقشة المشكلات الاجتماعية والسياسية العامة، والتعاون مع الزملاء والتشاور معهم، واحترام آراءهم، وبذل الجهد في سبيلهم، والمحافظة على سمعة الجماعة واحترام الواجبات الجماعية (سمير المختار، 2019، ص 138).

كما تشير إلى مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتهي إليها، أو إدراك الفرد وبقيته ووعي ضميره وسلوكه للواجب الشخصي والاجتماعي (العوضي و الطلافحة، 2020، ص 955).

وهي أيضاً الاستجابات النابعة من ذات الفرد، والتي تدفعه إلى الحرص على جماعته واستمرارها، و تحقيق أهدافها، وتدعيم تقدمها في شتى النواحي، وفهمه للمشكلات والظروف التي تتعرض لها، ومواجهة أي مشكلة تعوق سير الجماعة وتقدمها. فقيم المسؤولية الاجتماعية تتمثل في احترام مشاعر وحقوق الآخرين، والتعاطف، والإحساس الاجتماعي (حوالة، 2013).

أما المسؤولية المجتمعية للأستاذ فتعرف بأنها إدراك هيئة التدريس لدوره الاجتماعي نحو طلابه وزملائه ومجتمعه، وما يترتب على ذلك من تبعات (الشمري، 2019، ص 199).

من خلال المفاهيم السابقة؛ نستنتج أن المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي تتجسد من خلال إلزامه باحترام المعايير الأخلاقية أثناء أداء الوظائف المنوطة به، والسعي لتنمية معارفه وتوسيع خبراته، واستثمارها في خدمة الطلاب، والجامعة، والمجتمع.
2. أهمية المسؤولية الاجتماعية للأستاذ الجامعي:

إن المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي تفرضها طبيعة مهنته، والتي تجعل منه قائداً وموجهاً للطلاب، والعمل على تلبية احتياجاتهم على اختلافها بما يتوافق مع تطلعاتهم المستقبلية وطموحاتهم وهذا من خلال الأدوار الآتية (قمبر، 2006، ص 39، 40):

- الإسهام في تعديل وتغيير وتطوير الاتجاهات في المجتمع نحو الأفضل.
 - نشر الثقافة والمعرفة وإشاعتها بين المواطنين وترقية الثقافة العامة.
 - العمل على سد حاجة المجتمع من الكفاءات المتخصصة والقيادات الوطنية المدربة.
 - النظر في مشكلات المجتمع المحلي ومحاولة فهمها وتحليلها والبحث عن حلول مناسبة لها.
 - مواكبة الانفجار الحادث في العالم وتقريبه لمجتمعه، بحيث لا يتخلف عن ركب الحضارة المعاصرة.
 - تدعيم القيم الروحية لدى الشباب.
 - الإسهام في تنوير المجتمع من حولها بالتيارات الفكرية المختلفة، وتفنيدها وتوضيحها والرد عليها.
 - تدريب وإعداد أصحاب الكفاءات لمواكبة الجديد والمستحدث في مجالات تخصصاتهم.
- وبناء على ماسبق؛ فإن المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي لا تقتصر على ذاته ومكانته في مهنته، بل ترتبط أيضاً بالطلبة والجامعة والمجتمع بأسره.

3. أنواع المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي :

صنفت المسؤولية المجتمعية لعضو هيئة التدريس الجامعي ضمن أربع مجالات أساسية حددت كما يلي:

1.3. المسؤولية المجتمعية تجاه الطلبة:

وتشمل التدريس والإرشاد والتوجيه والاهتمام بتشكيل اتجاهات إيجابية لديها نحو فهم المشكلات المعاصرة، وتشكيل اتجاهات نحو تحمل المسؤولية الأخلاقية والفردية والجامعية تجاه مجتمعاتهم (سمير المختار، 2019، ص 140). ويتم هذا من خلال تجويد الممارسات التدريسية، والإلتزام بالمعايير الأخلاقية، وغرس الاتجاهات الإيجابية لديهم (الشمري، 2019، ص 193).

2.3. المسؤولية المجتمعية تجاه المؤسسة الجامعية:

من خلال المشاركة في لجان الأنشطة، والهيئات العلمية والمشاركة في الاجتماعات، وتمثيل المؤسسة الاجتماعية في المحافل العلمية والأدبية .

3.3. المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع:

وتشمل خدمة المؤسسات ذات العلاقة بالمجتمع المحلي، ونشر الثقافة المجتمعية، وتقديم الاستشارات وإجراء الدراسات والأبحاث التي تتناول قضايا تهم المجتمع أو تساهم في معالجة مشكلاته، والإسهام في تدعيم علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي (سمير المختار، 2019، ص 141).

و تتجلى هذه المهمة من خلال الأدوار الآتية:

- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع، وتساهم في حلها.
- تقديم الخبرة والمشورة إلى المؤسسات التي تطلبها.
- المشاركة في الندوات العلمية التي تنظم في قطاعات غير جامعية بتقديم أعمال علمية فيها.
- الإسهام في الندوات التدريبية لتكوين الإطار العلمي المسيرة للمؤسسات.
- تأليف الكتب ونقل المعارف في ميدان التخصص من اللغات الأجنبية إلى اللغة الوطنية.
- إتقان اللغة الوطنية التي يستطيع أن يفيد بها الجميع (معمرية، 2007، ص 162).

3.4. المسؤولية المجتمعية تجاه نفسه ومكانته في مهنته:

وتشمل سعيه نحو تطوير ذاته مهنياً من خلال الاطلاع والبحث، فضلاً عن مسؤولياته الأسرية (سمير المختار، 2019، ص 141).

و خلاصة القول؛ فإن مجالات المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي تتكامل وتترابط فيما بينها فالتدريس يساهم في نشر المعرفة، والبحث العلمي يساهم في تجديد هذه المعرفة وتطويرها، والتي بدورها تساهم في خدمة المجتمع من خلال توظيفها في حل المشكلات وتجاوز الأزمات، وتحقيق التقدم والرفق والاستقرار لأفراد المجتمع.

4. دور الجامعة في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى الهيئة التدريسية:

على الرغم من كون المسؤولية الاجتماعية قيمة ذاتية تمثل رقابة ذاتية للفرء ، إلا أنها في عملية بنائها تعد نتاجاً اجتماعياً يتم تعلمه من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ويبدأ تعلمها منذ الصغر في الأسرة باستخدام عملية التنشئة والتربية. وفي المراحل التالية يتم اكتساب المسؤولية الاجتماعية من خلال التعليم في مؤسسات المجتمع المختلفة وبالتالي فهي قابلة للتعديل والإصلاح. إن تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتنميتها لا يحدث من فراغ، وإنما يتم في المؤسسات الاجتماعية وبالتحديد المؤسسات التعليمية. وتبرز أهمية المؤسسة الاجتماعية في دعم أدوار عضو التدريس الجامعي ومسؤولياته من خلال المجالات الآتية:

- تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين والاقتصاديين والتربويين على اعتبار أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحاضنة الأساسية للبحث العلمي.

- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية والتربوية والإنسانية على المستوى المحلي والمشاركة في الفعاليات السابقة على المستوى الإقليمي والعالمي.
- عقد لقاءات دورية بين العاملين في الجامعات للاطلاع على المستجدات والمتغيرات الدولية بهدف التحسين والتطوير المستمر لأداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التعامل مع الطلبة وخدمة المجتمع.
- التركيز على الدور الأخلاقي لجميع العاملين في الجامعة عن طريق ترسيخ قيم تحمل المسؤولية والالتزام والعدل والمحاسبة والمشاركة الجماعية.
- تشكيل وحدات لضمان جودة التعليم في الجامعة تتولى مهمة تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال الخطط الاستراتيجية للجامعات، ومن ناحية أخرى تسعى الوحدة إلى تنسيق الجهود لدعم أدوار أعضاء هيئة التدريس ومسؤولياتهم.
- العمل على تعزيز مكانة الأستاذ الجامعي من خلال الدعم المادي والمعنوي، فضلاً عن التأكيد على مجال تحمل المسؤوليات الاجتماعية تجاه الطالب والجامعة والمجتمع (سمير المختار، 2019، ص

(141)

5. المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي في ظل الأزمات- أزمة كورونا نموذجاً:-

بعد إعلان اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية "فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS-CoV-2)" اسماً رسمياً للفيروس الجديد في 11 شباط / فبراير 2020، اختير هذا الاسم لارتباط الفيروس جينياً بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) في عام 2003. كما أعلنت اللجنة ومنظمة الصحة الدولية أن "كوفيد-19" هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد الذي يسببه هذا الفيروس (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2020، 16).

إن الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات التعليمية و الجامعات في جل دول العالم لمواجهة أزمة كورونا الصحية لم تؤثر فقط على سير العملية التعليمية، وإنما امتدت إلى أنشطة الباحثين الأكاديميين في الجامعات وعلى رأسهم الأساتذة، حيث وسعت أدوار الأستاذ الجامعي، وعمقت مسؤوليته المجتمعية تجاه طلبته و جامعته، ومجتمعه، وحتى نحو ذاته، كما أنيطت به أدوار جديدة فرضتها استمرارية الأزمة ومانجم عنها من صعوبات تعليمية أثرت على نجاح العملية التعليمية، وعلى نوعية و جودة مخرجاتها. وعليه؛ سنحاول تسليط الضوء على المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي في ظل أزمة كورونا رغم انعدام الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع - في حدود ما توفر لدينا- من خلال ربطها بالمجالات الأساسية الآتية:

1.5. المسؤولية المجتمعية تجاه الطلبة:

والتي تتحقق من خلال ما يلي:

- تنمية وعي الطلبة بمسؤولياتهم المجتمعية في زيادة الاهتمام بإجراءات الوقاية الصحية، والإلتزام بها داخل وخارج الجامعة.
- تنمية ثقافة المشاركة المجتمعية لدى الطلبة خاصة في وقت الأزمات.
- غرس الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة نحو فهم المشكلات المعاصرة. وتحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والفردية والجامعية تجاه مجتمعاتهم في ظل الأزمات.
- توعية الطلبة بأهمية التعليم الإلكتروني في مواكبة التطور التكنولوجي، وتهيئتهم لمواجهة الظروف المفاجئة التي قد تطرأ في أي لحظة.
- تشجيع الطلبة على التعلم الذاتي من خلال الاطلاع المتعمق على المراجع المتخصصة، وتوسيع معارفهم وخبراتهم في ظل محدودية حصص التعليم الحضوري، وقصورها عن تلبية حاجات الطلبة المعرفية و اشباع حب الاستطلاع لديهم.
- تزويد الطلبة بالمهارات الأساسية التي تمكنهم من التعلم الذاتي، وتوسيع معارفهم وخبراتهم.
- تصميم الدروس حسب قدرات وحاجات الطلبة، والتخفيف من العبء النفسي وقت الأزمات.
- تجويد الممارسات التدريسية بما يتلاءم مع قدرات الطلاب واستعداداتهم وخبراتهم السابقة.
- تشجيع الطلبة على الإبتكار العلمي والعملي في مجتمع الصناعة لدعم جهود الدول في مكافحه انتشار فيروس كورونا كوفيد 19، والسيطرة عليه.
- تشجيع الطلبة على القيام بالبحوث التطبيقية التي تشخص مشكلات المجتمع في ظل الأزمات، وتساهم في حلها.

2.5. المسؤولية المجتمعية تجاه المؤسسة الجامعية:

وتتحقق من خلال الآتي:

- المشاركة في الاجتماعات الدورية التي تهدف إلى التكفل بالمشكلات البيدغوجية والعلمية الناجمة عن تأثير الأزمة الصحية الراهنة، واقتراح الحلول المناسبة لها.
- تمثيل المؤسسة الجامعية في المحافل العلمية من خلال المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات الهادفة إلى تشخيص الصعوبات والمشكلات الأكاديمية والعلمية الناجمة عن الأزمات، واقتراح الحلول والبدائل المساهمة في التكيف معها وتجاوزها.
- اقتراح إجراءات وحلول ناجعة للتقليل من حجم الفاقد التعليمي خلال الأزمات.
- التقويم الموضوعي والدقيق لنواتج تعلم الطلبة ونشاطاتهم العلمية، والعمل على تقديم التغذية الراجعة المناسبة بالطرق المتاحة.
- اقتراح وتنفيذ العديد من الندوات التوعوية لرفع مستوى وعي أفراد المجتمع بأخطار فيروس كورونا وكيفية الوقاية منه.
- تدعيم الدور التوعوي للعاملين بالجامعات حول أهمية التعاون عند التعامل مع الأزمات.

- القيام بالأنشطة و الندوات التي تساهم في التوعية بأهمية البحث العلمي في حل المشكلات وتجاوز الأزمات.

3.5. المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع:

وتتجلى هذه المهمة من خلال الأدوار الآتية:

- المشاركة في الأنشطة الموجهة لتوعية أفراد المجتمع لمواجهة الأزمات .
- تقديم الخبرة والمشورة إلى مؤسسات المجتمع المختلفة ومساعدتها على حل المشكلات التي تواجهها في ظل الأزمات .
- المشاركة في الندوات والأيام التحسيسية التي تنظم لخدمة المجتمع في ظل الأزمات، وتقديم أعمال علمية جادة تساهم في حل المشكلات المختلفة الناجمة عنها .
- تقديم محاضرات وبرامج تربية حول مواجهة الأوبئة موجهة لأفراد المجتمع.

3.4. المسؤولية المجتمعية تجاه نفسه :

- المشاركة في الدورات والورشات التدريبية لتفعيل المسؤولية المجتمعية داخل الجامعة وخارجها.
- التعاون والتواصل الجاد مع أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات المختلفة لتعزيز مجالات المسؤولية المجتمعية ونشرها.
- تبني فكرة العمل التطوعي واستثمارها لخدمة الجامعة والمجتمع .
- السعي نحو تطوير قدراته في التعامل مع التكنولوجيا الرقمية والتحكم في استخدامها بكفاءة .

● خاتمة:

إن بناء مجتمعات متقدمة قوية وقادرة على مواجهة الأزمات المختلفة وعلى التكيف لكل المستجدات أصبح ضرورة مُلحّة لحاضر المجتمعات ومستقبلها، وهو ما يتطلب تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات والعالملين بها في جميع مجالاتها. فمن أهم الدروس التي تعلمناها من أزمة كورونا وما خلفته من تداعيات على جميع الأصعدة، هو ضرورة الاستثمار الفعال في مجال البحث العلمي، وتوظيف مخرجاته في التنمية المستدامة للمجتمع، ومواجهة المخاطر والأزمات المستقبلية، وهذا لا يتأتى إلا إذا أصبحت الجامعة محور اهتمام الحكومات والدول النامية باعتبارها الحاضنة الأساسية للبحث العلمي، ووجدت لها الإمكانيات المادية والبشرية الداعمة لمشاريع البحوث العلمية، والعمل على تمويلها واستثمار مخرجاتها لمواكبة التقدم العلمي العالمي من خلال وضع آلية دقيقة للإنفاق، تتناسب مع حجم وأهمية المشروعات البحثية، ومحاولة سد الفجوة بين البحث العلمي وتطبيقه .

و بناء على ما سبق؛ يمكننا تقديم التوصيات الآتية:

- ✓ تعزيز مكانة الأستاذ الجامعي من خلال الدعم المادي والمعنوي، والتأكيد على مجال تحمل المسؤوليات المجتمعية تجاه الطالب والجامعة والمجتمع.
- ✓ تشجيع الأساتذة والطلبة الذين يتفاعلون مع قضايا المجتمع ومشكلاته وتكريمهم من طرف الجامعات ومؤسسات المجتمع .
- ✓ الإشادة بالبحوث والدراسات التي تهتم بمشكلات المجتمع والاستفادة من نتائجها في تحقيق التنمية المجتمعية.
- ✓ تدريب الأساتذة والطلبة على استخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة من أجل التجاوب والتفاعل مع التعليم الإلكتروني وتهيئتهم لمواجهة أزمات مستقبلية.
- ✓ تهيئة البنى التحتية الضرورية لنجاح التعليم في ظل الأزمات، وتوفير الوسائط والأجهزة التكنولوجية المتطورة التي تسهل على الأستاذ ممارسة مهامه بشكل أفضل.
- ✓ اعداد برمجيات مساعدة تتوافق مع قدرات الطلاب وحاجاتهم التعليمية .

التهميش والمراجع:

1. بن عبد الله، محمد. (2005).: المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح، ط1، الجزائر: دار الغرب.
2. حوالة، سهير محمد. (2013). فلسفة العمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات التربوية، مجلة العلوم التربوية، العدد (04).
3. الرواشدة، ميسر أسعد والكيلاني، أنمار. (2017). واقع المسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد (02)، العدد (02)، ص ص (202-226).
4. سمير المختار السيد كريمة. (2019). واقع المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بكلية التربية جامعة الزاوية- دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي-مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد (53) ص ص (135-156).
5. الشمري، غريبي بن مرجي. (2019). التنبؤ بالدافعية للإنجاز الأكاديمي من خلال المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الجوف في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، المجلد (30)، العدد (02)، ص ص (190-213).
6. الصغير، أحمد حسين. (2005). التعليم الجامعي في الوطن العربي (تحديات الواقع ورؤى المستقبل) ط1، القاهرة: عالم الكتب.
7. العوضي، إبراهيم علي و الطلافحة حامد عبد الله. (2020). أثر برنامج تدريبي مقترح قائم على مبادئ الدولة المدنية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية و النفسية، مجلد (28)، العدد (01)، ص ص (947-964).
8. قمبر، محمود. (2006). دراسات في التعليم الجامعي، ط1، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
9. معمري، بشير. (2007). معايير استعمال الأساليب الإحصائية في البحوث النفسية والتربوية مع عرض نقدي لعينة من بحوث الماجستير والدكتوراه". مجلة بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، الجزء 2 بني مسوس، الجزائر، منشورات الجبر، ص ص (181-199).
10. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (2020)، جائحة كورونا كوفيد-19 وتدابيرها على أهداف التنمية المستدامة 2030، نشرة الألكسو العلمية، نشرة متخصصة، العدد الثاني.
11. <http://www.alecso.org/nsite/images/pdf/nachria-corona-2020.pdf> استرجع يوم 19/02/2021.

تظاهرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الجامعية الجزائرية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي

- دراسة تحليلية للصفحة الرسمية للمديرية الفرعية للأنشطة الثقافية والرياضية بجامعة أم البواقي على موقع فيسبوك -
Social responsibility manifestations of the Algerian university through social media
-An analytical study of the Facebook official page of the Sub-Directorate of Cultural and Sports Activities at Oum El-Bouaghi University-

د. أسماء بوعنان - جامعة أم البواقي (الجزائر): asmabouanane@gmail.com

Abstract:

The study aimed to identify the manifestations of the social responsibility of Oum El Bouaghi University on social media websites represented in the official Facebook page of the Sub-Directorate for Cultural and Sports Activities. The study made use of the observation and the content analysis form to collect data from a purposive sample of 110 posts.

The study revealed that the social responsibility of Oum El Bouaghi University is embodied in the service of society in its charitable dimension by organising and actively participating in volunteering and charitable activities and sensitization compains as well as strengthening citizenship, social solidarity, and responsibility values.

Attitudes towards the posts were mostly positive. Interaction was displayed through likes followed by comments, then sharing the posts using text, pictures and videos.

The study recommended the foundation of society service specialized centers at the university, the inclusion of social responsibility subjects in the curricula of all disciplines, and activating the university and society partnership, especially with the economic and social partner.

Keywords:

Social media websites, university institution, social responsibility

ملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على تظاهرات المسؤولية المجتمعية لجامعة أم البواقي في مواقع التواصل الاجتماعي ممثلة في الصفحة الرسمية للمديرية الفرعية للأنشطة الثقافية والرياضية على موقع فيسبوك، ووظفت منهج المسح، واعتمدت الملاحظة واستمارة تحليل المضمون لجمع بيانات عينة قصدية من منشورات الصفحة بلغت 110 منشور. وتوصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية لجامعة أم البواقي تجسدت في خدمة المجتمع في بعدها الخيري بالتنظيم والمشاركة الفعالة في الأنشطة التطوعية والخيرية وحملات التوعية والتحسيس، وتعزيز قيم المواطنة والتكافل الاجتماعي والمسؤولية.

وغلب الاتجاه الإيجابي نحو المنشورات وكان التفاعل معها بالإعجاب متبوعا بالتعليق ثم مشاركة المنشورات التي تم عرضها باستخدام النصوص، الصور الفيديوهات. وأوصت الدراسة بإنشاء مراكز متخصصة في خدمة المجتمع بالجامعة، وإدراج مواد المسؤولية الاجتماعية في المقررات الدراسية لكل التخصصات، وتفعيل شراكة الجامعة مع المحيط خاصة الشريك الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي

المؤسسة الجامعية، المسؤولية الاجتماعية.

مقدمة.

كانت الجامعات وما تزال متبراً للحضارة في المجتمعات كافة، لذلك أصبح لزاماً على إدارتها أن تسعى إلى تعميق ممارسات الإحساس بالمسؤولية المجتمعية وتحفيز العاملين لتحويلها من مجرد فكر إلى سلوك ممارسة المسؤولية المجتمعية في نفوس العاملين والطلبة.

فالجامعة تعد من أهم المؤسسات ويناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاث هي (التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، إضافة إلى خدمة المجتمع) (سنة علي شقوارة، 2012، ص38).

ولهذا صار ينظر إلى الجامعات اليوم بأنها مصادر الفكر وصناعة القوى البشرية التي تعتمد عليها البلاد في كل مجالات الحياة. وهي إلى جانب ذلك أداة حل مشكلات المجتمع وهي التي ترسم خطط سيره نحو حياة أفضل. ولما كانت المرحلة الحالية التي يعيشها العالم تتسم بسرعة التطور والتغيير، فإن مهمة الجامعة أصبحت في مجتمعها أدق وأصعب من ذي قبل، وهو ما يفرض على الجامعة ملاحقة هذا التطور ويحتم عليها أن تعمل على سبقه وقيادته (محمد أحمد الرشيد، 2005، ص34).

وتعمل الجزائر في السنوات الأخيرة على غرار دول العالم وعبر الوزارة الوصية وبالتنسيق مع مختلف القطاعات على وضع العديد من الخطط والاستراتيجيات الرامية لتمكين المؤسسات الجامعية بمسؤوليتها المجتمعية باعتبارها من أهم الركائز الحديثة التي تراهن عليها الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استثمار مخرجات العملية التعليمية ونتائج البحث العلمي وأيضاً دمج المورد البشري للجامعة (طلبة، موظفين، أساتذة) في خدمة وتطوير المجتمع. وباتت مختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن ومنها جامعة أم البواقي تعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي لاسيما موقع فيسبوك لتسويق مخرجاتها التعليمية والعلمية والخدماتية، ومتلف أنشطتها داخليا وخارجيا.

وتعد الصفحة الرسمية للمديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية على موقع فيسبوك من بين الصفحات التي تعنى بنشر مختلف الأنشطة اللاصفية والخدمات التي توفرها الجامعة للطلبة، ومن خلالهم إلى المجتمع المحلي وفق المهام الموكلة للمديرية وأهدافها ورسالتها.

ومن خلال طرح التساؤل التالي: ما مظهرات المسؤولية المجتمعية المتضمنة في منشورات الصفحة الرسمية للمديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية على موقع فيسبوك؟ تهدف هذه الدراسة إلى:
- التعرف على نوع الأنشطة المتضمنة في منشورات الصفحة الرسمية لمديرية النشاطات الثقافية والرياضية بجامعة أم البواقي.

- التعرف على أهداف المسؤولية المجتمعية المتضمنة في منشورات صفحة المديرية على موقع فيسبوك.
- التعرف على قيم المسؤولية المجتمعية المتضمنة في منشورات صفحة المديرية على موقع فيسبوك.
- التعرف على طبيعة الاتجاه نحو منشورات صفحة المديرية على موقع فيسبوك.
- التعرف على وسائل النشر التي وظفتها المديرية في عرض منشوراتها على موقع فيسبوك.
- التعرف على مستوى التفاعل مع منشورات المديرية في صفحتها على موقع فيسبوك.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

أولاً: مفهوم المسؤولية المجتمعية

يرى بعض الباحثين أن الوصول لتحديد دقيق أو مفهوم متفق عليه للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات أمر صعب ومعقد للغاية بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع (الداخلي- الخارجي) للمؤسسة وبين ما يعتقد قادة المؤسسة أنه يجب أن تقدمه المؤسسة لهذا المجتمع. وعرف المجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل (محمد محمد حرب محمد عفانة، 2017، ص14).

ثانياً: مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة

إن مؤسسات التعليم العالي والجامعات هي المؤسسات التي يناط بها إعداد الكوادر المهنية والفنية التي يحتاج إليها المجتمع في تسيير خطط الحياة في جوانبها المختلفة وفي إنجازات متطلبات خطط التنمية الشاملة في المجتمع بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتعليمية (محمد أحمد الرشيد، 2005، ص23).

ومفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات نابع من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات بأنها مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية (سميرة حسن الحاجي محمد، 2017، ص ص 531-533).

واستمر هذا التوجه بدرجات متفاوتة بين الجامعات من بلد لآخر، وبدأت بعض الجامعات تخرج عن دورها التقليدي المقتصر على التعليم والبحث العلمي إلى مجال جديد أطلق عليه مصطلح الخدمة العامة تنصدي من خلاله الجامعة لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعها (محمد أحمد الرشيد، 2005، ص12).

ويمكن ذكر بعض دوافع المسؤولية المجتمعية على سبيل المثال لا الحصر بالآتي (يوسف ذياب، 2011، ص7):

- ليتحمل الجميع المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع.
- المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي وتطويره.
- يجب أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم.
- ربط المسؤولية المجتمعية بالمعتقدات والقيم الدينية.
- رد الجميل للمجتمع بالإنفاق على الأعمال الخيرية.
- المسؤولية المجتمعية وسيلة للالتزام الإيجابي للمؤسسات تجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد

البشرية.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع يفرض نفسه كما يذهب إليه محمد الرشيد (2005) انطلاقاً من اقتصار خدمات الجامعات ونشاطاتها على طلابها فقط دون غيرهم من أبناء المجتمع، بما يوجب على الجامعة أن تمتد بخدماتها التعليمية والثقافية والتربوية لتشمل جميع أبناء المجتمع، بحيث تمتد نشاطات الجامعة خارج حرمها ويمتد المجتمع بكافة فئاته داخل الجامعة، ويكفي أن نذكر في هذا المجال ما كان يردده مدير جامعة وسكونسن في عام 1905 بقوله إن حدود حرم الجامعة هي حدود الولاية (محمد أحمد الرشيد، 2005، ص.60).

والمسؤولية الاجتماعية للجامعة تضعها أمام ضرورة القيام بدورها الوظيفي الاجتماعي الذي يتجسد بدورها التربوي والثقافي في زرع وترسيخ مبادئ ومقومات السلوك المدني في عقول ووجدان الشباب... وأن لا تكون المسؤولية الاجتماعية للجامعات فصلاً في درس أو مشروعاً في جملة نشاطات أو قسماً من هيكلية المؤسسات إنما قيمة راسخة في استراتيجيتها ينبغي أن تترجم في مختلف أوجه رسالتها. حيث تعتبر الجامعات المدرسة الأولى للتمرس على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات بشكل عام فالجامعة المعاصرة تعلق فوق جزئيات مناهجها وأنشطتها اليومية لتدرك المنظور الكلي لرسالتها، أي البعد الوطني والقيمي، ومن أهم الفضائل المدنية التي ينبغي أن تحرص مؤسسات التعليم العالي على تنميتها: الانضباط الذاتي (Self-discipline، والكياسة والمرونة) Civility والتسامح Tolerance والتقدير الكامل لشرف العطاء Respect for the Worth and Dignity في خدمة المجتمع والمصلحة الوطنية (سواء علي شقوارة، 2012، ص.41).

ثالثاً: مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي، يجمعهم الانتماء لبلد أو مدرسة أو فئة معينة في نظام عالمي لنقل المعلومات (الآء ماهر خفاجة، 2020، ص.194).

وهي مواقع تستخدم للتواصل والتشبيك الاجتماعي، وتميزت بسرعة نقل الخبر وتدعيمه بالصورة الحية والمعبرة، وسرعة مواكبة الأحداث، وهذه الشبكات مكنت الناس من التعبير عن طموحاتهم ومطالبهم، وجعلتهم أكثر تفاعل ومشاركة في مختلف القضايا، فحالة التفاعل بين مجتمعات اليوم مع البيئة والمجتمع المحيط هي التي تسيطر على النظام الاتصالي بدرجة لافتة للنظر (نسرین حسونة، 2014). وتعتبر شبكات التواصل الاجتماعي فرع من الإعلام الاجتماعي الذي يعتبر أشمل، ويحتوي شبكات التواصل الاجتماعي ويتجاوزها، فكأنه شبكة الشبكات وشبكات التواصل الاجتماعي ما هي إلا مواقع اجتماعية على الشبكة، وينتج الإعلام الاجتماعي إنتاج وتبادل المعلومات لجمهور عريض، فبإمكان كل الناس أن يسهموا في هذا الفضاء الذي يتسم كما ذهب إلى ذلك "Pierre Lévy" بـ "بيير ليفي ب" الذكاء الجمعي" ويحتوي الإعلام الاجتماعي على كل ما له صلة بالمدونات، ومواقع الويكي والدرشة والميكرو تدوين مثل تويتر وغيره، كما لا يجب أن نغفل موقع "فلنكر" للصورة واليوتيوب للفيديو وشبكة التواصل

الاجتماعي الفاييسبوك، وشبكة لنكد إن للمؤسسات (جمال زرن، 2017، ص10).

1. تعريف موقع فيسبوك:

تقوم الفكرة الرئيسية للشبكات الاجتماعية على جمع بيانات الأعضاء المشتركين في الشبكة ويتم نشر هذه البيانات علنا على الشبكة حتى يتم تجميع الأعضاء ذو المصالح المشتركة (ماهر عودة الشمالية، 2015، ص199).

وتقوم فكرة تطبيق فيسبوك على الاعتماد على الجيل الثاني من الإنترنت لإيجاد شبكة اجتماعية تمكن مجموعة من الشباب من إيجاد علاقة دائمة من خلال الصوت والصورة والفيديو، وترجع فكرة إنشاء موقع فيسبوك إلى صاحبه مارك زوكربيرج 2004، واستمر الموقع قاصرا على طلبة الجامعات والمدارس والثانوية لمدة سنتين ثم قرر أن يفتح موقعه أمام كل من يرغب في استخدامه وكانت النتيجة طفرة في عدد المستخدمين إذ ارتفع من 12 مليون شهر ديسمبر 2006 إلى أكثر من 40 مليون بداية عام 2007 حيث وقام موقع فيسبوك بإتاحة تكوين التطبيقات للمطورين وهذا ما أدى إلى زيادة أعداد مستخدمي فيسبوك بشكل كبير (ماهر عودة شمالية، 2015، ص199).

ويصف الباحث جمال الزرن الفاييسبوك بالظاهرة التي تتصدّر كل الأرقام كون هذه الشبكة ينخرط فيها يوميا 500 ألف مشترك جديد، أي ما يعادل 6 أشخاص جدد في كل ثانية (جمال زرن، 2017، ص7).

وتواصل شبكة فيس بوك "الاجتماعية" العالمية سيطرتها في عالم التواصل الاجتماعي بتصدرها قائمة الشبكات "الاجتماعية" ومنصات التراسل النصي الأكثر استخداما وانتشارا في العالم، بحسب تقرير عالمي صدرت نتائجه الشهر الماضي، فإن شبكة "فيس بوك" احتلت المرتبة الأولى عالميا من بين 17 شبكة اجتماعية ومنصة للتراسل النصي جرى رصد بياناتها بداية العام الحالي في مؤشر عدد المستخدمين النشطين حول العالم. وذكر التقرير العالمي - الذي صدر بعنوان "ديجيتال 2021" - أن عدد مستخدمي الشبكة سجل مع بداية العام الحالي قرابة 2.8 مليار مستخدم نشط في جميع أرجاء العالم، وبحسب بيانات التقرير فإن عدد مستخدمي الفيسبوك النشطين باتوا يشكلون نسبة تصل إلى 36% من إجمالي عدد سكان العالم المقدر تعداده بحوالي 7.8 مليار نسمة (إبراهيم المبيضين، 2021).

وبالنسبة للجزائر فقد تضمن "التقرير الرقمي للجزائر 2021"، أن عدد مستخدمي الانترنت بلغ 26.35 مليون شخص بنسبة 59.6% من العدد الإجمالي للسكان البالغ 44.23 مليون نسمة، وبلغ مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي 25 مليون شخص بنسبة 56.5%. واستند التقرير فيما يخص المواقع الإلكترونية الأكثر زيارة في الجزائر في ديسمبر 2020 على إحصائيات "أليكسا" التي بينت تصدر موقع البحث google القائمة يليه youtube ثم ouedkniss وفي المرتبة الرابعة facebook و google.dz في المرتبة الخامسة (2021، <https://www.echoroukonline.com/>).

2. خدمات ومميزات موقع فيسبوك

- يعتمد فاييسبوك على برمجيات مفتوحة المصدر حيث يمكن للمستخدمين والمطورين ابتكار وتطوير تطبيقاتهم الخاصة وإتاحتها للمستخدمين العاديين وذلك بدءا بأبسط الاختبارات الترفيحية وصولا

إلى أعقد التطبيقات التي تتيح الربط بين الموقع وبقية المواقع الخدمائية الأخرى كاليوتيوب وتويتر... إلخ - يقدم فيسبوك لمستخدميه خصائص تمكنهم من سهولة استخدامه، وسهولة التواصل بمن حولهم، إضافة إلى العديد من التطبيقات التي تتيح للفرد أن يعبر عن نفسه بشتى الطرق وأن يتعرف على حياة الآخرين والبيانات الشخصية المتعلقة بهم، كذلك يمكن من الاشتراك في العديد من المجموعات والتي يجتمع أفرادها على فكرة أو هدف ما.

- إمكانية إضافة الصور والإشارة إلى أشخاص في هذه الصور، وإضافة ملفات الفيديو، والروابط الخارجية، وكتابة المدونات أو من مدونات خارجية، وكذلك الانضمام إلى صفحات الأعمال الرسمية والتي من خلالها يمكن التسويق للمنتجات والخدمات والمواقع الإلكترونية والشخصيات الهامة والأعمال التجارية.

وجاء موقع فيس بوك ليشكل عالما إلكترونيا يفتح المجال على مصراعيه للأفراد والمجتمعات والمؤسسات بمختلف أنواعها لإبداء آرائهم ومواقفهم في مختلف الموضوعات ونشرها ومعالجتها والتفاعل معها ويعتبر فيسبوك من الاتجاهات الجديدة للاتصال التي حققت الجدة في كثير من الجوانب كالمرونة الزمكانية، والعالمية، وإتاحة التواصل وسرعته بين الأفراد فيما بينهم أو أفراد مع مؤسسات بأشكالها المختلفة (وليد بن عبونعيمة بن عبد المجيد، 2018، ص217).

إن تموقع موقع فيسبوك في مركز الريادة ضمن مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما بالإضافة إلى ما يتمتع به من خصائص وميزات، وما يوفره من خدمات جعلته الموقع الأكثر استخداما من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات بما ذلك المؤسسات الجامعية كواحد من أدوات الاتصال المؤسسي التفاعلي والتواصل مع الجمهور الداخلي (طلبة، أساتذة، موظفين) وكل مكونات الجمهور الخارجي.

المحور الثاني: الإجراءات المنهجية:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع البحث منشورات الصفحة الرسمية للمديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية بجامعة أم البواقي على موقع فيسبوك، منذ تاريخ 12 أوت 2020 إلى غاية 25 نوفمبر 2021، نظرا لما نشر بالصفحة بأنه تم انشاء والانتقال إلى الصفحة الحالية محل الدراسة بداية من هذا التاريخ، وأن أي منشور أو تفاعل على الصفحة القديمة التي أنشأت منذ 2018 لا يعني المديرية، وبلغ عدد المشتركين بالصفحة خلال العينة الزمنية للدراسة 1.9k.

وتنتهي الدراسة إلى البحوث الوصفية وتم توظيف منهج المسح على عينة قصصية حيث اقتصر التحليل على المنشورات التي تضمنت أبعاد وتمظهرات المسؤولية الاجتماعية للجامعة من خلال منشورات الصفحة محل الدراسة. والتي بلغ عددها خلال العينة الزمنية 110 منشور.

ثانياً: أدوات الدراسة:

1 الملاحظة:

تم توظيفها من خلال ملاحظتنا مؤخرا للحركية التي تعرفها الجامعة بشكل عام والمديرية الفرعية

للنشاطات الثقافية والرياضية خاصة، في المحيط الداخلي والعلاقة بالمحيط الخارجي، حيث عرفت تكثيف أنشطتها بالعمل الدؤوب بالتنسيق مع مختلف النوادي الطلابية والفرق الرياضية التابعة لها ولمختلف الأقسام والكليات بالجامعة وذلك طيلة الموسم الدراسي.

وأيضاً ما لاحظناه ولمسناه لدى الطلبة من استعداد ورغبة في تقديم خدمات اتجاه المجتمع المحلي، وذلك خلال تدريس مادة (الاتصال الاجتماعي والحملات الإعلامية) ستة ثمانية ماستر؛ حيث تم تكليفهم بإعداد حملات إعلامية نموذجية على مستوى الحصة التطبيقية، وأبدى العديد منهم سعيهم لتوسيع مجالها إلى المجتمع المحلي والعمل على تجسيدها كمشروعات ذات طابع اقتصادي واجتماعي بالتعاون بين الجامعة والمؤسسات المعنية.

2 استمارة تحليل المضمون: اشتملت على الفئات الرئيسية والفرعية التالية:

أ. فئات المضمون: موضوع النشاط، فئة الهدف، فئة القيم، فئة الاتجاه.

ب. فئات الشكل: فئة وسائط النشر، فئة أدوات التفاعل.

وتم اعتماد تكرار الموضوع وحدة للتحليل.

ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية

1- بينت النتائج الخاصة بفئة موضوع النشاط المتضمن في منشورات صفحة المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية أن جامعة أم البواقي ومن خلال المديرية تنظم نشاطات متنوعة شملت مختلف المجالات والمناسبات المجتمعية بدرجات متفاوتة، وبالتعاون والتنسيق مع عدة جهات من داخل وخارج الجامعة.

وجاء احتفاء الجامعة بكل المناسبات الوطنية وخاصة التاريخية في المركز الأول بنسبة 39%، حيث تنظم المديرية الفرعية للنشاطات معظم الفعاليات والأنشطة بالتنسيق مع الطلبة المنتمين إلى النوادي العلمية والثقافية والفرق الرياضية خاصة في مجال كرة القدم حيث تنشط هذه الأخيرة دورة الشهيد العربي بن مهيدي لكرة القدم، والتي أشرف مدير الجامعة على إعطاء إشارة انطلاق طبعها العاشرة بتاريخ 31 أكتوبر 2021، ورغم كونها نشاطاً رياضياً تم إعطائها صبغة وطنية تاريخية بتسميتها باسم الشهيد الرمزي العربي بن مهيدي.

كما يعد تنظيم المديرية الفرعية للنشاطات الملتقى الوطني حول الشهيد العربي بن مهيدي سنوياً من أهم التظاهرات التي تتشارك جامعة أم البواقي تنظيمها بالتنسيق مع السلطات المحلية والأسرة الثورية بحضور مختلف المؤسسات والشخصيات الفاعلة في المجتمع المحلي، وأساتذة الجامعة حيث يتم تقديم محاضرات من قبلهم حول مختلف المناسبات الوطنية التاريخية.

ويبرز أيضاً البعد التاريخي والوطني في مبادرات الجامعة ومن خلالها المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية في حرصها على استضافة وتكريم شخصيات تاريخية (مجاهدين، أفراد من أسر الشهداء)، واستثمار وجودهم في تسجيل الشهادات الحية، وفي هذا السياق تعدت نشاطات المديرية النطاق المحلي، حيث نظمت بالتنسيق مع متحف المجاهد لولاية أم البواقي بتاريخ 02 نوفمبر 2021 زيارة علمية تاريخية لمدينة باتنة لفائدة طلبة النوادي العلمية والثقافية بما يرسخ بشكل كبير ما سيتلقاه الطلبة من معلومات

عن تاريخ الثورة التحريرية المجيدة.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء مساعي جامعة أم البواقي لتجسيد توجهات الدولة الهادفة لإحياء التاريخ والحفاظ على الذاكرة وضمان تناقلها عبر الأجيال بتجديد مختلف المؤسسات بما ذلك المؤسسة الجامعية. وهذه المساعي تعكس النظر إلى خدمة المجتمع باعتبارها واجب وطني على الجامعة وأساتذتها وطلبتها، وضريبة عليهم تقديمها نحو مجتمعهم مقابل ما قدمه المجتمع لهم. وبالتالي فهي وسيلتهم لتحقيق ذواتهم ومؤشر على عطاءهم وتعزيز لانتمائهم الوطني (محمد أحمد الرشيد، 2005، ص56).

وجاء في المرتبة الثانية حملات التوعية والتحسيس بنسبة 28%، وشملت هذه الحملات مختلف المجالات يتقدمها مجالي البيئة والصحة، حيث نظمت الجامعة عن طريق المديرية الفرعية للنشاطات العديد من حملات التشجير داخل وخارج الجامعة بالتنسيق مع الجهات المعنية منها محافظة الغابات، وإشراك مختلف مكونات الأسرة الجامعية من طلبة، موظفين أساتذة وعمال، وشملت أنشطتها فضاءات خارج الجامعة وخارج الولاية حيث نظمت بتاريخ 25 أكتوبر 2021 وبالتنسيق مع مديرية الخدمات الجامعية وعدة قطاعات بالولاية عملية تشجير واسعة بالمناطق المتضررة من الحرائق بولاية خنشلة.

كما تجندت المديرية الفرعية للنشاطات عبر النوادي التابعة لها في دعم الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا، والحملات الداعية لضرورة الالتزام بالإجراءات الوقائية، ونظمت بالتنسيق مع المركز الطبي الاجتماعي بالجامعة ومع مديرية الصحة لولاية أم البواقي يوما تحسيسيا بأهمية التلقيح ضد فيروس كورونا لفائدة الأسرة الجامعية بإشراف مباشر من مدير الجامعة.

وتنظيم وإشراك الطلبة في هذه الأنشطة سيساهم في تكوين وتخرج طلبة على درجة من الوعي بالتحديات والرهانات التي تواجهها الدول والمجتمعات المعاصرة، بشكل خاص في مجال الصحة مع ما يعرفه العالم من انتشار الأوبئة والأمراض المستجدة ومشاكل المناخ والبيئة في ظل التغيرات المناخية التي ينتج عنها مختلف الأخطار المهددة لأمن الدول والمجتمعات. يقول بوبطانه أن "الجامعة الحديثة العصرية لا ينحصر دورها في مواجهة التحديات الآنية فقط وإنما يتعدى دورها إلى التصدي للتحديات المستقبلية باتخاذ الإجراءات ورسم الخطط اللازمة لمواجهة هذه التحديات قبل حدوثها وهو مما يخرج الجامعة عن دورها التقليدي (محمد أحمد الرشيد، 2005، ص36).

وجاء بنسب معتبرة فئة الأنشطة التطوعية والخيرية بنسبة 12.48% ثم الاحتفاء بالمناسبات الدينية بنسبة 9.19% وجاءت فئة النشاط العلمي بنسبة 5.79%. حيث نظمت الجامعة ممثلة في مركز الدعم والاستشارة ومشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصالح المعنية فعاليات أسبوع المقاولاتية، وذلك تحت الرعاية السامية لوزير الصناعة، ووالي الولاية وبالتنسيق مع مديرية الصناعة وبمشاركة مختلف أجهزة الدعم بالولاية التي قدمت شروحات للطلبة حول كيفية التخطيط للمشاريع وتنفيذها، كما تنظم الجامعة لقاءات لتبادل الخبرات بينها وبين المراكز العلمية والجامعات، حيث شارك طلبة النادي العلمي Tech Geni في الندوة التكوينية لشركة HUAWEI بفضاء العمل الجماعي للحاضنة على مستوى جامعة محمد بوضياف بالمسيلة بدعوة من مدير حاضنة الأعمال بالجامعة. كما تم تنظيم عدد من

الدورات التكوينية من قبل النوادي العلمية ومن تنشيط أساتذة الجامعة بما يدعم المسار العلمي للطلبة ويساعدهم على ولوج سوق الشغل ولاقت تفاعلا جيدا من قبل المتابعين للصفحة.

وفي الأخير فئة النشاط الثقافي بنسبة 5.53% فقد عرف النشاط الثقافي للمديرية الفرعية للنشاطات دفعة قوية من خلال تنظيم ومشاركة الطلبة في مختلف المسابقات منها الرسم. إنتاج الأفلام القصيرة، التنشيط، الموسيقى على المستوى المحلي والوطني، وفي مجال المسرح وقعت الجامعة اتفاقية تعاون مع المسرح الجهوي لتدريب وصقل مواهب الطلبة في هذا المجال، وبما ويجسد دور الجامعة في تقديم التربية المستمرة للمواطن في جميع المجالات الثقافية والزراعية والعلمية والاجتماعية(محمد أحمد الرشيد، 2005، ص9).

2- أبرز تحليل نتائج فئة الأهداف المتضمنة في منشورات صفحة المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية على موقع فيسبوك وكما بينه تحليل فئة الأنشطة أن تكريس جهود الدولة في الحفاظ على الذاكرة الوطنية قد تصدر قائمة الأهداف بنسبة 55.79%. وهو ما يدل على إدراك أعضاء القيادة الإدارية الجامعة والقائمين على المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية على أهمية التنمية الوطنية جنبا إلى جنب مع التحصيل العلمي للطلاب الجامعي. حيث تهدف التنمية الوطنية الشاملة للشباب الجامعي إلى تنمية وعي الشباب بمتطلبات المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع وتلبية احتياجاته، وأن تكون التربية من أجل المواطنة والتفوق العلمي، بما يمكنهم من دعم الاتجاه الوطني للتنمية(سواء علي شقوارة، 2012، ص40).

وجاء في المرتبة الثانية إدماج الطلبة في الأعمال التطوعية والخيرية بنسبة 23.00%. حيث تم القيام بعدد الأنشطة داخل الحرم الجامعي وعلى مستوى المجتمع المحلي بهدف توجيه الطالب للاستغلال الأمثل والإيجابي لأوقات الفراغ، بما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع داخل أو خارج الحرم الجامعي، في هذا الإطار قامت المديرية الفرعية للنشاطات بالتنسيق مع النوادي الطلابية بأعمال تطوعية شملت تعقيم وتطهير مختلف الفضاءات في الجامعة حفاظا على صحة الأسرة الجامعية، كما نظمت المديرية ومن خلالها النوادي الطلابية في عدة مناسبات حملات التبرع بالدم بالتنسيق مع مركز حقن الدم بمستشفى محمد بوضياف والمركز الطبي الاجتماعي للجامعة.

وفي المرتبة الثالثة جاء الهدف الرامي لتكريس انفتاح الجامعة على المحيط محليا ووطنيا بنسبة 13.19%. حيث يلاحظ ميدانيا، ومن خلال تحليل منشورات صفحة المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية على فيس بوك اهتمام وحرص القيادة الإدارية ممثلة في مدير الجامعة والإطارات في مختلف المناصب على حضور ومشاركة مختلف الأنشطة والفعاليات والإشراف عليها، جنبا إلى جنب مع الطلبة والموظفين والأساتذة، سواء كان تنظيمها من قبل الجامعة أو بالتنسيق مع السلطات ومختلف المديرية والمؤسسات المحلية.

وعرف الموسم الجامعي الماضي تنظيم الجامعة لمعرض بمناسبة ذكرى عيد الطالب الموافق ل 19ماي بحضور السلطات المحلية ومكونات الأسرة الجامعية وإشراف مدير الجامعة وتم عرض مشاريع الطلبة والتعريف بمختلف التخصصات، وعرض أعمال الكليات والمعاهد بالإضافة إلى النوادي الطلابية

والتعريف بالأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية التي يمكن للطلبة الانتساب إليها تحت إشراف المديرية الفرعية للنشاطات باعتبارها المديرية الموكلة بتنمية ودعم طاقات ومواهب ومهارات الطلبة في هذه المجالات.

ونضيف في إطار مساعي انفتاح الجامعة على المحيط ما لاحتضناه ميدانيا أن تنظيم الأبواب المفتوحة على الجامعة، وحفل افتتاح واختتام السنة الجامعية يعد أيضا بمثابة فضاء مفتوح لكل مكونات المجتمع المحلي للتعرف عن قرب على جامعة أم البواقي وعلى رسالتها وأهدافها وأنشطتها، وإنجازاتها. وتدل النتائج أعلاه وكما هو ملاحظ أن القيادة الإدارية للجامعة تتبنى استراتيجية هادفة لتفعيل علاقة الجامعة بالمحيط، حيث تتعاون الجامعة وتشارك مع العديد من الفاعلين من داخل وخارج محيطها في عديد النشاطات والفعاليات، ولكن يبقى انفتاحها بحاجة إلى تفعيل وتوسيع أكثر خاصة بالنسبة للمشاركة مع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الأخير وبنسبة قدرت ب8.02% جاء الهدف المتعلق بتنمية وتعزيز التنشئة الدينية الروحية من خلال المنشورات الخاصة بتقديم تهاني عيد الفطر وعيد الأضحى ومختلف الأنشطة التي تم تنظيمها احتفاء بشهر رمضان المبارك، وأيضا الأعمال التي نشرتها الصفحة من إنجاز النوادي والتي يثمن من خلالها ما هو محمود من سلوكيات واستهجان بعض السلوكيات الدخيلة على الحرم الجامعي والمجتمع المحلي وعلى المجتمع الإسلامي عامة.

وتدل النسبة على ضرورة بذل جهود أكبر من أجل الارتكاز على التنشئة الدينية والروحية باعتبارها المرجعية الأساسية لبناء المواطن الصالح لنفسه وللمجتمع بأنشطة تمتد طيلة الموسم الجامعي ولا تكن مناسبته فقط، حيث نتفق مع ذهبت إليه الباحثة سناء(2012) بأن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تتطلب منها أن تجعل من أنشطتها وتكويناتها وظيفه حاسمة في تكوين المواطن الخلق المعزز بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، المتمسك بمقومات هويته بشئى روافدها، المتمتع بالحقوق والحريات، الملتزم بالواجبات والقوانين، والمكتسب للمناعة تجاه السلوكيات اللامدنية لتشكل فضاءً جامعيًا رحبا وخصبا يكرس كل هذه التجليات المدنية عبر برامج غنية وأنشطة متنوعة(سنا علي شقوارة،2012،40)، وهو ما ذهب إليه محمد الرشيد(2005) بأن خدمة الجامعة للمجتمع يفرض عليها القيام بدورها في إبراز الهوية الوطنية وتوضيح الفلسفة التي يقوم عليها المجتمع بأبعادها الروحية والاجتماعية والقومية والإنسانية والعالمية(محمد أحمد الرشيد،2005،ص61)

3- بين تحليل فئة القيم المتضمنة في منشورات صفحة المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية أن حب الوطن والولاء والانتماء قد جاءت في المركز الأول بنسبة 63.22%، وهو ما يؤكد الانخراط الفاعل للجامعة في غرس وتعزيز قيم المواطنة باعتبارها الركيزة الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، والضامن لتنشئة جيل واع بحقوقه وأيضا بواجباته والتزاماته اتجاه تاريخ الوطن وحاضره ومستقبله، وكما تذهب إليه الباحثة سناء(2012) فإن تربية الإنسان وسلوكه الاجتماعي وتنمية ضميره الشخصي والاجتماعي نحو نفسه ووطنه وأمنه يعد بمثابة المقياس الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية(سنا علي شقوارة

(2012، ص38).

وجاءت القيم الدينية بنسبة قدرت ب18.92%، لاسيما منها قيم التضامن والتكافل الاجتماعي المستمدة من صميم وجوهر الدين الإسلامي، والتي تعد من بين مقومات المسؤولية الاجتماعية لاسيما في بعدها الخيري بمفهومها الحديث، وإن كان هناك من يفرق بين الإحسان والمسؤولية المجتمعية بأن الإحسان له طابع فردي وعفوي وشخصي فيما تتضمن المسؤولية المجتمعية وجود منهجية وخطة نابذة من تقديرات دقيقة لأولويات ومواضيع ذات علاقة بالاحتياجات الفعلية وأن لها ديمومة أكبر وتأثير أكثر (يوسف ذياب عواد، 2011، ص6)، فإننا نتفق مع الباحثة سناء (2012) حيث ينظر لمفهوم المسؤولية المجتمعية، أنه مفهوم جديد قادم من الغرب، ولكن المتأمل لنتائج الحضارة العربية الإسلامية يجد العديد من المفاهيم والأفكار والممارسات التي تضيف هذا المفهوم وتعمقه وتثريه، إذ تتعدى المسؤولية قطاع الأعمال لتشمل كافة أفراد المجتمع ضمن مفهوم التكافل والإحسان والتواصل المجتمعي (سنا علي شقوارة، 2012، ص37).

وعكفت الصفحة طيلة الشهر الفضيل على نشر العديد من أعمال الطلبة ذات الطابع الديني إلى جانب مختلف الفعاليات والنشاطات التي نظمتها المديرية الفرعية للنشاطات والنادي التابعة لها، من بينها تنظيم إفطار جماعي بدار المسنين، والمشاركة في إطار الاحتفاء بشهر رمضان المبارك واليوم الوطني للذاكرة في احتفالية نظمها المكتب الولائي أم البواقي للمنظمة الوطنية للسياحة والمحافظة على الموروث الثقافي بالتنسيق مع دار الثقافة نوار بوبكر وإحدى الوكالات السياحية المحلية، وتضمن تكريم الفائزين في المسابقة الولائية لحفظ أحكام التجويد، وندوة تاريخية حول الذكرى، كما يلاحظ اهتمام القيادة الإدارية الحالية بتعزيز القيم الدينية من خلال العمل على تشييد مصليات وأخرى قيد الإنجاز بهدف تمكين كافة أعضاء الأسرة الجامعية من أداء الصلاة.

وجاء في المرتبة الثالثة قيمة المسؤولية بنسبة 15.15%، وبرزت هذه القيمة من خلال مختلف المنشورات التي تظهر تواجد القيادة الإدارية للجامعة بالإشراف المباشر من مدير الجامعة ومشاركته الميدانية وحضوره رفقة إطارات وموظفي الجامعة حملات التوعية والتحسيس، وحتى الأنشطة التطوعية والخيرية المنظمة من قبل المديرية الفرعية للنشاطات والنادي ومختلف الفعاليات الرياضية، وهذا يدل على مستوى عال من تحمل المسؤولية التي يتم غرسها لدى مختلف مكونات الأسرة الجامعية، وذلك في حالات العمل العادية أو أوقات الأزمات والحالات الطارئة؛ فخلال وضع الأزمة الذي فرضه انتشار فيروس كورونا وإغلاق الجامعة أبان طاقم المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية رفقة القيادة الإدارية والعديد من الموظفين والعمال عن حمل وتحمل قدر كبير من المسؤولية، وتجدوا لمواجهة الأزمة وتخلوا عن عطلتهم السنوية-حسب ما تضمنته منشورات الصفحة التي بينت سهرهم على إعداد ما يلزم من وسائل (كمات، ملصقات توعوية وإرشادية، صور، أفنعة) لتطبيق البروتوكول الصحي للدخول الجامعي، في الوقت الذي خرج الطلبة والأساتذة ومعظم الموظفين في عطلة مفتوحة فرضها الحجر الصحي، وقدموا خير قدوة في البذل والتضحية وتحمل المسؤولية اتجاه الجامعة والمجتمع المحلي والوطن.

وتؤسس مثل هذه المواقف من قبل الأسرة الجامعية كما يذهب إليه (محمد عفانة 2012) لجامعة

مساهمة في بناء المواطنة المسؤولة اجتماعيا بما يكرس قيم المسؤولية الاجتماعية باعتبارها مسؤولية الفرد عن نفسه واتجاه أسرته وأصدقائه واتجاه دينه ووطنه من خلال فهمه لدوره ولتحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين وعلاقاته الإيجابية ومشاركته في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الأهداف العامة (محمد محمد حرب محمد عفانة، 2017، 15).

وفي الأخير جاءت القيم الجمالية بنسبة 2.71% انعكست فيما تضمنته المنشورات حول ما جسده الطلبة عبر مختلف النوادي بإشراف المديرية الفرعية للأنشطة من أعمال فنية في مجال الرسم والتنشيط والخط والزخرفة، والمسرح.

4- بين تحليل فئة الاتجاه أن الاتجاه الإيجابي نحو مضمين صفحة المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية جامعة أم البواقي قد غلب بنسبة كبيرة جدا بلغت 90.17%. مقابل نسبة 1.09% للاتجاه السلبي و 8.74% للاتجاه المحايد.

ويفسر هذه النتائج ما غلب على مضمين التعليقات من كلمات وعبارات وإيموجي عبر من خلالها المتفاعلون عن تشجيعهم واثمنهم لمختلف الجهود المبذولة من قبل المديرية ومن خلالها الطلبة ضمن النوادي والفرق الرياضية، وفي الاتجاه المحايد تضمنت التعليقات إبداء آراء محايدة، واستفسارات عن الأنشطة وتعليقات في سياق خارج موضوع المنشور، أما الاتجاه السلبي الذي لا يكاد يذكر فتضمن التعليق سخرية وتقليل من شأن النشاط الجهد المبذول.

5- أوضح تحليل فئة وسائط النشر أن صفحة المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية تعتمد في نشر موضوعاتها على مختلف الوسائط، وجاء في المركز الأول توظيف النص مرفق بالصور بنسبة أكثر من النصف 50.65%. تلاها توظيف الملصقات منفردة أو مرفقة بنص بنسبة 24.80%. وبنسبة معتبرة أيضا توظيف الفيديو مرفق بنص بنسبة 17.88%. وفي الأخير توظيف الفيديو فقط بنسبة 6.66% وكان موضوع الزيارة العلمية والتاريخية لولاية باتنة من المواضيع التي تم فيها الاكتفاء بنشر الفيديوهات حيث تفرض طبيعة الموضوع الذي سبق النشر عنه مشاهدة الفيديوهات بانتباه وتركيز دون توظيف النص، كما نجحت الصفحة في اعتماد الفيديوهات التي تم إعدادها من قبل الطلبة مرفقة بالنص في المنشورات التي تم عرضها احتفاء بشهر رمضان المبارك.

وتدل النتائج على نجاح المديرية في المزج بين مختلف الوسائط لعرض المنشورات محل الدراسة حيث تتيح ميزة تعدد الوسائط زيادة درجة التأثير وجذب الانتباه لمختلف المواضيع المنشورة، لاسيما توظيف النص مع الصور والفيديوهات، حيث يتم تقديم كل المعلومات الخاصة بالموضوع المنشور فهناك الكثير من مستخدمي هذه الوسائط من يكتفي فقط بقراءة النص المرفق دون مشاهدة الصور والفيديوهات، كما أن الملصقة توفر مساحات جد محدودة للنص ولذا يتم أحيانا الاستعانة بنص، وأغلب الملصقات التي تم نشرها بشكل منفرد كانت كافية لتبليغ الرسالة المرجوة.

6- أبرزت تحليل فئة أدوات التفاعل: أن التفاعل بالنقر على زر الإعجاب جاء بالمرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 82.38%. متبوعا بالتعليق على المنشورات بنسبة 11.42%. وفي الأخير بأضعف نسبة

مشاركة المنشورات 6.19%. ويلاحظ الاعتماد المتزايد المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية بجامعة أم البواقي على نشر مختلف أنشطتها عبر صفحتها الرسمية على موقع فيسبوك مستغلة مزايا النشر عبر هذه الوسائط المتمثلة في إمكانية تفاعل المستخدمين بطرق وكيفيات متعددة بالإضافة إلى سرعة وسهولة التواصل ومخاطبة هذه المواقع لفئة الشباب الذين يشكلون أكبر نسبة في وسط الطلبة.

خاتمة:

انطلقت هذه الدراسة من محاولة التعرف على تظاهرات المسؤولية المجتمعية لجامعة أم البواقي، انطلاقاً من توظيف هذه الأخيرة لمواقع التواصل الاجتماعي ممثلة في الصفحة الرسمية للمديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية على موقع فيسبوك.

وتوصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية لجامعة أم البواقي تجسدت في خدمة المجتمع خاصة في بعدها الخيري عن طريق الإسهام في الأنشطة التطوعية والخيرية وحملات التوعية والتحسيس، وتعزيز قيم المواطنة والتكافل الاجتماعي والمسؤولية، وغلب الاتجاه الإيجابي نحو المنشورات عينة الدراسة، وكان التفاعل معها عبر الإعجاب متبوعاً بالتعليق وبدرجة أقل مشاركة المنشورات التي تم عرضها باستخدام النصوص، الصور الملصقات والفيديوهات.

وخلصت الدراسة إلى تقديم المقترحات والتوصيات الآتية:

- تقترح الدراسة تدعيم الجهود الحالية لجامعة أم البواقي ومن خلالها جهود المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والرياضية في مجال خدمة المجتمع بإنشاء وحدة متخصصة أو مركز متخصص، ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من تجارب عربية منها تجربة الجامعة الأردنية التي أنشأت وحدات ومراكز متخصصة في التنمية وخدمة المجتمع. ونضيف رؤية الأستاذ والباحث محمد قيراط التجربة الماليزية وحسبه لعلها من أبرز الدول الإسلامية اهتماماً بهذا المجال حيث تقرر استحداث منصب بالجامعات الماليزية وهو نائب رئيس الجامعة للمسؤولية الاجتماعية لإبراز مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية في الحياة الأكاديمية ومختلف مجالات الحياة (محمد قيراط، 2016).

- نظراً لاقتران المشاركة والتفاعل على الطلبة المنتسبين للنادي والفرق الرياضية توصي الدراسة في مجال العملية التعليمية بإدراج مواد خدمة المجتمع مثل مادة التربية الوطنية والعلوم العسكرية، وأخلاقيات الطالب الجامعي في الخطط الدراسية لكل التخصصات، مع الاستفادة أيضاً من تجربة الجامعة الأردنية التي أدرجت هذه المواد في مقرراتها الدراسية، مع تعميم تدريس مواد مثل مشكلات اجتماعية، والاتصال الاجتماعي والحملات الإعلامية في كل التخصصات وتكييفها حسب خصوصية كل تخصص.

- في مجال البحث العلمي ولتعزيز وإرساء شراكة فاعلة بين الجامعة والمحيط تقترح الدراسة إشراك بمستوى أكبر لمختلف المؤسسات والقطاعات، وتكييف مواضيع بحوث التخرج، المؤتمرات، الملتقيات، الندوات والأيام الدراسية في كل الأقسام والكليات ومخابر البحث بجامعة أم البواقي، وفق متطلبات وأهداف التنمية المحلية والوطنية الشاملة، وبما يسهم في تشخيص مشكلات المجتمع المحلي وإيجاد الحلول في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادي والاجتماعي.

- توسيع وتدعيم مجالات خدمة الجامعة للمجتمع لتشمل: مجال التعليم المستمر من قبيل الدراسات المسائية النظامية لمن فاتهم فرص التعليم الجامعي، الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد، تنظيم دورات وبرامج مهنية متخصصة هدفها التنمية المهنية، دورات فنية ومهنية تهدف إلى تطوير المهارات عند العمال والفنيين، دورات عامة لخدمة المجتمع وهي مفتوحة لكل فئات المجتمع، مجال الاستشارات والدراسات التي يقدمها الأساتذة في التخصصات الموجودة بالجامعة، مجال الخدمات الأتموزجية ويشمل ما تقدمه الجامعة من خدمات اتموزجية للمجتمع المحلي بوضع مختلف هياكلها ومرافقها لصالح الخدمة العامة مثل قاعات المحاضرات والمؤتمرات، المركز الطبي وما يتبعه من مخابر، قاعات وصلات الرياضة، المكتبة، مركز السمعي البصري، مركز تعليم اللغات، مركز الطبع بالجامعة...إلخ

قائمة المراجع:

1. ماهر عودة الشمالية، الإعلام الرقمي، دار الإحصاء العلمي، عمان، 2015.
2. آلاء ماهر خفاجة، أدوات الاتصال والتفاعل بالشبكات الاجتماعية كمنتج وعملية دراسة تحليلية على الصفحات الإخبارية أثناء الأحداث الهامة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، مجلد 28 عدد 9، ص 2020.
3. جمال زرن، الإعلام التقليدي والجديد في سياق تمدد الإعلام الاجتماعي وشبكاته، مركز الجزيرة للدراسات مارس 2017.
4. سناء علي شقوارة، أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مجلد 1، عدد 2، 2012.
5. سميرة حسن الحاجي محمد، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، الجزء الثاني، العدد 176، 2017.
6. وليد بن عبونعيمة بن عبد المجيد، الأشكال التفاعلية واللغوية في الوسائط الإعلامية الإلكترونية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 13، عدد 2، 2018.
7. الأطروحات:
8. محمد أحمد الرشيد، دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور، أطروحة دكتوراه فلسفة في التربية تخصص إدارة تربوية كلية الدراسات التربوية العليا جامعة عمان العربية للدراسات العليا، أيار 2005.
9. محمد محمد حرب محمد عفانة، تقييم التزام الجامعات بالمسؤولية الاجتماعية وفق نموذج كارول، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال جامعة الأزهر، غزة، 2017.
10. مواقع الانترنت:
11. إبراهيم المبيضين، 2021 فيس بوك " يتربع في الصدارة.. 2.8 مليار مستخدم في العالم، <https://alghad.com> نشر 6 فبراير، 2021 الزيارة: 21.09.2121: 13:35 سا
12. محمد قيراط، 2016، الجامعة ودورها في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، <https://al-sharq.com/opinion>، 2016/12/24/، الزيارة 28.11.2021: 22.30 سا
13. يوسف ذياب عواد، 2011، الجامعات العربية والمسؤولية المجتمعية، <http://dar.aucegypt.edu>، الإطلاع 28.11.2021: 11.00 سا
14. نسرين حسونة، 2014، الإعلام الجديد...المفهوم ووسائله والخصائص والوظائف <http://nisreenhassouna.wordpress.com>، الزيارة 2014/04/08 03:29: 16.45 سا
15. حسب تقرير دولي جديد هذه آخر إحصائيات مستخدمي الانترنت وشبكات التواصل بالجزائر www.echoroukonline.com نشر 11.02.2021، الزيارة 21.09.2021: 14.00 سا

اتجاهات طلبة الجامعة نحو المسؤولية الاجتماعية

Attitudes of university students towards social responsibility

د. بوريو نصيرة -- جامعة أم البواقي (الجزائر): b_nadira2008@yahoo.fr

Abstract:

This study aimed to identify the students' attitudes towards social responsibility among a sample of 57 male and female students from the University of Constantine.

To achieve the objective of this study, a questionnaire was used as a tool for data collection, and the results were analyzed using the weighted average method and the chi-squared test.

The study results demonstrated that the students' attitudes towards social responsibility were positive in all the dimensions. Also, they did not show differences between students' attitudes at the significance level (0.05) due to the gender variable.

Keywords:

Social responsibility, attitudes

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على اتجاهات الطلبة نحو المسؤولية المجتمعية لدى عينة من طلبة جامعة قسنطينة . تألفت عينة الدراسة من 57 طالبا وطالبة ، ولتحقيق أهداف البحث استخدم استبيان كأداة لجمع البيانات وحللت النتائج باستعمال الوسط المرجح واختبار الكاف تربيع . أشارت نتائج الدراسة إلى أن نتائج اتجاه الطلبة إيجابي نحو المسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها. كما لم تظهر النتائج اختلافات بين اتجاهاتهم في جميع الأبعاد عند مستوى الدلالة (0,05) تعزى لمتغير الجنس .

الكلمات المفتاحية:

الاتجاهات، المسؤولية الاجتماعية.

- مقدمة:

لم تقتصر وظائف الجامعة على التدريس والبحث العلمي فحسب، بل ألحقت لها في السنوات الأخيرة وظيفة خدمة المجتمع، وهذا من أجل مواكبة سرعة وتعقيد ومشاكل هذا العصر، فالجامعة هي الهيئة القادرة على إيجاد تفسيرات وحلول تطبيقية لتلك المشكلات واستشراف آفاق المستقبل وطرح قضايا وتحديات العصر وتقديم الحلول والبدائل.

فوظيفة خدمة المجتمع تساهم في تنمية القدرة على المشاركة والاسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، فتوفر المناخ لممارسة الديمقراطية في المشاركة الفعالة في العمل والرأي وتعي لدى طلابها الرغبة في البحث والمعرفة و بث روح المسؤولية الاجتماعية والاعتماد على الذات في تحمل مسؤولية الحياة ومن ثم تحقيق التوازن في شخصية الطالب.

أن الجهل بمقتضيات المسؤولية الاجتماعية وعدم تحملها يولد اضطرابا اجتماعيا نفسيا و خطرا محققا بالمجتمع كافة، لذا تجب توعية الطلاب بمسؤوليتهم ضمن المجتمع الذي ينتمون إليه والتي تتجلى في عدة مستويات، حيث تتجلى على المستوى الفردي من خلال قدرة كل فرد منهم على أن يكون مسؤولا على نفسه وعمله وكل ما يتعلق به ويحقق مصالحه، وعلى المستوى الجماعي، تبرز مسؤوليته من خلال مساعدته لمختلف أفراد مجتمعه كجيرانه وأصدقائه وأفراد عائلته وقدرته على افادتهم وكذا مشاركته في مختلف أنشطة المجتمع المدني. أما على المستوى الوطني، فتتجلى مسؤوليته من خلال عمله الجاد لتطوير بلده وتحسين أوضاعه، وعلى المستوى الديني، تكمن هذه المسؤولية في قيامه بفرائضه الدينية وتحليه بمختلف القيم الأخلاقية.

فالفرد اجتماعي بطبعه، حيث يرى أدلر أن الفرد لا يمكن أن يعيش حياة آمنة مستقرة ويحقق أهدافه خارج إطار الجماعة، لذا يجب أن يكون متعاوناً ومعطاءً للمجتمع، كما نظر إلى الأفراد والمجتمع على أنهما مترابطان يعتمد كل منهما على الآخر، فإذا أحس الفرد أنه جزء من المجتمع، عندها يتمكن من العيش بشجاعة و اقدام في محاولته في التغلب على مشكلات الحياة (جمال، 2006، ص2)، كما أن أخلاق الطالب هي الضابط والمعيار الأساسي للمشكل لقيم المجتمع والتي تدفع به إلى عجلة التطور. إن ادراك الطالب الجامعي لمسؤولياته الاجتماعية بدافع من نفسه يقوده إلى أن يكون فردا إيجابيا في المجتمع فيحقق نضجا اجتماعيا ويستجيب لمقتضيات التعاون والمشاركة الإيجابية نحو العمل الجماعي التي تفرضها الحياة المعاصرة.

- تساؤلات البحث:

سعت الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1/ ما اتجاهات طلبة الجامعة نحو المسؤولية الاجتماعية؟
- 2/ هل تختلف اتجاهات طلبة الجامعة نحو المسؤولية الاجتماعية باختلاف الجنس؟

- مصطلحات البحث:

- **الاتجاهات:** مفردتها اتجاه، يعرف على أنه استعداد وجداني مكتسب ثابت نسبياً يحدد سلوك الفرد و مشاعره إزاء أشياء: طعام، كتاب، أشخاص، جماعات أو موضوعات، فكرة أو مبدأ أو نظام اجتماعي أو سياسي، يفضله أو يرفضه (حبيب، 2008، ص92).
- كما يعرف على أنه افتراض ثابت نسبياً يدفع الفرد نحو قبول أو رفض موضوع ما يفضي استجابات محددة للفرد بالسلب أو الإيجاب، أما التعريف الاجرائي في هذه الورقة البحثية فتمثل الدرجات التي يحصل عليها أفراد العينة من خلال اجاباتهم على بنود الاستبيان.
- **المسؤولية الاجتماعية:** هي التزام الفرد بمضمون القيم والمعايير الاجتماعية التزاماً ذاتياً و فعلياً والاحجام عن كل ما يؤدي إلى خرقها أو تحريفه في أي مجال من مجالات العلاقات الاجتماعية المختلفة (جمال، 2006، ص4).
- كما عرفها الجنابي على أنها مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة والالتزام بقيمتها ومعاييرها و الاهتمام بها و العمل على فهم مشكلاتها و الإحساس بحاجاتها و مشاركتها في انجاز مهماتها (الجنابي، 1998، ص17). و تعرّف اجرائياً على أنها مسؤوليّة الفرد تجاه نفسه، أسرته، أصدقائه، دينه و وطنه من خلال الأعمال و السلوكات التي يبديها اتجاههم، و تبرز في هذا البحث من خلال عبارات استبيان المسؤولية الاجتماعية.

- الدراسات السابقة:

- دراسة موسى (1987): هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفروق بين النوعين في المسؤولية الاجتماعية، تكونت العينة من 60 طالبا و طالبة من مراكز التأهيل التربوي تحت اشراف جامعة الأزهر، تم تطبيق مقياس المسؤولية الاجتماعية لصالح الدين أبو ناهية و رشاد عبد العزيز، خلصت الدراسة إلى أن الذكور أكثر إحساسا بالمسؤولية الاجتماعية من الاناث، كما أشارت الدراسة إلى أن المجالات التي تستثير المسؤولية الاجتماعية للذكور تختلف عن مجالات الإناث، فبعض أبعاد المسؤولية الاجتماعية تناسب طبيعة الذكر و أخرى تساير طبيعة الأنثى (زينة، 2017، ص630)
- دراسة التميمي (1989): استهدفت هذه الدراسة التعرف على درجة المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة بعض كليات جامعة بغداد، صمم لذلك مقياس تضمن المسؤولية نحو الذات، المسؤولية نحو الأسرة، الجيران و الأصدقاء، المسؤولية نحو المجتمع المحلي و طبق المقياس على عينة مكونة من 600 طالب و طالبة في جامعة بغداد، و أظهرت النتائج عدم وجود فرق ذي دلالة معنوية بين متوسطي درجات أفراد العينة في ضوء متغير الجنس، و قد وجد فرق بين متوسطات استجابات طلبة الدراسات الإنسانية و طلبة الدراسات العلمية، كما أظهرت الدراسة أن متوسط درجات المسؤولية الاجتماعية لدى طالبات الدراسات العلمية أعلى من الطلاب في نفس المجموعة، بينما متوسط درجات الطلاب في الدراسات الانسانية أعلى من متوسط درجات المسؤولية الاجتماعية لدى الطالبات (صباح، 2016، ص271)

- دراسة رويشد (2007): دراسة بعنوان "الحرية والمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية الأساسية بالكويت"، هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الحرية والمسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب، استخدم الباحث المنهج الوصفي وأعد استبانة لقياس التوجه للحرية والمسؤولية وزعت على عينة قوامها 200 طالباً وطالبة اختيرت بطريقة عشوائية، وكشفت الدراسة إلى أن أفراد العينة لديهم توجه إيجابي نحو الحرية وأن 71.5% من العينة لهم توجه إيجابي نحو المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقا جوهرية بين الجنسين في التوجه حول المسؤولية الاجتماعية وأن هناك ارتباطاً موجبا بين قيمة الحرية وقيمة المسؤولية الاجتماعية (حسن، 2013، ص108)

- دراسة مشرف (2009): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى التفكير الأخلاقي ومستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، أظهرت نتائج البحث أن مستوى التفكير الأخلاقي لدى طلبة الجامعة يقع في المرحلة الرابعة من مراحل التفكير الأخلاقي الستة لكلولبرج وهي تقابل مرحلة التمسك الصارم بالقانون والنظام الاجتماعي، كما أظهرت النتائج أن أفراد العينة لديهم مستوى مرتفع من المسؤولية الاجتماعية، وأن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين مستوى التفكير الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية ووجود فروق في مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث (زينة، 2017، ص630).

- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من:

- أهمية المسؤولية الاجتماعية لارتباطها بمهمة تحديد وضبط سلوك الأفراد تجاه المجتمع.
- أهمية الطالب الجامعي داخل المجتمع، فهو طاقة بشرية تحتاج الصقل والتوجيه للوصول به لخدمة و تنمية مجتمعه.

- تساعد هذه الدراسة مؤسسة التعليم العالي على تحديد اتجاه الطلبة نحو المسؤولية الاجتماعية وبالتالي العمل على تشخيص الحالة التي عليها الطلاب و من ثم دفعهم نحو سلوكيات وأعمال تعبر عن مسؤوليتهم الاجتماعية.

- أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى :

- الكشف والتقصي عن اتجاهات طلبة الجامعة نحو المسؤولية الاجتماعية.

- الكشف عن التباين في اتجاهات طلبة الجامعة وفقا لمتغير الجنس .

- فرضيات البحث:

أ- اتجاهات طلبة الجامعة نحو المسؤولية الاجتماعية إيجابية .

ب - تختلف اتجاهات طلبة الجامعة نحو المسؤولية الاجتماعية باختلاف الجنس .

إجراءات البحث الميدانية :

- حدود الدراسة: تمت الدراسة الحالية خلال شهر نوفمبر من السنة الجامعية 2021/2022 ، وشملت عينة من طلبة جامعة قسنطينة (الجزائر). وتم جمع البيانات باستخدام استبيان اشتمل على خمسة محاور.
- عينة البحث : بلغت عينة البحث 59 طالبة وطالبا جامعييا بجامعة قسنطينة سجلت بطريقة عشوائية.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

المجموع	عدد الاناث	عدد الذكور
57	27	30

• أداة

البحث: صمم استبيان تضمن خمسة محاور وزعت بنوده كالتالي :
جدول رقم (2): توزيع بنود الاستبيان حسب كل محور:

عدد بنوده	اسم المحور	عدد المحاور
9	المسؤولية الذاتية	1
12	المسؤولية الجماعية	2
16	المسؤولية الوطنية	3
11	المسؤولية الأخلاقية	4
11	المسؤولية الدينية	5
المجموع 59 بنودا		

- تضمنت الاستبيان ثلاثة بدائل و صححت حسب (موافق 3 / محايد 2 / غير موافق 1).

• الشروط السيكمترية لأداة البحث :

أ - الصدق: تم التحقق من صدق الاختبار اعتمادا على تفحص اتساقه الداخلي وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجات كل بند و الدرجة الكلية للاختبار ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (3): معاملات الارتباط بين درجات كل محور و الدرجة الكلية.

رقم المحور	معامل الارتباط	دال عند مستوى دلالة
1	0,69	0,01
2	0,74	0,01
3	0,83	0,01
4	0,85	0,01
5	0,77	0,01

يتضح من الجدول أن كل البنود دالة عند مستوى دلالة (0,01) مما يدل على أن اتساقها الداخلي مقبول وبالتالي صدقها .

ب - الثبات: بعد تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية قدرت ب25 طالب وطالبة ، اعتمدت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ ، قدر معامل الثبات ب0,91 وهو ما يدل على أن الاستبيان على درجة مرضية من الثبات .

- المعالجة الإحصائية: للإجابة عن تساؤلات الدراسة استخدمت الباحثة الوسط المرجح لكل محور من محاور الاستبيان وكذلك اختبار كاف تربيع للكشف عن الاختلاف في اتجاهات الطلبة وفقا لمتغير الجنس .

- نتائج البحث:

عرض نتائج الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على أن اتجاهات طلبة الجامعة إيجابية نحو المسؤولية الاجتماعية.

بعد تفرغ استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات اتجاهات الطلبة جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4)

جدول رقم (4): قيمة الوسط المرجح لكل محور من محاور الاستبيان.

رقم المحور	المحور	الوسط المرجح	الوزن المنوي	التقدير
1	المسؤولية الذاتية	2,62	87,33	إيجابي
2	المسؤولية الجماعية	2,36	78,66	إيجابي
3	المسؤولية الوطنية	2,34	78	إيجابي
4	المسؤولية الأخلاقية	2,55	85	إيجابي
5	المسؤولية الدينية	2,62	87,33	إيجابي

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (4) يتضح لنا أن اتجاه الطلبة في المحاور الخمسة للمسؤولية الاجتماعية جاءت متضمنة في المجال اللفظي الذي هو محصور بين (2,32 و 3) والذي يمثل الاتجاه الإيجابي، كما نلاحظ من الجدول نفسه أن أكبر وزن نسبي كان حول المسؤولية الذاتية و المسؤولية الدينية. ويمكن تفسير ذلك بأن الحياة الجامعية تفرض على الطالب بأن يكون مسؤولاً على تصرفاته وذاته. أما بالنسبة للمسؤولية الدينية، فطبيعة التنشئة الاجتماعية تفرض عليه بأن يلتزم بعادات المجتمع وقيمه وأخلاقه.

جدول رقم (5): قيمة الوسط المرجح للاستبيان ككل.

الوسيط المرجح	الوزن المثوي	التقدير
2,42	80,66	إيجابي

يظهر الجدول رقم (5) اتجاه الطلبة نحو المسؤولية الاجتماعية في الاستبيان ككل حيث أن قيمة الوسط المرجح جاءت متضمنة في المجال اللفظي الذي هو محصور بين (2,32 و 3) والذي يمثل أيضا الاتجاه الإيجابي، وعليه فإن الفرضية الأولى محققة. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة روبشد (2007) والتي توصلت إلى أن توجهات الطلبة نحو المسؤولية الاجتماعية إيجابية و دراسة مشرف (2009) التي أسفرت أن مستوى المسؤولية الاجتماعية للطلبة مرتفع.

عرض نتائج الفرضية الثانية: نصت الفرضية الثانية على أن هناك اختلاف في اتجاهات الطلبة نحو المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (6): نتائج ك² لاتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الذاتية.

الجنس	غير موافق	محايد	موافق	قيمة ك ²	القيمة الجدولية عند درجة الحرية 2
ذكور	34	68	168	26,40	0,00
إناث	6	42	195		

يوضح الجدول رقم (6) قيمة الكاف تربيع 26,40 ومستوى الدلالة 0,00 عند درجة الحرية 2 وهو ما يدل على وجود اختلاف في اتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الذاتية حيث جاءت قيمة الدلالة أقل من 0,05

جدول رقم (7): نتائج ك² لاتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الجماعية.

الجنس	غير موافق	محايد	موافق	قيمة ك ²	القيمة الجدولية عند درجة الحرية 2
ذكور	66	120	174	6,65	0,03
إناث	37	111	176		

يوضح الجدول رقم (7) قيمة الكاف تربيع 6,65 ومستوى الدلالة 0,03 عند درجة الحرية 2 وهو ما يدل على وجود اختلاف في اتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الجماعية حيث جاءت قيمة الدلالة أقل من 0,05.

جدول رقم (8): نتائج كا2 لاتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الوطنية.

الجنس	غير موافق	محايد	موافق	قيمة كا ²	القيمة الجدولية عند درجة الحرية 2
ذكور	110	155	215	8,50	0,01
إناث	68	139	225		

يوضح الجدول رقم (8) قيمة الكاف تربيع 8.50 ومستوى الدلالة 0,01 عند درجة الحرية 2 وهو ما يدل على وجود اختلاف في اتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الوطنية حيث جاءت قيمة الدلالة أقل من 0,05.

جدول رقم (9): نتائج كا2 لاتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الأخلاقية.

الجنس	غير موافق	محايد	موافق	قيمة كا ²	القيمة الجدولية عند درجة الحرية 2
ذكور	34	89	207	9,35	0,009
إناث	12	92	193		

يوضح الجدول رقم (9) قيمة الكاف تربيع 9,35 ومستوى الدلالة 0,009 عند درجة الحرية 2 وهو ما يدل على وجود اختلاف في اتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الأخلاقية حيث جاءت قيمة الدلالة أقل من 0,05.

جدول رقم (10): نتائج كا2 لاتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الدينية.

الجنس	غير موافق	محايد	موافق	قيمة كا ²	القيمة الجدولية عند درجة الحرية
ذكور	35	94	201	30,85	0,00
إناث	14	42	241		

يوضح الجدول رقم (10) قيمة الكاف تربيع 30,85 ومستوى الدلالة 0,00 عند درجة الحرية 2 وهو ما يدل على وجود اختلاف في اتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الدينية حيث جاءت قيمة الدلالة أقل من 0,05.

أظهرت نتائج الكاف تربيع في جميع محاور الاستبيان أن هناك اختلاف بين اتجاهات الذكور والاناث حول المسؤولية الاجتماعية وعليه فإن الفرضية الثانية محققة وهي النتيجة التي تتوافق مع دراسة موسى (1987) ودراسة الرويشد (2007) ودراسة مشرف (2009) حيث أن نتائج دراساتهم تؤكد وجود فروق في مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس ، إن هذا

الاختلاف في الاتجاهات نحو المسؤولية الاجتماعية يرجع لاختلاف طبيعة الذكر عن طبيعة الأنثى كما تتناقض هذه النتيجة مع دراسة التميمي (1959).

- الخاتمة:

- إن ما أسفرت عليه النتائج يكشف عن الاتجاهات الإيجابية التي يحملها الطالب الجامعي الجزائري نحو المسؤولية الاجتماعية، فعلى الجامعة تدعيم هذا الاتجاه حتى يتجسد في أقوال و أفعال لتحقيق الرقي للمجتمع لأن نهضة الأمم تكمن في إيمان شعوبها وتكاتفهم معبرين عن مسؤوليتهم تجاه مجتمعهم.
- فالمسؤولية الاجتماعية للطالب هي مسؤوليته تجاه ذاته و نفسه و تجاه الآخرين من مجتمعه و بيئته ووطنه و دينه و التي تبدأ باتجاهاته الإيجابية نحوهم و ادراكه لمتطلبات المجتمع و دوره في المساهمة في إنجاز تلك المتطلبات، ثم تنتقل إلى شعوره بالواجبات و الالتزامات الاجتماعية، فيتجسد بأكثر واقعية من خلال ممارسة هذه المسؤولية الاجتماعية بصورة فعلية و التي تظهر في مختلف الأنشطة و السلوكات.
- على ضوء نتائج البحث يمكن تقديم اقتراحات :
- إتاحة الفرصة أما الطلبة لمشاركتهم في خدمة المجتمع من خلال توفير السبل التي تمكنهم من إبداء سلوكات إيجابية تعبر عن مسؤوليتهم الاجتماعية.
 - تطوير الجامعة لمعايير قياس و تقييم المسؤولية الاجتماعية لدى أفرادها.
 - النظر في عووض التكوين الحالية و تعديلها نحو مساقات تنمي المسؤولية الاجتماعية للطالب.

التهديش والمراجع:

- حسين عوض، نظيمة حجازي، واقع المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة و تصور مقترح لبرنامج يرتكز إلى خدمة الجماعة لتنميتها، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ج1، العدد30، 2013.
- جمال حميد قاسم، قياس المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة القادسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، ج3، العدد11، 2006.
- أحمد عبد المجيد صمادي وعقل محمد البعراوي، الفروق في المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية في ضوء عدد من المتغيرات، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد 11، العدد1، 2015.
- القيسي خولة عبد الوهاب، نجف أفرح أحمد، المسؤولية الاجتماعية لأطفال الرياض الأهلية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، ج1، العدد30، 2011.
- صباح مرشود منوخ، المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة تكريت، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد3، 2016.
- الجنابي صاحب عبد مرزوق، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بفاعلية المرشد التربوي في العراق ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 1998.
- زينة عبد الأمير عبد الحسن، المواطنة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد52، 2017.
- حبيب أحمد علي، علم النفس الاجتماعي، مؤسسة طبية القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.

استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة وعلاقتها بدرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية

جامعة أم البواقي لأدوارهم الوظيفية في الخدمة المجتمعية (الداخلي والخارجي)

Strategies for facing stressful events and their relationship to the degree of practice of professors in the Department of Social Sciences at Oum El Bouaghi University for their functional roles in the field of community service (internal and external)

د. جغوب دلال ----- جامعة أم البواقي (الجزائر): ddalal.2009@yahoo.fr

د. عروج فضيلة -- جامعة أم البواقي (الجزائر): aroudjfadila@gmail.com

Abstract:

This study aimed to find out the relationship of strategies to confront stressful events to the degree of practice of professors in the Department of Social Sciences at Oum El Bouaghi University for their functional roles in the field of community service (internal and external)

To achieve the objectives of the study, two questionnaires were applied, the first on strategies for coping with stress and the second on community service. The study concluded that the most used strategies to confront stressful events is the problem-solving strategy, and that the professors of the Department of Social Sciences practice their functional roles in the field of internal community service to a large degree and external to a weak degree. And that there are no differences in the degree to which the professors of the Department of Social Sciences practice their functional roles in the field of community service (internal and external), according to their opinion, due to the variables (gender/social status/scientific rank). Finally, there is no statistically significant relationship between strategies to confront stressful life accidents and the degree to which the professors of the Department of Social Sciences practice their functional roles in the field of community service, according to their opinion, except for the strategy of the religious dimension in the field of internal community service.

Key words:

Stressful events - community service

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة بدرجة ممارسة الأساتذة بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي)

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق استبيانين الأول عن استراتيجيات مواجهة الضغوط والثانية عن خدمة المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر الاستراتيجيات استخداما لمواجهة الأحداث الضاغطة هي استراتيجية حل المشكلة، وأن أساتذة قسم العلوم الاجتماعية يمارسون أدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع الداخلي بدرجة كبيرة والخارجي بدرجة ضعيفة، وأنه لا توجد فروق في درجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب رأيهم لتغيرات (الجنس/ الحالة الاجتماعية/ الرتبة العلمية، وأخيرا لا توجد علاقة دلالة إحصائية بين استراتيجيات مواجهة حوادث الحياة الضاغطة ودرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع حسب رأيهم ماعدا استراتيجية البعد الديني في مجال خدمة المجتمع الداخلي.

الكلمات المفتاحية:

الأحداث الضاغطة - خدمة المجتمع

مقدمة.

لقد حظي مفهوم خدمة المجتمع أو المسؤولية المجتمعية باهتمام العديد من الباحثين والمختصين في مجالات العلوم الاجتماعية عبر مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء، وذلك لما لهذا المفهوم من أهمية بالغة في حياة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، ومن أهم تلك المؤسسات على الإطلاق تلك التي تعنى بشؤون التربية والتعليم بشكل عام وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص، حيث أن الدور المنوط بالجامعة لم يعد مقتصرًا على الرسالة العلمية المجردة. بل تعداه إلى جوانب مختلفة من الحياة اليومية وإن كانت الرسالة العلمية المعرفية هي الهدف الحقيقي والرئيسي الذي أوجدت من أجلها تلك الجامعات.

لم يعد ينظر للجامعة على أنها مؤسسة علمية فحسب بل هي مؤسسة اقتصادية واجتماعية وثقافية ومجتمعية بالمعنى الواسع الذي يعني الاهتمام بكل ما يشغل المجتمع (الكبيسي، 2001، ص24). وفي هذا السياق يشير (عمرو، ساكور، 2011، ص 14) إلى أن الجامعات تعد من أهم المؤسسات التربوية في المجتمع وهي مطالبة بأن تكون على وعي كامل بمسؤولياتها وبرسالتها في المجتمع وهذه الرسالة لا تقف عند مجرد تلقين كم من المعلومات لمجموعة من الشباب لإعدادهم للمهن والوظائف التي يحتاج إليها المجتمع في تقدمه ونموه، وعليه فهي ليست مركزًا لتخريج الموظفين، أو مصنعًا للشهادات ولا مركزًا للامتحانات ولكنها صورة للمجتمع المثالي المطلوب الوصول إليه، وفي ذلك تتباين أدوار الجامعة المختلفة في تجسيد مسؤولياتها المجتمعية سواء ما تعلق بدعم المجتمع الخارجي وما يتضمنه من مجموع الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لبناء علاقاتها بالمجتمع الخارجي، أو ما تعلق منه بدعم المجتمع الداخلي أو البيئة الداخلية للجامعة والتي نقصد بها مجموعة الممارسات والتوجهات والتي تعتمدها الجامعة بغية تحسين وتطوير المجتمع الداخلي المكون لها من طلبة وموظفين وأساتذة، فقد بات من الضروري أن تهتم الجامعة باحتياجات المجتمع الداخلي المكون لها وأن تحاول تلبية تلك الاحتياجات في ضوء ما تمتلكه من إمكانيات، فنجاح الجامعة يعتمد بقدر كبير على تحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل. وتوفير مختلف معايير الصحة والسلامة المهنية، كما أنه بات من الضروري أن تضمن الجامعة العدالة والانصاف لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والموظفين بشكل مناسب، كما يجب أن تعمل سياساتها وإجراءاتها على تجنب التمييز وكافة أشكال الظلم وتوفير قدر الإمكان مبدأ تكافؤ الفرص (الحاجي، 2017، ص536).

حيث أنه يمكن الحديث عن الجامعة وعن مسؤوليتها المجتمعية سواء تجاه بيئتها الداخلية أو الخارجية إلا بالارتكاز على أهم مواردها البشرية على الإطلاق، إنه الأستاذ الجامعي الذي يعد أهم عناصر المنظومة الجامعية والتركيز على أدواره التي تعددت التدريس والبحث العلمي إلى مهمة أكثر نبلا وأنفع من حيث جودة ما يقدمه هذا الأستاذ من خدمات للمجتمع تساهم في تنويره وبناءه وتطوير مختلف قطاعات الحياة العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك، وبذلك فإن أداء الأستاذ الجامعي في مجال خدمة المجتمع يتكون من جانبين هامين يكون الجانب الأول من داخل الجامعة وتتخلص مسؤوليته في المشاركة في الأنشطة الطلابية وتوجيهها، والأدوار الإدارية في القسم والكلية والجامعة وعضوية اللجان على

مستويات القسم، الكلية، الجامعة والإشراف على أساتذة آخرين. أما الجانب الثاني فمن خارج الجامعة وهنا ينوط به القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع، وتسهم في حلها بالإضافة إلى تقديم المشورة والخبرة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمشاركة في الندوات والمحاضرات العامة والمساهمة في الدورات التدريبية التي تقدم لتأهيل العديد من القيادات والعاملين.

أولاً: مشكلة الدراسة:

إن المتتبع لوظائف الأستاذ الجامعي فيما يخص خدمة المجتمع يجد انها متعددة، متنوع ومتداخلة يحمل من خلالها هذا الأستاذ مسؤولية تعدد في كثير من الحيات ثقيلة وتتطلب مجهودات غير عادية للتمكن من القيام بها، ذلك أنها تستوجب طاقات نفسية وجهودا مادية ومعنوية يستمدتها هو الآخر من بيئته الجامعية (وذلك في نظر الباحثين إشكال آخر)، حيث أنه كثيرا ما ينتظر من الأستاذ الجامعي تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية من مثل إنجاز البحوث التي تعالج مشكلات المجتمع وتساهم في حلها، تقديم الخبرة والمشورة العلمية لمن يطلبها من مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية، هذا بالإضافة للمشاركات المتعددة في الندوات العلمية التي تقام خارج أوصار الجامعة والإسهام في الدورات التكوينية لمختلف إطرارات ومستخدمي المؤسسات الإدارية التابعة لقطاع الوظيف العمومي أو مختلف القطاعات الخاصة، وفي ذات السياق يذكر(ونوفي، مزارة، 2017، ص05) أن مجالات خدمة المجتمع المنتظرة من الأستاذ الجامعي صنفت إلى ثلاثة أنماط أساسية يتضمن النمط الأول تلك البحوث التطبيقية التي يقوم بها الأستاذ الجامعي والتي تستهدف حل مشكلة ما أو سد حاجة من حاجيات المجتمع، كما يحمل النمط الثاني بعد الاستشارات كخدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل حسب لفائدة مؤسسات المجتمع سواء في القطاع العام أو الخاص ، كما يقدم الدعم لأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل تلك الخدمات، هذا فضلا عن النمط الثالث والذي يشمل بعد تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية وما تتضمنه دورات تحسين المستوى.

هذا وقد أثبتت التجارب أنه باستطاعة الأستاذ الجامعي خدمة مجتمعه من خلال بناء الفرد الذي يعيش في هذا المجتمع، فما يقدمه الأستاذ لطلبته من علم وأخلاق وقيم تجعل منهم أفراد صالحين منتجين مفيدين لأنفسهم وللمجتمع.

وهذا ما جعل أساتذة الجامعة يعانون من مستوى مرتفع من الضغوط المهنية والتي تشير إلى الإجهاد والإرهاق الذي يخبرنا به الجسم في عمليات التوافق المستمرة مع التغيرات البيئية، وبعبارة أخرى رد فعل الجسم للمتطلبات الواقعة عليه. وتستخدم "الضغوط" في الواقع دلالة على حالتين مختلفتين، ففي الأولى تشير إلى الظروف البيئية التي تحيط بالفرد والتي تسبب له نوعا من الضيق والتوتر، وضمن هذا الإطار فإنها تشير إلى وجود مسببات مختلفة أو مصادر خارجية للضغوط، وفي الحالة الثانية فان عبارة الضغوط تشير إلى ردود الفعل الداخلية والتي تحدث بسبب هذه المصادر أو الشعور غير سار الذي ينتاب الفرد، وقد اتفق معظم المهتمين بهذا الموضوع على أن المواقف البيئية التي تدرك بأنها ذات متطلبات تفوق قدرات وإمكانات الفرد في التعامل معها وتمثل ضغوط بالنسبة له (عسكر، 2005، ص91)، وهذا ما

أثبتته عديد الدراسات مثل دراسة (حامد، 2019) التي اهتمت بدراسة الضغوط المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية المعارف الجامعة ووجدت بأن مهنة التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص من المهن الأكثر تعرضاً للضغوط المهنية وفي تحليله لمجموعة الدراسات السابقة التي اعتمد عليها وجد بأنه لم تثبت فروق الضغوط المهنية لبعض المتغيرات كالجنس والسن ومدة الخبرة والحالة الاجتماعية بشكل قاطع حيث وجد أن بعض الدراسات تؤكد وجود ارتباط بين هذه المتغيرات والضغوط المهنية في حين بحوث أخرى لم تثبت تلك العلاقة. كما أكدت دراساتي (اسماعيل، الطاف، دت) التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين الضغوط المهنية والتوافق المهني لدى أساتذة الجامعة حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن أساتذة الجامعة يعانون من ضغوط مهنية كما توصلت أيضاً أن كلما ازدادت الضغوط قل التوافق المهني لدى الأستاذ الجامعي، بالإضافة إلى دراسة (مزازي، حماني، 2018) التي جاءت تحت عنوان: "العلاقة بين السمات الشخصية، والضغوط المهنية لدى أساتذة التطبيقية لمختلف الرياضات" على أن الأساتذة يعانون من الضغوط المهنية. وفي ذات السياق جاءت نتائج دراسة (جوادي، 2005) والتي تناولت مصادر ومستويات الضغط النفسي لدى الأستاذ الجامعي "حيث توصلت الدراسة إلى أن الأستاذ الجامعي يعاني من ضغط نفسي وأن أكثر المصادر إحداث للضغط النفسي هي العلاقة مع الزملاء، الجوائز، العلاقة مع الإدارة، العلاقة مع الطلبة، الظروف الفيزيائية، وخصائص طبيعة العمل، ولا شك أن مستوى هذه الضغوط لم ينخفض بعد أن أُلقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على كل القطاعات بما في ذلك قطاع التعليم العالي الذي دفعته إلى إغلاق أبوابه تقليداً من فرص انتشاره وما نتج عن هذا من إجراءات لاحقة، والمصادر المسببة للضغوط قد تواجه الأستاذ حتى في حياته الاجتماعية والخاصة وليس فقط في وظيفته.

وتكمن خطورة استمرار الضغوط في مضاعفاتها السلبية التي من أبرزها حالة الاحتراق النفسي التي تتمثل في حالات التشاؤم أو اللامبالاة وقلة الدافعية، وفقدان القدرة على الابتكار، والقيام بالواجبات بصورة آلية تفتقر إلى الاندماج الوجداني (بون، 2003). وهذا ما أشار له (أبو مصطفى، السميري، 2008، ص 350) من "أن الأحداث الضاغطة تعد خطراً كبيراً على صحة الفرد وتوازنه، كما تهدد كيانه النفسي، لما ينشأ عنها من آثار سلبية، كعدم القدرة على التكيف وضعف مستوى الأداء، والعجز عن ممارسة مهام الحياة اليومية، وانخفاض الدافعية للعمل، والشعور بالإرهاك النفسي".

ومن ثمة فهناك حاجة لتحديد الاستراتيجيات التي يستخدمها الأساتذة لمواجهة مواقف الحياة الضاغطة، حيث إن "هناك مجموعة من الاستراتيجيات يقوم بعضها على خفض التوتر، وبعضها الآخر على مواجهة المشكلة موضوع الضغط، ويتعامل بعضها الآخر مع الجوانب المعرفية المرتبطة بتقييم مصدر الضغط، أو تقييم الموارد المتاحة لمواجهة" (تلالوة، 2009). وعلاقة هذه الاستراتيجيات بدرجة ممارستها لأدوارهم في خدمة المجتمع.

1. تساؤلات الدراسة:

- أ. ما الاستراتيجيات الأكثر استخداماً لدى الأساتذة لمواجهة الأحداث الضاغطة حسب رأيهم؟
- ب. ما درجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب رأيهم؟
- ت. هل توجد فروق في درجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب رأيهم تعزى لمتغيرات (الجنس/ الحالة الاجتماعية/ الرتبة العلمية)؟
- ث. هل توجد علاقة دلالة إحصائية بين استراتيجيات مواجهة حوادث الحياة الضاغطة ودرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب رأيهم؟

2. فرضيات الدراسة:

- أ. يمارس أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) بدرجة كبيرة حسب رأيهم؟
- ب. توجد فروق في درجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب رأيهم تعزى لمتغيرات (الجنس/ الحالة الاجتماعية/ الرتبة العلمية).
- ت. توجد علاقة دلالة إحصائية بين استراتيجيات مواجهة حوادث الحياة الضاغطة ودرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب رأيهم.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا الحالية في كونها تسلط الضوء على أحد أهم الموضوعات التي تناولها الباحثون والعلماء بالدراسة خلال العقود الأخيرة ويتعلق الأمر بمفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، والنتائج الملحوظة التي وصلت إليها مختلف الجامعات الغربية جراء ممارستها لتلك المسؤولية.

محاولة تقديم دراسة ميدانية تجسد من خلالها واقع ممارسة جامعة أم البواقي لمسؤوليتها المجتمعية ونخص بتلك المسؤولية درجة ممارسة الأساتذة بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي). وفي ذلك فإننا نحاول كباحثين تقديم دراسة يمكن ان تستفيد من مخرجاتها الجامعة لمحاولة استدراك النقائص وتوفير الأفضل لمكونات تلك البيئة الداخلية.

تستمد الدراسة الحالية اهميتها من كونها تفتح المجال للباحثين لتناول الموضوع من وجهات نظر مختلفة خاصة وأن موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات يعد موضوعاً شائكاً بتعدد محاوره وتعدد الفئات التي

يشملها فالكل مسؤول عن تقديم الخدمات التي يستطيع تقديمها لصالح البقية. وأستاذ الجامعي يعد حلقة الوصل لكل الأطراف المكونة للمجتمع الجامعي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تم إجراء هذا البحث من أجل:

1. التعرف على أكثر الاستراتيجيات استخداماً لدى الأساتذة لمواجهة الأحداث الضاغطة لديهم.
2. التعرف على درجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي).
3. التأكد من الفروق في درجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب متغيرات (الجنس/ الحالة الاجتماعية/ الرتبة العلمية).
4. التأكد من وجود علاقة بين استراتيجيات مواجهة حوادث الحياة الضاغطة ودرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي).

خامساً: حدود الدراسة

اقتصرت البحث الحالي على أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البوابي للموسم الدراسي (2021 - 2022).

سادساً: تحديد المصطلحات.

تم تحديد المصطلحات الواردة بالبحث وكالاتي.

1. الأحداث الضاغطة: عبارة عن أحداث تتميز بالشدة، أو صعوبة جسدية أو عقلية أو انفعالية، تحدث بسبب مطالب أو ضغوطات بيئية أو موقفية أو شخصية، مما ينتج عنها ضغوط نفسية ومهنية تؤثر على حياة الفرد وعلى توازنه النفسي والمهني وتعيق أداءه الاجتماعي، وذلك لأسباب قد يكون مصدرها الفرد نفسه، أو محيطه الاجتماعي أو المهني أو نتيجة تداخل الأسباب الثلاث معاً، وما يتبع ذلك من استجابات الفرد بغية التكيف والتوافق مع معطيات البيئة الاجتماعية والمهنية.
 2. استراتيجيات المواجهة: هي عبارة عن سلسلة من الأفعال وعمليات التفكير، والتي تستخدم لمواجهة موقف ضاغط أو غير سار، والمصطلح عادة ما يتضمن الأسلوب المباشر والشعوري لمواجهة المشكلات في مقابل استخدام الحيل الدفاعية، فهي تلك الأساليب التي يستخدمها الفرد في تعامله مع المواقف المهددة بغية السيطرة عليها (عبد المعطي، 2006).
- التعريف الاجرائي: هي الدرجة الكلية التي يتحصل عليها الأستاذ من خلال اجابته على استبيان استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة والذي تتم الاستجابة عليه في إطار خمسة بدائل: بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة ضعيفة، بدرجة ضعيفة جداً.

3. خدمة المجتمع:

تعرف الخدمة في اللغة العربية على أنها تقديم المساعدة أو المنحة، أو توفير رعاية لجهة محددة، أو لعموم الناس، ويعني مفهوم الخدمة اصطلاحاً: قيام الإنسان بنشاط ما، لصالح غيره من الأفراد أو الجماعات. خدمة المجتمع هي إحدى المهن الإنسانية التي تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد ومن جانب آخر إلى رفع كفاية التعليم، خلال أنماط من الممارسات التعليمية التي تهدف للوصول إلى المتعلم، وتعامل هذه الأهداف المتعلم كحالة فردية وكعضو في جماعة في الوقت نفسه، فهي تهتم بتنميته كفرد وتطوير المجموعة كمجموعة في مجتمع أو بيئة محلية، وهي أداة تتحقق بها رفاهية المجتمع، وتعتمد هذه الأداة على استثمار الطاقة البشرية الموجودة وتحفيزها على العمل والبناء.

التعريف الإجرائي: هو جملة الأنشطة التي يقوم بها الأستاذ والتي يسعى من خلالها إلى تقديم خدمات للجامعة (المجتمع الداخلي) وللمجتمع الخارجي. يمكن الاستدلال عليها من خلال الدرجة الكلية التي يتحصل عليها الأستاذ في استبيان خدمة المجتمع والذي تتم الاستجابة عليه في إطار خمسة (05) بدائل: بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة ضعيفة، بدرجة ضعيفة جداً.

ثامناً: إجراءات البحث:

1. منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة دون تدخل من الباحث اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها.
2. مجتمع البحث: تمثل في الأساتذة الدائمين بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي البالغ عددهم ثلاث وسبعين (73) أستاذ وأستاذة.
3. أسلوب البحث المنبع: تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل لجميع عناصر المجتمع، وقد تم استرجاع 32 استبيان ما يمثل% من مجموع الأساتذة مما يسقط عنها صفة الحصر الشامل ويجعل منها عينة عشوائية ممثلة.
4. أدوات جمع البيانات:

أ- استبيان استراتيجيات مواجهة حوادث الحياة الضاغطة: تم الاعتماد على الاستبانة التي طورها (تلالوة، 2009)¹ والتي تتكون في أصلها من ثمانية (08) محاور تم الاعتماد على ستة (06) منها وحذف اثنين (02) والمحاور التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة هي:
✓ استراتيجية حل المشكلة من (01 إلى 08)

¹ يمكن الاطلاع على كيفية إعداد الأداة بالاطلاع على المرجع:

- تلالوة، محمود أحمد عبد الغني، (2009). تقدير الذات وعلاقته باستراتيجيات مواجهة أحداث الحياة الضاغطة لدى معلمي وكالة الغوث في الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

- ✓ استراتيجيات مواجهة الفعالة، وتضم العبارات من (09 إلى 16)
- ✓ استراتيجيات البحث عن الدعم الاجتماعي، وتضم العبارات من (17 إلى 24)
- ✓ استراتيجيات التجنب، وتضم العبارات من (25 إلى 32) وقد تم حذف بند من هذا المحور متعلق بشرب الخمر.
- ✓ استراتيجيات المواجهة الانفعالية، ويضم العبارات من (33 إلى 40)
- ✓ استراتيجيات البعد الديني وتضم العبارات من (11 إلى 48)
- تم التأكد من صدق الاستبيان الأصلي بعرضه على مجموعة من المحكمين، كما قام الباحث بإخضاعه للتحليل العاملي. وقد أسفر التحليل العاملي على ارتباط جميع الفقرات مع الدرجة الكلية. أما الثبات فتم تقديره باستخدام طريقة إعادة الاختبار (0.707)، وكذلك على طريقة التجزئة النصفية (0.79)، وعلى ألفا كرونباخ (0.84).
- وتجب الإشارة إلى أنه تم إعادة التأكد من الخصائص السيكمترية على عينة من الأساتذة في هذه الدراسة (العنصر الخاص بالشروط السيكمترية لأدوات البحث)
- ب- استبيان خدمة المجتمع:
- تحقيقاً لأهداف البحث الحالي قامت الباحثتين ببناء استبيان لقياس المتغير الثاني (خدمة المجتمع) باتباع الخطوات الآتية:
- ✓ الاطلاع على الأدبيات والمقاييس ذات العلاقة بمتغير البحث بغية الاستفادة منها في تحديد تعريف خدمة المجتمع وتحديد مجالاته وصياغة الفقرات وتحديد البدائل المناسبة للإجابة عنها. وتحديدًا دراسة (بوزيد وآخرون، 2021)
- وقد تم تحديد محاور الأداة كالتالي:
- خدمات مقدمة إلى الجامعة (المجتمع الداخلي): ويضم البنود من (01 إلى 15)
- خدمات مقدمة إلى المجتمع على نطاق أوسع (المجتمع الخارجي): ويضم البنود من (16 إلى 24)
- ✓ صياغة العبارات: بعد اطلاع الباحثتين على الأدبيات والمقاييس ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي تمكنتا من إعداد فقرات الاستبيان حيث تكون من (26) فقرة قبل التحكيم و(24) فقرة بعد التحكيم.
- وفيما يلي توثيق لعبارات الاستبيان:
- البنود رقم: 1، 2، 4، 6، 8، 9، 10، 13 تم أخذها من دراسة (بوزيد وآخرون، 2021)
- أما بقية البنود فتم تصميمها انطلاقاً من التراث النظري الذي اطلعت عليه الباحثتين وبعض نماذج التقييم للأساتذة في ضوء نظام ضمان الجودة لبعض الجامعات العربية (قطر/ البحرين)

✓ اعداد بدائل الإجابة: حيث تم وضع خمسة بدائل للإجابة وهي: بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة ضعيفة، بدرجة ضعيفة جدا. بحيث تعطى عند التصحيح (5-4-3-2-1) على الترتيب للعبارة الموجبة (كل عبارات الاستبيان موجبة).

ج- الشروط السيكومترية لأدوات البحث:
 ✓ صدق الاستبيانين:

تم الاعتماد على صدق المحتوى والصدق الظاهري من أجل التأكد من مدى صلاحية العبارات للمجالات المتضمنة فيها وكذلك للتأكد من المظهر العام للأدوات من حيث وضوح العبارات وموضوعيتها، لذا تم عرض الأدوات على خمسة خبراء (أنظر الملحق) للحكم على مدى صلاحية العبارات وفي ضوء آرائهم تم الحصول على النتائج التالية:

بالنسبة لمقياس حوادث الحياة الضاغطة:

تم الإبقاء على جميع العبارات في الاستبيان لأن معامل صدقها مقبول (تم استخدام معادلة لوشي) مع تعديل بعض العبارات. ويمكن تلخيص النتائج المحصل عليها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): صدق كل بند لاستبيان استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة

ص	لا	نعم	العبارة	ص	لا	نعم	العبارة	ص	لا	نعم	العبارة
01	00	05	35	01	00	05	18	01	00	05	01
01	00	05	35	01	00	05	19	01	00	05	02
01	00	05	36	01	00	05	20	01	00	05	03
01	00	05	37	01	00	05	21	01	00	05	04
01	00	05	38	01	00	05	22	01	00	05	05
01	00	05	39	01	00	05	23	01	00	05	06
01	00	05	40	01	00	05	24	01	00	05	07
01	00	05	41	01	00	05	25	01	00	05	08
01	00	05	42	01	00	05	26	01	00	05	09
01	00	05	43	01	00	05	27	01	00	05	10
01	00	05	44	01	00	05	28	01	00	05	11
01	00	05	45	01	00	05	29	01	00	05	12
01	00	05	46	01	00	05	30	01	00	05	13
01	00	05	47	01	00	05	31	01	00	05	14
01	00	05	48	01	00	05	32	01	00	05	15
				01	00	05	33	01	00	05	16
				01	00	05	34	01	00	05	17

من الجدول نلاحظ أن جميع العبارات كان معامل صدقها أكبر من 0.60. وبالتالي فإنه بالإمكان الاعتماد على هذا الاستبيان في جمع بيانات حول موضوع البحث.
بالنسبة لاستبيان خدمة المجتمع:

النتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): صدق كل بند لاستبيان خدمة المجتمع

ص	لا	نعم	العبارات	ص	لا	نعم	العبارات	ص	لا	نعم	العبارات
01	00	05	19	01	00	05	10	01	00	05	01
0.20	00	05	20	01	00	05	11	01	00	05	02
0.20	00	05	21	01	00	05	12	01	00	05	03
01	00	05	22	01	00	05	13	01	00	05	04
01	00	05	23	01	00	05	14	01	00	05	05
01	00	05	24	01	00	05	15	01	00	05	06
01	00	05	25	01	00	05	16	01	00	05	07
01	00	05	26	01	00	05	17	01	00	05	08
				01	00	05	18	01	00	05	09

من الجدول نلاحظ أن جميع العبارات كان معامل صدقها أكبر من 0.60. ماعدا العبارتين رقم (21/20) على التوالي اللتين جاء معامل صدقهما (0.20 أقل من 0.60 إذ وجد المحكمون أن معنى هذين البندين يتداخل مع بنود أخرى) وتم حذفهما. وبالتالي فإنه بالإمكان الاعتماد على هذا الاستبيان في جمع البيانات حول موضوع البحث.

✓ ثبات الاستبيانين:

تم التأكد من الثبات بعد تجريب الاستبيانين بصورة أولية على 10 أساتذة، ثم معالجة البيانات بالاعتماد على معادلة ألفا كرومباخ للثبات ذات الصيغة:

$$\alpha = \frac{n}{n-1} \left[1 - \frac{\sum \partial n^2}{\partial^2 N} \right]$$

وقد تم تطبيق هذه المعادلة تحديداً لأن: الاستجابة على الاستبيان ذات الاختيار من متعدد (أكثر من بدلين). وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:
بالنسبة للاستبيان استراتيجيات مواجهة الحوادث الضاغطة:

استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة وعلاقتها بدرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية جامعة أم د. جغوب دلال
اليواقي لأدوارهم الوظيفية في الخدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) د. عروج فضيلة

جدول رقم (03): ثبات محاور استبيان استراتيجية مواجهة الضغوط والأداة ككل

المجال	معامل الثبات
استراتيجية حل المشكلة	0.89
استراتيجية المواجهة الفعالة	0.82
استراتيجية البحث عن الدعم الاجتماعي	0.78
استراتيجية التجنب	0.88
استراتيجية المواجهة الانفعالية	0.83
استراتيجية البعد الديني	0.71
الاستبيان ككل	0.84

يتضح لنا من الجدول أن جميع قيم معاملات الثبات أكبر من 0.60، وهذا يعد دليلاً على أن الاستبيان ثابت بمجالاته الست.

بالنسبة لاستبيان خدمة المجتمع:

جدول رقم (04): ثبات محاور استبيان خدمة المجتمع والأداة ككل

المجال	معامل الثبات
خدمات مقدمة إلى الجامعة	0.89
خدمات مقدمة إلى المجتمع على نطاق أوسع	0.89
الاستبيان ككل	0.93

يتضح لنا من الجدول أن جميع قيم معاملات أكبر من 0.60، وهذا يعد دليلاً على أن الاستبيان ثابت بمجالاته الثلاث.

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

اعتمدت الباحثين على مجموعة من الأساليب الإحصائية تمثلت في:

أ. الوسط المرجح: لكل بند ولكل محور وللإستبيان ككل، وهذا بغرض التأكد من درجة خدمة الأساتذة للمجتمع وللاستراتيجيات مواجهة الضغوط الأكثر استخداماً من قبلهم:

- الوسط المرجح لكل بند:

$$\frac{(1 * 5_{ت}) + (2 * 4_{ت}) + (3 * 3_{ت}) + (4 * 2_{ت}) + (5 * 1_{ت})}{ت ك}$$

ت ك

مجموع الدرجات التي يحصل عليها المحور

عدد البنود * عدد المستجيبين

- الوسط المرجح لكل محور =

الوسط المرجح * 100

الدرجة القصوى

- الوزن المئوي:

- التقدير اللفظي لقيم الوسط المرجح:

وهذا باستخراج المدى من خلال قيم البدائل وذلك للوصول إلى ضبط التقدير اللفظي لقيم الوسط المرجح وفق الآتي: $4=1-5$ وبقسمة الناتج (قيمة المدى المقدر بـ 4) على 5 بدائل وبهذا يكون طول الخلية هو: (0.80) ونلتزم بإضافة طول الخلية في كل مرة حتى نصل إلى أعلى حد للخلية والمتمثل في 5.

جدول رقم (05): يوضح تقديرات الوسط المرجح في هذا البحث

المجالات	الدرجات
[1.80-1]	بدرجة درجة ضعيفة جدا
[2.60-1.80]	بدرجة درجة ضعيفة
[3.40-2.60]	بدرجة متوسطة
[4.20-3.40]	بدرجة كبيرة
[5-4.20]	بدرجة كبيرة جدا

ب. إضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية التالية بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية
:spss

- ✓ معامل ارتباط "بيرسون": للتأكد من وجود علاقة بين متغيري الدراسة.
- ✓ تحليل التباين: من أجل التأكد من صحة الفرضية الخاصة بالفروق في الاستجابات حسب
الرتبة العلمية.
- ✓ اختبار "ت": من أجل التأكد من صحة الفرضية الخاصة بالفروق حسب الجنس/ الحالة
الاجتماعية/ الرتبة العلمية.

6. عرض النتائج ومناقشتها:

أ- عرض ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الأول:

- ✓ ما الاستراتيجيات الأكثر استخداما لدى الأساتذة لمواجهة الأحداث الضاغطة حسب رأيهم؟
النتائج موضحة في الجدول التالي:

استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة وعلاقتها بدرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية جامعة أم
د. جفوب دلال
د. عروج فضيلة
البواقي لأدوارهم الوظيفية في الخدمة المجتمع (الداخلي والخارجي)

جدول رقم (06): يوضح تقديرات الوسط المرجح والوزن المنوي لاستجابات الأساتذة على استبيان

استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة

البيود	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا	الوسط المرجح	الوزن المنوي	البيدائل	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا	الوسط المرجح	الوزن المنوي
المحور الأول: استراتيجية حل المشكلة															
01	00	19	11	02	00	3.53	70.6 2	05	00	18	13	01	00	3.53	70.6 2
02	00	30	02	00	00	3.93	78.7 5	06	00	23	08	01	00	4.31	86.2 5
03	00	26	05	01	00	3.78	75.6 2	07	00	23	09	00	00	3.71 8	74.3 7
04	00	18	10	04	00	3.43	68.7 5	08	00	26	06	00	00	3.81	76.2 5
المج	00	183	64	09	00	3.67 9	73.5 9		00						
المحور الثاني: استراتيجية المواجهة الفعالة															
09	00	22	09	01	00	3.65	73.1 2	13	00	18	09	04	01	3.37 5	67.5
10	00	24	07	01	00	3.71 8	74.3 7	14	00	19	09	04	00	3.46 8	69.3 7
11	00	25	07	00	00	3.78	75.6 2	15	00	19	11	02	00	3.65	73.1 2
12	00	25	07	00	00	3.78	75.6 2	16	00	18	12	02	00	3.43	68.7 5
المج	00	170	42	14	01	3.26	65.2 3		01						
المحور الثالث: استراتيجية البحث عن الدعم الاجتماعي															
17	00	13	13	05	01	3.18 7	63.7 4	21	00	06	16	09	01	2.84	56.8 7
18	00	24	05	03	00	3.65	73.1 2	22	00	27	05	00	00	3.84	76.8 7
19	00	16	09	07	00	3.28	65.6 2	23	00	17	12	02	01	3.40	68
20	00	21	07	04	00	3.53	70.6	24	00	05	10	12	05	2.46 8	49.3 7
المج	00	129	77	42	03	3.25 7	65.1 5								

المحور الرابع: استراتيجية التجنب															
55	2.75	06	07	08	11	00	29	56.2 5	2.81	02	09	14	07	00	25
59.3 7	2.96 8	04	08	08	12	00	30	56.8 7	2.84	04	08	09	11	00	26
66.8 7	3.34	02	04	07	19	00	31	51.8 7	2.59	05	08	14	05	00	27
46.8	2.34	08	12	08	04	00	32	35	1.75	17	09	03	03	00	28
								52.6	2.63	48	65	71	71	00	المج
المحور الخامس: استراتيجية المواجهة الانفعالية															
63 75	3.18 7	03	04	09	16	00	37	53	2.65	04	10	11	07	00	33
36.2 5	1.81	11	17	03	01	00	38	78.1 2	3.90	01	03	11	17	00	34
64 37	3.21 8	02	04	11	15	00	39	70 62	3.53	01	02	08	21	00	35
53	2.65	02	10	17	03	00	40	39.3 7	1.96 8	09	16	06	01	00	36
								56	2.80	33	66	76	81	00	المج
المحور السادس: استراتيجية البعد الديني															
76.8	3.84	00	01	05	26	00	45	72.4	3.62	00	03	06	23	00	41
48.1 2	2.40	07	11	08	06	00	46	45.6	2.28	08	12	07	05	00	42
54.3 7	2.71 8	03	11	10	08	00	47	76.8	3.84	00	00	05	27	00	43
75	3.75	01	01	03	27	00	48	72.5	3.62	00	02	08	22	00	44
								65	3.25	19	41	52	144	00	المج

يتضح من الجدول أعلاه ان استجابات الأساتذة على المحور الأول قد قدر وسطها المرجح ب 3.679 وبوزن مئوي 73.59% وهي تقع في المجال اللفظي الذي يكون محصورا بين [3.40-4.20] والذي يشير الى تطبيق الأساتذة لاستراتيجية حل المشكلة في مواجهتهم للضغوط بدرجة كبيرة حيث تراوحت الاستجابات بين حد أعلى 4.31 بوزن مئوي 86.25% متمثلة في البند رقم 06 والذي يعبر عن تفكير الأساتذة عواقب ونواتج الحل الذي سينفذونه ، ثم يليها استفادتهم من خبرتهم السابقة في حل المشكلة الحالية وهو ما يعبر عنه البند رقم 01 الذي كان وسطه المرجح 4.25 ووزنه المئوي 85% ، وحد أدنى 3.43 بوزن مئوي 68.75% متمثلة في البند رقم 04 (قبل اتخاذ أي قرار أكون قادرا على التنبؤ بالنتائج والاحتمالات الممكنة) و يليه البندين رقم 01، 05 على التوالي بوسط مرجح 3.53 ووزن مئوي 70.62 (أضع خطة لحل المشكلة وأنفذها، ألجأ لتقييم الخطوات التي أمارسها في حل المشكلة)

كما ويتضح من الجدول كذلك ان استجابات الأساتذة على المحور الثاني قد قدر وسطها المرجح ب 3.26 وبوزن مئوي 65.23% وهي تقع في المجال اللفظي الذي يكون محصورا بين [2.60-3.40] والذي يشير الى أن الأساتذة يستخدمون استراتيجية المواجهة الفعالة بدرجة متوسطة حيث تراوحت الاستجابات بين حد أعلى 3.78 بوزن مئوي 75.62% متمثلة في البندين: رقم 11 الذي يتضمن: "أثاب من أجل الحصول على ما أريد"، ورقم 12 "أبذل جهدا مضاعفا كي أحقق الأهداف الصعبة" وحد أدنى 3.375 بوزن مئوي 67.5% متمثلة في البند رقم 13 الذي يعبر عن "أواجه انتقادات زملائي بمناقشتها معهم".

المحور الثالث فقد قدر وسطه المرجح ب 3.257 قابله وزن مئوي 65.15 وهو يقع ضمن المجال اللفظي [3.40-2.60] "بدرجة متوسطة" أما بالنسبة للبنود فقد كان أعلى وسط مرجح للبند رقم 22: أحب أن أحتفظ بعلاقات دافئة مع الآخرين" بوسط مرجح 3.84 ووزن مئوي 76.87 يليه البند رقم 18: أتحدث عن مشكلاتي إلى شخص أثق بنصائحه وطريقة تفكيره" بوسط مرجح 3.65 ووزن مئوي أما أدنى وسط مرجح 73.12 فكان للبند رقم 24: أعتد على الآخرين في حل مشكلاتي الخاصة عند تعرضي لموقف ضاغط" بوسط مرجح 2.864 ووزن مئوي 49.37 يليه البند رقم 21: "أجأ لزيارة أصدقائي وأقاربي عند تعرضي لموقف ضاغط" بوسط مرجح 2.84 ووزن مئوي 56.87.

أما المحور الرابع فقد قدر وسطه المرجح ب 2.63 قابله وزن مئوي 52.6 وهو يقع ضمن المجال اللفظي [3.40-2.60] "بدرجة متوسطة" أما بالنسبة للبنود فقد كان أعلى وسط مرجح للبند رقم 31: أتجنب مخالطة الآخرين عند تعرضي لموقف ضاغط" بوسط مرجح 3.34 ووزن مئوي 66.87 يليه البند رقم 30: أتجنب التفكير بالمشكلة عندما أكون في موقف ضاغط" بوسط مرجح 2.968 ووزن مئوي أما أدنى وسط مرجح 59.37 فكان للبند رقم 28: ألتجأ إلى التدخين عند التعرض لموقف ضاغط" بوسط مرجح 1.75 ووزن مئوي 35.

كما ويتضح من الجدول كذلك ان استجابات الأساتذة على المحور الخامس قد قدر وسطها المرجح ب 2.80 وبوزن مئوي 56% وهي تقع في المجال اللفظي الذي يكون محصورا بين [3.40-2.60] والذي يشير الى أن الأساتذة يستخدمون استراتيجية المواجهة الانفعالية بدرجة متوسطة حيث تراوحت الاستجابات بين حد أعلى 3.90 بوزن مئوي 78.12% متمثلة في البند: رقم 34 الذي يتضمن: "تشعري المواقف الضاغطة بقدر كبير من المعاناة، يليه البند رقم 35 الذي يعبر عن "أصبح شديد التوتر عند مواجهتي مشكلة ما" بوسط مرجح 3.53 ووزن مئوي وحد أدنى 1.81 بوزن مئوي 36.25% متمثلة في البند رقم 38 الذي يعبر عن "أشتم من يكون أمامي في الموقف الضاغط".

أما بالنسبة للمحور السادس فإن استجابات الأساتذة عليه قد قدر وسطها المرجح ب 3.25 وبوزن مئوي 65% وهي تقع في المجال اللفظي الذي يكون محصورا بين [3.40-2.60] والذي يشير الى أن الأساتذة يستخدمون استراتيجية البعد الديني بدرجة متوسطة حيث تراوحت الاستجابات بين حد أعلى 3.90 بوزن مئوي 76.8% متمثلة في البندين: رقم 43، 45 "ألتجأ إلى الدعاء إلى الله عندما أكون تحت الضغط"، "ألتجأ

إلى الاستغفار عند تعرضي لموقف ضاغط" وحد أدني 2.28 بوزن مئوي 45.6% متمثلة في البند رقم 42 الذي يعبر عن "أشارك في الجلسات الدينية في المساجد عند تعرضي للضغط".

من الجدول نستنتج أن أكثر الاستراتيجيات استخداما هي استراتيجية حل المشكلة (وسط مرجح 3.679 ووزن مئوي 73.59) تلتها استراتيجية المواجهة الفعالة والبحث عن الدعم الاجتماعي (وسط مرجح 3.26 ووزن مئوي 23.65) ثم استراتيجية البعد الديني (وسط مرجح 3.25 ووزن مئوي 65) ثم استراتيجية المواجهة الانفعالية (وسط مرجح 2.80 ووزن مئوي 56) وأخيرا استراتيجية التجنب (وسط مرجح 2.63 ووزن مئوي 52.6).

ب- عرض ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:

ج. يمارس أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) بدرجة كبيرة حسب رأيهم؟

جدول يوضح استجابات الأساتذة على محاور استبيان خدمة المجتمع:

جدول رقم (07): يوضح تقديرات الوسط المرجح والوزن المئوي لاستجابات الأساتذة على استبيان

خدمة المجتمع

البيانات	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضئيلة جدا	الوسط المرجح	الوزن المئوي	البيانات	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضئيلة جدا	الوسط المرجح	الوزن المئوي
المحور الأول: خدمات مقدمة إلى الجامعة													
01	12	16	04	00	4.25	85	09	13	16	03	00	4.31	86.25
02	03	10	11	08	3.25	65	10	09	15	05	03	3.84	76.87
03	20	12	00	00	4.62	92.5	11	05	05	14	07	3.18	63.75
04	02	11	11	08	3.21	64.37	12	08	15	03	05	3.75	75
05	06	08	13	05	3.5	70	13	08	10	09	04	3.62	72.5
06	07	11	12	01	3.65	73	14	04	06	11	08	03	60
07	03	11	11	05	3.22	64.37	15	05	08	10	07	3.25	65
08	17	12	03	00	4.44	8875	المحور كل	122	166	120	61	3.68	73.66
المحور الثاني: خدمات مقدمة إلى المجتمع على نطاق أوسع													
16	02	06	10	07	02.62	52.5	21	05	03	05	12	2.59	51.87
17	02	06	06	12	2.56	51.25	22	05	06	08	10	03	60
18	08	16	06	01	3.87	77.5	23	07	19	02	03	3.87	77.5
19	05	07	09	03	3.09	61.87	24	06	04	11	07	3.03	60.62
20	08	09	08	06	3.53	70.62	المحور كل	48	76	65	73	1.91	38.20

يتضح من الجدول أعلاه ان استجابات الأساتذة على المحور الأول قد قدر وسطها المرجح ب 3.68 وبوزن مئوي 73.66% وهي تقع في المجال اللفظي الذي يكون محصورا بين [3.40-4.20] والذي يشير الى وجود ممارسة الأساتذة لأدوارهم تجاه الجامعة بدرجة كبيرة حيث تراوحت الاستجابات بين حد أعلى 4.62 بوزن مئوي 92.5% متمثلة في البند رقم 03 والذي يعبر عن قيام الأساتذة بتأليف كتب ومواد تعليمية لصالح الطلبة، ثم يليها التزامهم بالأنظمة والتعليمات وعملهم بها وهو ما يعبر عنه البند رقم 01 الذي كان وسطه المرجح 4.25 ووزن مئوي 85% ويمكن تفسير ذلك بأن خدمة الأساتذة للجامعة تتقاطع أو تتكامل مع وظائفه الأخرى كالتكوين مثلا وما يرافقه من وضع مطبوعات.... (خدمة الطالب).

وحد أدني 3 بوزن مئوي 60% متمثلة في البند رقم 15 (مثلت الجامعة في مختلف المناسبات الاجتماعية) ويليه البند رقم 11 بوسط مرجح 3.18 ووزن مئوي 63.75 (هناك تعاون بيني وبين أساتذة آخرين في المجال البحثي) وهذا يدل على أن العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة والتي من شأنها أن تساهم في تطوير البحث والتكوين على الرغم من أن منها فوق المتوسط إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

كما ويتضح من الجدول كذلك ان استجابات الأساتذة على المحور الثاني قد قدر وسطها المرجح ب 1.91 وبوزن مئوي 38.20% وهي تقع في المجال اللفظي الذي يكون محصورا بين [1.80-2.60] والذي يشير الى أن درجة خدمة الأساتذة للمجتمع الخارجي ضعيفة حيث تراوحت الاستجابات بين حد أعلى 3.87 بوزن مئوي 77.5% متمثلة في البندين: رقم 18 الذي يتضمن: "أساهم في حل المشكلات التي تواجه المجتمع بالمشورة والخبرة"، ورقم 23 "أوجه الطلاب باستمرار نحو مجالات خدمة المجتمع" وحد أدني 2.56 بوزن مئوي 51.25% متمثلة في البند رقم 17 الذي يعبر عنه "أحرص أن تكون أبحاثي لخدمة وتنمية المجتمع". ويليه البند رقم 21: "أساهم في إحياء المناسبات الوطنية أو الدينية أو التوعوية على مستوى الهي الذي أقطن فيه" بوسط مرجح 2.59 ووزن مئوي 51.87. ويمكن تفسير ذلك بكثرة عدد الطلاب سواء في التدريس او الاشراف، أي زيادة العبء التدريسي (قضاء جهد ووقت أكبر في التدريس)، الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي تصرف الأساتذة عن خدمة البيئة وأبسط مثال على ذلك محاولة القيام بدراسة ميدانية في إحدى المؤسسات بالمجتمع والصعوبات التي تصاحب ذلك، عدم التنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع في هذا المجال.

ت- عرض نتائج الفرضية الثانية:

أ. توجد فروق في درجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب رأيهم تعزى لمتغيرات (الجنس/ الحالة الاجتماعية/ الرتبة العلمية)

والجدول التالي يوضح نتائج المعالجة الإحصائية للفرضية:

جدول رقم (08): استجابات الأساتذة على استبيان خدمة المجتمع حسب متغيرات (الجنس/ الحالة الاجتماعية/ الرتبة العلمية)

الدلالة الاحصائية	قيمة (ت)	الجنس				المحور 1
		إناث		ذكور		
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.922	0.098-	10.36	50.58	10.36	50.25	1
0.742	0.292 -	7.72	29.50	9.94	28.37	2
الدلالة الاحصائية	قيمة (ت)	الحالة الاجتماعية				المحور 1
		أعزب		متزوج		
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.117	1.614 -	6.771	47.36	8.48	52.14	1
0.709	0.377-	7.27	28.45	8.75	29.61	2
الرتبة العلمية						
الدلالة الاحصائية	قيمة ف	المتباين (متوسط المربعات)	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحور 1
.121	2.111	126.883	03	380.650	بين المجموعات	1
		60.120	28	1683.350	داخل المجموعات	
			31	2064.000	الكلية	
.182	1.736	108.306	03	324,919	بين المجموعات	2
		62.377	28	1746,550	داخل المجموعات	
			31	2071,469	الكلية	

يوضح الجدول قيم ودلالات اختبار "ت" وكذلك الدلالة الإحصائية لتحليل التباين والقيم توضح بأنه لا توجد فروق في درجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) تعزى لمتغيرات (الجنس/ الحالة الاجتماعية/ الرتبة العلمية) فجميع القيم غير دالة مقارنة بمستوى الدلالة 0,05.

ت- عرض نتائج الفرضية الرابعة:

✓ توجد علاقة دلالة إحصائية بين استراتيجيات مواجهة حوادث الحياة الضاغطة ودرجة ممارسة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية لأدوارهم الوظيفية في مجال خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي) حسب رأيهم.

والجدول التالي يوضح نتائج المعالجة الإحصائية للفرضية:

جدول رقم (09): يوضح دلالة معامل بيرسون لأبعاد استراتيجيات مواجهة الضغوط وخدمة

المجتمع

حجم العينة	خدمات موجبة للمجتمع		خدمات موجبة للجامعة		أبعاد خدمة المجتمع إ. مواجهة الضغوط
	Sig	R	Sig	R	
32	0.228	0.219	0.097	0.299	إ. حل المشكلة
	0.094	0.301	0.584	0.101	إ. المواجهة الفعالة
	0.180	0.243	0.057	0.340	إ. البحث عن الدعم الاج
	0.786	0.050	0.782	0.051	إ. التجنب
	0.981	0.004-	0.839	0.037-	إ. المواجهة الانفعالية
	0.055	0.343	0.034	0.375*	إ. البعد الديني

يوضح الجدول قيم ودلالات معامل بيرسون بين أبعاد استراتيجيات مواجهة المواقف الضاغطة وبين محاور استبيان خدمة المجتمع (الداخلي والخارجي)، والقيم توضح بأن:

أولاً: بالنسبة للعلاقة بين استراتيجيات مواجهة الأحداث الضاغطة وخدمة المجتمع (الداخلي): قيم الارتباط هي جميعها قيم غير دالة مقارنة بمستوى دلالة 0,05 أي لا توجد علاقة دالة احصائياً بين جميع استراتيجيات مواجهة المواقف الضاغطة ودرجة خدمة المجتمع الداخلي ماعد استراتيجية البعد الديني التي وجدت قيمة الارتباط فيها 0,375 وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى 0,782 مقارنة بمستوى دلالة 0,05، ومنه يمكن القول بأنه توجد علاقة دالة احصائياً بين استراتيجية البعد الديني ودرجة خدمة المجتمع الداخلي.

ثانياً: بالنسبة للعلاقة بين استراتيجيات مواجهة الأحداث وخدمة المجتمع (الخارجي): قيم الارتباط هي جميعها قيم غير دالة مقارنة بمستوى دلالة 0,05 أي لا توجد علاقة دالة احصائياً بين جميع استراتيجيات مواجهة المواقف الضاغطة ودرجة خدمة المجتمع الخارجي.

خلاصة:

انطلاقاً مما سبق يمكننا القول بأن تشجيع الأساتذة على خدمة المجتمع خاصة المجتمع الخارجي في الجامعات الجزائرية يعد أحد أهم المداخل التي تمكنها من مواجهة مختلف التحديات العالمية. وفي هذا الإطار، ينبغي على صانعي القرار في قطاع التعليم العالي وكذا الباحثين في الجامعة أولاً تشخيص واقعه الحالي ومعرفة المعوقات التي تجعل الأستاذ لا يقوم بهذا الدور بالشكل المرغوب ومراجعة مختلف خبرات وتجارب الدول العالمية والعربية في مجال خدمة المجتمع (قانونياً، تنظيمياً، ...) ومحاولة الاستفادة منها مع مراعاة خصوصية البيئة الجزائرية.

قائمة المراجع:

- أبو مصطفى نظمي عودة، السميرينجاح عواد، علاقة الاحداث الضاغطة بالسلوك العدواني-دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الأقصى، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 16، العدد 1، 2008:
- إسماعيل طه، أطفاس ياسين، الضغوط المهنية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى أساتذة الجامعة، مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد 12، (د.ت):
- تلالوة محمود أحمد عبد الغني، تقدير الذات وعلاقته باستراتيجيات مواجهة أحداث الحياة الضاغطة لدى معلمي وكالة الغوث في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، 2009:
- حامد عبد المنعم جابر، الضغوط المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية المعارف الجامعة، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد 29، 2019:
- الكبيسي عبد الله جمعة، دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، (الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 2001) :
- بون ليونارد، دليل تطبيق مقياس أساليب مواجهة أحداث الحياة اليومية الضاغطة، ترجمة عي عبد السلام علي، (مصر: مكتبة الأنجلو مصرية، 2003) :
- مزاري فاتح، حماني إبراهيم، العلاقة بين السمات الشخصية والضغوط المهنية لدى أساتذة التطبيقية لمختلف الرياضات، مجلة أبحاث، المجلد 01، العدد 02، 2018:
- عسكر علي، الأسس النفسية والاجتماعية للسلوك في مجال العمل، (دار الكتاب الحديث، 2005) :
- عبد المعطي حسن مصطفى، ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها، (القاهرة: مكتبة الزهراء للشرق، 2006):
- بوزيد نبيل، فضلون الزهراء، تيلاييج نواره، جغوب دلال، أنشطة الأستاذ الجامعي في ضوء مؤشرات ضمان الجودة، (كتاب لم ينشر: 2021):
- نعمان عمرو، أبو ساكور تيسير، دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبتها، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، العدد 23، 2011:
- ونوفي عبد القادر، مزارة عيسى، دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع، مجلة الأسرة والمجتمع، مجلد 05، 2017: ملحق رقم 02: الرابط الخاص بأدوات البحث.
<https://forms.gle/SjBWBxS9g8LFXwR68>

متطلبات المسؤولية المجتمعية للجامعات في ضوء مبادئ الجودة الشاملة

The requirements of the social responsibility of universities in the light of the principles of total quality

د. بطاطاش راضية --- جامعة أم البواقي (الجزائر): bitatacheradia@yahoo.fr

د. لطرش حليلة - جامعة أم البواقي (الجزائر): latreche.halima@univ-oeb.dz

Abstract:

This study aims to reveal the requirements and dimensions of the social responsibility of universities in our time, which imposed the need to reconsider the functions of the university and increase interest in community service and achieving sustainable development through the search for the improvement of its components within the framework of comprehensive quality standards, which has become a necessary requirement and a basic entry point for the advancement of the university and society. From this point of view, this study adopted the descriptive approach to clarify the concept of social responsibility of universities and its requirements, as well as identifying the requirements of social responsibility of universities in the light of the principles of total quality.

Key words:

Social responsibility, requirements, total quality.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن متطلبات وأبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات في عصرنا الحالي الذي فرض ضرورة إعادة النظر في وظائف الجامعة وزيادة الاهتمام بخدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة من خلال البحث عن تجويد مكوناتها في اطار معايير الجودة الشاملة التي باتت مطلبا ضروريا ومدخلا أساسيا للنهو بالجامعة والمجتمع. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة معتمدة المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات وأبعادها وكذا تحديد متطلبات المسؤولية المجتمعية للجامعات في ضوء مبادئ الجودة الشاملة.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية المجتمعية، متطلبات، الجودة الشاملة.

■ مقدمة الدراسة واشكاليتهما:

لقد عرف مفهوم المسؤولية المجتمعية تطورا ملحوظا منذ ظهوره منتصف القرن العشرين، حتى أصبح يشكل اليوم ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة واتسعت دائرته ليشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية ووصل إلى هموم المجتمع والبيئة والنمو الاقتصادي والنضج الاجتماعي، وبات ينظر إلى هذه المسؤولية على أنها عقد بين المجتمع ومؤسساته سواء الحكومية منها أو الخاصة تقوم به المؤسسات وتلتزم بموجبه بإرضاء المجتمع وتحقيق وتقديم مصلحته على المصالح الشخصية وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة الاجتماعية لمحاربة الفقر، مكافحة التلوث، إيجاد فرص عمل متنوعة والمشاركة في حل الكثير من مشكلات المجتمع الأساسية (الغالي والعامري، 2010: 37).

وتبرز الجامعات كأهم المؤسسات التعليمية الخدمية التي تستطيع تحقيق المسؤولية المجتمعية وإكساب مهاراتها وممارستها لمُسويها ولأفراد المجتمع عبر وظائفها الرئيسية المتمثلة في إعداد خريجها ليكونوا مواطنين لديهم الوعي والممارسة لمسؤولياتهم المجتمعية ومؤهلين لدعم متطلبات سوق العمل واحتياجات قطاعات الأعمال وتقديم الدراسات البحثية التطبيقية لحل مشكلات المجتمع وفتح آفاق الإبداع والابتكار في مختلف المجالات التنموية وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية عبر شراكات مجتمعية لتوجيه كافة الأفراد داخل وخارج الجامعة للقيام بمسؤولياتهم المجتمعية (الرمثي، 2018: 485).

وتبعاً لذلك تعتبر المسؤولية المجتمعية للجامعة بمثابة التزام أخلاقي يقتضيه الضمير مما يحتم على الجامعات القيام بها ومن خلالها يقوم القائمون على أمر الجامعات بالمساهمة في تكوين وتحسين ورفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده (بدح، السليم، 2015، 47).

وتعتبر الجودة الشاملة طريقة تسيير حديثة ظهرت خلال ثمانينات القرن العشرين وهي فلسفة تتجسد من خلال ممارسات إدارية جديدة ومتجددة تتمثل في توفير بيئة تنظيمية ملائمة تسمح بتحسين فعالية وكفاءة المنظمات بشكل مستمر بما يضمن لتلك المنظمات مواجهة التحديات المفروضة عليها، وقد كانت الجامعة مسرحة لتطبيق هذه الفلسفة باعتبارها الإطار الملائم للتعليم والبحث العلمي لإيمانها بأن تبني هذا المفهوم وتوفير الشروط الملائمة لذلك سيسمح بتحسين الأداء الجامعي.

وقد عرفت الجامعة الجزائرية تطورات في السنوات الأخيرة مع التزايد الهائل في أعداد الطلبة في ظل هذا الانفجار المعرفي والتكنولوجي، مما تطلب وضع استراتيجيات وخطط لمواكبة متطلبات العصر التي فرضت ضرورة تجويد التكوين وإدارته والاهتمام بعروض التكوين والإدارة الجامعية والاهتمام بالأستاذ الباحث وتنميته فبدأت بتطبيق معايير الجودة والتميز ومن هذه المعايير معيار البحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال التزام الجامعة بممارسة مستدامة لمجموعة من المبادئ والقيم التي تخدم المجتمع وتحقق أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية. وتأسيساً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة متطلبات المسؤولية الاجتماعية للجامعة في ضوء معايير الجودة من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات؟.
 2. ما مفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي؟.
 3. ماهي متطلبات المسؤولية المجتمعية للجامعات في ضوء مبادئ الجودة الشاملة؟.
- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى:
1. السعي لتوضيح مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات.
 2. توضيح مفهوم الجودة الشاملة للتعليم الجامعي.
 3. تحديد متطلبات المسؤولية المجتمعية للجامعات في ضوء مبادئ الجودة الشاملة.
- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد بالمسؤولية المجتمعية للجامعات كونها أحد الموضوعات الهامة والحيوية في الدراسات الاجتماعية والتربوية والمطروحة بقوة على الساحة المحلية والعالمية، خاصة مع التطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم والذي فرض على مختلف مؤسسات المجتمع ضرورة تجويد منتجاتها ومنها الجامعة والتي تعد مؤسسة هامة والمطلبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتبني الجودة والعمل بها.

■ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات من الأدبيات السابقة التي تناولت مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة والجودة الشاملة في التعليم الجامعي من أجل بناء الإطار النظري للدراسة واستنباط أهم متطلبات المسؤولية المجتمعية في ضوء الجودة الشاملة.

■ مصطلحات الدراسة:

1. الجودة الشاملة: تعرف إدارة الجودة الشاملة في الجامعة بأنها "كل تلك النشاطات التي تحدد سياسة الجودة وأهدافها ومسؤولياتها وتنفيذها من خلال تخطيط الجودة وضبطها وتحسينها أي تطوير الخدمات لتحسين مخرجات الجامعة وخفض التكاليف وترشيدها لتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.
 2. المسؤولية المجتمعية للجامعة: تعرف بأنها "سياسة ذات طابع أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة (طلاب-طاقم تدريس-إداريين- موظفين) مسؤولياتهم تجاه الأعباء التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة" (الحاجي، 2017: 436) وهو التعريف الإجرائي الذي تتبناه الدراسة الحالية.
- الدراسات السابقة:

- دراسة سيسي أكاندو(2016): وهدفت إلى تحديد أبعاد المسؤولية المجتمعية في التعليم الجامعي وتقصي متطلبات جودتها وتقديم مقترحات لتحقيق جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع واستخدم البحث المنهج الوثائقي من خلال تحليل مضمون الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع المسؤولية المجتمعية وجودتها في التعليم الجامعي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تتمحور في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي البعد الاجتماعي، البعد البيئي والبعد الاقتصادي وأن تطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية يتطلب التخطيط لجودتها ونشر ثقافتها والافتتاح

بتطبيق جودة المسؤولية المجتمعية وتعزيز العمل الجماعي وجودة المحتوى التعليمي للجامعات التي تلي الاحتياجات المجتمعية.

- دراسة سناء علي شاقوراء(2012):هدفت إلى معرفة أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة من خلال التعريف بالمسؤولية المجتمعية بأبعادها الخمسة وتوصلت الدراسة إلى متطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها البحث في درجة تحمل قادة الجامعة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظرهم.

- دراسة خليل محمد مطهر الخطيب(2019): فهدفت إلى تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة واستخدمت المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات واقتصرت عملية التحليل على الوصف الكيفي وتوصلت إلى جملة من النتائج أبرزها اتصاف واقع المسؤولية المجتمعية لدى المؤسسات الجامعية العربية بالصور والضعف وقلة الانتشار وزيادة على وجود عدد من المعوقات التي تحد من تنمية المسؤولية المجتمعية(غياب القيادة الأخلاقية، ضعف الإرادة السياسية، نقص الحس الوطني والديني...الخ) زيادة على وجود بعض التحديات المعاصرة التي تواجهها المؤسسات العربية بما فيها الجامعات(العولمة، تقنيات الاتصال والمعلومات...).

- دراسة ذبيح عادل (2020) بعنوان المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها على العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر وهدفت إلى معرفة أوجه العلاقة ومظاهر تأثير الجامعة في المجتمع الجزائري من خلال دراسة وتحليل مخرجات الجامعة ومدى تأثيرها الإيجابي في تحسّس مشاكل واحتياجات المجتمع والمساهمة في حلها وذلك باعتماد منهج وصفي تحليلي لمفهوم المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها على علاقة الجامعة بالمجتمع من خلال تحليل آليات التأثير وبيان ما يعترضها من نقائص ومحاولة تقديم الحلول. تعقيب على الدراسات السابقة: لقد تناولت الدراسات السابقة مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة وقد أفادتنا في تكوين فكرة شاملة عن الموضوع خصوصا ما تعلق بأبعاد المسؤولية ومتطلباتها.

أولاً: المسؤولية المجتمعية للجامعة

▪ تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعة:

- تعرف بأنها: "المقدرة أن يلزم الإنسان نفسه أولاً والقدرة أن يفي بعد ذلك بالتزامه بواسطة جهوده الخاصة وتعد المسؤولية قضية حيوية لارتباطها بمهمة تحديد الأفعال والممارسات وحالة الاستعداد وما يترتب على أفعال الإنسان من هذه النتائج الإيجابية أو السلبية داخل الكيان الاجتماعي (الخوالدة، 1987: 67).

- وتعرفها مسودة الإيزو 26.000 بأنها: "الأفعال التي تقوم بها المؤسسة لتتحمل مسؤولية أثار أنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متمشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة. وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي والامتثال للقانون المطبق والجهات العامة فيما بين الحكومات وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة (ذياب، 2010: 6).

- تعرف أيضا بأنها: "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (الصريري، 2018: 17).
- كما عرفت بأنها: "القدرة على نشر مجموعة من المبادئ والقيم وممارستها من خلال أربعة أنشطة هي الإدارة والتدريس والبحوث والأنشطة الإضافية وتبني الجامعات مسؤولياتها الأكاديمية والتنظيمية حسب المفاهيم الأخلاقية التي تتوافق مع احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه وهي جزء من شخصيتها" (البصير، 2017: 517).
- وعرفت كذلك بكونها: "مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز ودعم العدالة والتنمية المستدامة والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية" (الصائغ ، 2014: 432).
- وعرفت من زاوية أخرى بكونها: "إلتزام الجامعة بتعظيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع" (شقوراء، 2012: 44).
- وتعرف بأنها: "نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة والذي يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والاقتصادي والبيئي والثقافي وعلى دوره الفاعل في تعزيز وتطوير إنساني مستدام للبشرية، وهي استراتيجيات تسعى من خلالها الجامعات للقيام بدورها الفاعل في تحملها لمسؤولياتها المجتمعية من خلال برامجها الخدمية والأكاديمية ووحداتها وأساتذتها وطلابها بما يلي احتياجات المجتمع ويحقق رفاهيته" (فخري، 2016: 8).
- ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تضمنت العديد من المفاهيم منها الالتزام، المواطنة، النهج الأخلاقي، التطوير... الخ ويمكن تنمية وتحقيق ذلك من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلاب لتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي أو تشجيع الالتزام البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة:
1. تحسين سمعة الجامعة فمن خلال برامج المسؤولية المجتمعية تضمن الجامعة إلى حد كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارستها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها.
 2. جذب العاملين المميزين والاحتفاظ بهم حيث تسهم المسؤولية المجتمعية في توجيه اهتمام أكبر نحو قضايا رأس المال البشري فالممارسات والأنشطة الخاصة بتحقيق عدالة الأجور وخلق بيئة آمنة وإتاحة فرص التدريب.
 3. رفع القدرة المؤسسية وتحقيق التميز.
 4. تطوير المناخ التنظيمي بالجامعة مما يؤدي إلى إشاعة روح التعاون والترابط بين جميع أفراد الأطراف في المنظمة.
 5. تحسين الأداء المالي للجامعة.
 6. دعم تكافؤ الفرص والمساواة ومراعاة التوازن بين الحياة العملية والحياة الأسرية للعاملين وتحسين قدراتهم ومهاراتهم الذاتية والمهنية (العدل بين الموظفين وإشاعة روح الفريق الواحد).

7. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع والارتقاء بالتنمية وحاجات المجتمع والعمل على توفيرها والتكيف معها(الحاجي، 2018: 434).

■ عناصر المسؤولية الاجتماعية :

تتكون المسؤولية الاجتماعية من مجموعة من العناصر المترابطة هي:

-الاهتمام: يتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها.

-الفهم: ويعني إدراك الفرد للظروف المحيطة بالجماعة ماضيها وحاضرها وقيمها واتجاهاتها والأدوار المختلفة فيها كما يقتضي تقدير المصلحة العامة والدفاع عن الوطن والعمل على ازدهاره.

- المشاركة:تظهر المشاركة في قدرة الفرد على القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته بضمير حي وإرادة ثابتة مشاركة الفرد والمقصود هنا مشاركة الفرد في أعمال تساعد في تحقيق الهدف الاجتماعي حتى يكون مؤهلا اجتماعيا لذلك والمشاركة ثلاث جوانب:

-التقبل:أي تقبل الفرد للدور الاجتماعي الذي يقوم به في إطار ممارسة سليمة.

- التنفيذ:حيث ينفذ الفرد العمل وينجزه باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي

الآخرين.

- التقييم:حيث يقيم كل فرد عمله وفقا لمعايير المصلحة العامة والأخلاق(شلابي ، شكري، 2013:

21).

■ أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات:

سعت الكثير من الدراسات التي تناولت المسؤولية المجتمعية إلى تقسيمها إلى عدة أبعاد ومجالات حتى يسهل دراستها وقد تعددت هذه التقسيمات وتنوعت جوانب التركيز في تقسيمها بتعدد منطلقات الباحثين والاختلاف بينهم في تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية وهناك من قسمها إلى:

1. البعد الاجتماعي: لقد أصبح ينظر إلى المسؤولية المجتمعية على أنها عمليات المشاركة بين الجامعة والمجتمع تلزم الجامعة بموجبه بإرضاء المجتمع وتحقيق تطلعاته في ضوء ما يتفق مع المصلحة العامة وينبغي على الجامعة أن تعمل على:

- احترام القواعد القانونية والثقافات السائدة في المجتمع.

- تعزيز القيم الأخلاقية ودعم كافة الأنشطة المجتمعية.

- المساهمة في الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع حسب حاجاته بما يلي حاجات القطاعات المختلفة.

- نشر الثقافة المجتمعية عند الطلبة وتدريبهم على الأعمال التطوعية المجتمعية.

- رفع درجة الوعي العام في المشاريع التطوعية التنموية وتدريب أعضاء هيئة التدريس لأفراد المجتمع المحلي وتأهيلهم.

-دعم البيئة التحتية في المجتمع المحلي المجاور للجامعة والمساهمة في حل مشكلة البطالة والقضاء عليها باستخدام مشاريع تنموية (الغالي، 2005: 51).

2. **البعد البيئي:** فمن أهم وظائف الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية مراعاة الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها وتحقيق قدر مناسب من الكفاءة للموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، كما أنه على الجامعة أن تعي جميع جوانب البيئة ذات الصلة في تأدية أنشطتها وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها إضافة إلى استخدامها معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية المؤثرة والمتميزة مما يمكن من تحقيق التطوير لأدائها البيئي.

3. **البعد الاقتصادي:** وينص على الالتزام بالممارسات الأخلاقية داخل الجامعة مثل الحوكمة المؤسسية ومحاربة الرشوة والفساد وحماية حقوق المستهلك والاستثمار الأخلاقي زيادة على احترام سيادة الأنظمة في اتخاذ القرارات وتنفيذها (سيسي ، 2019:46).

ثانيا: مفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي

■ تعريف الجودة الشاملة:

- لغة: من الفعل جيد نقيض الرديء وجمعه جيد، وجاد الشيء جودة بضم الجيم وجودة بفتح الجيم أي صار جيدا، وقد جاد جودة وأجاد ومعناه أتى بالجيد من القول أو الفعل (بهاوي، 2013:249).

- اصطلاحا: تعرف الجودة حسب المنظمة الأوروبية للجودة بأنها الصفات التي تميز منتج وتحدد قدرته في تلبية حاجات المستفيدين أو المستهلكين ومتطلباتهم.

ويعرفها المعهد الأمريكي للمعايير بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج والخدمة التي تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة (البيلاوي وآخرون، 2010:63).

- ويحدد معهد الإدارة الفيدرالي إدارة الجودة الشاملة علمائنا تأدية العمل الصحيح على نحو صحيح من الوهلة الأولى لتحقيق الجودة المرجوة بشكل أفضل وفعالية أكبر في أقصر وقت مع الاعتماد على تقويم المستفيد من معرفة مدى تحسن الأداء (القحطاني، 1993:20).

■ أهمية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

تواجه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة موجة من التحديات متمثلة في انخفاض الإنتاجية وزيادة التكاليف ونقص الموارد المالية وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة، وكذلك تدني مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين ومواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أمر في غاية الأهمية، لتتمكن الجامعة من المنافسة بل لتتمكن من البقاء، لذلك لا بد من التطبيق السليم والشامل لمفهوم إدارة الجودة لتحسين مستويات الجودة وتمكين الجامعة من التميز وذلك عن طريق تحقيق عدد من الفوائد أهمها زيادة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الأداء وتحسين مستوى جودة الخريج الذي تقدمه للمجتمع.

■ مبادئ الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

- التركيز على المستفيدين من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية لهم.

- توحيد الرؤى والإستراتيجيات والأهداف في المجتمع الجامعي.

- تعزيز مشاركة جميع العاملين بمجتمع الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين ومراعاة المساواة لجميع من لهم ارتباط بالتعليم دون تفرقة وإتاحة الفرص لهم لأن يستخدموا كامل قدراتهم لصالح العملية التعليمية والمجتمع.
- التركيز على كل من العمليات والمخرجات وحسن توظيف المدخلات.
- اتخاذ القرارات في ضوء الحقائق.
- بناء الأحكام على الحقائق والمنطق.
- التحسين المستمر والالتزام بالتجاوب في ضوء الاحتياجات.
- الاستقلالية بمعنى احترام مسؤولية كل كلية عن الأنشطة الأكاديمية التي تمارسها شريطة أن تكون في الإطار العام للجامعة.
- الجودة عملية تراكمية متواصلة.
- الجودة عملية شاملة لجميع المجالات بكل من الجامعة والكلية.
- المستفيدون هم الذين يقررون فاعلية الجودة.
- تزداد الجودة تحسنا مع ازدياد منح العاملين الصلاحيات التي تمكنهم من تحديد المشكلات وحلها.
- لا يجوز أن يعمل الأكفأ تحت قيادة من هو أقل كفاءة.
- ما دام العاملون يفكرون بمعيشتهم فإن الجودة الشاملة ستبقى أقل من الطموح المأمول.
- الإدارة الجامعية هي القاطرة الفعلية لتحقيق الجودة الشاملة (خام الله، 2012: 19).

■ أبعاد الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقه لم يعد يقتصر على المؤسسات والمنظمات التي تهدف للربح المادي فقط، بل إن رغبة الجامعة لتحقيق جودة مخرجاتها لا تقل عن رغبة تلك المؤسسات الهادفة للربح، إذ أن تحقيق الأهداف بصورة جيدة ومرضية هو في حد ذاته نجاح ومفخرة لمن قام به بغض النظر عن الربح أو عدمه، وقد أكد بيرنوم (علي وجود ثلاثة أبعاد للجودة في الجامعة يجب عدم التفريط بأي منها وهي البعد الأكاديمي (هو تمسك المؤسسة بالمعابر والمستويات المهنية والبحثية الأكاديمية، البعد الاجتماعي وهو تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه وتخدمه والبعد الفردي الذي يدل على تمسك مؤسسة التعليم العالي بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز على حاجاتهم المتنوعة).

ثالثاً: متطلبات المسؤولية المجتمعية للجامعات الجزائرية في ضوء مبادئ الجودة الشاملة

لقد أجمعت الأدبيات والدراسات السابقة على أن تنمية المسؤولية المجتمعية تقوم على ثلاث خطوات رئيسية هي:

1. الخطوة الأولى (التمهيد): تعتمد هذه الخطوة على ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في الجامعات ويتحكم في هذه الخطوة عنصران أساسيان هما ثقافة المسؤولية المجتمعية خارج أسوار

الجامعة واقتناع قيادة الجامعة بها، فكلما كان تعزيز إيمان مجتمع الجامعة بأهمية تبني الجامعة للمسؤولية المجتمعية وأهمية مساهمتهم الفاعلة في هذا الاتجاه كلما كان نجاح الجامعة أكبر.

2. الخطوة الثانية (الاستكشاف والدمج): يتم استكشاف ما تحتاج الجامعة القيام به في هذه المرحلة حيث تقسم البرامج والأنشطة إلى داخلية وخارجية ومن الضروري أن تضع الجامعة إمكانياتها وقدراتها في الاعتبار ومن تم تطبيق برامج المسؤولية المجتمعية وفقا لذلك.

3. الخطوة الثالثة (التقويم وإعادة التخطيط): في هذه المرحلة تقوم الجامعة بمراجعة واستعراض ما قامت به من أنشطة وبرامج في المسؤولية المجتمعية وذلك بهدف التحسين والتطوير، ومن المتوقع أن ما ستكتسبه الجامعة من تقويم تجربتها سيثري التخطيط للمرحلة التالية وأيضا يسهل تنفيذ المبادرات والبرامج (الخطيب، 2019: 95).

من جهة أخرى حاول (خليل مطهر: 2019: 19) تلخيص أهم هاته المتطلبات على النحو التالي:

1. متطلبات تتعلق بالحكومة والسلطات الرسمية: من خلال سن التشريعات والقوانين التي تلزم الجامعات بتبني مفهوم المسؤولية المجتمعية على المستويات الإدارية أو الأكاديمية وإدراجها كمكون أساسي من هياكل المؤسسات الجامعية وربطها بالترقيات والحوافز والمكافآت وغيرها.

2. متطلبات تتعلق بالمؤسسات الجامعية: من خلال مجموعة من الممارسات كتضمين المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الإستراتيجية للجامعة والعمل على إدراجها في المناهج الدراسية وغرس قيم الإيثار والعمل التطوعي والإنخراط في قضايا المجتمع لدى منتسبيها وزيادة الاهتمام بإجراء الدراسات المتعلقة بها.

3. متطلبات تتعلق بالقيادة والأخلاق: من خلال المحافظة على مناخ أخلاقي سليم ومعافى من خلال حسن اختيار القيادات الجامعية من حيث امتلاكها مهارات القيادة وإيلائها البعد الإنساني جل اهتمامها... الخ.

4. متطلبات تتعلق بالإعلام: تكمن أهمية الدور الإعلامي في تنمية المسؤولية المجتمعية من خلال تقديم معلومات هامة لصانعي القرار حول دور المؤسسات الجامعية في تنمية المسؤولية المجتمعية وتعزيز الموازنات العامة للجامعات ورفع القيود عنها وتمكينها من استقلاليتها وممارسة الأدوار المنوطة بها بحرية واستقلالية.

5. متطلبات تتعلق بالمجتمع المحلي والشراكة المجتمعية: فتعزيز الشراكة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات فعلى الجامعة أن تكون شريكا دائما في جميع الفعاليات ذات الصلة بمجال المسؤولية المجتمعية.

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن تحقيق الجودة الشاملة للجامعة مرهون بتبنيها لمعايير التميز والبحث عن التقدير الخارجي من المجتمع في علاقة تكاملية وعليه فإن متطلبات المسؤولية المجتمعية للجامعة في ضوء الجودة تتمثل في:

• التنظيم وتجويد القيادة الجامعية والسياسات الجامعية والاهتمام بجودة الأستاذ والطالب الجامعي.

مراجع البحث:

1. أحاندو، سيسي، متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 42، 2016.
2. البيلاوي حسن حسين وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم، عمان الأردن: دار المسيرة، 2010.
3. الحاجي، سميرة حسن محمد، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية بجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 186، 2017.
4. الخطيب، خليل محمد مطهر، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع، 24-25 يوليو 2019، جامعة حضرموت، اليمن.
5. الخوالدة، محمد، مفهوم المسؤولية عند الشباب الجامعي في المجتمع الأردني ودعوة لتعليم المسؤولية في التربية المدرسية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، المجلد 7، العدد 26، 1987.
6. الرموشي، سعد مبارك، تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية، مجلة دراسات فياالتعليم الجامعي، العدد 38، 2018.
7. الصانع، محمد سعيد، إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب، دراسة وصفية تحليلية، مجلة جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، العدد 9، 2014.
8. الغالي، طاهر محسن، والعامري، صالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الأردن: دار وائل للنشر، 2005.
9. القحطاني، سالم سعيد، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعلم الحكومي، مجلة الإدارة العامة، العدد 78، 1993.
10. بدح، أحمد محمد، والسليم، بشار عبد الله، درجة التزام إدارة الجامعات الأردنية الخاصة بمعايير أخلاقيات الأداء الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية، عين شمس القاهرة، العدد 39، 2015.
11. بهايو محمد، المجالات والدوريات والمؤتمرات رهانات المنظومة التربوية وجودة الموارد البشرية، مجلة عالم التربية، منشورات عالم التربية، المغرب، 2013.
12. خالد بن عبد الكريم بن سليمان البصير، واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 18، 2017.
13. خام الله صبرينة، الجودة الشاملة في التعليم العالي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة الجزائر، المجلد 2، العدد 5، 2012.
14. ذبيح عادل، المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها على العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، المجلد 10، العدد 01، 2020.
15. ذياب، عواد يوسف، الجامعات العربية والمسؤولية المجتمعية، محاضرة أقيمت بتاريخ 13.12.2010، جامعة القدس المفتوحة، نابلس فلسطين.

16. سارة عبد الرحمن عبد الواحد محمد، مدى تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي، ماجستير، جامعة السودان كلية الدراسات العليا، 2019.
17. فخري، مديحة محمود محمد، تصور مقترح لتنمية المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، العدد 80، 2016.
18. قمبر محمود، تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) لمركز تطوير التعليم الجامعي " التعليم الجامعي العربي: آفاق الإصلاح والتطوير " الجزء الأول، 18-19 ديسمبر 2004، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
19. مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري، دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية، المنظمة العربية لتنمية الإدارة، جامعة الدول العربية، 2013.

مساهمة محتويات عروض التكوين في تعزيز أبعاد التربية الأمنية لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية من وجهة نظرهم

- دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي لتخصصي: علم النفس التربوي / إرشاد وتوجيه (سنة أولى وثانية ماستر)
نموذجاً -

Contribution of the contents of formation offers in Enhancing the Dimensions of security Education among the Students and according to their Assessment
Field Study in the Department of Social Sciences at Larbi Ben M'hidi University, Oum El-Bouaghi

د. تلاج نواره -- جامعة أم البواقي (الجزائر): nouara_tel16@yahoo.fr

د. قيديم صليحة -- جامعة أم البواقي (الجزائر): guidsaliha1@yahoo.fr

Abstract:

The study aims to find out the degree of contribution of the contents of the formation offers in Enhancing the Dimensions of security Education among the Students and according to their Assessment. To achieve that, this study relies on the descriptive method. It also employs a questionnaire to collect data. This questionnaire involves 33 items distributed over 04 main dimensions. It has been distributed on random sample of 55 students. This study finds out the following results:

- the contents of the formation offers contribute to Enhancing the Dimensions of security Education (the intellectual security/ the social security/the political security) of an average degree and according to students' their Assessment.

- the contents of the formation offers contribute to Enhancing the Dimensions of security Education (the ethical security) of an big degree and according to students' their Assessment.

Key words:

contents of the formation offers /
Dimensions of security Education

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية الى معرفة درجة مساهمة محتويات عروض التكوين في تعزيز أبعاد التربية الأمنية لدى الطلبة الجامعيين من وجهة نظرهم. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي. كما تم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات. والذي شمل: 33 بند. والذي تم توزيعه على 55 طالب وطالبة في طور الماستر 2/1 لتخصص علم النفس التربوي. والإرشاد والتوجيه. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- أن عروض التكوين تساهم في تعزيز أبعاد التربية الأمنية بدرجة متوسطة في بعد الامن الفكري. وبعد الامن الاجتماعي. وبعد الامن السياسي.

- أن عروض التكوين تساهم في تعزيز أبعاد التربية الأمنية بدرجة كبيرة في بعد الامن الأخلاقي.

الكلمات المفتاحية:

محتويات عروض التكوين. / أبعاد التربية

الأمنية

أولاً: مقدمة وإشكالية الدراسة:

يشهد عالمنا اليوم جملة من التغييرات المتسارعة في مختلف المجالات الحياتية. والتي ساهمت في قلب موازين هذا العالم . فأصبح كما وصفه مذكور في قوله: "نحن في عصر ينعدم فيه اليقين، ويستحيل فيه تصور" الواقع الافتراضي" للمستقبل، عصر يلهث فيه لاحقه يكاد يلحق سابقه، وتهاوى فيه النظم والأفكار، على مرأى من بدايتها، وتتقدم فيه الأشياء وهي في أوج جدتها، عصر تتألف فيه الأشياء مع أضدادها، في هذا العصر يصبح التمسك بالثوابت الدينية والوطنية، والخصوصية الإسلامية والعربية هو العاصم الوحيد من الوقوع في الفوضى الشاملة، والانهيار الكامل" (أبو الخير.2016.ص.35). لذا بات من الضروري أن تكون كل دول العالم مستعدة لمجارات هذه التغييرات ،والجزائر من بين هذه الدول التي وجب عليها ان تواكب هذه التطورات ولما لا تشارك في صنعها واحداثها وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل في المورد البشري الذي يعتبر بحق الثروة الحقيقية لأي دولة مهما بلغت مكانتها.فإمتلاك المورد البشري الواعي والمبدع يعد اساس الدولة المتين لصناعة التقدم واحداث التنمية التي لن تبرز معالمها إلا عن طريق إعداد الفرد والعمل على تنمية قدراته ومهاراته وتنمية مختلف القيم لديه وتوعيته بقضايا مجتمعه وتوجيه جهوده لخدمة مجتمعه والمحافظة على امنه واستقراره، وهذا بتوفير البيئة الصحية له ولعل من بين أهم مؤشراتنا هو الامن، هذا الاخير الذي يعتبر ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة، فبدون الامن تسود الفوضى وتكثر المشاكل وتشتت الجهود التي ستضيع في حل هذه المشكلات ،ويتحقق العكس في وجوده حيث يعم السلام والهدوء وتقل المشكلات والمخاطر، وتوجه الجهود المبذولة الى خدمة المجتمع وترقيته، والجزائر كغيرها من الدول التي تحتاج للأمن لتحقيق التنمية الشاملة خاصة في ظل هذا الانفتاح الكبير على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي التي من خلالها يتعرض الشباب لسيل جارف من الأفكار والمفاهيم والقيم الوافدة والمخالفة لمبادئ الإسلام ولقيم المجتمع ما ينمي لديهم أنماطا سلوكية تهدد قيم وثقافة المجتمع وظهور مظاهر الانحلال والانحراف سواء السلوكي أوالفكري (السرعة.العوامرة.الرشيدي.2019.ص.192) وكذا اضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية التي تؤدي إلى إنتشار الفواحش والجرائم على أشكالها وبروز قضايا الفساد في كل المجالات.وهذا ما بات يشكل خطرا على استقرار المجتمع ، خاصة ان الجزائر قد عايشت وضع امني قاس خلال سنوات العشرية السوداء وكذا السنوات الأخيرة اين عانت البلاد من عدم الإستقرار خاصة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولهذا عليها ان تأخذ هذه التجارب بجديّة وان تعمل على تعزيز أبعاد التربية الأمنية قدر المستطاع وذلك عبر مختلف مؤسسات المجتمع خاصة منها مؤسسات التعليم بدء من المرحلة الابتدائية وصولا الى الجامعة و التي تقع على عاتقها وبدرجة كبيرة مسؤولية إعداد الطالب الجامعي الذي يكون حسب ما أشار به (غازي.2017.ص.8). في جذوة الإندفاع والتحمس والتأثر بأفكار مستنكرة، سواء صبغت بصبغة دينية أم تحررية ينتج عنها سلوكيات تضر به وبأتمته (تلايخ .2021).

لذا كان من الضروري توجيه الاهتمام بالطلبة الجامعيين والعمل على زيادة وعيهم في التعامل مع قضايا مجتمعه وهذا من خلال تزويدهم بمجموعة من المعارف وأنماط السلوك الصحيحة وتكوين إتجاهات

وقيم إيجابية للتعامل مع المخاطر والمشكلات التي تواجههم بكفاءة وفعالية. والعمل على تعزيز أبعاد التربية الأمنية لديهم سواء المتعلقة بالبعد الفكري أو البعد الاجتماعي أو البعد الأخلاقي أو البعد السياسي .
فحروب اليوم اتخذت من زرع الفكر المتطرف والفتن وتدمير الأخلاق والتحرير على الجرائم والفسق سلاحاً بدل أسلحتها التقليدية في أوساط الشباب والمراهقين وعلى اعتبار الجامعة المؤسسة الأكثر استهدافاً عليها ان تتحرك وتحمي نفسها وتحمي المجتمع الذي تنتهي إليه ، وذلك بتنمية أبعاد التربية الأمنية لطلابها وتشجيعهم على التمسك بالأخلاق ويرفع درجة الحس الأمني لديهم وتعزيز انتمائهم لوطنهم وزرع روح التضامن والتعاون فهم وضبط سلوكياتهم وتوعيتهم بضرورة احترام الآداب العامة وبعدم الانقياد للتيارات السلبية المتطرفة الخ وكل هذا يشكل تحدياً للجامعة التي يجب عليها ان تواجهه بمختلف عناصرها والتي من أهمها عروض التكوين الجامعية التي يجب ان تتضمن مجموعة من الأفكار التي تعمل على توعية الطلبة بمختلف الأخطار التي تهدد أمنهم وأمن مجتمعهم. وهذا ما أكدته جملة من الدراسات مثل دراسة (شلدان، 2013) الذي يعتبر ان للمناهج الدراسية دور أساسي في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة وتكوين شخصيتهم المتوازنة، وكذا دراسة (عوض، 2016) والتي أكدت أيضاً على دور المناهج الجامعية في تعزيز قيم التربية الأمنية ، وبناء على ما سبق ذكره تحاول هذه الدراسة ان تسلط الضوء على عروض التكوين الحالية والمعتمدة بجامعة أم البواقي في تعزيز أبعاد التربية الأمنية: وعليه تلخص إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي:

■ ما درجة مساهمة محتويات عروض التكوين في تعزيز أبعاد التربية الأمنية لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي في تخصصي علم النفس التربوي / الإرشاد والتوجيه (الأولى والثانية ماستر) من وجهة نظرهم؟

☞ وقد انبثق عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما درجة مساهمة محتويات عروض التكوين في تعزيز (بعد الأمن الفكري/ بعد الأمن الاجتماعي/ بعد الأمن الأخلاقي/ بعد الأمن السياسي) لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي في تخصصي علم النفس التربوي / الإرشاد والتوجيه (الأولى والثانية ماستر) من وجهة نظرهم؟
ثانياً: أهمية الدراسة: تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو التربية الأمنية والتي تهدف الى تنمية الوعي الأمني الشامل للطلبة الجامعيين الذين يعتبرون من الشرائح المجتمعية الأكثر عرضة لمختلف الظواهر الخطيرة في المجتمع: كتنفسي العنف والتنمر بمختلف أشكاله، وتعاطي المخدرات والمهلوسات والتطرف والغلو الفكري، وبناء على ما سبق ذكره يمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

☞ لفت نظر القائمين على وضع محتويات عروض التكوين بضرورة تضمين أبعاد التربية الأمنية لتعزيزها لدى الطالب الجامعي بالقدر المطلوب لتحصينهم من مختلف المخاطر والظواهر الخطيرة التي نعيشها في المرحلة الراهنة.

☞ تفتح المجال أمام الباحثين آخرين لدراسة الموضوع بكل أبعاده (الفكرية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية) وهذا لكل المستويات والتخصصات الجامعية.

ثالثا: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية الى تحديد درجة مساهمة محتويات عروض التكوين في تعزيز أبعاد التربية الأمنية لدى الطلبة الجامعيين في قسم العلوم الاجتماعية لخصصي علم النفس التربوي / الإرشاد والتوجيه (الأولى والثانية ماستر) في جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - وهذا من وجهة نظرهم. وبكافة الأبعاد (بعد الامن الفكري / بعد الأمن الاجتماعي / بعد الامن الأخلاقي / بعد الامن السياسي).

رابعا: حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة الحالية على معرفة مدى مساهمة عروض التكوين في تعزيز أبعاد التربية الأمنية بأبعادها الأربعة (بعد الامن الفكري / بعد الأمن الاجتماعي / بعد الامن الأخلاقي / بعد الامن السياسي). وهذا من وجهة نظر طلبة السنة أولى والثانية ماستر الذين يزالون دراستهم فعليا بقسم العلوم الاجتماعية في التخصصات التالية: (علم النفس التربوي/ الإرشاد والتوجيه). وهذا خلال السداسي الأول من الموسم الجامعي 2021/2022.

خامسا التحديد الاجرائي لمفاهيم الدراسة:

1- محتويات عروض التكوين: ونقصد بها جملة المعارف والمهارات والسلوكيات والاتجاهات والقيم التي يتلقاها الطلبة من خلال برامج التكوين الجامعي والتي تكون في شكل محاضرات، او أعمال موجهة وهذا من أجل تشكيل الوعي الأمني لديهم وهذا على الصعيد الفكري، والأخلاقي والاجتماعي، وكذا الصعيد السياسي. من أجل حمايتهم من كافة المشكلات التي قد تنعكس سلبا على أمنهم وعلى أمن مجتمعهم.

2- أبعاد التربية الأمنية: وتم تحديدها في وفق الدراسة الحالية في 4 أبعاد (بعد الامن الفكري/ بعد الامن الاجتماعي / بعد الامن الأخلاقي / بعد الامن السياسي).

3- ويتم تحديد درجة مساهمة عروض التكوين في تعزيز أبعاد التربية الأمنية بناء على استجابات طلبة أولى والثانية الماستر في تخصص (علم النفس التربوي / الإرشاد والتوجيه). على بنود الاستبيان الذي تم إعداده لتحقيق أهداف الدراسة والذي يضم أبعاد التربية الأمنية .

سادسا : الإطار النظري:

1- ماهية التربية الأمنية: ولتحديدها وجب علينا ان نحدد ماهية التربية والامن كل على حدى:
■ 1-1 ماهية التربية: إعتبر (عبد الهادي.2009، ص.40) أن التربية "هي عملية التكيف، او التفاعل بين الفرد وبيئته التي يعيش فيها، وعملية التكيف أو التفاعل هذه تعني التكيف مع البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية مظاهرها، وهي عملية طويلة الأمد، ولا نهاية لها إلا بانتهاء الحياة.

2-1 ماهية الامن : بإختصار فقد إعتبره سرحان(2006) بأنه "مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تدعم تماسك المجتمع واستقراره وتقويته في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والصحية بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالأمن والسلامة العامة (أبو الخير، 2016، ص.15)

3-1 علاقة التربية بالامن: فالتربية قوة ضابطة لسلوكيات الأفراد، ويعتمدها المجتمع كوسيلة لضمان استمراره والحفاظ على كينونته وهويته، وتحقيق تكيف الفرد مع بيئته المجتمعية، وعدم الخروج على المعايير والقيم السائدة التي اختطها المجتمع، مما يساعد الأفراد على التكيف والتقليل من الانحراف

الاجتماعي، ودعم القيم والاتجاهات التي تحقق أمن المجتمع واستقراره. (الشرعة.العومرة.والرشيدي. 2019.ص.190)

ومن هنا يتبين لنا العلاقة المتينة بين التربية والامن فالتربية تحضر الطلبة للتكيف مع كل المستجدات الحياتية وتزودهم بجملة من القيم والاتجاهات الإيجابية والمعايير والضوابط الاجتماعية والخبرات التي تحصنهم من كل ما يهدد أمنهم. وأمن مجتمعهم.

4-1 التربية الأمنية هي عملية تربوية منظمة هدفها تنشئة وتنمية الوعي بمجالات الأمن بمفهومه الشامل لدى أفراد المجتمع من خلال إكسابهم مجموعة من القيم والمعارف والاتجاهات لتكوين شخصية إيجابية متوافقة مع القيم الإسلامية والاجتماعية (أبو الخير. 2016. ص.30).

وتعرف على أنها شكل من أشكال التربية العامة تكمن مهمتها في تزويد الأفراد بالمفاهيم والمعارف والمهارات والارشادات والسلوكيات المرتبطة بالحفاظ على سلامتهم وسلامة الآخرين من الأخطار والمخاوف التي تواجههم في حياتهم اليومية. (بن جدو. 2020. ص.87)

وتعني: "تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للطلبة، بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي والفكري والوطني، حماية الموارد الطبيعية العامة في المجتمع، كذلك الوقاية من الانحراف كالجريمة ومقاومة الأمراض الأخلاقية والاجتماعية. وكما تعرف أنها تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والذاتية الثقافية العربية والإسلامية وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية والقدرة على الفحص والمقارنة بين الأفكار. (محمد النصر. خليل 2015. ص.619)

2- أهداف التربية الأمنية: من بين الأهداف التي تسعى التربية الأمنية الى تحقيقها:

- ✓ ترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية بما يبعد الطالب من السقوط الأخلاقي والأمني.
- ✓ غرس المهارات والقيم الإيجابية للتفاعل مع متطلبات الواقع وفق التشريع الإسلامي.
- ✓ تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية في نفوس الطلبة. (جلس. 2015. ص.16)
- ✓ تحقيق الأمن والسلام في المجتمع، وما يترتب على ذلك من سيادة الحالة الأمنية في ربوع البلاد نتيجة لزيادة الوعي الأمني بين أفراد المجتمع.
- ✓ الحد من ازدياد الانحرافات والجرائم المختلفة التي تهدد الأفراد والمجتمع على حد سواء في النواحي النفسية والعضوية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ.
- ✓ إنقاذ المجتمع من الخسائر البشرية والمادية المترتبة على الجرائم والمخالفات الأمنية بسبب عدم الوعي وعدم تقدير المسؤولية.

✓ تصحيح المفاهيم التي اعتاد عليها الناس فيما يتعلق بالقضايا الأمنية.

✓ تزويد الأجيال بالقواعد الصحيحة التي تكفل لهم الحياة الآمنة المستقرة لمجتمعاتهم، ومن ذلك فهمهم القدر الضروري من الأنظمة والتعليمات اللازمة. (بن جدو. 2020. ص.88).

3- أبعاد ومجالات التربية الأمنية: لتحقيق أهداف التربية الأمنية بشكل سليم فإنه من الضروري إحداث حالة من التوازن بين الأبعاد التي تعمل عليها التربية الأمنية والتي تم تحديدها في 4 أبعاد

■ **بعد الامن الفكري:** وإعتبره منصور2010. أنه "التحصين الفكري اللازم ضد أية تيارات فكرية منحرفة، أو اتجاهات منحرفة، أو مفاهيم مغلوطة، والتي قد تؤدي إلى الفرقة والتنازع والتشتت"، كما يقصد به سلامة الفكر من الانحراف، لتحقيق الأمن والاستقرار في مجالات الحياة المختلفة. (دينو.2017. ص.ص8-9)

■ **بعد الامن الاجتماعي:** تستهدف التربية الأمنية من خلال هذا الجانب الى تمكين العلاقات بين أفراد المجتمع: حتى تشيع معاني الأخوة، والتكافل الاجتماعي، وتعظيم القواسم المشتركة بعيدا عن التفكك،...الخ(الشرعة.العومرة.والرشيدي.2019.ص.191) وكذا المحافظة على المجتمع والأسرة من الانحراف.

■ **بعد الامن الأخلاقي:** وتهدف التربية الأمنية في البعد الأخلاقي الى الحفاظ على الآداب العامة والحشمة والحياء.ليغدو المجتمع طاهرا عفيفا تغيب فيه الرذيلة ويحصن الشباب من الوقوع في الخمر والقمار وماشابهها من مهلكات العقل والمال.(الشرعة.العومرة.والرشيدي.2019.ص.191).وتعمل على ترسيخ نسق من الفضائل والقيم الأخلاقية في وعي الطلبة ووجدانهم.وتتمثل هذه القيم في فضائل مثل: الآداب والكرم والتسامح والإخلاص والتزاهة والعفة والصبر والتأني والرفقة واللطف والاعتدال والصدق والشجاعة والتواضع والحق والخير... الخ. عموما فهي تهدف الى بناء الانسان المثالي.(حيتامة.محيدات.2019.ص.36)

■ **بعد الامن السياسي:** ويهتم بتأمين الحياة السياسية في المجتمع من خلال المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها ومنع كل ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة الشعب.(عوض.2016.ص.34).

4-6 مبررات تطبيق التربية الأمنية في الجامعات: توجد عدة عوامل أدت الى ضرورة تطبيق التربية الأمنية في الجامعات بصورة عامة منها كما أشارت بذلك (عوض.2016).: تزايد نسب الجريمة. وكذا التغيير الثقافي والاجتماعي الذي أدى الى تغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية على مستوى الجوار والحي والأسرة. وكذا تراجع مظاهر الضبط الغير رسمي.(العرف والتقاليد والعادات والقيم الروحية). وكذا تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب. وتنامي ظاهرة تعاطي المخدرات وتزايد إستخدام شبكة الانترنت التي أدت الى تزايد الأفكار والمعلومات والتي قادت الى الكثير من الأخطار الفكرية والأمنية.التغير في البنية السكانية. كما نجد أن التدهور الاقتصادي أدى بدوره الى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية مثل ضعف التماسك الاسري، وقللة الروابط الاجتماعية وتكوين صورة نمطية سلبية عن رجال الأمن وهذا ما يؤثر على أداء مهامهم .

5-6 دور الجامعة في تحقيق التربية الأمنية: تقوم الجامعات بدورها الرائد في ميدان التربية الأمنية من خلال عدة قنوات، حسب ما أشار اليه (أبو الخير .2016.ص.ص.40-41). من أبرزها ما يلي:

☞ تطوير إمكانات الطلاب العلمية المتخصصة بالشكل الذي يتناسب مع تحديات وتطورات العصر وخدمة الوطن وقضاياها.

☞ تأصيل المعرفة الوطنية لدى الطلبة من خلال إقرار مساقات إجبارية تتعلق بالقيم الوطنية والدينية والقومية للمجتمع، وتاريخ الدولة وتطورها ، كل هذه المعارف تؤهل الطلبة للدفاع عن الدولة وشعبها فكبرياً وثقافياً ضد أي اعتداء، وبيان أهم العوامل المؤثرة على أمن الدولة الداخلي والخارجي.

كـ تعميق مفاهيم الدستور والقانون والديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة بين الطلاب، وحقوق الطلاب وواجباتهم اتجاه أوطانهم.

كـ المساهمة في تطوير المجتمع المحلي بشكل خاص والدولة بشكل عام من خلال مجموعة البحوث والدراسات العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والتي تحدد أسباب وأبعاد المشكلات والتحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع وأفضل الطرق والوسائل المقترحة على السلطة لمواجهتها بشكل يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار

كـ إشغال الطلبة في الأنشطة والاحتفالات الوطنية، وملء الفراغ بالمحاضرات والندوات، إضافة إلى تعزيز دور البحث العلمي والتشجيع على الاطلاع على الثقافات الأخرى.

سابعاً: الإطار الميداني:

1-7 منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لأن الباحثين بصدد وصف واقع عروض التكوين ودرجة مساهمتها في تعزيز أبعاد التربية الأمنية وكذا التحليل على ضوء ما كتب حول الموضوع من دراسات سابقة. وكذا التراث النظري الذي تم توظيفه في هذه الدراسة.

2-7 مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة على جميع الطلبة المسجلين في كلية العلوم الاجتماعية السنة الأولى والثانية ماستر لتخصص (علم النفس التربوي / الإرشاد والتوجيه). والمقدر عددهم 109 .

3-7 الأسلوب المتبع للدراسة: تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل لجميع عناصر المجتمع، وهذا لصغر حجمه ، وبعد ما تم استبعاد الطلبة المنقطعين وكذا الطلبة الذين لم يجيبوا على الاستبيان وبذلك أصبح عدد أفراد العينة مقدراً بـ 55 طالبة وطالب بما يمثل 50.45%، مما يسقط عنها صفة الحصر الشامل ويجعل منها عينة عشوائية ممثلة للمجتمع الأصلي.

4-7 أداة الدراسة: وفقاً للأهداف التي تسعى الدراسة الحالية لتحقيقها فقد تم بناء أداة الدراسة. بناء على جملة من الخطوات:

كـ الاطلاع على التراث النظري وكذا الدراسات: ذات العلاقة والخاصة بالتربية الأمنية. خاصة منها دراسة (تلاج نواره، 2020). (منفيد، 2020). (الشرعة، العوامرة، والرشيدي، 2019). (العنززي، 2018) (الحازمي، 2017). (الواوي، 2016). (عوض، 2016). (جاكاريجا كيتا، 2016). (الزيون، وأيوب، 2015). (عبد الرزاق، 2014). (شلدان، 2013). (الشريف، 2010).

كـ صياغة العبارات ومحاوره: بعد إطلاع الباحثين على الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية تمكنتنا من إعداد بنود الاستبيان. حيث تكون من 33 بند موزعة على 4 محاور.

كـ إعداد بدائل الإجابة: حيث تم وضع بدائل للإجابة وهي: درجة كبيرة / درجة متوسطة / درجة ضعيفة. بحيث تعطى عند التصحيح (3 / 2 / 1). للعبارات الموجبة.

كـ كما تم التحقق من خصائصها السيكومترية: من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المقدر عددهم ب 6 محكمين للتأكد من الصدق الظاهري للأداة والمرتببط بصياغة الفقرات فقط. وقد تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمين. كما تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام

معادلة ألفا كرومباخ باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS version 22) والذي تحصل على 0.890.

5-7 الأساليب الإحصائية: تم الاعتماد على الوسط المرجح والوزن المئوي لوصف آراء الطلبة حول محتويات عروض التكوين ودرجة مساهمتها في تعزيز أبعاد التربية الأمنية. والتي جاءت وفق الفئات التالية 1-166 درجة ضعيفة / 1.67- 2.33 درجة متوسطة / 2.34- 3 درجة كبيرة.
ثامنا: عرض ومناقشة النتائج:

1-8 عرض ومناقشة نتائج المحور الأول: ما درجة مساهمة عروض التكوين في تعزيز بعد الأمن الفكري لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي في تخصصي علم النفس التربوي / الإرشاد والتوجيه (الأولى والثانية ماستر) من وجهة نظرهم؟

جدول رقم (01) يوضح قيم الوسط المرجح والوزن المئوي لبنود المحور الأول

التقدير اللفظي	الوزن المئوي	الوسط المرجح	بنود المحور الأول: بعد الامن الفكري
متوسط	72.66%	2.18	1. توعية الطلبة بكافة الجرائم الإلكترونية التي تنجم عن الاستغلال السيء للإنترنت.
متوسط	75%	2.25	2. تزويد الطلبة بجملة من المعارف المتعلقة بمخاطر الانغلاق الفكري والتعصب لأفكار محددة.
متوسط	75%	2.25	3. تبصير الطلبة بكافة مظاهر الانحراف الفكري (التطرف والعنصرية والإرهاب)
متوسط	77.33%	2.32	4. بث روح الحوار البناء وتقبل الرأي المعارض.
متوسط	70.66%	2.12	5. تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لمواجهة كافة مظاهر الانحراف الفكري. 2
متوسط	73.33%	2.20	6. إكساب الطلبة جملة من السلوكيات الصحيحة التي تجنبهم مخاطر التقليد الاعى للآخرين.
كبير	84.66%	2.54	7. تحفيز الطلبة على طرح الآراء الفكرية المتنوعة
كبير	81.66%	2.45	8. تعزيز القيم الإيجابية لدى الطلبة نحو مجتمعهم.
متوسط	69.66%	2.09	9. إرساء مفاهيم الأمن الفكري بغرض حفظ الوطن وتأمينه من الغزو الثقافي.
متوسط	75.33%	2.26	الدرجة الكلية للمحور الأول

يتبين من الجدول (01) أن الدرجة الكلية لاستجابات الطلبة حول درجة مساهمة عروض التكوين في تعزيز بعد الامن الفكري قد جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغت قيمة الوسط المرجح للمحور ككل بـ (2.26) وبوزن مئوي يقدر بـ (75.33%)، ما يضعه ضمن المجال اللفظي الثاني (1.67-2.33). كما نجد أن البنود التي تمثل هذا المحور قد تراوحت قيم الوسط المرجح فيها بين حد أعلى يقدر بـ (2.54) وبوزن مئوي يقدر بـ (84.66%) ممثلة في البند (07)، الذي جاء ضمن المجال اللفظي الثالث (2.34-3) ما يضعه ضمن الدرجة الكبيرة. وحد أدنى بوسط مرجح يقدر بـ (2.09). وبوزن مئوي يقدر بـ (69.66%) ممثلة في البند (09)، والذي جاء ضمن المجال اللفظي الثاني (1.67-2.33) ما يضعه ضمن الدرجة المتوسطة.. وعليه ومن خلال إستقراء النتائج المحصل عليها في المحور الأول تبين لنا أن عروض التكوين

تساهم في تعزيز بعد الأمن الفكري ، بدرجة متوسطة حسب إستجابات الطلبة وهذا على كافة البنود المدرجة ضمن المحور الأول، ماعدا البند(07) (08) اللذان تحصلا على الدرجة الكبيرة أكد الطلبة من خلال إستجاباتهم ان محتويات عروض التكوين لا تعمل على توعيتهم بالمستوى المطلوب من المخاطر المترصدة بهم منها الاستخدام السيء للانترنت عبر مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك الذي ساهم في تفشي نسبة الجرائم الإلكترونية منها: ،جرائم التشهير والابتزاز الإلكتروني، وكذا المواقع الإلكترونية المروجة للفكر المتطرف من خلال ما ترصده من محتوى الكتروني متطرف وما تبثه من رسائل مشفرة تدفع الشباب لاعتناق الأفكار الهدامة التي يعود وابلها على المجتمع برتمته، لذا كان من المهم بل ومن الضروري أن تعمل عروض التكوين على تعزيز القيم الإيجابية لدى الطلبة :كاحترام آراء الآخرين وتقبل الرأي المعارض. وعدم التعصب لأفكار محددة، وفتح باب الحوار وتشجيع الطلبة على طرح أفكارهم المتنوعة، كما يجب أن تعمل عروض التكوين على تبصير الطلبة بمخاطر الغزو الثقافي والانهار بثقافة الغرب التي بدت ملامحها واضحة في الآونة الأخيرة على الشباب الجامعي وانعكست على طرق تفكيرهم أو من خلال قيامهم بسلوكيات دخيلة عن المجتمع وقيمه ودينه ومعتقداته، لذا كان من الضروري ان يتم تعزيز عروض التكوين بالعميقة الإسلامية لحماية الطلبة من كل مظاهر الانحراف الفكري والغلو والتطرف. والعمل على ربط عروض التكوين بواقع الطلبة الاجتماعي والعمل على معالجة قضايا المجتمع وهذا ما دعا اليه (شلدان،2013) من خلال دراسته. وأكد (منيع،2021) من خلال نتائج دراسته أننا بحاجة الى إدراج مقاييس تحتوي على القيم الوطنية ومستوحاة من العقيدة الإسلامية. وهذا ما يتوافق مع الدراسة الحالية.

2-8 عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني: ما درجة مساهمة عروض التكوين في تعزيز بعد الامن الاجتماعي لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي في تخصصي علم النفس التربوي / الارشاد والتوجيه (الأولى والثانية ماستر) من وجهة نظرهم؟

جدول رقم (02) يوضح قيم الوسط المرجح والوزن المنوي لبنود المحور الثاني

التقدير اللفظي	الوزن المنوي	الوسط المرجح	بنود المحور الثاني: بعد الامن الاجتماعي
متوسط	75%	2.25	تزويد الطلبة بمجموعة من المعلومات التي تحسبهم بمسؤولياتهم تجاه مجتمعهم.
كبير	80.33%	2.41	تزويد الطلبة بمجموعة من المعلومات التي تحسبهم بمسؤولياتهم تجاه أسرهم.
متوسط	77.33%	2.32	تعزيز القيم الاجتماعية السائدة كاحترام العادات والتقاليد والمجتمع
كبير	79.33%	2.38	تعزيز القيم الإسلامية في التعامل مع الآخرين خاصة مع الزملاء والأصدقاء.
متوسط	73.66%	2.21	تعزيز السلوكيات الإيجابية لدى الطلبة للمحافظة على ممتلكات المجتمع .
متوسط	75%	2.25	توعية الطلبة بالانعكاسات السلبية للسلوكيات المنحرفة في المجتمع.
متوسط	70%	2.10	حث الطلبة على المشاركة الفعالة في جميع فعاليات المجتمع بما يعزز التكافل الاجتماعي.

متوسط	71.33%	2.14	تزويد الطلبة بجملة من المهارات التي تساعدهم على اقتراح حلول للمشكلات الاجتماعية الراهنة .
متوسط	75.33%	2.26	الدرجة الكلية للمحور الثاني

يتبين من الجدول (02) أن الدرجة الكلية لاستجابات الطلبة حول درجة مساهمة عروض التكوين في تعزيز بعد الأمن الاجتماعي قد جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغت قيمة الوسط المرجح للمحور ككل بـ (2.26) وبوزن مئوي يقدر بـ (75.33%)، ما يضعه ضمن المجال اللفظي الثاني (1.67-2.33). كما نجد أن البنود التي تمثل هذا المحور قد تراوحت قيم الوسط المرجح فيها بين حد أعلى يقدر بـ (2.41) وبوزن مئوي يقدر بـ (80.33%) ممثلة في البند (11)، الذي جاء ضمن المجال اللفظي الثالث (2-3.34) ما يضعه ضمن الدرجة الكبيرة. وحد أدنى بوسط مرجح يقدر بـ (2.10). وبوزن مئوي يقدر بـ (70%) ممثلة في البند (16)، والذي جاء ضمن المجال اللفظي الثاني (1.67-2.33) ما يضعه ضمن الدرجة المتوسطة..

وعليه ومن خلال إستقراء النتائج المحصل عليها في المحور الثاني تبين لنا أن عروض التكوين تساهم في تعزيز بعد الأمن الاجتماعي، بدرجة متوسطة حسب إستجابات الطلبة وهذا على كافة البنود المدرجة ضمن المحور الثاني، ماعدا البند رقم (11) والبند رقم (13)، اللذان تحصلا على الدرجة الكبيرة. كما نستنتج من خلال إستجابات الطلبة أن عروض التكوين تساهم بدرجة متوسطة في تعزيز بعد الأمن الاجتماعي وهذا ما يتوافق مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (عبد الرزاق، 2014)، لذا وجب تضمين محتويات عروض التكوين الحالية بمختلف المواضيع التي تتناول المشكلات التي تؤثر على أمن الفرد والمجتمع خاصة ما يتعلق بالجرائم الأخلاقية مثل: قضايا الإغتصاب واختطاف الأطفال والشعوذة، وظاهرة الحرقة عبر قوارب الموت، وهذا ما يتوافق مع النتائج المحصل عليها من دراسة سابقة للباحثة (تلاج، 2021) لذا يجب ان يتم تزويد الطلبة بمجموعة المعارف والقيم والسلوكيات الإيجابية كالمحافظة على المملكتات العامة للمجتمع، وزيادة الحس الأمني لديهم من خلال توعيتهم بالانعكاسات السلبية للسلوكيات المنحرفة 3-8 عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث : ما درجة مساهمة عروض التكوين في تعزيز بعد الامن الاخلاقي لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي في تخصصي علم النفس التربوي / الارشاد والتوجيه (الأولى والثانية ماستر) من وجهة نظرهم؟

جدول رقم (03) يوضح قيم الوسط المرجح والوزن المئوي لبنود المحور الثالث

التقدير اللفظي	الوزن المئوي	الوسط المرجح	بنود المحور الثالث: بعد الامن الاخلاقي
كبير	80.33%	2.41	دعم القيم والمبادئ الأخلاقية لدى الطلبة.
كبير	84.66%	2.54	ترسيخ القيم الانسانية لدى الطلبة.
كبير	79.33%	2.38	تزويد الطلبة بالأخلاق الإسلامية الحميدة في تعاملهم مع أفراد مجتمعهم .
كبير	78%	2.34	تزويد الطلبة بجملة من المعارف لتوعيتهم بمخاطر الانزلاق في مخاطر الانحرافات الاجتماعية كتعاطي المخدرات... الخ

متوسط	74,33%	2.23	إكساب الطلبة جملة من السلوكيات السليمة التي تجنبهم الوقوع في براثن الانحلال الأخلاقي.
كبير	78%	2.34	تعزيز الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع (الأسرة / الجامعة / المجتمع)
كبير	79,33%	2.38	حث الطلبة على الالتزام بأخلاقيات التعليم (الأمانة العلمية، والابتعاد عن الغش في الامتحانات)
متوسط	73,33%	2.20	إرساء معالم الأمن الأخلاقي لدى الطلبة بهدف تحصينهم من كافة الأفات الاجتماعية.
كبير	78,33%	2.35	الدرجة الكلية للمحور الثالث

يتبين من الجدول (03) أن الدرجة الكلية لاستجابات الطلبة حول درجة مساهمة عروض التكوين في بعد الأمن الأخلاقي قد جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغت قيمة الوسط المرجح للمحور ككل بـ (2.35) وبوزن مئوي يقدر بـ (78.33%)، ما يضعه ضمن المجال اللفظي الثالث (2.34-3). كما نجد أن البنود التي تمثل هذا المحور قد تراوحت قيم الوسط المرجح فيها بين حد أعلى يقدر بـ (2.54) وبوزن مئوي يقدر بـ (84.66%) ممثلة في البند (19)، الذي جاء ضمن المجال اللفظي الثالث (2.34-3) ما يضعه ضمن الدرجة الكبيرة. وحد أدنى بوسط مرجح يقدر بـ (2.20). وبوزن مئوي يقدر بـ (73.33%) ممثلة في البند (25). والذي جاء ضمن المجال اللفظي الثاني (1.67-2.33) ما يضعه ضمن الدرجة المتوسطة..

وعليه ومن خلال إستقراء النتائج المحصل عليها في المحور الثالث تبين لنا أن عروض التكوين تساهم في تعزيز بعد الأمن الأخلاقي بدرجة كبيرة حسب إستجابات الطلبة وهذا على أغلب البنود المدرجة ضمن المحور الثالث، ويمكن تفسير ذلك بأن المناهج التي تقدمها الجامعة تسعى أساسا الى تعزيز الاخلاق الفاضلة بما يتفق مع رسالتها وأهدافها وهذا ما يتفق مع الرأي الذي طرحه (شلدان، 2013). كما يمكن عزو حصول المحور على الدرجة الكبيرة إلى طبيعة العينة في حد ذاتها حيث ضمت فئة الاناث بما يمثل نسبة 95% من أفراد العينة الاجمالي، وهذا انعكس على استجابتهن على هذا المحور. لان الطالبات يعتبرن أكثر حرصا على التقيد والالتزام بالقيم الأخلاقية وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجة التي توصل اليها (الحازمي، 2017). كما نجد أن الطلبة من خلال إستجاباتهم يعتبرون أن عروض التكوين الجامعية تزودهم بجملة من المعارف لتوعيتهم بمخاطر الانزلاق في مخاطر الانحرافات الاجتماعية كتعاطي المخدرات... الخ وهذا راجع الى تناولهم لمقياس في السنة الثالثة ليسانس حول مخاطر المخدرات. الا أنه كان ذو طابع نظري لذا وجب أن تتضمن محتويات عروض التكوين على مشاريع ودراسات ميدانية تضع الحلول المناسبة لمشكلات اجتماعية معينة مثل ظاهرة العنف، والانحراف، وتعاطي المخدرات. وهذا ما تتفق فيه الدراسة الحالية مع ما دعت اليه (عوض، 2016) من خلال دراستها. كما أن الطلبة يعتبرون من خلال استجاباتهم أن عروض التكوين تحثهم على الالتزام بالقيم الأخلاقية الدراسية كتجزي الأمانة العلمية في إنجاز البحوث، والابتعاد عن الغش في الامتحانات الرسمية وهذا من خلال المحاضرات التحسيسية والندوات التي يتم إجراؤها من حين لآخر.

4-8 عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع: درجة مساهمة عروض التكوين في تعزيز بعد الامن السياسي لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي في تخصصي علم النفس التربوي / الإرشاد والتوجيه (الأولى والثانية ماستر) من وجهة نظرهم؟

جدول رقم (04) يوضح قيم الوسط المرجح والوزن المثوي لبنود المحور الرابع

التقدير اللفظي	الوزن المثوي	الوسط المرجح	بنود المحور الرابع: بعد الامن السياسي
متوسط	66.66%	2.00	توعية الطلبة بمخاطر الاشاعة وانعكاساتها السلبية على الامن العام للمجتمع.
متوسط	74.33%	2.23	غرس مبادئ احترام القوانين والسلطة في نفوس الطلبة.
متوسط	72.66%	2.18	غرس القيم السياسية في أذهان الطلبة (العدل والمساواة والحرية).
متوسط	64.33%	1.93	تزويد الطلبة بالمعارف والمعلومات التي تساعد على تشكيل الوعي السياسي لديهم .
متوسط	71.33%	2.14	تزويد الطلبة بعدد من الاتجاهات والقيم الإيجابية (كالولاء والانتماء للوطن وحب الوطن .
متوسط	72%	2.16	تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة للحفاظ على الوطن واستقراره.
متوسط	64.66%	1.94	تشجيع الطلبة على اتخاذ القرارات السياسية السليمة
متوسط	67%	2.01	إرساء معالم الامن السياسي من خلال إكساب الطلبة طرق التفكير العليا.
متوسط	69%	2.07	الدرجة الكلية للمحور الرابع

يتبين من الجدول (04) أن الدرجة الكلية لاستجابات الطلبة حول درجة مساهمة عروض التكوين في بعد الامن السياسي قد جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغت قيمة الوسط المرجح للمحور ككل بـ(2.07) ووزن مثوي يقدر بـ (69%)، ما يضعه ضمن المجال اللفظي الثاني (1.67-2.33). كما نجد أن البنود التي تمثل هذا المحور قد تراوحت قيم الوسط المرجح فيها بين حد أعلى يقدر بـ(2.23) ووزن مثوي يقدر بـ(74.33%) ممثلة في البند (27)، الذي جاء ضمن المجال اللفظي الثاني (1.67-2.33) ما يضعه ضمن الدرجة المتوسطة. وحد أدنى بوسط مرجح يقدر بـ(1.93). ووزن مثوي يقدر بـ(64.33%) ممثلة في البند (29). والذي جاء ضمن المجال اللفظي الثاني(1.67-2.33) ما يضعه ضمن الدرجة المتوسطة..

وعليه ومن خلال إستقراء النتائج المحصل عليها في المحور الرابع تبين لنا أن عروض التكوين تساهم في تعزيز بعد الأمن السياسي ، بدرجة متوسطة تميل للانخفاض حسب إستجابات الطلبة وهذا على كافة البنود المدرجة ضمن المحور الرابع. وهذا راجع لإغفال عروض التكوين الجامعية للبعد الأمني في تناولها لمختلف المواضيع المدرجة مما يترتب عنه إنخفاض في مستوى الوعي الأمني للطلبة، وهذا ما يتوافق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (العنزي، 2018)، و (تلايح، 2021) حيث بينت النتائج أن عروض التكوين لا تعمل بالمستوى المطلوب في توعية الطلبة بمختلف المشكلات ولذا فمن الضروري العمل على إثراء عروض التكوين بعدد من القيم: كاحترام القانون واحترام حقوق الانسان وهذا ما يتوافق مع دراسة (العنزي، 2018)، وتتفق نتائج الدراسة كذلك مع دراسة (الزبون، أيوب، 2015) في أن المقررات الجامعية

لا تشجع الطلبة على إتخاذ قرارات سياسية سليمة. ولا تعطي مساحة فكرية سياسية كافية للطلاب. وهذا ما يتجلى في عزوف جل الطلبة على المشاركة الفاعلة في المشهد السياسي للمشاركة في العملية الانتخابية وهذا راجع حسبهم ان العملية فارغة من معانيها ولا تحمل أية نية صادقة في التغيير ولا تحمل مطالب الشعب، ولا تحمل مأساه.

5-8 عرض ومناقشة نتائج الاستبيان الكلي: درجة مساهمة عروض التكوين في تعزيز أبعاد التربية الامنية

لدى الطلبة الجامعيين بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي في تخصصي علم التربوي / الارشاد والتوجيه (الأولى ماستر) من وجهة نظرهم؟

جدول رقم (05) يوضح قيم الوسط المرجح والوزن المئوي للاستبيان الكلي

أبعاد التربية الوقائية	الوسط المرجح	الوزن المئوي	التقدير اللفظي	ترتيب المحاور
المحور الأول: بعد الامن الفكري	2.26	%75.33	متوسط	2
المحور الثاني: بعد الامن الاجتماعي	2.26	%75.33	متوسط	2
المحور الثالث: بعد الامن الاخلاقي	2.35	%78.33	كبير	1
المحور الرابع: بعد الامن السياسي	2.07	%69	متوسط	3

يظهر الجدول رقم (05) أن متوسط إستجابة الطلبة على المحاور المكونة للاستبيان قد تراوحت بين أوساط مرجحة تقدر ب (2.35). ووزن مئوي (%78.33). وهذا يثبت حصوله على الدرجة الكبيرة. ووسط مرجح يقدر ب (2.07). ووزن مئوي (%69). وهذا يثبت حصوله على الدرجة المتوسطة. وعليه فقد تحصلت معظم بنود الاستبيان على الدرجة المتوسطة المقدرة ب 23 بند من أصل 33 بند أما باقي البنود فقد تحصلت على الدرجة الكبيرة والمقدرة ب 10 بنود. فيما لم يحصل ولا بند على الدرجة الضعيفة. وقد تحصل المحور الخاص بالبعد الأخلاقي على المرتبة الأولى. فيما تحصل المحور الأول والثاني على المرتبة الثانية وأخيرا الامن السياسي في المرتبة الثالثة.

وبناء على النتائج المتوصل اليها تم تدعيم الدراسة بجملته من المقترحات:

✓ العمل على إدراج موضوعات في محتويات عروض التكوين لتنمية الوعي الأمني بكافة أبعاده لدى الطلبة.

✓ الاهتمام أكثر بالبعد الخاص بالأمن السياسي لتحصله على أقل نسبة وهذا من خلال العمل على إدراج مقياس إجباري يعرف الطالب بحقوقه وواجباته السياسية. ويعمل على ترسيخ بعض المفاهيم منها مفهوم الديمقراطية. والمساواة والعدالة والحرية. كما دعا الى ذلك. (الزبون. ايوب. 2015).

■ الكتب والمراجع:

- عبد الهادي نبيل . مقدمة في علم الاجتماع التربوي، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009.
- بن جدوع عبد الرحمن، دور المدرسة الجزائرية في التربية الأمنية للناشئة، مجلة سوسولوجيون، المجلد (1)، العدد (2)، ص.ص. 83-97، 2020.

- تلاج نواره. (2021). دور البرامج الجامعية في تعزيز أبعاد التربية الوقائية لدى الطلبة الجامعيين حسب تقديرهم – دراسة ميدانية بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي. مقال تم قبوله للنشر في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2021.
- حياتمة العيد. محيّمات سلقى. التربية الأخلاقية وبناء ثقافة الطفل العربي في عالم متغير. مجلة الابراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريّج. العدد 4. ص 32-48. جوان 2019.
- جاكريجا كيتا، المناهج التعليمية في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى طلبة التعليم العالي. مجلة العلوم النفسية والتربوي. العدد 3، الجزء 2. ص.ص. 206-230. 2016
- الحازمي محمد عبد الله. دور الجامعة التربوي في تعزيز القيم الخلقية. في المجتمع الطلابي. المجلة العلمية لكلية التربية – جامعة أسيوط. المجلد 33، العدد 2، الجزء 2. ص.ص. 196-221. 2017.
- الزبون محمد سليم، أوب حسام محمد سعيد. دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة نظر طلبتها، مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية الأردن، المجلد 42. ملحق 2. ص.ص. 1531-1509. 2015.
- الشرعة ناصر إبراهيم. العوامة عبد السلام. و الرشيدى أحمد، تقديرات طلبة كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية لدور أسرهم في غرس قيم التربية الأمنية المتضمنة في القرآن الكريم. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. المجلد 15، العدد 1، ص.ص. 189-213. 2019.
- شلطان فايز. دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها وسبل تفعيله. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. المجلد 21، العدد 1. ص.ص. 33-73. 2013.
- العززي محمد عويد نورة، دور المناهج الجامعية في معالجة التطرف الفكري من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت. route Educationnel and social science journal. Volume 5 (14) December. 2018. 239-212.
- غازي، محمد عاصم محمد. ، تأثير الرياضة المدرسية على التنشئة الاجتماعية لحماية الشباب من الانحرافات السلوكية والفكرية. مجلة الإبداع الرياضي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر العدد 22. ص.ص. 7-28. 2017.
- محمد النصر محمد حسن. خليل عبد الناصر أحمد محمد ، رؤية تربوية مقترحة لمنطلقات تحقيق التربية الأمنية بمرحلة التعليم الابتدائي. مجلة العلوم التربوية. جامعة جنوب الوادي. العدد 22. ص.ص. 604-658. 2015
- منغيد أحمد . دور المقررات الدراسية الجامعية في تعزيز الأمن الثقافي. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 6، العدد 1. ص.ص. 909-928. 2021.
- أبو الخير رامي محمود. دور التربية الامنية في تعزيز ثقافة المقاومة لدى طلبة جامعات محافظات غزة وسبل تفعيله. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين، 2016.
- دبنو عبد الفتاح أنور آلاء. دور مديري المدارس الخاصة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمان الأردن، 2017.
- الشريف محمد حامد حسين.، المفاهيم الوقائية المتضمنة في محتوى منهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية ومدى اكتساب الطلبة لها. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين. 2010.
- عبد الرزاق نديم لميس. دور الجامعة في تنمية العلاقات الاجتماعية والمسؤولية الوطنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دمشق. سوريا. 2014
- عوض حسن نها . تفعيل دور الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة في ترسيخ التربية الأمنية ومكافحة الإرهاب. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عين شمس. مصر. 2016
- الواوي رزق حسين يوسف. جهود معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز الأمن الفكري وعلاقتها بالتطرف الديني لدى طلبة المدارس الثانوية في محافظات غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين، 2016
- جلس داود درويش. (2015). متطلبات التربية الأمنية لنصرة فلسطين. ورقة مقدمة الى مؤتمر فلسطين أسباب الاحتلال وعوامل الانتصار. تم استرجاعه من الموقع الإلكتروني:
<http://hdl.handle.net/20.500.12358/26990> تاريخ 06-12-2021

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية البشرية في الجامعة "الواقع والتحديات"

The Role of Social Responsibility in Achieving Human Development

At the University *Reality and Challenges*

د. حفيظي ليليا--- جامعة أم البواقي (الجزائر): lilia.hafidi@univ-ueb.dz

Abstract:

The university is a social institution established by the community in order to serve it and meet its needs. Therefore, the basis of the relationship between the university and the community is to improve its social, economic and cultural conditions and to work on preparing and rehabilitating the human element to complete the development process of all kinds.

From the foregoing, this study came to determine the reality of social responsibility at the Algerian University and its role in achieving human development for the workforce of faculty, students and workers, and the challenges it faces in the process of actual participation in the provision of services and consultations in order to achieve its mission as a supportive institution for development and creativity based on participation Societal with the local community and the labor market.

Key words:

Social responsibility, university, human development

ملخص:

تعد الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لأجل خدمته وتلبية احتياجاته، لذلك فإن أساس العلاقة بين الجامعة والمجتمع تتمثل في تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمل على إعداد العنصر البشري وتأهيله لإتمام عملية التنمية باختلاف أنواعها.

مما سبق، فإن هذه الدراسة جاءت لتحديد واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية البشرية للقوى العاملة من هيئة تدريس، طلاب وعمال، والتحديات التي تواجهها في عملية المشاركة الفعلية في تقديم الخدمات والاستشارات في سبيل تحقيق رسالتها كمؤسسة داعمة للتطوير والإبداع تقوم على المشاركة المجتمعية مع المجتمع المحلي وسوق العمل.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية الاجتماعية، الجامعة، التنمية البشرية

مقدمة

تحرص المجتمعات باختلاف مستوياتها من حيث التقدم أو النمو على تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية في كافة مجالاتها: الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ويمثل العنصر البشري الأساس الفعال الذي تركز عليه التنمية بجميع صورها وأشكالها، فأصبحت عملية إعداد وتأهيل العنصر البشري هدفاً لتحقيق التنمية خاصة في المؤسسات التربوية والتعليمية، حيث تغيرت النظرة إلى التعليم من أنه مجرد خدمة يقدمها المجتمع لأفراده إلى أنه أصبح عملية استثمار في الموارد البشرية لتحقيق أهداف التنمية من خلال التوظيف الأمثل للطاقات البشرية.

برزت أهمية خدمة المجتمع وتنميته وقيادته مع التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي برزت مع ظهور ظاهرة العولمة وتولد مجتمعات المعلومات في عصر ثورات المعلومات والاتصالات، فأصبحت معظم المؤسسات التعليمية ومنهم الجامعة، تسعى إلى نشر المعرفة وتمكين الأفراد والجماعات وبناء قدراتهم وتطوير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتصوير المجتمع وبناء الفكر السليم ونشر الوعي وتجزير المواطنة الصالحة وتعزيز القيم الصالحة، وهذا لأن الجامعة جزء لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع التي تغذيه بالموارد البشرية وتؤثر في بناء وتطور البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك أن علاقة الجامعة بالتغير والتنمية علاقة وثيقة وأن ارتباطها مع مؤسسات المجتمع ينبغي أن يكون وثيقاً وأن استجابتها لمتطلبات وحاجات المجتمع ينبغي أن يكون لحظياً لا بل استشرافياً يهدف تحقيق التنمية المستدامة وحماية الفرد والمجتمع من الانحراف الفكري والأخلاقي ومن تغلغل الفقر والبطالة.

ومن هذا المنطلق، تحاول الدراسة الراهنة الكشف عن واقع تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الجامعة ودورها في تحقيق التنمية البشرية، وإبراز التحديات التي تواجهها خاصة الجامعة الجزائرية، من خلال دراسة سوسيولوجية، تحليلية لبعض الدراسات المحلية والأجنبية.

1- مدخل مفاهيمي للدراسة:

1-1 المسؤولية الاجتماعية :

تعرف المسؤولية الاجتماعية على انها "التزام على مؤسسات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك من خلال المشاركة في مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية ومنع التلوث وإنشاء فرص عمل ومعالجة مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.(العبادي،2013،ص23)

عرفت ايضا على أنها "الالتزام المتواصل من قبل مؤسسات الأعمال بالتعامل أخلاقياً والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على رفع مستوى المعيشي للموظفين العاملين وأسرهم، والمجتمع المحلي والمجتمع كامل".(عبد الحي، 2012، ص 114)

أما بالنسبة للجامعة، فقد عرفتها د. سبهر على أنها: "مجموعة من البرامج والأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تقوم بها الجامعة طواعية أو بحكم القانون، للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع سواء داخل الجامعة أو خارجها، لتحقيق نوع من التقدم الاجتماعي، ومن ثم فهي التزام يقتضي اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع وتحسين أوضاعه" (حوالة، 2014، 11)

ويتبين من خلال هذا المفهوم أن المؤسسات المسؤولة اجتماعياً لا بد أن تتحد في أنشطتها الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى ناحية الأبعاد الاقتصادية. وبواسطة هذه المفاهيم السابقة يتبين لنا أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي بين المؤسسة والمجتمع، تبقى المؤسسة أكثر قبولاً لما يجري حولها اتجاه أصحاب المتنوعين، وذلك من منطلق وجود دافع داخلي نابع من رغبة المؤسسة في البقاء والاستمرارية.

أما بالنسبة للجامعة، فالمسؤولية الاجتماعية هي كل ما تقدمه من أنشطة وخدمات تتوجه بها إلى طلابها أو أعضاء هيئة التدريس أو العمال، بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة، بشكل يعمل على تنمية الوعي والمهارات الاجتماعية للأفراد مما يؤدي إلى رفع كفاءتهم في جميع المجالات.

1-1-1 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

- "البعد الاقتصادي: لا يشير إلى الكسب، كناحية من نواحي الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بمزاولة أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحكومة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي.
 - البعد الاجتماعي: وهو البعد الذي يملئ على المؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، الذي تعمل فيه، ورفع مستوى ورعاية ودعم شؤون العاملين فيها، بما ينعكس إيجابياً على زيادة إنتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية، وتوفير الأمن الوظيفي والمهني، والرعاية الصحية، والمجتمعية لهم، ويتمثل البعد الاجتماعي كل من ممارسات التشغيل والعمل العادلة، والمساهمة في المجتمع المحلي.
 - البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي في واجب المؤسسة لتغطية الأثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة، والقضاء على الانبعاثات والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد". (العبادي، 2013، ص 26)
- 2-1 التنمية البشرية :

تعرف التنمية البشرية بأنها "عملية تطوير الأفراد في المجتمع وتنمية قدراتهم بحيث ينال كل فرد حاجاته الكاملة، ويتمكن من المشاركة في خدمة المجتمع أي أن يستطيعوا تطوير أنفسهم ويشاركوا في تنمية الآخرين". (سليمان، 2011، 17)

وتنمية البشر تعني زيادة إنتاجيتهم من خلال زيادة درجة مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق مصلحة البشر بتقليل التفاوت والتمييز بينهم لأقل درجة، على أن تكون هذه التنمية قادرة على تحقيق التنمية الذاتية." (حسن، 2011، 222)

مما سبق، فتنمية الموارد البشرية هي نشاط مخصص لتنمية مهارات ومعارف وقدرات الموارد البشرية العاملة والمنتظرة بالكيفية التي تسمح بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

2- المسؤولية الاجتماعية للجامعة... دراسات سابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعة بين الأجنبية والعربية نذكر منها:

-دراسة (Peric, 2016) بعنوان "تنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الكرواتية"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المسؤولية الاجتماعية للجامعات بوصفها جزءاً مهماً من وظيفتها الثالثة وتحديد أهمية تضمين برامج المبادرات الاجتماعية والممارسات التجارية المسؤولة اجتماعياً في البرامج الجامعية، وقد توصل الباحث إلى أن التحديات التي يواجهها المجتمع في القرن الواحد والعشرين تسلط الضوء على ضرورة إيجاد جيل جديد من الأفراد القادرين على توجيه معارفهم ومهاراتهم لحل المشكلات الاجتماعية وتلبية مطالب المجتمع، مما يؤكد على دور الجامعات في التنمية البشرية

-دراسة (Wang & Jusli, 2012) بعنوان: القيم وتصورات طلاب الجامعات الصينية حول المسؤولية الاجتماعية، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العوامل الديمغرافية الشخصية لطلاب الجامعات الصينية وتصوراتهم حول قضايا المسؤولية الاجتماعية وتحديد أثر نظرية القيم في تحفيز المواقف والسلوكيات الشخصية وتحديد أثرها على المفاهيم الشخصية للمسؤولية الاجتماعية، وقد أسفرت الدراسة على الضعف النسبي لمستوى وعي طلاب الجامعات الصينية بالمسؤولية الاجتماعية بسبب محدودية المعلومات والتجارب التي يحصلون عليها لانتماء تصورهم حول المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

-دراسة (الثبيتي، 2015) دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وتحديد الصعوبات التي تواجهها نحو تحقيقها، وقد توصل الباحث إلى أن أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية تحقق المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي بدرجة مناسبة من خلال البرامج الأكاديمية التي تقدمها هذه الأقسام فضلاً عن البحث العلمي وغيره من العمليات والأنشطة التي تقوم بها هذه الأقسام.

3- المسؤولية الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية البشرية في الجامعة:

تعد الجامعة منارة علم وإشعاع وتطوير، وهي من أهم محركات التغيير والتطوير والتنمية في المجتمعات وقد تطورت أدوارها وعلاشأنها في الدول المتقدمة وأخذت تلعب دوراً رئيساً في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، حيث برز دور قيادة وتنمية المجتمعات وخصوصاً مع التحول نحو الاقتصاد المبني

على المعرفة والتركيز على التنمية المستدامة ومع ضرورة انفتاح الجامعات على المجتمع ومؤسساته، وتحول دور الجامعات من التدريس إلى التركيز على التعليم والتعلم في سعيها لبناء مجتمعات المعرفة ودورها الرئيس في بناء الإنسان وصقل شخصيته وذاته وتطوير الموارد البشرية المؤهلة التي هي عماد مجتمعات واقتصادات المعرفة، وتطور دور البحث العلمي في بناء المعرفة كأساس للتنمية المستدامة مع التركيز على تشجيع وتحفيز الابتكار والإبداع وتطوير مخرجات البحث العلمي واحتضان المشاريع والمبادرات الإبداعية كضرورة مجتمعية لتمكين الإنسان واقتصادية لبناء الأوطان وتعزيز قوتها ومكانتها العالمية والحضارية

"يعد مصطلح المسؤولية الاجتماعية للجامعات مصطلحا جديدا لأدوار ووظائف أساسية كانت ولا تزال تقوم بها الجامعة، وقد كان لتخلي الدولة عن بعض مسؤولياتها تجاه أفراد المجتمع ضرورة التزام مؤسسات المجتمع بمحاولة توفير هذه الخدمات، مما دعى على الحاجة إلى ظهور العديد من المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تقديم ما تعجز الدولة عن تقديمه وتوفيره، ومن ثم أخذ مصطلح المسؤولية الاجتماعية يتردد بشكل كبير في نهايات القرن العشرين." (العبادي، 2013، ص 31)

وبالتالي تتحدد مسؤولية الجامعات نحو المجتمع في صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع، فالجامعة تقود المجتمع إلى الرقي والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الانتاج والخدمات، الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار وموأكبا لتطورات العصر.

وحسب د. محمود: "فإن التحول النوعي في أدوار الجامعة من حيث غقامة الشراكات والتحالفات مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة إلى وضع الجامعة في قلب الأحداث الاجتماعية، وبهذا التحول تتحدد أبعاد المسؤولية للجامعة في خدمة المجتمع لتصبح بمثابة فلسفة اجتماعية عامة توجه الجامعة في ممارستها لتوظيفي: التعليم والبحث العلمي كالامر الذي أدى على تقارب ثقافة الجامعة وثقافة المجتمع الخارجي، مما وفر للجامعة السياق الاجتماعي الذي ساعدها على نشرها للعلم كمنهج وحقائق ومعرفة وتطبيقات، وأبرز وعيا اجتماعيا بأهمية العلم ودوره في الحياة وقد كان لتوافر هذا الوعي أثره الايجابي على الجامعة والمجتمع." (محمود، 2004، ص 42)

1-3 واقع المسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية في الجزائر ومعوقات تطبيقها:

أكدت دراسة للباحث د. إسحاق خرشي وآخرون "حول استراتيجية تطبيق المسؤولية الاجتماعية لأجل التنمية البشرية في الجامعة، والتي أكدت غياب مقومات المسؤولية الاجتماعية في الجامعة الجزائرية، حيث أكدت الدراسة عدم ربط الجامعة الجزائرية بالمقومات وحاجات المجتمع الثقافية والمهنية، لكنها بينت أن الجامعة الجزائرية تهتم بطلبتها وعمالها بكل ما له علاقة بالجامعة والبحث العلمي فقط، وهذا ما يزيد في الهوة بين الجامعة والمجتمع.

وقد بينت ان تطبيق وظيفة المسؤولية الاجتماعية على مستوى الجامعة الجزائرية يواجه العديد من الصعوبات والتحديات نذكر منها:

- لا ينظر لموضوع الاندماج في القضايا المدنية والاجتماعية والسياسية دائما كقضايا تقع صلب استراتيجيات الجامعات في إنجاز رسالتها ورؤيتها.
- عدم كفاية الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم المسؤولية الاجتماعية.
- إغفال مؤسسات التعليم العالي لخبرات الشركاء المجتمعيين والدارسين ومعارفهم.
- مواجهة الدارسين والاكاديميين لأعباء متعددة تتنافس جميعها على الوقت المتاح لأنشطة المسؤولية الاجتماعية."(خرشي وآخرون، 2019، ص ص 212، 211)

2-3 آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الجامعة الجزائرية

لقد استمدت الجامعات مفهوم المسؤولية الاجتماعية من قطاع المال والأعمال وطورتها لتشمل المسؤولية الأخلاقية لأداء أسرة الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وعاملين تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية والمجتمعية التي تنتجها الجامعة لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بالتشارك والحوار الفاعل مع المجتمع ومؤسساته، وسوف أستعرض خطة المسؤولية المجتمعية التي تم تطويرها وتنفيذها خلال فترة عملي رئيسا لجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية والتي كانت مكونة من أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

أولا- التأثير التعليمي تطوير وبناء قدرات أعضاء هيئة تدريس والعاملين والطلبة في الجامعة ليصبحوا مسؤولين اجتماعيين فاعلين في خدمة مجتمعاتهم من خلال ما يلي:

- نشر ثقافة خدمة وتنمية المجتمع وثقافة العمل التطوعي لدى الطلبة والعاملين من خلال النشاطات التالية

--عمل محاضرات وندوات عن خدمة وتنمية المجتمع وثقافة العمل التطوعي.
- عمل دورات وورشات عمل لكافة العاملين في الجامعة.

- توفير التدريب والتأهيل اللازم للطلبة لإبراز أهمية خدمة المجتمع في حياة الطالب من خلال النشاطات والإجراءات التالية:

أ. اقرار مساق المسؤولية المجتمعية في الخطط الدراسية كمتطلب إجباري على كافة طلبة الجامعة.
ب. إلزام الطلبة بزراعة شجرة كأحد شروط التخرج من الجامعة.
ت. محاضرة تنويرية فصلية لكل عضو هيئة تدريس عن موضوع يقرره مجلس العمداء كأضرار المخدرات والوسطية ومكافحة الإرهاب وقبول الآخر ... الخ.

ث. اشراك الطالب في نشاط مجتمعي حسب تخصصه الذي يدرسه مرة واحدة على الاقل خلال التحاقه بالجامعة.

ج. انشاء قاعدة بيانات لجميع الفرص المتاحة للطلبة لخدمة المجتمع.
- وضع تشريعات وتعليمات لتعزيز وتنمية المسؤولية المجتمعية لدى أعضاء هيئة تدريس والعاملين من خلال التالي:

أ. ادراج تشريعات وتعليمات تتضمن الخدمة المجتمعية ضمن تعليمات الترقية والنقل والعلاوات.
ب. تفعيل دور دائرة خدمة وتنمية المجتمع وعمل وانجاز ورشات تدريبية مستمرة لعرض الفرص المتوفرة لخدمة المجتمع.

ت. قيام العاملين في الجامعة بعمل نشاط واحد على الاقل في الفصل الدراسي لخدمة المجتمع.

ثانيا- التأثير المعرفي لنشر المعرفة ونقل التكنولوجيا التي تساهم في بناء التصور المعرفي اللازم للهوض بكافة شرائح المجتمع في شتى المجالات التي تعنى بها الجامعة وذلك من خلال التالي:
- تثقيف كافة شرائح المجتمع بالمعارف والخبرات التي تمتلكها الجامعة -تنظيم محاضرات تستهدف مواضيع مثل: سوق العمل والتخصصات المطلوبة، مكافحة الفساد على المستوى المجتمعي، مكافحة المخدرات، الصحة العامة، دعم شؤون المرأة ... الخ
-تكثيف عمل المركز الاستشاري من خلال عقد الدورات والدبلومات المهنية والاستشارات والفحوصات المخبرية المتخصصة في مجالات الطب والهندسة والصيدلة والزراعة والطب البيطري وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

- تقديم استشارات مجانية لمشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المجالات الزراعية والصناعية بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة، مع وضع برامج دورية ومنظمة لزيارة طلاب وأساتذة الجامعة إلى مدارس المنطقة لأهداف تثقيفية وتعريفية لطلاب الجامعة وطلاب المدارس بحيث يتم لقاء محاضرات وعقد مناقشات في مواضيع مختارة والتركيز على زيارة القرى والمدارس البعيدة.

- اطلاق دراسات تهدف إلى تحديد حاجات المجتمع المحلي والأولويات والمجالات التي يمكن ان تخدمها الجامعة كقطاعي الصناعة والزراعة.

-الاستفادة من البرامج الوطنية لدعم المشاريع التي تخدم المجتمع المحلي من مؤسسات مثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا أو صندوق دعم البحث العلمي وغيرها.
-إصدار مجلات أو دوريات من الجامعة موجهة للمجتمع المحلي وتوزيعها على المدارس والبلديات تسلط الأضواء على مكافحة الآفات الاجتماعية كالمخدرات
-تفعيل موقع الجامعة (جماهيرياً) على الانترنت بحيث يكون هناك فرع ذو محتوى موجه للمجتمع المحلي كالأخبار والمقالات التثقيفية الموجهة للعامة، واستقبال موضوعات من أفراد المجتمع المحلي.

-العمل على استقطاب دعم من المنظمات الدولية والجهات المانحة لتنفيذ مشاريع خدمة المجتمع المحلي كبرامج بناء القدرات أو تطوير البنية التحتية أو المنح التعليمية او الخدمات المجتمعية المتعلقة باللاجئين.

ثالثاً- المشاركة المجتمعية بين أسرة الجامعة وكافة فئات المجتمع ومؤسساته لتعزيز التنمية الإنسانية ضمن شراكات فاعلة لخدمة وتمكين الفرد والمجتمع من خلال ما يلي:

- تعميم مبدأ الشراكة بين الجامعة وبين القطاعات المجتمعية الأخرى لبناء توجهات رصينة لتحقيق مجتمع المسؤولية المجتمعية.

- وضع خطة تسويق إعلامي لانشطات الجامعة في المجتمع المحلي والإعلان عن أنشطة الجامعة وأخبارها وبرامجها في المواقع الإلكترونية التي تحظى بمتابعة عالية في المجتمع المحلي ووضع رابط لموقع الجامعة على هذه المواقع.

- زيارة طلاب وأساتذة الجامعة إلى البلديات لتقديم شروحات عما يمكن أن تقدمه الجامعة والاستماع إلى المشاكل التي يمكن للجامعة أن تساهم في حلها.

- التنسيق مع مستثمرين من أهل المنطقة لتقديم منح دراسات لطلبة متفوقين أو معوزين، تحمل أسماء هؤلاء المستثمرين أو شركائهم.

- توجيه دعوات لطلاب المدارس المتفوقين لزيارة الجامعة والتعرف عليها، وربما تقديم بعض الجوائز الرمزية لهم.

- التواصل مع الوزارات - التربية والتعليم / الشباب للتنسيق معها حول نشاطاتها الإجتماعية لتكون الجامعة شريكاً فاعلاً فيها.

- تفاعل الجامعة مع المحاضرات والندوات والأنشطة التي تقوم خارج الجامعة بالحضور والمشاركة.
- تكثيف مشاركة المجتمع المحلي بنشاطاته الاجتماعية كالاحتفالات والمناسبات الوطنية.
- وضع برامج ثابتة ودورية لعمل ايام طبية مجانية تشمل جميع المناطق المحيطة
- عقد لقاءات تعريفية بين ممثلين عن الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والأندية الثقافية وغيرها.

- مشاركة الجهات ذات العلاقة في مجالس ولجان الجامعة المختلفة وخصوصا اللجان الاستشارية للكليات والمراكز.

- رابعاً: التأثير البيئي في إطار تنمية ودعم برامج البيئة المستدامة والحفاظ على البيئة المحلية وتطويرها من خلال التالي:

- التوسع في المساحات الخضراء داخل الجامعة وخارجها وإنشاء منتزه عام داخل الحرم الجامعي لخدمة المجتمع المحلي.

- تفعيل دور قسم التخطيط الحضري لتصميم حدائق عامة في المجتمعات المحلية تحمل اسم الجامعة.
- تقديم دراسات متخصصة في مجالات معينة مثل فحوصات التربة وتقييم الأبنية ودراسات الأثر البيئي.

- تفعيل دور الجامعة ومشاركة المجتمع في الحفاظ على البيئة من خلال تنظيم ورش عمل ومحاضرات داخل وخارج الجامعة تهدف إلى توعية المجتمع المحلي بالمخاطر البيئية والتلوث البيئي.
- إطلاق مشروع الاستدامة البيئية بكافة بنودها في المياه والنفايات الصلبة وانبعثات الكربون والطاقة وغيرها وتشغيل وتطوير مشروع الطاقة البديلة (الشمسية) وتفعيل مبادرة جامعة بلا تدخين.
- تقييم الأثر البيئي لكافة مشاريع الجامعة في إطار دور الجامعة المحوري في المحافظة على البيئة المحلية وحتى يتعزز الدور الإيجابي لها في تنمية البيئة المستدامة.

خاتمة:

إن استعراض عدد قليل من التجارب الجامعية في مجال تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات يدل على الأهمية التي أصبحت تولمها الجامعات لهذا المفهوم، والحرص على تطبيقه بأفضل الطرق والوسائل، حيث أن الجامعة وجدت من أجل خدمة المجتمع؛ لذا فإن هذه الدراسة أكدت أن تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الجامعة يعزز ويحقق تنمية المورد البشري فيها مهما كانت طبيعته، وتقربها من المجتمع وثقافته، بل وتضمينها الخطط الاستراتيجية لتلك الجامعات. والعديد منها قد فعلت ذلك بالفعل.

وبينت الدراسة أيضا انه مما يساعد الجامعة الجزائرية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية الاهتمام هو تطوير التعليم والبحث؛ لأن تصميم برامج دراسية يحتاجها سوق العمل يعد مظهرا من مظاهر المسؤولية الاجتماعية، وتحويل النتائج البحثية الفريدة إلى حلول تقنية لقضايا المجتمع هو مظهر آخر من مظاهر المسؤولية الاجتماعية.

المراجع:

1. العبادي نضال خضير (2013) ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ط1، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع
2. عبد العي رمزي أحمد(2012) مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
3. حوالة سهير محمد (2014) معايير التصنيفات العالمية للجامعات "دراسة تحليلية نقدية"، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، عدد 04.
4. سليمان ندى (2011) دور جامعة القدس المفتوحة في التنمية البشرية للمرأة الفلسطينية، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 24
5. حسن أميرة رمضان(2011) التنمية البشرية: المفهوم، المؤشرات، الاستراتيجيات، ط1، القاهرة: عالم الكتاب
6. خرشي وآخرون (2019) الجامعة والمجتمع: تصور مقترح لتبني المس للنشروولية لاجتماعية كوظيفة معاصرة للجامعة الجزائرية، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، مجلد 03، عدد 2
7. الثبيتي خالد عواض (2015) دور أقسام الادارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، المجلد 1، العدد 10
8. محمود يوسف سيد (2004) التحالفات والشراكات بين الجامعات و المؤسسات الانتاجية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 6: مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس.
9. Perić and Delić (2016), Julia, Anamarija (2016) , Developing Social Responsibility in Croatian Universities: A benchmarking Approach and an Overview of Current Situation , Int Rev Public Nonprofit Mark , Springer-Verlag Berlin Heidelberg, p.p73-70
10. Wang and Juslin (2012), Lei and Heikki, Values and Corporate Social Responsibility Perceptions of Chinese University Students , J Acad Ethics (2012) 10:57–82 , Springer Science+Business Media B.V. 2012

**المسؤولية المجتمعية للجامعة الجزائرية تجاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب-
تجربة جامعة أم البواقي من خلال خلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي
الاحتياجات الخاصة - CAMEBS**

The social responsibility of the Algerian university towards students with special needs and foreigners - The experience of the University of Oum El Bouaghi through the mediation cell and psychosocial assistance for

— students with special needs - CAMEBS

د. سعادو أسماء----- جامعة أم البواقي (الجزائر): a_souma08@yahoo.fr

د. فضال نادية - جامعة أم البواقي (الجزائر): nadiafeddal2017@gmail.com

summary Summary :

The study aimed to know the ways that the Algerian University pursues to achieve its goals related to community service and thus enhance its social responsibility, by revealing the experience of Oum El Bouaghi University to enhance its social responsibility towards students with special needs and foreigners, as well as the most important obstacles it faces in that. Therefore, we conducted an exploratory study and an analytical reading of the documents of the mediation and psychosocial assistance cell for students with special needs at Oum El Bouaghi University, which deals with the category of students with disabilities, foreign students and needy students, to highlight the goals of this cell and its most important achievements. And the extent of its contribution to strengthening the social responsibility of this segment of the student community, and shedding light on the various obstacles and difficulties it faces in achieving the set goals.

Keywords: social responsibility, the Algerian university, students with special needs, foreign students, mediation cell and psychosocial assistance.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة السبل التي تنتهجها الجامعة الجزائرية لتحقيق أهدافها المتعلقة بخدمة المجتمع وبالتالي تعزيز مسؤوليتها المجتمعية وذلك بالكشف عن تجربة جامعة أم البواقي لتعزيز مسؤوليتها المجتمعية تجاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب، وكذا أهم المعوقات التي تواجهها في ذلك، ولذلك قمنا بدراسة استطلاعية وقراءة تحليلية في وثائق خلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة أم البواقي، والتي تعنى بفئة الطلبة ذوي الإعاقة، الطلبة الأجانب والطلبة المعوزين، لإبراز أهداف هذه الخلية وأهم إنجازاتها ومدى مساهمتها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لهذه الشريحة من المجتمع الطلابي، وإلقاء الضوء على مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجهها في تحقيق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، الجامعة الجزائرية، الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، الطلبة الأجانب، خلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية.

1- مقدمة- إشكالية:

الجامعات منارات علم وأشعاع وتطوير وهي من أهم محركات التغيير والتطوير والتنمية في المجتمعات وقد تطورت أدوارها وعلاشأها في الدول المتقدمة وأخذت تلعب دورا رئيسا في الشأين الاقتصادي والاجتماعي حيث برز دور قيادة وتنمية المجتمعات وخصوصا مع التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والتركيز على التنمية المستدامة ومع ضرورة انفتاح الجامعات على المجتمع ومؤسساته، وتحول دور الجامعات من التدريس إلى التركيز على التعليم والتعلم في سعيها لبناء مجتمعات المعرفة ودورها الرئيس في بناء الإنسان وصقل شخصيته وذاته وتطوير الموارد البشرية المؤهلة التي هي عماد مجتمعات واقتصادات المعرفة، وتطور دور البحث العلمي في بناء المعرفة كأساس للتنمية المستدامة مع التركيز على تشجيع وتحفيز الابتكار والإبداع وتطوير مخرجات البحث العلمي واحتضان المشاريع والمبادرات الإبداعية كضرورة مجتمعية لتمكين الإنسان واقتصادية لبناء الأوطان وتعزيز قوتها ومكانتها العالمية والحضارية (الجراح، 2018).

فالجامعة من بين أهم منظمات إنتاج المعرفة وتكوين القيادات الفكرية والكفاءات العالية في التخصصات المختلفة، وقد شهدت تطورات مختلفة ومتشعبة، لاسيما في مفهومها ووظائفها، فهي من جهة الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، يمكن اعتبارها مؤسسة تعرض تعليما عال، وتساهم في تحقيق التنمية البشرية، عن طريق تطويرها للعلوم والمعرفة، وإجرائها للأبحاث، كما تساهم في تلبية حاجات المجتمع الأنية والمستقبلية (زرولة، 2009، ص182)

ومن بين أهدافها الإستراتيجية إيجاد مواطنين صالحين قادرين على إنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، والتفاعل مع مستجدات العصر ومتطلباته والمشاركة الفاعلة في مؤسسات المجتمع المختلفة؛ وذلك من خلال تحقيق الجامعات لوظائفها الرئيسية المتمثلة في التعليم الجامعي والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.

وأن العصر الحديث تتعدد فيه الاهتمامات وتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابهة ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دورا هاما في خدمة المجتمع وتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع (عامر، 2007، ص05).

وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع فأصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية أو تكاملية في صورة برامج تدريبية أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها، ولقد أدى ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها وأبراجها العاجية وأن تفتح أبوابها على المجتمع لأنه عندما تنعزل الجامعة من المجتمع وتتخلى عن الموقف الفاعل والوعى بما حولها وبمن حولها تصبح معارفها متكدسة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضا ، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث به ويمكن للجامعة أن تحقق وظيفتها الثالثة (خدمة المجتمع).

وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل. كما تنهى لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنهى لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدى الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع (ابراهيم، 2002، ص76).

وتندرج الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع ضمن ما يصطلح عليه بالمسؤولية المجتمعية (أو الاجتماعية في كتابات أخرى)، ورغم تزايد الاهتمام في السنوات العشر الأخيرة حول مفهوم المسؤولية المجتمعية، وأصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، ويتنامى حديثا مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وخاصة منها المؤسسات التربوية، وتحديدًا الجامعات من بينها، لا سيّما مع أهداف الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي تخطّى المسؤولية الاجتماعية للشركات لتشمل وفق معايير أيزو 26000 مختلف المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية التي لا تبغى أساس الربح (رزق الله، 2021)، إلا أن مستوى الاهتمام العربي عموما والجزائري خصوصا بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخط بطيئة وغير واضحة المعالم، وبالتالي للدراسة أهمية خاصة لأن معيار نجاح الجامعة ورسالتها محدد في إقامة العلاقة وتوثيقه لذلك هي دعوة إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع والبيئة، بل وهيمنة البيئة على برامج الجامعة وحثمية مشاركتها في مختلف المناسبات لتكون صوت أفراد المجتمع ومع الأمة والطبقة الواعية التي تحمل همومها.

فما دامت الجامعات هي المؤسسات المنوط بها تقديم العلم وتيسيره لطلبيه، فلا شك أنها هي المسؤولة على تهيئة أسباب التنمية الشاملة وتقديم الأبحاث والمعارف والخبرات الضرورية لدفع عجلة التنمية والتقدم في كافة مستويات الحياة، ويتم ذلك من خلال تطوير البحث العلمي وتوجيهه بما يخدم المجتمع والنهوض به وترقيته إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل، ومعالجة مشكلاته وتنمية قطاعاته، بهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقي والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر، كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

والمسؤولية المجتمعية للجامعات مطروحة اليوم عالمياً؛ حيث يحتاج المجتمع إلى نهضة وبناء حقيقي

سلسلة المؤتمرات الوطنية و الدولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

المسؤولية المجتمعية للجامعات الواقع و الهنشود، ISBN :978-9931-9704-2-2

منشورات مجر الأزغونوما والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية

لسلوكيات وأفعال أفرادها ومنظماتها على السواء، وعلى الجامعات النهوض بتربية الإنسان وسلوكه الاجتماعي وتنمية ضميره الشخصي والاجتماعي ووطنه وأمته. ومن هنا، فإن المشروع الحقيقي الذي يجب أن تتبناه الجامعات هو التركيز على احتياجات مجتمعها الداخلي والخارجي، فليس من الممكن اعتبار الجامعات مؤسسات تعليمية تعني بتخريج الكفاءات والكوادر في المجالات المختلفة فحسب، أو اعتبارها مجرد مراكز بحثية تقوم بإجراء أبحاث أكاديمية متخصصة، أو أن تعيش بمعزل عن المجتمع المحيط بها بكل ما يواجهه من تحديات ومشكلات وبكل ما يحلم به من طموحات وآمال، فقد أصبحت المسؤولية المجتمعية للجامعة مهمة أساسية من المهام المسندة إلى الجامعات في سعيها لتحقيق الترابط والتفاعل مع مجتمعها. (الحاجي، 2017)

فالتعليم العالي إحدى الركائز الأساسية التي تقدمها الجامعات لخدمة المجتمع، من خلال إعداد الكوادر والرؤساء البشري المتمكن من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على الصعد العلمية والاقتصادية والاجتماعية. ويكون على الجامعات التأكد من أن التوصيات العلمية التي تصدر عن ندواتها ومؤتمراتها تشمل النواحي البيئية والاجتماعية والأخلاقية لمختلف أعمالها. فالبحث العلمي ضروري لجعل المعلومات في خدمة المجتمع وتحسين نوعية الحياة. فأبرز نواحي المسؤولية الاجتماعية للجامعات تتجلى في إعداد مواطنين منتجين ومسؤولين، وتشجيع الشراكة والمشاركة الفاعلة في صلب المجتمع المدني، وتنمية الكفاءات وتحقيق التوجيه المناسب نحوها. هذه الناحية من التعليم العالي تشكل أحد أبرز مستلزمات التزام الجامعة تجاه المجتمع. من هنا نفهم دور جامعات البلدان المتقدمة في تشجيع طلابها على التفكير في سبل خدمة المجتمع على الصعيد العالمي، ولا سيما التي في البلدان النامية، بما يفسح في المجال أمام الحوار وتلاقح الثقافات المتنوعة. (رزق الله، 2021)

ويتضح جليا أن ممارسة الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية ينطلق من داخلها، ومن اهتمامها بمختلف الفئات التي تضمها، فلا يمكن للجامعة القيام بدورها في خدمة المجتمع إلا إذا اهتمت بمختلف الفاعلين فيها على غرار الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث تعد هذه الفئة من الفئات المهمة التي تلتحق بالجامعة كل سنة وبأعداد لا بأس بها، وأضحى من الضروري الاهتمام بهم وتوفير الظروف الملائمة لهم حتى يتسنى لهم التكون ككوادر يحتاجها المجتمع تضمن لهم المكانة المناسبة و تتيح لهم الفرص للالتحاق بمختلف المناصب الملائمة لهم، وقد سعت جامعة أم البواقي في الآونة الأخيرة الاهتمام أكثر بهذه الفئة ووضع كل الإمكانيات المتاحة لتسهيل دراستهم من خلال إنشاء خلية خاصة بهذه الفئة يتمثل دورهم في الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة، وسنحاول من خلال هذه المداخلة التعريف أكثر بهذه الخلية على اعتبار أن الباحثين من الأعضاء المؤسسين لها تطوعوا وخدمة لفئة الطلبة من لهم احتياجات خاصة على غرار الطلبة من ذوي الإعاقة والطلبة الأجانب وحتى الطلبة المعوزين، رغبة من الجامعة ممثلة في أعضاء هذه الخلية تقديم خدمة للمجتمع من خلال مساعدة هذه الفئة على التكيف مع بيئتهم الجامعية، وكذلك تقديم برامج وأنشطة لهم لتمكينهم من تحقيق أعلى مستويات النجاح الأكاديمي والمهني والشخصي وفق أقصى قدراتهم وطاقاتهم.

لذا فإن الدراسة الحالية تهدف إلى إلقاء الضوء على السبل التي تنتهجها الجامعة الجزائرية لتحقيق

أهدافها المتعلقة بخدمة المجتمع وبالتالي تعزيز مسؤوليتها المجتمعية وذلك للكشف عن أهم سبل الجامعة الجزائرية عامة وجامعة أم البواقي خاصة لتعزيز مسؤوليتها المجتمعية تجاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب، وكذا أهم المعوقات التي تواجهها في ذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي سبل جامعة أم البواقي لتعزيز مسؤوليتها المجتمعية تجاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب؟

- ما هي أهم المعوقات التي تواجهها في ذلك؟

2- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة، انطلاقاً من أهمية الموضوع المتناول خاصة أن المسؤولية المجتمعية للجامعات أهم الموضوعات المطروحة بقوة على الساحة العالمية، أين أسهمت هذه الأخيرة في تقدم الجامعات العالمية وتقدمها بتبني خطط واضحة في المسؤولية المجتمعية.

كما نأمل من خلال هذه الدراسة إبراز تجربة جامعة أم البواقي على وجه الخصوص لترسيخ وتعزيز مسؤوليتها المجتمعية من خلال إنشاءها لخلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلب من ذوي الاحتياجات الخاصة التي تهدف إلى دمج فئة الطلبة من ذوي الإعاقة والطلبة الأجانب وكذا المعوزين في الوسط الجامعي وتضمن تكيفهم مع بيئتهم الجامعة لأن هذه الفئات الثلاث لها حاجات من نوع خاص، ومن خلالها الوقوف وحل مختلف المشكلات والصعوبات التي تواجههم في مسارهم الأكاديمي.

3- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم السبل التي تنتهجها الجامعة الجزائرية لتعزيز مسؤوليتها المجتمعية من خلال تجربة جامعة أم البواقي مع طلبتها من ذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب.
- كما تهدف إلى معرفة ما إذا كانت الخطط والجهود التي تبذلها اليوم كافية لتحقيق وظيفتها المنوطة بالمسؤولية المجتمعية.

- وفي الأخير تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها في ذلك؟

4- مفاهيم عامة:

أولاً: الجامعة

يعود أصل مصطلح "جامعة" (University) إلى اللغة اللاتينية، وهو مشتق من مصطلح (Universitas)، الذي يعني الإتحاد والتجمع، وقد تم استعماله ابتداء من القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي، أما قبل ذلك فتشير الكتابات إلى أن هذا المصطلح استعمل لأول مرة في القرن الثالث عشر، نحو سنة 1218م وكان يعني الإتحاد (Communauté)، أي كل مجموعة منظمة. (التل وآخرون، 1997، ص40) حسب ما ورد في (Dictionnaire Le Robert, T6, P721)، فأساس فكرة الجامعة هو الإتحاد، الذي يعني التنظيم في جماعة معينة؛ وفي العربية يعد المصطلح ترجمة حقيقية لمصطلح (University).

ويرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالي لمفهوم الجامعة" (دليو وآخرون، 2001، ص 77)، نظراً لارتباطها بالأهداف التي أنشئت لأجلها، والتي تختلف من

دولة لأخرى، فكل مجتمع يؤسس "جامعته بناء على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، ومن ثمة تصبح الجامعة مؤسسة تكوين، لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، من داخل جهازها، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع، الذي تقوم على أساسه، والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجود". (بن أشهبو، 1981، ص3) وبالتالي فكل جامعة تعكس فلسفة المجتمع الذي توجد فيه.

نستطيع إعجاز صعوبة إعطاء تعريف موحد للجامعة، كذلك، إلى تعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة، فعند علماء التربية هي مؤسسة تعليمية، تعرض التعليم العالي، وفي نظر علماء الاجتماع هي مؤسسة اجتماعية، نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع، أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي منشأة، هدفها إعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما، بأقل التكاليف الممكنة.

ويمكن القول أن الجامعة استقرت في بداية القرن العشرين على أداء ثلاث أدوار رئيسية، هي: التعليم أو نقل المعرفة، البحث العلمي ونتاج المعرفة، وخدمة المجتمع، ويمكن أن نخلص إلى أن عمل الجامعة المنتجة يرتبط، إضافة إلى التعليم والبحث، بالدور المحدد الذي تؤديه في المجتمع، الأمر الذي خلق لها، كما أشرنا سابقا، فلسفة جديدة تركز على التعليم المستمر لمواكبة كل التغيرات التي تحصل في المحيط، وكذا القيام بالبحوث، سواء على المستوى الأكاديمي، أو التطبيقي.(زراولة، 2013)

ثانيا: المسؤولية المجتمعية والتعليم العالي:

تستمد المسؤولية المجتمعية في التعليم العالي كل أهميتها في الاقتصاد الذي تدفعه العولمة والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والابتكار العلمي والتقني والتنافسية العالمية. فالمسؤولية الاجتماعية (المجتمعية) للجامعات هي مفهوم أوسع وأشمل من خدمة المجتمع وهو يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص استنادا إلى جملة من المبادئ والقيم انطلقا من الدور الاجتماعي للجامعات في التعليم والأبحاث العلمية والشراكة الاجتماعية وإدارة المؤسسات، إن صلب الدور الاجتماعي للجامعات يتجلى في الالتزام بالمسائل المتصلة بالعدالة، المصادقية، الالتزام، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة، حرية وكرامة الفرد، احترام التنوع الثقافي، تعزيز واحترام حقوق الإنسان والمسؤولية المواطنة(قبراط، 2016).

فالتعليم العالي يمثل إحدى الركائز الأساسية التي تقدّمها الجامعات لخدمة المجتمع من خلال إعداد الكوادر والرأسمال البشري المتمكّن من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة العلمية والاقتصادية والاجتماعية (رزق الله، 2016).

وتعرف المسؤولية المجتمعية بأنها التزام المؤسسة بالمسؤولية الأخلاقية والتطوعية بالإضافة إلى مسؤوليتها في تحقيق مكاسب عادلة للمستثمرين والالتزام بالقانون، ومفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات نابع في الأصل من مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات، ولذلك فلا تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن الإطار العام للمسؤولية المجتمعية للمنظمات الأخرى (الإنتاجية) وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية

بشكل عام من صعوبة تحديد تعريف شامل ينطبق أيضا على المسؤولية المجتمعية للجامعة وتعرف هذه الأخيرة بأنها مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع. وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.

فالمسؤولية المجتمعية هي التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال .

وهي سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسؤولة للآثار التربوية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

والمسؤولية المجتمعية للجامعات هي التزامها بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه، بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للجامعة، لتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن إسهامها بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال.(الحاجي، 2017، ص533)

ولأداء الجامعات مسؤولياتهم المجتمعية بطريقة فاعلة لأبد من التعامل مع أربعة محاور للتغيير، وهي:

- التنظيم: وذلك بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.

- التعليم: بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة للتنمية المستدامة.

- المعرفة: معرفة المسؤولية الاجتماعية للنشاطات العلمية التثقيفية.

- المشاركة: بمشاركة الجامعة التجمعات الاجتماعية للتعليم المتبادل من أجل التطوير.(شاهين، 2012)

ويتحدد دور الجامعات في بناء القدرات ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية على أسس علمية توضح كيفية قيامها بهذا الدور المجتمعي والمؤسسي المهم، كما أن هذا الدور الذي يسند إلى مؤسسات التعليم العالي يكون في إطار أخلاقي وإطار مؤسسي، لأن الجامعات ترتبط مع المجتمع بمسؤولية اجتماعية ودور مجتمعي يفرضه عليها دورها المحوري في تكوين الموارد البشرية المؤهلة علميا وأخلاقيا والملتزمة والمسؤولة على تطوير المجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة بجميع مجالاتها ومناحها. فالمسؤولية المجتمعية هي حب الوطن والتفاني في العمل والإخلاص للآخرين واحترامهم. الواقع أن المسؤولية المجتمعية في الوطن العربي سبقت الجامعات في الميدان حيث تجدها لا تكاد تذكر في المقررات والمناهج والدراسات والبحوث رغم أن شركات عديدة تتبناها وتمارسها في أرض الواقع (قيراط، 2016)

ثالثا: الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع .

تعد البيئة الجامعية بمثابة السياق الإنساني والاجتماعي الذي يتم فيه وبه التفاعل بين العناصر الأساسية للعمل الجامعي بمختلف أطيافه، وتساهم البيئة الجامعية في بناء شخصية الأفراد المنتمين لها

بما تملكه من دور كبير في التأثير على قيم طلابها، ولا يعود هذا التأثير لعامل معين، وإنما لعوامل عدة منها ما يتعلق بالمنهاج وعلاقات الزمالة والنشاطات الجامعية، وغيرها من المؤثرات. (بريني، 2018، ص 168) ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به البيئة الجامعية في تشكيل حياة الطالب الجامعي في مختلف المجالات، فإنه وجب عليها الإمام بمختلف جوانب حياة الطالب وبلورة شخصيته معرفيا ووجدانيا وأخلاقيا، وترسيخ قيم ومعايير المجتمع وتوضيح أهدافه بتوفير مناخ جيد ومناسب لهم ومن كل النواحي. وتتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقا لظروف وإمكانيات كل جامعة على حدا وكذلك طبقا لظروف المجتمع المتغيرة، ولذلك نجد هناك تباينا واضحا بين ما تقدمه الجامعات في هذا المجال وأيا كانت تلك المجالات فإنها عبارة عن أنشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) وذلك عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات (إيهاب، 2002، ص 70).

وقد صنف البعض مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات في ثلاث أنماط وهي:

1- البحوث التطبيقية وهي بحوث تستهدف حل مشكلة ما أو سد حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة تحدها ظروف وأوضاع معينة.

2- الاستشارات وهي خدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وكذلك الأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.

3- تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج بما يحقق مبدأ التربية المستمرة وما يستنتجه من نمو مهني. (عبد الحميد، 1996، ص 204-205)

وقد صنف البعض مجالات خدمة المجتمع إلى نوعين:

أولا: داخل الجامعة: وتتلخص في المشاركة في النشاطات الطلابية غير الدراسية وتوجيهها حسب مجالات اهتمام عضو هيئة التدريس أو هواياته في الشئون الثقافية والاجتماعية أو الرياضية أو الفنية وغير ذلك أو قد ما يقام من معسكرات للخدمة موجهة للبيئة المحلية.

ثانيا: خارج الجامعة: وتكون لكل في مجال تخصصه وحدد فيما:

- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها.
- تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
- المشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات الهامة.
- الإسهام في الدورات التدريبية لتأهيل الأخير في الدولة.
- نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية.
- تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب (حداد، 1993، ص 70)

5- إجراءات الدراسة:

1.5- منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لهذه الدراسة الاستطلاعية المتعلقة بالكشف عن أهم سبل الجامعة الجزائرية عامة وجامعة أم البواقي خاصة لتعزيز مسؤوليتها المجتمعية تجاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والأجانب، وكذا أهم المعوقات التي تواجهها في ذلك.

2.5- أدوات جمع البيانات: اعتمدت هذه الدراسة الاستطلاعية على قراءة تحليلية لمجموع الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في كل من المحضر التأسيسي لخلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، والوثائق المتعلقة بمخطط أعمال الخلية والمسطر من قبل أعضائها، ووثائق تخص مختلف الأنشطة التي قامت بها هذه الخلية، وهي متاحة على مستوى مكتب الخلية الموجود في المركز الطبي الاجتماعي والذي مقره بمجمع 3000 مقعد بيداغوجي بجامعة أم البواقي، وعلى موقعها الإلكتروني: <http://www.univ-oeb.dz/comebs/>

6- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1.6- التعرف بخلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة: هي خلية ذات طابع نفسي- اجتماعي - بيداغوجي تعمل على الوساطة بين الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة والإدارة الجامعية ومختلف المؤسسات الاجتماعية CNAS - DAS وغيرها. وتسعى إلى تقديم خدمات متكاملة لجميع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالجامعة، تساعدهم على التكيف مع بيئتهم الجامعية، وكذلك تقديم برامج وأنشطة لهم لتمكينهم من تحقيق أعلى مستويات النجاح الأكاديمي والمهني والشخصي وفق أقصى قدراتهم وطاقاتهم. وتعنى هذه الخلية بكافة قضايا ومشكلات طلبة الجامعة من ذوي الاحتياجات الخاصة وفي مقدمتها قضايا مساعدتهم على الاندماج في الوسط الجامعي، وتنمية قدراتهم على التواصل والتعامل مع الفئات المختلفة من منسوبي الجامعة والطلاب الآخرين.

تأسست الخلية في جوان 2017 وتم تنصيب أعضائها على هامش الندوة العلمية الوطنية الموسومة بـ "واقع المعاقين بالجزائر بين الأمل والأمل" في 12 مارس 2018 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، وتضم الخلية 05 عضوات، وهن أستاذات تخصص علم النفس وعلم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة. يوجد مقر الخلية بالطابق الأرضي في المركز الطبي الاجتماعي وتفتح أبوابها للطلبة من الأحد إلى الخميس وفق جدول المداومة المعلق أمام المكتب.

2.6- الفئة المستهدفة:

- 1- الطلبة من ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها (حسية، حركية، سمعية، بصرية... وغيرها).
- 2- الطلبة الأجانب من مختلف الدول الشقيقة (الصحراء الغربية، فلسطين... وغيرهم)
- 3- الطلبة المعوزين (ذوي الدخل المحدود، أي الذين لا تتوفر لديهم أدنى الإمكانيات للدراسة في الجامعة)

3.6- أهداف ومهام الخلية:

➤ الأهداف العامة:

- خدمة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال الاستماع إلى انشغالاتهم وتلقي مقترحاتهم وطلباتهم وبحثها معهم ثم نقلها للمسؤولين لتفعيلها أو لتوفيرها.
- تأمين الظروف المناسبة لكل طالب من أجل مساعدته في بلوغ أقصى طاقاته في كل مرحلة من الحياة الأكاديمية.
- دعم وتوجيه الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الإرشاد اللازم لهم في شتى المجالات.
- مساعدتهم في الاندماج داخل الوسط الجامعي وذلك بإشراك الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج الأنشطة الطلابية المختلفة وفي شتى الفعاليات الطلابية.
- الوساطة: المساعي المختلفة (همزة وصل) بين الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة ومختلف الهيئات من أجل تقديم خدمات لهذه الفئة من الطلاب.
- ترسيخ مفهوم أن لطلاب الجامعة من ذوي الاحتياجات الخاصة كل الحقوق التي ينالها غيرهم من الطلاب.
- السرية: حيث لن يتم إفشاء المعلومات المقدمة عن الاحتياجات الخاصة لأي طالب إلى طرف ثالث إلا بتفويض من الطالب، ويتم في هذه الحالة توفير معلومات محدودة إلى العاملين المختصين في الكلية المعنية لغرض توفير الدعم المحدد للطلاب.

➤ مهام الخلية:

- تقديم إحصائيات لعدد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بالجامعة، مع ضمان السرية في المعلومات المقدمة.
- التعرف على مشاكل الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بالجامعة لقصد إيجاد الطرق والوسائل لتذليلها وتقديم الاقتراحات والبدائل وتوفير الأجهزة والأدوات المناسبة لكل طالب وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة والتي من شأنها تهيئة البيئة التعليمية المناسبة.
- إشراكهم في الاجتماعات الطلابية بتوجيه الدعوات لهم واستطلاع آرائهم في نوعية الخدمات الطلابية المقدمة.
- تنمية مواهب الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيعهم على التفوق والإبداع.
- تقديم كل التسهيلات الخاصة لهم والتي تدعم مواقفهم وتؤدي إلى النمو السليم والطبيعي لشخصية كل واحد منهم.
- العمل على تحسين ظروف الالتحاق بأماكن الدراسة بالجامعة (كأولوية في الإعارة في المكتبة، الأعمال التطبيقية، التريصات.....الخ).

- تقديم المساعدة البيداغوجية المناسبة لهذه الشريحة الطلابية: المنشورات، نسخ من الدروس والأعمال الموجهة، التسجيلات السمعية و البصرية، وثنائق "البراي" (braille) والمعدات المتخصصة.
- تهيئة الطلاب ذوي الإعاقة وإعدادهم نفسياً واجتماعياً لمساندتهم على الاندماج في الحياة الجامعية والمجتمع.
- تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة بالأنشطة الطلابية التي تتناسب مع أوضاعهم .
- العمل على بناء وتنمية أواصر التعاون بين الخلية وكليات وإدارات الجامعة لتشجيعهم وتحفيزهم لدعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الخدمات الخاصة المناسبة.

4.6- أنواع الدعم المتوفرة

يشمل الدعم الذي تقدمه خلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- الوسائل الأكاديمية: وسيلة لتدوين الملاحظات، كتب، مواد مطبوعة كبيرة الحجم...
- تأمين التسهيلات اللازمة للوصول إلى الفصل الدراسي والمقاعد وتأمين الإضاءة الملائمة...
- المساعدة في الامتحانات بمنح وقت إضافي لتأدية الامتحان، المطبوعات بحجم كبير...
- المساعدات المادية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أصنافهم في حدود الإمكانيات المادية للجامعة.

تضع الخلية تحت تصرف هذه الفئة استمارة معلومات ليتم عبرها التواصل معهم والتكفل بهم وهي متاحة على موقع الجامعة. ويمكن إرسالها عبر إيميل الخلية: camebs@univ-oeb.dz

5.6- تقديم حصيلة شاملة حول مختلف أنشطة وأعمال الخلية منذ تأسيسها:

قامت خلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف الفئات بمجموعة من النشاطات منذ تأسيسها، وذلك تجسيدا للأهداف المسطرة من قبل أعضائها نذكر منها:

الوساطة:

- جمع إحصائيات للطلبة الأجانب والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة كل سنة والتواصل معهم.
- الوساطة مع مختلف الأقسام فيما يخص التدريس لذوي الاحتياجات الخاصة في الطوابق السفلية والتحضير للامتحانات في كل سداسي بمراسلات لمختلف الأقسام والكليات والمعاهد بالجامعة تضمنت ما يلي:

- برمجة الامتحانات في قاعات الطوابق الأرضية لهذه الفئة
- تخصيص الأساتذة الحارسين للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة

سلسلة المؤتمرات الوطنية و الدولية حول الجامعة كمنظمة متعلمة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

المسؤولية المجتمعية للجاهعات الواقع و الهنشود، ISBN :978-9931-9704-2-2

منشورات مجبر الأوغونوما والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية

- التمديد في فترة إجراء الامتحانات لهذه الفئة من الطلبة إذا تطلب الأمر.
- تكييف الامتحانات حسب نوع الإعاقة ومدة الامتحان الملائمة لكل حالة (خاصة في مقياس الإحصاء والرياضيات...)
- ضرورة إعلام الخلية في حالة إحالة الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة على المجلس التأديبي.

➤ الوساطة مع مديرية النشاط الاجتماعي لولاية أم البواقي و جلب كرسي متحرك كهربائي لطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وبطارية كرسي متحرك لطلبة أخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة.

➤ الوساطة مع الإقامة الجامعية للإناث من أجل التدخل في حالة طالبة تعاني من سرطان ومرض في الكلى من أجل توفير سرير وفراش جديد لائق بحالتها الصحية خاصة بعد إجرائها لعملية جراحية.

➤ الوساطة مع مدير الجامعة لرفع انشغال يتعلق بالمنحة الجامعية التي يحرم منها الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بسبب استفادتهم من منحة الإعاقة. وانشغال تعلق بإنجاز الممرات في مختلف الأقسام لتسهيل تنقل الطلبة ذوي الإعاقة الحركية بأريحية والالتحاق بمقرات الدراسة دون الاعتماد على الآخرين.

🚦 التكفل والمرافقة النفسية:

يتم التكفل والمرافقة النفسية لهذه الفئة من الطلبة من طرف أعضاء الخلية أين يتم استقبالهم في المكتب المخصص للخلية، والاستماع إلى انشغالهم ومشاكلهم، ومساعدتهم ودعمهم للتكيف والاندماج في البيئة الجامعية خاصة وأن أغلب أعضاء الخلية من هم دكاترة في علم النفس العيادي. وإيماناً بمبدأ المسؤولية المجتمعية للجامعة وسعيها لتوفير الخدمة الإنسانية لطلبة الجامعة، قامت الخلية بفتح أبوابها للتكفل النفسي للطلبة من ضحايا الكوفيد-19 وذلك بمقر الخلية طوال أيام الأسبوع.

🚦 المشاركة في تنظيم التظاهرات العلمية:

شاركت خلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في تنظيم ندوة علمية وطنية موسومة بـ " واقع المعاقين بالجزائر بين الأمل والأمل " في 12 مارس 2018، والمعرض الخاص المنظم بمشاركة مديرية النشاط الاجتماعي والجمعية الوطنية للأعضاء الاصطناعية لذوي الاحتياجات الخاصة، أين تم التنصيب الرسمي لأعضاء الخلية من طرف السيدة مديرة الجامعة بذات السنة. كما نظمت الخلية بالتنسيق مع قسم العلوم الاجتماعية الملتقى الوطني حول الإعاقة: تحدي لا حدود له الذي تم إجراؤه يومي 10 و 11 مارس 2020.

🚦 تنظيم والمشاركة في الأيام التحسيسية

▪ يوم تحسيسي للخلية وذلك بالمشاركة في معرض بدار الثقافة من تنظيم مديرية النشاط الاجتماعي بمناسبة اليوم العالمي للمعاقين 03 ديسمبر. والتعريف بالخلية ونشاطاتها وذلك يوم 03 ديسمبر 2018 بدار الثقافة نوار بوبكر.

- تنشيط حصص إذاعية من قبل أعضاء الخلية للتعريف بالخلية.
- تنظيم يوم تحسيسي يوم 15 جانفي 2020 بالتنسيق مع السيد رئيس قسم البراي والمسؤول عن جناح ذوي الاحتياجات الخاصة بالمكتبة المركزية للجامعة وذلك بفضاء الاستراحة والمعارض بالمكتبة المركزية، خاص بفئة الطلبة من ذوي الإعاقة بمختلف الفئات وكانت أهداف هذا اليوم التعريف بالخلية وما تقدمه من خدمات لفئة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، التعريف بالخدمات المكتبية المقدمة لهذه الفئة، التعرف والتقرب إلى الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة أكثر والإطلاع بشكل أوسع على مختلف إنشغالاتهم، وتقديم تقرير عن وضعية هذه الفئة من الطلبة و السعي للمساعدة والوساطة مع الجهات المسؤولة. وكان برنامج اليوم كمايلي:
- التعريف بالخلية.
- التعريف بالمكتبة والجناح الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة
- عرض الخدمات النفسية والاجتماعية
- عرض الخدمات المكتبية
- ورشة عمل للتدريب على الخدمات المكتبية الخاصة بفئة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- الاستماع لانشغالات الطلبة من هذه الفئة والتوصيات.
 - تنظيم يوم تحسيسي لفائدة الطلبة الأجانب يوم 16 جانفي 2020. من أجل التعرف والتقرب إليهم أكثر والإطلاع بشكل أوسع على مختلف إنشغالاتهم، و كدعم وتحسيس خاصة وأن هذا اليوم كان قبيل فترة الإمتحانات بفترة وجيزة.
- الإعانات المالية: 🚩

- ✓ إعانة مالية لطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة مطلقة ولها أطفال (حالة مزرية جدا).
- ✓ إعانة مالية لطلبة جامعية من فئة ذوي الدخل الضعيف تعاني من سرطان ومرض في الكلى، حيث تم تقديم مساعدة مادية للطلبة لإجراء تحاليل طبية، إجراء تصوير ايكوغرافي للكلى في عيادة خاصة، تقديم مساعدة مالية للطلبة بسبب ظروفها الاجتماعية السيئة للغاية وجمع مبلغ العملية المقدر بـ 150000 دج (15 مليون سنتيم) بالإضافة إلى مصاريف التنقل للعلاج. (أفريل 2019)
- ✓ إعانة مالية لطالب من فئة ذوي الدخل الضعيف الذي طلب المساعدة من الخلية لإجراء عملية جراحية على مستوى العين، تم جمع مبلغ العملية المقدر بـ 70000 دج (07 مليون سنتيم) بالإضافة إلى مصاريف التنقل. (فيفري 2020)
- ✓ إعانة مالية لطلبة جامعية من فئة ذوي الدخل الضعيف لإجراء عملية على مستوى الأذن. (سنة 2021).

التكريمات:

- تكريم مجموعة من الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بهدايا رمزية بمناسبة اليوم الوطني لهم والمصادف لـ 14 مارس من كل سنة.
- تكريم مجموعة من الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة على هامش الملتقى الوطني "الإعاقَة تحد لا حدود له" بمبالغ مالية بسيطة.

6.6- المعيقات والصعوبات:

الملاحظ مما سبق أن جامعة أم البواقي سعت من خلال إنشاء خلية الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة من ذوي الإعاقة والأجانب وفئة ذوي الدخل الضعيف (المعوزين) إلى التكفل الأمثل بهم والاهتمام بحل مختلف الانشغالات التي تطرح، غير أن هناك بعض الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه الخلية في تحقيق كل الأهداف المسطرة.

فهذه الخلية هي تطوعية دأب أعضائها على العمل فيها تطوعا دون مقابل مادي إضافة إلى مهامهم الأصلية وهي التعليم والإشراف والبحث العلمي باعتبارهم أساتذة باحثين بالجامعة، وبسبب غياب التحفيز لاحظنا عزوف تام عن الانضمام للخلية بسبب كثرة الأعباء وغياب التحفيز المالي، وهو ما جعل الخلية تعاني من نقص في الكادر البشري. كما أن غياب التمويل واعتماد الخلية على الإعانات التي يقدمها المحسنين من داخل الجامعة وخارجها جعل تلبية الطلبات المادية للحالات التي تحتاج فعلا للإعانة المالية محدود جدا، وهو ما يسبب الحرج لنا كأعضاء في هذه الخلية لكثرة الطلبات المادية من طرف الطلبة ذوي الدخل الضعيف، إضافة إلى ذلك نجد أيضا صعوبة في التعامل مع مختلف الهيئات والتي في غالب الأحيان لا تعترف بالخلية كهيئة تقف على شؤون الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، ليضطر أعضاء الخلية إلى التدخل من خلال علاقاتهم الشخصية مع هذه الهيئات.

كما نجد أيضا صعوبة في تحقيق بعض الانشغالات كالانشغال المتعلق بالمنحة الجامعية للطلبة ذوي الإعاقة والتي رفعناه إلى عدة مستويات لكن دون جدوى.. ونجد أيضا مشكل يتعلق بالمرات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة والتي تكاد تكون منعدمة. حيث أن الجامعة بمختلف أقسامها وهيكلها غير مهيأة لذوي الاحتياجات الخاصة، في ظل العدد المتزايد لهذه الفئة في الآونة الأخيرة. وقد واجهنا أيضا عدم جدوى الوساطة في الاقامات الجامعية وحافلات النقل الجامعي الغير مهيأة لذوي الاحتياجات الخاصة، والتي حاولنا في العديد من المرات رفع إنشغالات هذه الفئة التي تعاني من صعوبات خاصة في المطعم الجامعي (فئة المكفوفين) و مشكلة النقل الجامعي (المكفوفين و ذوي الإعاقة الحركية). وغيرها من الصعوبات والعرقيل التي تعيق الخلية على تحقيق أهدافها النبيلة والمساهمة في تقديم خدمة نوعية للطلبة من مختلف الفئات، ومنه المساهمة في أداء الجامعة لرسالتها، وتعزيزا لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه هذه الفئة.

خاتمة:

في الختام يجدر الإشارة من خلال ما سبق التطرق إليه أن تجربة جامعة أم البواقي في تعزيز مسؤوليتها المجتمعية تجاه الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إنشاء خلية تهتم بشؤون هذه الفئة من المجتمع الطلابي تعمل على الوساطة والمساعدة النفسية الاجتماعية للطلبة ذوي الاعاقة والأجانب وذوي الدخل الضعيف، هي في الحقيقة تجربة ايجابية بالرغم من كل الصعوبات والعراقيل، غير أنها مبادرة تحتاج فعلا إلى التشجيع والتعميم في مختلف جامعات الوطن، كما يطمح أعضاؤها إلى توسيع مهام هذه الخلية وترقيتها إلى مركز لتحسين الخدمات المقدمة وتدعيمها ماديا ومعنويا .

ويبقى على الجامعة السعي بجهود أكثر لتعزيز مسؤوليتها المجتمعية، فلا يجب أن يقتصر دور جامعاتنا على التركيز على إحداث برامج الخدمة الاجتماعية، وإقامة الشراكات المجتمعية، بل أن يتعدى ذلك إلى التركيز على المسؤولية المجتمعية ضمن إطارها العام، والمقصود هنا تسخير كل إمكانات الجامعات من برامج دراسية، وأبحاث علمية ودراسات للتعامل مع قضايا المجتمع الحيوية التي تتطلب جهوداً متكاتفه وتنسيقاً بين الجهات المعنية والجامعات. فقد أضى نجاح كل جامعة يقاس بقدرتها على معالجة قضايا المجتمع المحلي، والمجتمع العالمي أيضاً، من خلال البحث في التحديات المحلية والعالمية والقضايا الكبرى ذات الأهمية القصوى، وليس فقط بقبول الطلاب وتخرجهم، أو نشر أبحاث علمية خاصة بالترقية أو ما شابه ذلك من أدوار تقليدية. (معال، 2020)

فإذ أخذت الجامعة تتحسس مشكلات المجتمع، وبذلك يمكن القول: إن الجامعات اليوم هي جامعات المجتمع، فهي تعيش آماله ومشكلاته وتطلعاته، وتسهم في تنشيط حركته والارتقاء بمستواه الفكري والثقافي، وأضى من الضروري الالتفات إلى تغيير الاستراتيجيات التنظيمية للجامعة، باستحداث هياكل خاصة تعنى ب إدارة جهود المسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المسؤولية المجتمعية وربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع وتحسين مخرجات الجامعة لما يخدم رقي وتنمية المجتمع ووضع البرامج المضيئة والتي ستساهم لا محالة في تحقيق الوظيفة الثالثة للجامعة.

وفي هذا الإطار توصلنا إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تسهل على الجامعة تحقيق المسؤولية المجتمعية نذكر منها ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بتنمية مستوى المسؤولية المجتمعية للجامعات للتعامل مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بكل أبعادها " الفهم، الاهتمام، والمشاركة.
- ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى الأسرة الجامعية.
- ضرورة تهيئة المناخ المناسب لترسخ قواعد المسؤولية المجتمعية في البيئة الجامعة وحتى خارجها.
- توفير الهيكل التنظيمي الضروري لذلك، مع توفير الموارد اللازمة لتطبيق قواعد المسؤولية المجتمعية.
- عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة أسس ترسيخ المسؤولية المجتمعية بالجامعة.
- بحث فرص لتعزيز الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
- توفير مصادر تمويل جديدة للأبحاث الجامعية.
- توعية الأسرة الجامعية والمجتمع بأهمية المسؤولية المجتمعية ودورها في تحقيق جودة التعليم والرقى

بالمجتمع.

- ضرورة تشجيع الأساتذة والباحثين على عقد اللقاءات العلمية من ندوات وملتقيات التي تتناول بالدراسة العلمية أهم المشكلات التي تواجه المجتمع، مع ضرورة الاهتمام بالتوصيات الخاصة بهذه التظاهرات العلمية وتتميتها من قبل الجهات المعنية، لتحقيق الأهداف المسطرة منها، حتى تعم الفائدة المرجوة.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، مجدي عزيز (2002): المنهج التربوي وتحدي العصر، القاهرة: عالم الكتب .
2. إيهاب، السيد أحمد(2002) " دور بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع ماجستير_ كلية التربية جامعة الزهر.
3. بريني، حمدان(2018) دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة آفاق للعلوم، المجلد رقم 03، العدد 04، ص ص 164-174.
4. بن أشبو، مراد (1981)، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عابدة بايمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. الجراح، محمد (2018) المسؤولية المجتمعية للجامعات، لوحظ في 2021/11/25 من موقع <https://www.talabanews.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-0#.YZ5MsdLMJ1s>
6. الحاجي، سميرة حسن محمد(2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد:(176 الجزء الثاني) ديسمبر لسنة 2017، ص 523-611.
7. حداد، مصطفى (1993): إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، القاهرة .
8. دليو، فضيل وآخرون (2001). إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية منشورات جامعة قسنطينة.
9. زق الله، سهام (2016). المسؤولية الاجتماعية للجامعات. لوحظ يوم 2019-10-11 من موقع: <http://www.crsa.net/post/892>
10. زق الله، سهام (2021) ركائز المسؤولية الاجتماعية للجامعات، لوحظ في 2021/11/24 من موقع <https://crsa.net/post/1542>
11. زراولة، رفيق (2009). الهيكلة التنظيمية للمؤسسات الجامعية دراسة تحليلية " الجامعة الجزائرية أنموذجا" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 10، العدد 20، الصفحات 175-196.
12. زراولة، رفيق (2013). دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة. لوحظ في 2019-10-10 من موقع. http://kanz-redha.blogspot.com/2013/04/blog-post_5368.html#.XaYqIOYz1u
13. سعيد التل وآخرون، (1997). قواعد التدريس في الجامعة، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
14. شاهين، محمد احمد(2012). المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية، جامعة القدس المفتوحة نموذجاً، دراسة وصفية تحليلية، على الموقع: <http://www.qou.edu/arabic/conferences>
15. عامر، طارق عبدالرؤف محمد (2007). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. لوحظ في 2019/10/10 من موقع: <https://alhadidi.files.wordpress.com/2010/12/d8aad8.doc>
16. عبد الحميد، أحمد ربيع (1996) : دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع " دراسة مطبقة على جامعة المنصورة " مجلة التربية . كلية التربية ، ص 204-205 .
17. قيراط، محمد (2016). الجامعة ودورها في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية. لوحظ يوم 2019-10-12 من موقع: <http://www.al-sharq.com/news/details/228097>
18. مella، وائل (2020). المسؤولية المجتمعية للجامعات ودورها في المجتمع المدني ... إصلاح المناهج الدراسية ودمج تعليم مبادئ حقوق الإنسان وقيم التعايش والمواطنة، لوحظ في 2021/11/26 من موقع https://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=102&id=97343

المسؤولية المجتمعية بين المفهوم... ومقومات نجاح الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية.

Community responsibility between concept... And the ingredients for the success of universities in achieving community responsibility.

ط.د. بوقندورة يمينة -- جامعة أم البواقي (الجزائر): yamina.bougandoura@yahoo.fr

ط.د. حراث فطيمة ---- جامعة أم البواقي (الجزائر): fatima2017girl@gmail.com

Abstract:

Serving the community and raising the awareness of its youth about their social responsibilities is one of the most important functions of the University, which is the responsibility of providing an appropriate environment to participate in effective work, through the development of students' abilities and raising their morale and collective morale through programs, lectures and other scientific activities offered by the University in this regard, in order to contribute to the building of society and solve its problems, through science, knowledge and scientific curiosity based on a careful scientific approach that takes into account the social, political, economic and cultural conditions of society, but there are Many of the obstacles to the application of community responsibility at the university are due to the ambiguity contained in the community responsibility programs of universities, and in this intervention we will seek to identify the concept of community responsibility in all its dimensions, and the ingredients for the success of universities in achieving community responsibility.

Key words:

Community responsibility Ingredients

ملخص:

إن خدمة المجتمع وتوعية شبابه بمسؤولياتهم الاجتماعية تعتبر من بين أهم وظائف الجامعة، والتي يقع على عاتقها توفير مناخ مناسب يتيح المشاركة في العمل الفعال، من خلال تنمية قدرات الطلبة ورفع الروح المعنوية والجماعية لديهم عن طريق البرامج والمحاضرات والأنشطة العلمية الأخرى التي تقدمها الجامعة في هذا الصدد، بغية الإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، من خلال العلم والمعرفة والفضول العلمي المبني على منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، إلا أن هناك العديد من المعوقات تحول دون تطبيق المسؤولية المجتمعية في الجامعة يرجع سببها للغموض التي تحويه برامج المسؤولية المجتمعية للجامعات، وسنسى في مداخلتنا هذه إلى التعرف على مفهوم المسؤولية المجتمعية بمختلف أبعادها، ومقومات نجاح الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية المجتمعية، مقومات

مقدمة.

إن المؤسسات التربوية تعتبر من بين أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بما في ذلك الجامعة والتي تلعب دورا هاما في حمل رسالة المجتمع وصنع أجيال قادرة على تحمل المسؤولية، إذ يقع على عاتقها تمنية وتأهيل شخصيات طلابها علميا وعمليا وكذا اجتماعيا، ليكونوا مؤهلين في المستقبل القريب لتحمل مسؤولياتهم والإسهام في دفع بعجلة التنمية والتطور، وبالتالي تحقيق الازدهار للمجتمع، وإن تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات له أهمية كبيرة في تنمية وتطوير مهارات الطلاب في التواصل، وكذا تشجيعهم على البذل والعطاء العلمي، لتجعل منهم أفراد فاعلين في المجتمع، وبالرغم الأهمية التي تلعبها المسؤولية المجتمعية في الجامعة إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تطبيقها في الجامعات، ولقد حاولنا في مداخلتنا هذه للتطرق للعديد من العناصر ذات الأهمية من مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى مقوماتها، دون أن ننسى أبعادها مع التركيز على العوامل المساهمة في الارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات، وكذا معايير قياسها، مع أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق المسؤولية المجتمعية للجامعات.

1. المسؤولية المجتمعية :

نظرية أدلر : الفرد لا يمكن ان يعيش حياته بأمان مع بعضهم البعض من اجل-

خدمة الكل وهو خارج أطار الجماعة وهذا يتطلب أن يشعر كل فرد من أفراد المجتمع انه جزء مهم من هذا المجتمع ومن خلال هذا الشعور المتبادل تتحقق مسؤولية تجاه مجتمعه ومسؤولية المجتمع في رعاية أبنائه(عبد باقر، 2012، ص543).

ويعرفها "برنكس" و "كميت" : بأنها الميل لإبداء المساعدة للأخرين من غير انتظار الحصول على أية منافع شخصية(عبد باقر، 2012، ص540).

أما الدليبي فيرى أنها : التزام الفرد بمضمون القيم والمعايير الاجتماعية التزاما ذاتيا وفعليا، والاحجام عن كل ما يؤدي إلى خرقها وتمزيقها في أي مجال من مجالات العلاقات الاجتماعية المختلف(عبد باقر، 2012، ص540).

وعرفها الجبوري : بأنها الالتزام الذاتي والفعلي للفرد تجاه الجماعة وما ينطوي عليه من اهتمام بها ، ومحاولة فهم مشكلاتها ، والمشاركة معها في انجاز عمل ما مع الإحساس بحاجات الجماعة او الجماعات الأخرى التي ينتهي إليها(عبد باقر، 2012، ص541).

2. المسؤولية المجتمعية للجامعات :

تعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها " السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعة الطالب، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية والمعرفية والتعليمية، وسوق العمل، وذلك مع حوار تفاعلي مع المجتمع لتحسين التنمية البشرية المستدامة(محمد، 2016، ص409).
نعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها: المسؤولية التي يتحملها كل عضو ينتهي إلى الجامعة من أساتذة طلبة وإداريين وأصحاب النشاطات العلمية المساهمة في تحقيق التنمية، وذلك من خلال توافر جهود الجميع لإحداث التطور في المجال العلمي وبالتالي خدمة لازدهار المجتمعات.

وعرفت أيضا على أنها : سياسة في نشاطات مجتمع الجامعة ذات أبعاد نوعية أخلاقية تهدف إلى النهوض بالتنمية البشرية المستدامة من خلال حوار تشاركي مع المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة(تليجي،2016،ص52).

وقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها التزام المنظمة بتعظيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها على المجتمع(محمد،2016، ص 420).

3.مقومات نجاح الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية :من بين أهم مقومات نجاح الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية ما يلي(عواد،2010،ص30):

*المساهمة في استحداث هسنة متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى الوطن.

*تقديم الحوافز والتسهيلات المشجعة لأداء المسؤولية المجتمعية.

*تقديم الإمكانيات اللازمة لجذب القطاع الخاص.

*توفير مؤشر دقيق بمعايير واضحة تحدد نتائج وأثار برامج الجامعات للمسؤولية المجتمعية.

*أن تبدأ الجامعات بتبني مفهوم التنمية المستدامة في جميع أعمالها.

*تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال بناء كوادر متخصصة بذلك.

*المساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني والعمل الخيري لتكون أكثر قدرة وكفاءة في تحقيق النتائج.

*العمل على زيادة الوعي لتصل ثقافة العطاء المؤسسي بنفس مستوى ثقافة البذل الفردي.

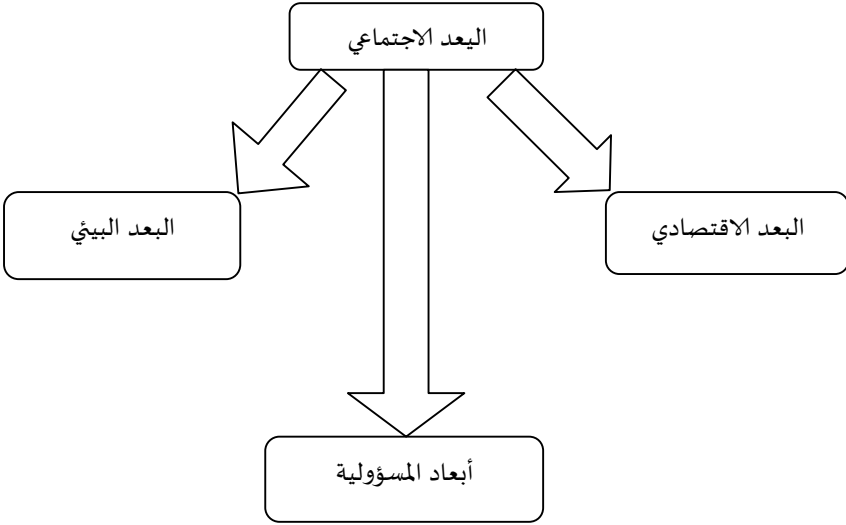
*العمل على تصحيح المفهوم الخاطئ بأن حالات المحتاجين لا يمكن التعامل معها إلا من قبل الجهات

الحكومية أو الجمعيات.

4.أبعاد المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي :

هناك ثلاثة أبعاد رئيسة للمسؤولية المجتمعية، وهي :

شكل رقم 01 يمثل أبعاد المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي (من إعداد الباحثة).



1.4. البعد الاجتماعي :

إن البعد الاجتماعي يحاول أن يعرض المؤسسات كوحدات اجتماعية بدرجة كبيرة تضع المجتمع ومتطلبات تنميته نصب أيها في جميع أنشطتها، حيث أصبح ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها عملية المشاركة بين الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعة لإرضاء المجتمع. وتحقيق تطلعاته في ضوء ما يتفق مع المصلحة العامة، ولكن للوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية الاجتماعية للتعليم الجامعي يرجع أمرين:

- 1- يتمثل بوجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتنوع أهدافهم.
- 2- وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الجامعات وبين ما هو مقدم واقعيًا (ثليجي، 2016، ص54).

• المساهمة في المجتمع المحلي:

تهتم المسؤولية المجتمعية، بالكيفية التي تدير بها المؤسسة التعليمية الآثار المترتبة، على أعمالها في المجتمعات، والمجموعات التي تعمل في نطاقها، ومن المحتمل أن تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية، ولذلك فإن الأسلوب الذي تدير به هذه المؤسسة هذه الآثار يؤثر حتمياً على رفاهية المجتمع المحلي، وفي نهاية الأمر على أعمالها (تيمه، 2015، ص12).

- يعد الالتزام التطوعي أحد الطرق لممارسة المسؤولية المجتمعية، إذ يرى البعض أن الالتزام التطوعي بديل للتعليمات المفروضة على سلوك المؤسسة. ومن ناحية أخرى يعد المعارضون أن المؤسسة قد تدعي التطوع لكن الممارسة الفعلية تتناقى مع مبادئ المسؤولية المجتمعية إما لكونها شكلية أو صورية أو لضالة الأهداف التي يمكن تحقيقها، ومهما كانت طبيعة الالتزام

التطوعي وحجمه ونوعه إلا أنه ليس بديلا عن المسؤولية المجتمعية، بل هو جزئية محدودة من ممارياتها، فالمسؤولية الاجتماعية أشمل وأوسع وأعمق (عواد، 2010، ص12).

2.4. البعد الاقتصادي :

أن البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية في التعليم الجامعي الالتزام بممارسات أخلاقية داخل الجامعات، مثل : الحكومة المؤسسية، ومحاربة الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي، وضمن هذا السياق فعلى الجامعات أن تقوم بتبني مبادئ المحاسبية والشفافية، والقيم الأخلاقية وتطبيقها، واحترام سيادة الأنظمة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، ويشمل هذا البعد النقاط الآتية:

1. دعم المشروعات المجتمعية الإنتاجية، وتبني مفهوم الجودة الشاملة، والتنمية المستدامة في أنشطة الجامعة.
2. تطوير التخصصات المطبقة، وضمان جودتها لمواكبة المستجدات العلمية لتلبية احتياجات المجتمع، ومتابعة الخرجين لإيجاد وظائف مناسبة لهم.
3. توفير تكافؤ الفرص للجمع، ودعم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بفئات المجتمع الأقل حظا، وتلبية متطلباتهم، مما يؤدي إلى إثراء الاقتصاد المعرفي.
4. تخصيص الميزانية المناسبة لإدارة حماية المستهلك والالتزام بالقواعد القانونية لممارسة العمليات الاقتصادية.
5. محاربة الفساد بكل أشكاله على المستويات والأصعدة كافة، لأنه أي الفساد يهدد استقرار المجتمعات كلها، ويعرض التنمية فيها إلى الخطر الشديد (ثليجي، 2016، ص55.56).

3.4. البعد البيئي:

حيث يعرف البعد البيئي للمنظمات المسؤولية مجتمعيا، بأنه واجب المنظمة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المنشآت الصناعية في المدينة المتواجدة بها، والقضاء على الإنبعاثات والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية، من الموارد المتاحة، وتقليل لا للممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعلى المنظمة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة و غير المباشرة، ذات الصلة في تادية أنشطة تلك المنشآت الصناعية او أي عمل يتسبب في التدهور البيئي للمنطقة المحيطة بها وتقوم بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لكي تقوم بتقويم سلوك تلك المؤسسات وحتمها في تطبيق معايير الأمن والسلامة والصحة المهنية والبيئة وتقوم المنشآت الفاعلة في المجتمع بالقيام بهذا الدور مثل المؤسسات الحكومية والوزارات والجامعات التي لديها إمكانيات تجعلها قادرة علي القيام بتلك الأنشطة سواء تنفيذية، او القيام بالاستشارات البيئية لها (تيممة، 2015، ص11).

وتجدر الإشارة ألى ان جودة المسؤولية المجتمعية تعد من متطلبات الجامعة التي يجب أن تسعى إلى تحقيقها من خلال تسهيل مجموعة من العوامل المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية، مثل: تحسين الخدمات المجتمعية والصحية ومكافحة التلوث البيئي، وتوفير فرص عمل وتهيئته، وتلبية حاجات

المجتمع وتنميته تنمية مستدامة شاملة، وتشمل هذه الأنشطة المجتمعية البعد التالي (ثليجي، 2016، ص55):

✚ المحاسبية والشفافية والنزاهة في نشر الأنظمة والقوانين العالمية ذات العلاقة بالبيئة، وطرق المحافظة عليها.

✚ إعداد المواطنين الذين يسعون إلى تطوير البيئة والثروات الطبيعية للمجتمع، ويحاولون تنميتها، وحسن استغلالها للمصلحة العامة.

✚ إعداد المواطنين الذين يقدرون البيئة، ويسعون لإبقائها نظيفة وصحية، ويعملون كذلك كل ما يمكنهم لتجميلها، والتغلب على مواطن الخطر القائمة أو المحتملة.

✚ إجراء دراسات مسحية وتحليلية، وعقد ندوات مختلفة حول أسباب التلوث البيئي، ونشر الوعي الصحي بين فئات المجتمع ورعايتهم (ثليجي، 2016، ص55).

6. عوامل الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية للجامعات:

تتطلب عملية الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية في الجامعات عدة عوامل ينبغي أن يتم أخذها بعين الاعتبار (عواد، 2010، ص22) وهي:

• تحديد احتياجات سوق العمل والمجتمع والعمل على تليبيتها.

• العمل على دراسة رغبات وقدرات الدارسين (الطلبة) وتوفيرها بما يتناسب مع الإطار العام لتوجهات المجتمع.

• اغتنام الفرص الكفيلة بتحقيق الرؤية التي تنطلق منها فلسفة الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية.

5. معايير قياس المسؤولية الاجتماعية بالجامعات :

1.5. معيار الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي به لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل الجامعة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار البيئية المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث البيئة من هواء وبيئة بحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وغيرها (تيممة، 2015، ص10).

2.5. معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع :

ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات المجتمع المدني من برامج التعليم والتدريب وبرامج حماية البيئة (تيممة، 2015، ص10).

7. المعوقات التي تواجه تطبيق المسؤولية المجتمعية للجامعات :

تواجه المسؤولية المجتمعية في الجامعات عددا من المعوقات التي يمكن حصرها في الأتي (عواد، 2010، ص19):

- * تعدد التعاريف والفلسفات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.
 - * عدم ثبات مستوى البنى التحتية التي تدعم المسؤولية المجتمعية وتعرضها للتغير الدائم.
 - * بطء استجابة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع.
 - * إغفال مؤسسات التعليم العالي لخبرات الشركاء المجتمعيين والدارسين ومعارفهم.
 - * مواجهة الدارسين والأكاديميين لأعباء متعددة، تتنافس جميعها على وقته المتاح.
 - * لا ينظر لموضوع الاندماج في القضايا المدنية والاجتماعية والسياسية دائما كقضايا تقع في صلب إستراتيجيات الجامعات في إنجاز رسالتها وألويتها.
 - * عدم كفاية الاحتياجات التمويلية لدعم أعمال المسؤولية المجتمعية وعدم استقرارها.
 - * عدم تشجيع معايير التوظيف والتثبيت والترقية للاندماج في فعاليات المسؤولية المجتمعية وقيادتها.
- خاتمة :

نخلص في الأخير بأن المسؤولية الاجتماعية تلعب دورا كبيرا لدى كل فرد من أفراد المجتمع المصغر ألا وهو الجامعة باعتبارها تعمل على توفير الفرص، والبيئة المناسبة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى أبناء المجتمع، ولما لها من تأثيرات عديدة في سلوكيات وتعاملات أفرادها، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعة وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها التعاريف والفلسفات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والتي يشوبها الغموض في بعض الأحيان، وكذا عدم ثبات مستوى البنى التحتية التي تدعم المسؤولية المجتمعية وتعرضها للتغير الدائم، من دون أن نغفل عن بطء استجابة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع.

قائمة المراجع :

- أحاندو، سيسي(2016).متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع.مجلة دراسات لجامعة الأغواط، عدد 42.
- كيتا، جاكاريجا(2016). المناهج التعليمية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي، مجلة العلوم النفسية والتربوية.(دع).
- محمد، مديحة فخري محمود(2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس(ASEP) العدد (8) ديسمبر.
- عبد باقر، ندى(2012).المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريسيين في كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 73.
- عواد، يوسف ذياب(2010).محاضرة بعنوان الجامعات العربية... والمسؤولية المجتمعية، ألقيت بتاريخ 13.12.2010.
- إبراهيم، عبد المنعم محمد(2015).دور الإدارة الإستراتيجية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية تجاه حماية البيئة بالمشاركة مع المجتمع المدني، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.

المدخل النظري والمفاهيمي للمسؤولية المجتمعية بالمؤسسات الجزائرية

Theoretical and conceptual approach to social responsibility in Algerian institutions

د. اليزيد نذيرة --- جامعة أم البواقي (الجزائر)

Summary:

Societal responsibility, although it is a self-formation based on the growth of the conscience as an internal watchdog, in its growth it is a social product that is learned and acquired, and by its nature it is not static, but rather has a dynamic and realistic character and is characterized by continuous development. The process of learning social responsibility begins since the young child becomes aware of his parents' responsibility for his care and upbringing and the satisfaction of his material and moral needs, and the responsibility gradually grows through education and upbringing. It is self-care and its responsibilities, so we cannot marginalize the role of education that helps in nurturing the personality and developing its faculties, such as skills, training, abilities, moral and emotional sense, active will, self-confidence, initiative and creativity at work.

Keywords:

social responsibility, social product, upbringing, dynamism

ملخص:

المسؤولية المجتمعية على الرغم من أنها تكوين ذاتي يقوم على نمو الضمير كرقيب داخلي، إلا أنها في نموها نتاج اجتماعي يتم تعلمه واكتسابه، وهي بطبيعتها ليست جامدة، بل لها صفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر. وتبدأ عملية تعلم المسؤولية الاجتماعية منذ أن يعي الناشئ تحمل والديه المسؤولية في رعايته وتربيته وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، وتنمو المسؤولية تدريجياً عن طريق التربية والتنشئة وفي كلا المستويين يظل الهدف واحداً وهو أعداد الفرد ليكون مواطن المستقبل ويكون راعياً لذاته ومسؤولياته، لذلك لا يمكن أن نهمش دور التربية المساعد على إذكاء الشخصية وتنمية ملكاتها كالمهارات، التدريب، القدرات، الحس الأخلاقي والوجداني، والإرادة الفاعلة والثقة بالنفس وروح المبادرة والإبداع في العمل.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية المجتمعية، نتاج اجتماعي، التنشئة، الديناميكية

مقدمة:

تعد المسؤولية قضية حيوية لارتباطها بمهمة تحديد الأفعال والممارسات وحالة الاستعداد، وما يترتب على أفعال الفرد هذه من نتائج إيجابية أو سلبية داخل الكيان الاجتماعي، ويرتبط الفرد بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً، يتبادلان التأثير والتأثر، ويستحيل تصور أحدهما بدون الآخر، فمن المستحيل أن نتصور إنساناً يحيا بعيداً عن المجتمع، لأن الفرد كائن اجتماعي في أخص خصائصه، كما يستحيل أن نتصور مجتمعاً بدون أفراد يشكلون عناصره الفاعلة.

الله سبحانه وتعالى هو الذي أعطى أنبيائه وخلقه نعمة موضوعية من الشعور بالمسؤولية، وهذا الشعور بالمسؤولية تجسد في كيانهم وفي كل مشاعرهم وأفكارهم وعواطفهم، وهذا المثل الأعلى هو ما يؤدي إلى أن يحدث تغييراً كبيراً كيفياً على المسيرة لأنه يعطي الشعور بالمسؤولية، وهذا الشعور بالمسؤولية ليس أمراً عرضياً أو ثانوياً في مسيرة حياة الإنسان، بل هو شرط أساسي في إمكان إنجاح هذه المسيرة، والشعور الموضوعي بالمسؤولية لا يكلفه إلا المثل الأعلى الذي يكون من جهة عليا، ويحس الإنسان من خلالها بأنه بين يدي رب قادر سميع بصير محاسب ومجاز على الظلم كما هو مجاز على العدل. (فالمسؤولية عادة لا تترتب إلا على فعل يقوم به الإنسان في إطار اجتماعي منظم، لأن المسؤولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنسان وفعله في صيغته الفردية أو الجماعية) الخوالدة، (1987: 127).

وأن المسؤولية هي من خصائص الإنسان وحده، لذا فإن مسؤولية الإنسان تقع في إطار الممكن، وهي في إطارها الطبيعي مجرد طلب لموقف، فالإنسان كائن مسؤول بصورة طبيعية، من قبل أن يجعل نفسه مسؤولاً أخلاقياً) دراز، (1973: 139).

والمسؤولية بطبيعتها إنسانية وهي ظاهرة اجتماعية ويقابلها الجزاء والحساب، فالمسؤولية والجزاء قيمتان اجتماعيتان وضعهما القرآن الكريم كي نمارس حياتنا على أساس منهما. والشعور بالمسؤولية هي تلك الروابط التي تنظم بها العلاقات بين الفرد ومجتمعه وهي روابط متنوعة وليست في درجة واحدة، وهذه المسؤولية التي قدرها الإسلام على الفرد، تكون تارة مسؤولية شخصية يرجع أثرها عليه لا على غيره من أبناء نوعه، كالسعي والعمل في كسب المال وطالب العلم، وطوراً تكون مسؤولية اجتماعية يتصل أثرها بمن حوله من أبناء جنسه، وذلك كالتعاون وبذل المساعدة للآخرين المشاركين له في المجتمع) خالد، (1960: 5).

اشكالية الدراسة:

ليس معنى المسؤولية الفردية كما قد يتبادر إلى الأذهان، أن الفرد لا يسأل إلا عن نفسه بل عليه أن يتحمل نتيجة أفعاله بالنسبة إلى نفسه، بل علة معنى أنه يتحمل النتيجة بالنسبة على الآخرين أيضاً كالأُسرة التي هي في رعايته والمجتمع الذي يعيش فيه والأمة التي ينتهي إليها بالدين، ولا مجال في الإسلام للبعد عن المسؤولية، المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية فهما معاً تشتد قوة المجتمع الذي يحيا بقوة أفراده وتعاونهم في تحمل كل منهم ما عليه من واجبات والمسؤولية الاجتماعية تمثل دعامة أساسية لبناء المجتمع وتنميته وأمنه واستقراره من خلال الحقوق والواجبات المحددة فهما والتأكيد على المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع بما ينتجه البناء الاجتماعي من مسؤوليات متعددة ومتنوعة في الشكل والمضمون من خلال الأعمال

الاجتماعية التطوعية والأعمال التطوعية الأخرى ذات الأثر في التنمية والمحافظة على بناء المجتمع وتوازنه (العقيل، 2007: 25).

وبالتالي يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع هي عملية يمكن من خلالها توحيد الجهود لكل من الأفراد والجماعات في المجتمع بالإضافة إلى دعم الثقافة المجتمعية تجاه المسؤولية بأنواعها، والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع تتم من خلال الجامعة وغيرها.

لذا فإن مسؤولية الإنسان تقع في إطار الممكن وهي في إطارها الطبيعي مجرد طلب لموقف، فالإنسان كائن مسؤول بصورة طبيعية من قبل أن يجعل نفسه مسؤولاً أخلاقياً) دراز، (1973: 139) والشعور بالمسؤولية هي تلك الروابط التي تنظم بها العلاقات بين الفرد ومجتمعه، وهي روابط متنوعة وليست في درجة واحدة ضمن الروابط ما يكون الإخلال به مضرًا مضرًا ما ومنها ما تكون مضرته عظمى، ولهذا يختلف رد الفعل حين الإخلال شدة وضعفًا وتظهر أهمية كل تلك الأمور المجتمعية وهذا دليل على أن الله عز وجل كرم بني آدم بالعقل وكرمهم أيضاً بحمل المسؤولية، إذ أن الإنسان هو من يحمل شرف المسؤولية وفي نفس الوقت هو محاسب عليها، وهذا الشيء مكلف به الإنسان، وإنما سوف تكون مسؤولية تامة عن بعض الأمور وتلقي بظلالها على مؤسسات المجتمع الخيرية والتي تعمل جاهدة على تحمل المسؤولية المجتمعية) الكردي، 1416: 15).

ما تم عرضه من آراء واتجاهات نظرية فإن مشكلة الدراسة الراهنة تكمن في الإجابة عن تساؤل في غاية الأهمية وهو يتضح في الآتي: هل هناك مسؤولية اجتماعية فعلية تقوم بها المؤسسات تجاه المجتمع؟ للاجاب عن هذا التساؤل سنتطرق اولاً الى مفهوم المسؤولي أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

الهدف الرئيس للدراسة: تحديد الايطار النظري والمفاهيمي لمفهوم المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات الجزائرية.ومن خلال الهدف الرئيسي يمكن تحقيق الأهداف الفرعية والتي تتمثل في:

- التعرف على المفهوم النظري والتطبيقي للمسؤولية المجتمعية، النظريات المؤسسة لمفهوم المسؤولية المجتمعية، التعرف على مجالاتها، ودورها في التنمية المستدامة.
- محاولة التوصل إلى أهم المقترحات التي قد تزيد من فاعلية.

4_ أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من الأهمية العلمية والمجتمعية للمسؤولية الاجتماعية والتي تقع على عاتق الأفراد والجمعيات والمؤسسات التعليمية وخاصة الجامعة والتي تعتبر مسؤولة مسؤولية كاملة في الوقت الحاضر بعد التطورات التي تشهدها البلاد في الجوانب المختلفة والتي زادت من أهمية تلك المؤسسات ودورها في تحقيق أهدافها والتي تتمثل في البرامج والأنشطة المجتمعية المتنوعة..

تحديد مفاهيم الدراسة:

تنوع تعريف العلماء تنوعاً كبيراً في تحديد مدلول للمسؤولية. ويعرض الباحث هنا لبعض منها. تعد المسؤولية قضية حيوية لارتباطها بمهمة تحديد الأفعال والممارسات وحالة الاستعداد، وما يترتب على أفعال الإنسان من هذه النتائج الإيجابية أو السلبية داخل الكيان الاجتماعي (الخوالدة: 1987: 126):

والمسؤولية بطبيعتها إنسانية وهي ظاهرة اجتماعية، ويقابلها الجزاء والحساب وهما قيمتان اجتماعيتان وضعهما القرآن الكريم كي نمارس حياتنا على أساس منهما، وهما المسؤولية والجزاء، المسؤولية التي تعني تحمل الإنسان تبعات أقواله وأعماله حين يقول قولاً أو يعمل عملاً والجزاء الذي يعني القضاء والمكافأة (خلف الله، (191: 1984)

المسؤولية الاجتماعية :

ويعرف عثمان المسؤولية الاجتماعية بأنها المسؤولية الفردية عن الجماعة وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها أو المجتمع الذي يعيش فيه، أي أنها مسؤولية ذاتية، مسؤولية أخلاقية، مسؤولية فيها من الأخلاقية المراقبة الداخلية والمحاسبة الذاتية، كما أن فيها من الأخلاق ما في الواجب الملزم داخلياً، إلا أنه إلزام داخلي خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية أو يغلب عليها التأثير الاجتماعي (عثمان، 1986).

ويعرف أمين المسؤولية بأنها اضطراب الفرد أن يقدم حساباً عن أعماله التي يأتيها بإرادته واختياره وأن يتحمل عواقبها سواء خيراً أو شراً) أمين، (299: 1965)

كما يعرفها معجم العلوم الاجتماعية المسؤولية بأنها تبعة أمر أضر بالغير، فهي إذن ظاهرة اجتماعية أولاً وقوامها المنطقي الذي ما زال غالباً أمور ثلاثة: خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما) مذكور، (538: 1975 ويرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية هي إدراك ويقظة للفرد ووعيه وضميره وسلوكه للواجب الشخصي والاجتماعي.

ويعرف «Drucker» المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنشأة (المؤسسة) تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (الغالي والعامري، 25: 2004)

ويعرفها «Holmes» هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات) الغالي والعامري، (27: 2004) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي طريقة عمل المؤسسة والتي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئة الاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة بشفافية ومحاسبة يتم تطبيق أحسن الممارسات (الغالي والعامري، 27: 2004)

المنظمة العالمية للمعايرة تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها نشاطات للمنشأة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، تركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمؤسسة. (Michel, 2002: 23)

ويؤرخ لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في منتصف التسعينات من القرن الماضي ومنذ ذلك التاريخ وهي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية ويرجع غالبية الباحثين إلى أن

المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي وخصوصاً بعد تنامي ظاهرة الفقر.. إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور، وهو مرتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على الشركات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما يتوجب عليها كذلك العمل

التعريف الإجرائي :

ومن هنا يمكن للباحث أن يعرف المسؤولية الاجتماعية تعريفاً إجرائياً بأنها: الأفعال والمهام والواجبات التي يجب أن تؤديها المؤسسات الخيرية تجاه المجتمع أو مسؤولية أفعال المؤسسات التطوعية والخيرية والتجارية الصادرة منها تجاه أفراد المجتمع فيما تؤديه وتقوم به من تفاعل وتبادل مع الآخرين، لتحقيق الرقي والاستقرار المعيشي والمجتمعي للأفراد ذاتياً، واجتماعياً، ومجتمعياً، وتكون بإقرار المؤسسة وسعيها نحو تحقيق الخطة التي رسمتها لنفسها لخدمة المجتمع وأفراده، وبالتالي فعلها أن تتحمل نتائج الخدمات والتصرفات والسلوكيات وجميع أنواع المشاركات والتعاونيات في مواجهة وحل المشكلات التي تواجه الأفراد داخل المجتمع.

الدراسات السابقة:

دراسة كارول (1991) م: (وتدور حول التدرج الهرمي للمسؤولية الاجتماعية، وكان من أهم أهدافها: التعرف على هرم المسؤولية الاجتماعية الشاملة، التركيز على المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخبرة، وكذلك مصفوفة المسؤولية والمستفيدين. وقد قدم الباحث مصفوفة تلخص المستفيدين من المنشأة) وهم المالكون، والزبائن، والعاملون، والمجتمع، والمنافسون، والموردون، ومجموعات النشاط الاجتماعي، والجمهور (وقد أظهرت نتائجها :: إلى أن حدود المسؤولية الاجتماعية الأربعة التي يمكن أن تضطلع بها المنشأة والمتمثلة بالمسؤولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخبرة وتم من خلال النتائج تصنيف سلوك الإدارة تجاه المستفيدين إلى ثلاثة أصناف وهي: الإدارة الأخلاقية، والإدارة غير الأخلاقية، والإدارة الوسطية. وأظهرت النتائج أن دراسة Carroll تكمن في الإضافات النوعية التي جعلت منها مصدراً أساسياً لكل الباحثين في حقل المسؤولية الاجتماعية.

-2_6 بورك و لوكندم (1996) م: (وتدور تلك الدراسة حول المسؤولية الاجتماعية من منظور شامل باعتبارها سلوك تنتجه المنظمة، وكان من أهم أهدافها: التعرف على المسؤولية الاجتماعية من منظور شامل. التعرف على سلوك المنظمات التي تنتج سلوك المسؤولية الاجتماعية، وكانت أهم نتائج تلك الدراسة أن هناك إغناء حقيقي لأبعاد استراتيجية المنظمة وبأي طرق يتم قياسها من خلال تبني سلوك إيجابي من قبل الإدارة العليا للمنظمة بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية. وأكدت أن الأمر يتطلب إعطاء أهمية خاصة لمجموعة من الاعتبارات يقع في مقدمتها تحديد الفئة المؤثرة والمهمة جداً من فئات أصحاب المصالح والتي يكون تأثيرها حرج جداً على غاية المنظمة وأهدافها الاستراتيجية.

-3_6 دراسة (1999) Davis م (وتدور حول المسؤولية الاجتماعية واهتماماتها بالبيئة والمحافظة عليها. وكان من أهم أهدافها: التعرف على مسؤولية الشركات الاجتماعية في المحافظة على البيئة.و أن التلوث تقل حدته كلما ظهرت بوادر للمسؤولية الاجتماعية.وأظهرت نتائج تلك الدراسة: أن ما كانت تضطلع به الحكومة من حماية للأخلاقيات ومسؤولية اجتماعية يجب أن يتحول إلى منشآت الأعمال وذلك بسبب الخصخصة ودخول القطاع الخاص..

التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

مع ظهور الأديان ترسخت المفاهيم الاجتماعية، حيث جاء الإسلام ليركز على التكافل الاجتماعي بأشكاله المختلفة الصدقات، الزكاة، الوقف، ومع انطلاق الثورة الصناعية وسيادة معايير وآليات السوق ظهرت الحاجة لدور ملزم للجمعيات الخيرية والمؤسسات في التنمية الاجتماعية، ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاد أكبر حيث لم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات، بل تعداه ليصبح برامج وخطط استراتيجية، وقبل حلول الألفية الثالثة أطلق الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مبادرة تسعى إلى تفعيل دور الشركات والمؤسسات في المجتمع والتي سميت بالاتفاق العالمي (قاسم، 20: 2007)

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات من القرن 20، حينما أوضح «Sheldo» على أن مسؤولية كل مؤسسة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى، فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 م تحت شعار «المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال» بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية، والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد (قاسم، 23: 2007). وحفزت الدراسات المفكرين في الوطن العربي، فظهرت عدة دراسات وكتب تشير إلى أهمية الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية من منظور متعدد (صلاح، 75: 2003)

المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع: تفاقمت المشاكل الاجتماعية في العصر الحالي - الذي يعرف بعصر العولمة - الذي حول العالم إلى قرية صغيرة في مختلف دول العالم، وخاصة الدول النامية، والتي تشكل الدول العربية جزءاً منها، ولكي لا تتعثر الجهود وتتلاشى المسؤوليات فلا بد من تضامن أفراد المجتمع لمواجهة هذه التحديات المعاصرة (العربي، 25: 1429) وهذا يتطلب تحديد الدور الذي تقوم به المؤسسات تجاه المجتمع من خلال تحسين ظروف أفراد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق المؤسسات الخيرية والوطنية بالدول، وهي التزام مستمر من هذه المؤسسات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضيامن الاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة (ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، فبالإضافة إلى الالتزام بالأنشطة والقوانين المتبعة، هناك ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين،

وتطوير المجتمع المحلي وتكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وللمجتمع في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع. وخلق فرص عمل حقيقية ودفع الأجور العادلة وضمان سلامة العمال والموظفين والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية القائمة (العربي، 2019: 27). وينظر للمسؤولية الاجتماعية بأنها التزام من جانب أصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين أوضاع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحيط اجتماعياً وصحياً وعلمياً، وتمثل أيضاً أنشطة تمارسها تلك المؤسسات في سبيل خدمة المجتمع، ولا يمكن للمؤسسات التي تعمل في خدمة المجتمع أن تخل بدورها حيث أنها صاحبة الشأن في المبادرات الاختيارية والتطوعية (العربي، 2019: 29).

نظرية المسؤولية الاجتماعية :

ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقرير نشر عام 1947م بواسطة لجنة هوتشينز وقد استهدفت تلك النظرية وضع ضوابط أخلاقية للممارسة المهنية في العمل المجتمعي، والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية، والالتزام تجاه المجتمع يكون من خلال وضع مستويات مهنية للصدق والموضوعية والتوازن وتجنب أي شيء يؤدي إلى الجريمة أو العنف أو الفوضى، كما ينبغي أن تكون تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار، وتؤكد نظرية المسؤولية الاجتماعية أن للفرد حقاً، وللمجتمع أيضاً حقوقاً، بوصفه مجموع أفراد لهم حقوقهم، وينخرطون في الوقت نفسه في مؤسسات اجتماعية تسعى لخدمة الصالح العام، وتحتاج لذلك الحماية من نزوات الأفراد وتسلبت الرغبات الفردية على المستوى المجتمعي .

وتسعى نظرية المسؤولية الاجتماعية للحد من تحكم الرغبات الشخصية، وتأثير الآراء الفردية في نسق الحياة العامة للجماعة، ولتحقيق توازن بين حرية الرأي ومصالح المجتمع» حريتك تنتهي حيث تبدأ حقوق الآخرين «تبدو معادلة دقيقة لكن الشعور بالمسؤولية الاجتماعية هو الذي يحققها مجتمعياً: المؤسسة الاجتماعية الخيرية، تضطلع بمهام ووظائف اجتماعية خيرية موجهة لحياة الناس ولها دور تعليمي وتربوي و تثقيفي وليست مجرد منبر لفرد، وتلك النظرية هي الأقرب لتمثيل الفكرة الإسلامية مجتمعياً وهي التي يمكن من خلالها تحقيق الصالح العام، ولجم طغيان الأهواء الفردية) الحضيف، (3-1: 1429

النظرية البنائية الوظيفية نظرية النسق الاجتماعي :

وقد وضعها العالم تالكوت بارسونز وهو أحد رواد علم الاجتماع، وأجمع رواد تلك النظرية على أنها تلقي الضوء على عدة قضايا أساسية ومن بينها نظرتها الكلية للمجتمع، باعتباره نسقاً يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة بنائياً والمتساندة وظيفياً لبلوغ النسق لأهدافه، وذلك استناداً للعملية الاجتماعية التي ترجع ذلك إلى عدة عوامل اجتماعية نتيجة للتأثير والتأثر المتبادل بينهم، وقد يحدث شيء من التكامل الوظيفي المتساند والمتوازن، ويؤدي إلى منظومة للنسق تحقق الهدف وحيث أن المجتمع العربي قد يختلف عن المجتمعات الأخرى وذلك لأن الأنساق الاجتماعية العاملة داخله قد تعمل فيه بشكل متساند ومتناسق وأن مؤسسة الوقف العاملة فيه من خلال إيمانها بدورها الاجتماعي ومسؤولياتها أمام أبناء المجتمع ، هي تسعى جاهدة لتقديم كل إمكانياتها وخدماتها في جميع المجالات التعليمية والصحية والثقافية ومجال التوعية والإرشاد الديني لكي تحقق المرجو منها وتسهم بذلك في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتساند الدولة يد بيد لأنها جزء من النسق العام والبناء الكلي للمجتمع، فهي نسق فرعي يتكامل ويتساند

ويدعم كيان النسق العام للمجتمع في تحقيق أهدافه، ولذا فإن مؤسسة الوقف تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع باعتبارها إحدى المؤسسات الاجتماعية الخيرية التي تنتهي لهذا الكيان الرائع في المجتمع). شتا، 1997: 296).

مبادئ ودوافع المسؤولية الاجتماعية :

- أن الجميع يتحمل المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع
- المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي.
- يجب أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم.
- ربط المسؤولية الاجتماعية بالمعتقدات والقيم الإسلامية .
- رد الجميل للمجتمع بالإنفاق على الأعمال الخيرية.
- إن المسؤولية الاجتماعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات الخيرية والوقفية تجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية.

أولويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :

-التعليم والتدريب من خلال دعم المؤسسات التعليمية لتحسين نوعية النظام التعليمي وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لتأمين المهارات الضرورية لسوق العمل وجودة برامج التدريب وتأمين فرص العمل لكل فئات المجتمع وتوطين الوظائف وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

- ✓ دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الشباب الخريجين على العمل الحر
- ✓ دعم مراكز الأبحاث التي تولي اهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية ودراسات المجتمع وكذلك دعم المؤتمرات والملتقيات التي من شأنها النهوض بالمجتمع بصفة عامة.
- ✓ البيئة: من خلال المحافظة على نظافة البيئة والقضاء على التلوث والإقلال من الإضرار بالطبيعة
- ✓ الصحة: حيث تساعد المؤسسات في المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه من خلال تنظيم حملات موجهة وتدريب للموظفين على كيفية الوقاية من الأمراض بالإضافة إلى وسائل الأمن والسلامة.
- ✓ المجالات الاجتماعية الأخرى، مثل: القضاء على الفقر وإعادة هيكلة المناطق العشوائية وتشجيع ذوي الاحتياجات الخاصة على مساعدة أنفسهم) العربي، 35: 1429)
- ✓ التنسيق مع مؤسسات العمل الخيري في تنفيذ مشروعات المسؤولية الاجتماعية والتعرف على المشكلات الاجتماعية وعلى أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع والأيتام والأرامل وكبار السن والعمل على إنشاء المزيد من المؤسسات الخيرية التي تعمل في تخصصات مختلفة مثل الرعاية الصحية ودعم المشروعات والقروض الحسنة والتنمية الاجتماعية والتعليم والتقنية وحماية البيئة ومكافحة التلوث والإسكان بالإضافة إلى تعزيز جمعيات الأيتام وتعليم القرآن والوقف والمعاقين والإغاثة والدعوة والإرشاد والوعظ) العربي، (38: 1429)

دور المؤسسات الخيرية في تحمل المسؤولية الاجتماعية :

إن المؤسسات الخيرية هي المكمل لعمل الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، حيث أنها تتغلغل وتتعمق داخل مشاكل القاعدة العريضة من المجتمع.

كما أنها تقتحم جميع المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية، لذا فإن هذه المؤسسات والتي زاد عددها وأصبحت أكثر تنظيماً وخاصة المؤسسات الخيرية السعودية والتي زاد عددها عن 1300 جمعية ومؤسسة خيرية تقدم خدماتها داخل وخارج المملكة العربية السعودية ونظراً للدور الفعال التي تقوم به تلك المؤسسات فإنها قادرة على التنسيق بين شركات قطاع الأعمال والمؤسسات الاقتصادية من ناحية واحتياجات المجتمع من ناحية أخرى لأن تلك المؤسسات قادرة على تحديد أولويات المجتمع العربي، :1429 (40)

المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة :

مفهوم التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين قريبين جداً، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية والذي يشمل العناصر التالية :

- ✓ إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور، التكوين المهني.
- ✓ احترام حقوق الإنسان في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال.
- ✓ الالتزام بأخلاقيات الإدارة، مكافحة الرشوة، وتبييض الأموال.
- ✓ الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية.التحاور مع أصحاب المصالح
- ✓ الانضمام إلى المقاييس العالمية مثل «ISO 1400»

المعايير الاجتماعية:

وهناك علاقات معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثير أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستمر لسنوات دون توفر بيئة فيها شروط نجاحها واستمرارها) عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي (لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل، وبالتالي فإن العمل في محيط حساس ومضطرب اجتماعياً يعتبر تهديداً لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن أداء المؤسسة والمجتمع) قاسم، 27: 2007)

العمل التطوعي كمسؤولية اجتماعية :

العمل التطوعي المؤسسي :وهو أكثر تقدماً من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيماً وأوسع تأثيراً في المجتمع، في الوطن العربي وتوجد مؤسسات متعددة وجمعيات أهلية تساهم في أعمال تطوعية كثيرة لخدمة المجتمع كمؤسسات الوقف الخيري، وللمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الخيرية أثر بالغ ليس فقط في الجذب والمحافظة على الموظفين المتميزين، بل أنهم يفخرون بانتمائهم لمؤسساتهم، ويحقق الالتزام التطوعي الهدف المنشود كأحد الطرق المحتملة لممارسة المسؤولية الاجتماعية.وتسعى المؤسسة إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين الموظفين، وتعمل المؤسسة أيضاً على تقديم برامج في دعم المجتمع، كما تدعو المؤسسة

الموظفين إلى دعم التطوع ليأخذ الأهمية بانضمامهم له، ويكون من خلال تنفيذ برامج يشاركون فيها بلجان داخلية داخل المؤسسة، أو إشراكهم في الجمعيات الأهلية والمحلية، وبالتالي يشعر كل متطوع منهم بالاحترام والثقة من قبل المؤسسة، الجماعية، التعامل بشفافية وديمقراطية، يتم إطلاعه بطريقة صحيحة وواضحة على مناخ المؤسسة وتستغل طاقاته وإمكانياته، وبالتالي تصبح المؤسسة جديّة في تعاملها مع المتطوعين) فتح الباب، (2009: 25)

أهداف المسؤولية الاجتماعية:

المساهمة في التماسك الاجتماعي والقضاء على الفقر وبت عناصر الفعالية والمنافسة
التوزيع العادل لعائد الأصول الإنتاجية والملكية
التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع

تحقيق تنمية اجتماعية تضمن السلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع (المركز الدولي للأبحاث والدراسات، مداد، 1428 هـ.)

مجالات المسؤولية الاجتماعية

أ-مسؤولية اجتماعية داخل المؤسسات

وتتمثل في مجموعة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة تجاه العاملين فيها والمواطنين وأفراد وجماعات المجتمع، وتهتم بتحسين وضعهم المادي من خلال وضع برامج العمل التي تؤدي إلى مساعدتهم والاهتمام برعايتهم اجتماعياً وثقافياً وصحياً وتعليمياً لهم ولأسرهم وتشارك في نقل أبنائهم من السكن إلى مدارسهم، والخدمات الطبية للعاملين وأسرهم وما تقوم به بعض المؤسسات الوقفية من خدمات تسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال المساعدات المالية والاقتصادية الممنوحة لهم، وتسهم تلك المؤسسات في حالات الزواج، والإنجاب، والمرض، ورحلات الحج والعمرة) المركز الدولي للأبحاث والدراسات

ب-مسؤولية اجتماعية خارج المؤسسة

مجال رعاية الأفراد المسؤولية الاجتماعية تعمل على حماية ورعاية الأفراد وتوفير الخدمات والبرامج والأنشطة لهم وهي من أهم مكونات المسؤولية الاجتماعية.
مجال تقديم خدمات للمجتمع يعتقد المجتمع أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي من أهم عوامل توفير الحماية والخدمة لجميع أفراد، وبالتالي فمواجهة تلك الخدمات وتوفير المساعدات بالتغلب على مواجهة جميع المشكلات التي تتعلق بالصحة، والجريمة، والمخدرات، والبطالة، وأطفال الشوارع، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تجعل كل فرد في المجتمع يسهم في مواجهة مشكلاته ومشكلات المحتاجين، ولذا فإن دوره في بناء المستشفيات والمدارس والمسكن هو أمر ضروري لتحقيق التكافل الاجتماعي مما سيعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع ككل.

أثر المسؤولية الاجتماعية على المجتمع من جانب المؤسسات

- ✓ التزام كل أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة
- ✓ تنمية مهارات أفراد المجتمع

- ✓ تشجيع المؤسسات في البحث عن حلول شاملة لمواجهة الفقر واحتياجات المحتاجين
 - ✓ اكتساب ثقة المواطنين ورضا المستفيدين بما يساعد في خدمة الأهداف المسسات
 - ✓ رعاية شؤون الأفراد والجماعات في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار النفسي لهم
- إضافة إلى توفير الأمن الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية كل هذا سيجعل منهم أكثر فعالية من خلال تنمية قدراتهم الإنتاجية ومشاركتهم في بناء مجتمعهم

الخاتمة:

إن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات تمثل مسألة ذات جذور قديمة في تراثنا وديننا الحنيف، وتمثل مسؤولياتها الاجتماعية فلسفة ذات طابع اختياري وتطوعي ولا تقتصر على تحقيق العوائد والأرباح للمؤسسات ولكنها تلي احتياجات المجتمع ونموه وتطوره .

وأخيراً إذا ما حددنا المطلوب من الجهات الحكومية والقطاعات الخيرية في ظل المسؤولية الاجتماعية بشكل مركز فنعتقد أنه كما يلي :

-الفهم الجيد لهدف كل مؤسسة والوصول إلى ضرورة التعاون معها بالأموال أو المساعدات العينية المختلفة، وكذلك مع جميع الأطراف الأخرى في المجتمع

-تحسين بيئة المساعدات داخل المؤسسة

-الفهم الجيد لهدف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها تلك المؤسسات

-تقوية الارتباط والدعم مع الحكومات والقطاعات الخاصة ن أجل تطوير المجتمع وتقديمه.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بضرورة ما يلي

- ✓ تشجيع إجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية وفي مجال الدراسات الاجتماعية حول المؤسسات وبرامجها وخدماتها ومناشطها من وقت لآخر للوقوف على نقاط القوة والضعف.
- ✓ الاهتمام بالجوانب الإعلامية من خلال الرسائل الإعلامية المختلفة للتوعية بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع ودور المؤسسات في تفعيل تلك المسؤولية الاجتماعية من خلال البرامج والمناشط المتنوعة.
- ✓ تشجيع المواطنين على الجهود التطوعية والعمل الخيري سواء بالرأي أو الجهد أو المال.
- ✓ التركيز على الجوانب التنسيقية مع مؤسسات المجتمع المدني ومع المؤسسات الحكومية للاستفادة من الخبرات المتنوعة والموارد ولتجنب الازدواج والتكرار.
- ✓ محاولة توظيف بعض الخريجين من قسم الدراسات الاجتماعية من الجنسين لقدرتهم على توصيل الخدمات الخاصة بالمؤسسات بشكل علمي.
- ✓ تشكيل لجنة من المستفيدين مما يثري العمل الخيري التطوعي للمؤسسة ودورها في تفعيل المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

1. الحضيف، محمد: (1429) الإعلام الإسلامي: الممارسة بين النظرية والواقع، مقالة منشورة على موقع الإنترنت.
2. خالد، حسن: (1960) مسؤولية الفرد في الإسلام، لبنان، دار العباد للطباعة والنشر.
3. الخوالدة، محمد محمود: (1987) مفهوم المسؤولية عند الشباب الجامعي في المجتمع الأردني ودعوة لتعليم المسؤولية في التربية المدرسية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلة تصدر عن جامعة الكويت، العدد (26) المجلد (7).
4. دراز، محمد عبدالله: (1973) أساس الشعور بالمسؤولية، رسالة الإسلام، مجلة تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة، العدد الأول.
5. دراز، محمد عبدالله: (1973) دستور الأخلاق في القرآن، بيروت، مؤسسة الرسالة.
6. صلاح، نادية حمدي (2003) الإدارة والبيئة (المبادئ والممارسات) منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
7. السيد، علي شتا: (1997) نظرية علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
8. الصغير، جلال: (1991) عظمة المسؤولية في شعور الأبناء، المعارح، مجلة شهرية يصدرها المعهد الثقافي للتخصص والدراسات القرآنية، بيروت، الحمراء، العدد (10) المجلد الأول.
9. العراقي، حكمت: (1991) النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، الرياض، مطابع الفرزدق.
10. العقيل، سليمان عبدالله: (2007) المسؤولية الاجتماعية قراءة في معايير المسؤولية الاجتماعية للبناء الاجتماعي للمجتمع السعودي.
11. فتح الباب، عصام عبدالرازق: (2009) ندوة حقوق الإنسان والعمل التطوعي، مستشفى الملك خالد، قسم الخدمة الاجتماعية، 28 - 27 يناير 2009 م.
12. قاسم، خالد مصطفى: (2007) إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر.
13. الكردي، أحمد الحجي: (1416) أحكام الأوقاف في الفقه الإسلامي، ورقة قدمت في دورة العلوم الشرعية للاقتصاديين، الكويت.
14. مدكور، إبراهيم: (1975) معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
15. المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد: (1428) دور الجهات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية للشركات.

لمحة نظرية عن المسؤولية المجتمعية للجامعات: من المفهوم إلى الأهمية.

A theoretical overview of the social responsibility of universities: from concept to importance.

ط.د. طاهر رميسة ، مخبر الأروغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية ، جامعة أم البواقي (الجزائر)

tahirmami378@com

أ.د. توافق سميرة ، مخبر الأروغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية ، جامعة أم البواقي (الجزائر)

samtouafek@yahoo.fr

الملخص:

Abstract :
The theme of studying the social responsibility of universities has a great importance, especially after the reforms that were carried out at the level of higher education institutions in various countries of the world, through an attempt to link the university to society and activate its role in social life.

These reforms have changed the university's position in society by holding it Responsible for responding to the needs of individuals in the aspect of social responsibility, however, studies are still under investigation, expansion and scrutiny in this subject due to the prominent role played by higher education in preparing well for educated and conscious Young people who call social responsibility and works hard to disseminate it and participate in its application.

Therefore, this communication aims to provide a theoretical overview of the concept of the social responsibility of universities and its importance in society, while identifying its Various elements, showing the manifestations of its inferiority for university students, and finally, highlighting its role in the development of this basic group in society.

Keywords: social responsibility, university, concept, Importance

حظى موضوع دراسة المسؤولية المجتمعية للجامعات بمكانة كبيرة، خاصة بعد الإصلاحات التي أجريت على مستوى مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال محاولة ربط هذه الأخيرة بالمجتمع وتفعيل دورها في الحياة الاجتماعية، حيث غيّرت هذه الإصلاحات مكانة الجامعة في المجتمع وذلك من خلال تحميلها مسؤولية الاستجابة لاحتياجات الأفراد من الجانب الخاص بالمسؤولية المجتمعية، ولهذا لازالت الدراسات قيد الأبحاث بهذا الموضوع نظرا للدور البارز الذي يقوم به التعليم العالي في إعداد الجيد للنشء المثقف الواعي الذي ينادي بالمسؤولية المجتمعية ويعمل جاهدا على نشرها والمشاركة في تطبيقها، لذا جاءت هذه المداخلة لتقديم مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات وعناصرها وأهميتها على المجتمع، مع إبداء مظاهر تدنمها بالنسبة لطلبة الجامعة، مع ذكر دورها في تنميتها لهذه الفئة الأساسية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، الجامعة، المفهوم، الأهمية.

1- مقدمة

شهد العالم ومنه مجتمعنا العربي تغيرات كبيرة نتيجة للتقدم العلمي الهائل والذي ولد ثورة معلوماتية تناقلتها الأفراد فتركت أثارا بالغة العمق على البناء القيمي، ويعد الشعور بالمسؤولية الاجتماعية جزءا مهما من هذا البناء القيمي والذي ينفرد به الكائن الإنساني دون غيره من المخلوقات (القيسي ونجف، 2010-2011: 3)، حيث تعد دراسة المسؤولية الاجتماعية موضع اهتمام معظم الباحثين والمختصين. في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية على حد سواء، لما لها من أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات الإنسانية عامة، فالفرد تقاس قيمته الحقيقية بتحملة لمسؤولياته الاجتماعية تجاه مجتمعه الذي يعيش فيه وينتهي إليه، والمجتمع المتقدم هو من يقدر أهمية المسؤولية الاجتماعية، ويشجع لها أحكاما وقوانين تسهل قيام كل فرد بمهامه ومسؤولياته، لأجل هذا تزداد الدعوة وتتأكد الحاجة إلى تربية الأفراد على المسؤولية الاجتماعية (الزبون، 2012: 342) التي عرفها العادلي (1993) بأنها مسؤولية الفرد أمام ذاته نحو الجماعة وهي تعبر عن درجة الاهتمام والفهم والمشاركة للجماعة وتنمو تدريجيا عن طريق التربية والتطبيع داخل الفرد (منوخ، 2016: 270)، وهذا يعني المسؤولية المجتمعية للفرد تكمن في كونه مسؤول عن نفسه وعن الجماعة التي ينتهي إليها وعن البيئة كذلك التي تحيط به، حيث يمكن الحكم على الفرد بأنه يمتلك المسؤولية المجتمعية (الاجتماعية) إذا كان يتميز أو يتصف بصفات معينة ويتصرف بسلوكيات تعبر عن ذلك الشيء حيث تكبر مسؤولية الفرد اتجاه غيره كلما كان مثقفا ومشعبا بأصول التربية المجتمعية منتميا لهيئات ثقافية، التي بدورها تكون داعما للمسؤولية المجتمعية وتتمثل هذه الهيئات في المؤسسات الجامعية التي تعتبر بصفقتها أعلى مراحل التعليم.

ولهذا لقد ذهب الكثير من رجال الفكر الإداري إلى القول بأن على قيادات الجامعات تبني المسؤولية المجتمعية وظيفية رئيسية من وظائف الجامعات، وبذلك يتعين على الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجيتها، إذ أن هذه المسؤولية في المقام الأول رسالة صدق وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة أفراد المجتمع من خلال تناول مشكلات معينة في بيئة معينة وإيجاد حلول عملية لها (شقوارة، 2012: 39)، حيث تعرف المسؤولية المجتمعية للجامعات بأنها التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال، وتعرف بأنها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء الجامعة لمسؤوليتها تجاه الأثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع (الحاجي، 2017: 533)، وأوضحت الجامعات في المنظور الحديث من المجتمع وعلى طلابها وأعضائها القيام بالبحوث وخدمة المجتمع، إن الغرض من مؤسسات التعليم الجامعي في مجال المسؤولية الاجتماعية هو: القيام بالمهام والواجبات في خدمة المجتمع وتنميته، من خلال ما يكتسبه ويتعلمه طلابها من أنشطة وبرامج داخل الجامعة (العبيد، 2016: 495).

ومن هذا المنطلق نحاول في هذا العمل التطرق إلى المسؤولية المجتمعية للجامعات من حيث المفهوم، العناصر المكونة لها، والدور والأهمية للفرد والمجتمع استنادا للبحوث التي تجرى في العالم مع وصف بعض مظاهر تدني هذه المسؤولية المجتمعية لدى طلبة الجامعات.

2- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها:

- تناول موضوع هام ألا وهو المسؤولية المجتمعية التي تعتبر من المواضيع الهامة وذلك لأهميتها البالغة على المجتمع.

- أهمية مرحلة الشباب في حياة الفرد وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية من قبل الجامعة التي من دورها نشر ثقافة هذه المسؤولية للمجتمع الجامعي ، مما ينتج جيل سوي أخلاقيا واجتماعيا ومهنيا.

3- مصطلحات الدراسة

تشتمل متغيرات هذا العمل أو الدراسة على ما يلي:

أ- المسؤولية:

- لغة: مصدر من سائل مساءل، أي مؤاخذ، والمسؤولية هي المؤاخذة، أما السؤال فهو يفيد استدعاء المعرفة، أو ما يؤدي إلى المعرفة واستدعاء حال أو ما يؤدي إليه. (قادري، 2016:131).

- اصطلاحا: تعني أن يكون الشخص ولي أمره والمسؤول عن تصريف شؤونه بحيث يتولى دوره العملي ويؤدي مهمات هذا الدور على عاتقه.

ب- المسؤولية المجتمعية: هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية، وهذه التعريفات تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، وحيث أنه من الصعب تحديد تعريف شامل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كأحد العلوم السلوكية والاجتماعية، فقد عرفت المسؤولية من اتجاهات عديدة (العواسا، 2011:8).

- يعرف سيد أحمد عثمان (1996) المسؤولية الاجتماعية على أنها: المسؤولية الفردية عن الجماعة وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها أو المجتمع الذي يعيش فيه أي أنها مسؤولية شخصية، أخلاقية، وطنية يغلب عليها التأثير الاجتماعي (بن خليفة وشويعل، 2015:162). كما يعرفها الصمادي وعثمانة (2008) بأنها "إشباع الفرد لحاجاته مع عدم حرمان الآخرين من فرص إشباع حاجاتهم في شتى الميادين والمجالات، التي تشمل الفرد والأهل والأصدقاء والجيران والمجتمعات على كافة المستويات"، فيما عرفها بيبصار (1974) بأنها "التزام المرء بقوانين المجتمع الذي يعيش فيه وبتقاليدته ونظمه، سواء أكانت وضعية أم أدبية، وتقبله لما ينتج عن مخالفة لها من عقوبات شرعها المجتمع للخارجين عن نظمه أو تقاليدته وأدابه" (المومني والمعاني، 2017:82-83).

- وتعرف المسؤولية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الأثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة ، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة (هللو، 2013 : 25)، وهي

شعور الفرد بواجبه الاجتماعي تجاه نفسه، ومن يعيش معهم من أبناء مجتمعه، ومسؤولية الفرد الاجتماعية تتحدد بمقدار استعداده بالإقرار بنتائج تصرفاته تجاه جماعته التي ينتهي إليها فلا معنى للمسؤولية الاجتماعية دون إدراك الفرد لما يترتب على أعماله من نتائج وتبعات (الزبون، 2012: 346).

ج- الجامعة: هي مؤسسة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي الأكاديمي والبحث العلمي، وتضم مجموعة من الكليات والمعاهد المتخصصة متوخية المساهمة في الرقي في الفكر والتقدم العلمي وتنمية القيم وإعداد الإنسان المزود بالعلم والمعرفة (العبيد، 2016: 514).

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم المسؤولية المجتمعية (الاجتماعية) ليس بثابت، فهو يختلف باختلاف وجهات النظر واختلاف التخصصات للباحثين، غير أن الفكرة الرئيسية لمفهوم المسؤولية المجتمعية هي الالتزام بالمبادئ الخلقية والإنسانية والاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولاً عن نفسه وعن المجتمع الذي ينتهي إليه محاولاً في ذلك المشاركة في رقي وطنه وازدهاره.

أما فيما يخص المسؤولية المجتمعية للجامعات، فينبين أنها عبارة عن ضمير أخلاقي ديني إنساني وواجب إلزامي يمارسه الفريق الجامعي من أجل النهوض بالمجتمع ورقبه من خلال إنشاء جيل مسؤول ذو أخلاق عالية ينادي بالمسؤولية المجتمعية، حيث أن الجامعات تؤطر تصرفات وممارسات خريجها، وتستطيع برمجة عقولهم على تحمل المسؤولية والمشاركة والتفهم للغير التي من شأنها أن تعود بالفائدة على الحرم الجامعي والمجتمع ككل، وبالتالي للجامعة دور فعال في إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية من خلال جملة من الممارسات من بينها المناهج الدراسية وغرس القيم في مجتمعها الجامعي، الأمر الذي يساعد على تعزيز تلك المسؤولية.

4- عناصر المسؤولية المجتمعية للجامعات

تتكون المسؤولية المجتمعية من ثلاث عناصر هي:

أ- الاهتمام: وتعني الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتهي إليها الفرد، وهو ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتمسكها وبلوغ أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي عامل أو ظرف يؤدي لإضعافها أو تفككها (القيسي ونجف، 2010-2011: 7).

ب- الفهم: والفهم يعني إدراك الفرد للظروف المحيطة بالجماعة ماضيها وحاضرها وقيمتها واتجاهاتها، والأدوار المختلفة فيها، كما يقتضي تقدير المصلحة العامة والدفاع عن الوطن والعمل على رفعتهم وازدهارهم، إن الفهم الصحيح يدعم مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته، وهو أيضاً يشترط الالتزام بأخلاقيات المجتمع ومسيرة معاييره، والفهم ينقسم إلى فهم الفرد للجماعة وفهم أهميته الاجتماعية لسلوكه (قادري، 2016: 134).

ج- المشاركة: تميز ثلاث جوانب فيها: تقبل الفرد للدر، المشاركة المنفذة، المشاركة المقومة والمشاركة المنفذة والتي تميل إلى المسيرة فهي تنصاع، بينما المشاركة المقومة موجهة وهي تنقد، والفرد يقوم بالانوعين بشكل مستقل وأحياناً يمزج بين الاثنين حرصاً على سلامة الجماعة وصحة أداؤها لوظائفها.

وهذه العناصر مترابطة ينمّي كل منها الآخر ويدعمه ويقويه، ومتكاملة لا يكفي أحدها وحده ولا يغني عن الآخر (عمران ودكاك، 2014: 2009).

5- المسؤولية المجتمعية للجامعات وأهميتها على المجتمع

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه ، لكنه مطروح عالميا في هذا الوقت باعتباره أمرا يجب إبرازه وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حيث يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر يخدم المجتمع وقضاياها، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها بإتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة (هلولو، 2013: 44) ، ونظرا لأهمية الدور الذي يقوم به الشباب في خدمة مجتمعهم، والنهوض به تأتي أهمية توعيتهم بمسؤوليتهم الاجتماعية وبذل جميع الجهود في سبيل ديمومة القيام بهذه المسؤولية من قبل مؤسسات المجتمع عامة ومؤسساته التربوية والتعليمية خاصة كالمدارس والمعاهد والجامعات، ويتفق الكثير من الباحثين على الأهمية البالغة لموضوع المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بها لاسيما في حياة الشباب والمجتمع، وبذلك فهي تمثل مطلبًا حيويًا ومهما في إعداد المواطن ، وهي من الصفات الإنسانية التي يجب غرسها داخل الفرد ، حيث أن الفرد المتمسس بتحمل المسؤولية الاجتماعية يحقق فائدة لأفراد المجتمع (بن خليفة وشويعل ، 2015: 58).

تعد المسؤولية الاجتماعية للجامعات المكوّن الرئيسي للمواطن المسؤول، حيث تقوم بوظائف عديدة تتعدى التدريس والبحث العلمي وتوفير التعليم المناسب فهي تسعى أيضا إلى خدمة المجتمع من خلال إعداد مواطنين مسؤولين اجتماعيين قادرين على الاندماج بسهولة مع المجتمع. والتعليم يعتبر من أهم الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع مدعمة بذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية له، لذا على هذه المؤسسات ذات التعليم العالي ضمان تكافؤ الفرص التعليمية للجميع دون استثناء. وخاصة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على إثراء البحوث العلمية التي تسعى إلى تطور المجتمع من خلال حل مشكلاته الاقتصادية والبيئية والتعليمية والثقافية....وتشجيع المناهج المتنوعة التي تربط بين العلوم العملية والعلوم الاجتماعية.(Rizkallah S, 2017).

واستنادا إلى هذا نستخلص أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات وذلك من خلال قيام مؤسسات التعليم العالي بتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تسعى إلى إعداد مواطن صالح قادر على نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية، والمشاركة الفاعلة في الأدوار الاجتماعية التي من مهامها خدمة المجتمع، فهذه المسؤولية تأتي على عاتق الجامعات باعتبارها مؤسسات وجدت من أجل نشر العلم والفكر والحضارة، وبالتالي تعود بالفائدة الكبيرة على المجتمع وتحقق أهدافه وتسعى دائما للتقدم به.

6- مظاهر تدني المسؤولية المجتمعية لدى طلبة الجامعات

توجد عدة مظاهر تدل على تدني المسؤولية المجتمعية لدى الطالب الجامعي والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات:

- أ- على المستوى الشخصي: عدم الترتيب، عدم النظافة الشخصية، العنف الجامعي، الألفاظ النابية والغيبة والنميمة، شتم الذات الإلهية، التدخين، إهدار الوقت، قضاء ساعات طويلة على التلفاز وأجهزة التواصل الاجتماعي، عدم الثقة بالنفس، التكاسل والتواكل، الصوت المرتفع والصراخ.
- ب- على مستوى الجامعة: عدم حضور المحاضرات، التأخر المتكرر عن موعد المحاضرات، العنف الجامعي، عدم الالتزام بحل الواجبات، تدني مستوى التحصيل، الكتابة على الجدران، تكسير الأثاث الجامعي، عدم المحافظة على نظافة الجامعة، عدم احترام المحاضر.
- ج - على مستوى المجتمع: عم احترام قوانين السير، المعاكسات المتواصلة للطالبات، التفوه بأقبح الألفاظ، التعصب الأعشى للعشيرة، خرق القانون، الاعتداء على الممتلكات العامة، المظهرية والاستعراض (سنقرط، 2018: 31-32).

من خلال هذا تستخلص أن للشخص العديم المسؤولية المجتمعية مظاهر تدل على تدني ذلك وبالتالي يمكن للطالب الواعي ملاحظة هذه الصفات على نفسه واستيعابها والعمل على التخلص منها من أجل تحسين شخصيته واكتساب مهارة تحمل المسؤولية المجتمعية.

6- دور الجامعة في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها

تلعب الجامعة دورا مهما وفعالا في غرس روح المسؤولية المجتمعية بين فريقيها في الحرم الجامعي، وذلك من خلال:

- إعداد الطلاب فكريا وعلميا للقيام بالأعمال الاجتماعية لتفعيل دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها.
- تنمية قدرات الطلاب على التعامل مع المجتمع على مختلف أطرافه واتجاهاته وسلوكياته ومعايشة

التغيرات الاجتماعية والثقافية والتقنية الناجمة عن التطورات الحديثة في التقنيات والوسائل.

- تشجيع الطلاب على المشاركة والإبداع للبرامج والأعمال التطوعية .
- تدريب طلاب الجامعات على التعامل الإيجابي مع وسائل الاتصال الحديثة بما يعزز من مقدرتهم على التفاعل مع المجتمع وتعميق التواصل بين أفرادهم.
- تنمية روح الفريق الواحد والإحساس بالمسؤولية لدى طالب المرحلة الجامعية باعتبار أن الفرد هو العنصر الأساس في المجموعة.
- تعزيز الانتماء والتفاعل والتعايش مع المجتمع وفق أسس علمية.
- تنمية الأعمال التطوعية وفق الضوابط الشرعية والأطر الاجتماعية.
- تهيئة بيئة الجامعات لتكون محضرا للبرامج والأنشطة التربوية الموجهة لخدمة المجتمع ولتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها (العبيد، 2016: 518).

نرى أن للجامعات دورا كبيرا في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها حيث أن هذه الأخيرة تكتسب من قبل مؤسسات التعليم العالي فالفرق واضح غالبا بين إنسان جامعي وآخر غير متعلم في تطبيق المسؤولية المجتمعية، هذا ما يؤكد على أهمية مؤسسات التعليم العالي في بناء الجيل الواعد الذي تبنى عليه الآمال لإحياء الحضارة من مختلف جوانبها، فالبينة الجامعية هي الركيزة الأساسية لجعل الطالب مسؤولا متحملا بالمسؤولية المجتمعية قادرا على ممارستها وتطبيقها في مختلف أبعادها ومجالاتها.

خاتمة

تعتبر الجامعة من المؤسسات التي باتت تسهر على الإعداد الجيد لطلابها وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للجامعة من أهم أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها فوظائف الجامعة لا تقتصر فقط على التعليم والبحث بل تتعدى إلى إكساب طلابها روح المسؤولية، حيث تعتبر هذه الفئة هي الركيزة الأساسية للمجتمع تقع على عاتقها مسؤولية النهوض بالأمة وتطويرها والعمل على رقيها لذا وجب على مؤسسات التعليم العالي التركيز على هذه الوظيفة المنتسبة إليها والعمل على نشرها في المجتمع المحلي الخاص بها، كما وجب على أفراد الجامعة التحلي بالسلوكيات التي تضمن انتشار المسؤولية على المستوى الوطني والعالمي.

قائمة المراجع:

1. بن خليفة إسماعيل، شوبعل يزيد (2015)، علاقة المسؤولية الاجتماعية بمنظومة القيم لدى طلبة الجامعة (دراسة ميدانية بجامعة ال جزائر2)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (11)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص ص (174-157).
2. الحاجي سميرة حسن محمد (2017)، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، العدد (176)، الجزء (2)، جامعة الأزهر.
3. الزبون أحمد محمد عقلة (2012)، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، جامعة البلقاء التطبيقية، المجلد 5، العدد (3).
4. سنقرط عماد خضر (2018)، مستوى الدافعية للتطور وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير في التوجيه والإرشاد النفسي، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل.
5. شقوارة سناء علي (2012)، أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد (1)، العدد (2).
6. العبيد إبراهيم بن عبد الله (2016)، تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، المجلة العلمية بكلية التربية، المجلد (32)، العدد (4).
7. عمران هاني، دكالك أمل (2014)، العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة التأهيل التربوي (دراسة ميدانية على طلبة دبلوم التأهيل التربوي في جامعة تشرين / التعليم المفتوح)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (36)، العدد (4).
8. العواسا أسهمان علي (2011)، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء التنظيمي للمصارف التجارية الأردنية (دراسة ميدانية إقليم الجنوب)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة مؤتة.
9. فحجان سامي خليل (2010)، التوافق المهني والمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمرونة الأنا لدى معلمي التربية الخاصة، رسالة ماجستير كلية التربية، الجامعة الإسلامية.
10. قادري حليلة (2016)، اتجاهات الشباب نحو المسؤولية الاجتماعية، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد (16).

11. القيسي خولة عبد الوهاب، نجف أفرح أحمد (2010-2011). المسؤولية الاجتماعية لأطفال الرياض الأهلية. مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد الثلاثون.
12. منوخ صباح مرشود (2016). المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة تكريت، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (23)، العدد (5).
13. مومني فواز أيوب، المعاني محمد خالد (2017). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مجلد (15)، العدد (2).
14. هللو إسلام عصام (2013). دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة حالة جامعة الأقصى)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
15. Rizkaallah S. 2017, Fondements et principes du concept de la responsabilité sociale des universités. <http://fondements-et-principes-du-concept-de-la-1061240/article/com..1lorientlejour.www/sur: http://.html.responsabilité-sociale-des-universités>

دور المناهج التعليمية - بالمدرسة العليا للأساتذة قسنطينة- في ترسيخ قيم المسؤولية

الاجتماعية لدى الطالب الأستاذ. نموذج عن مناهج تخصص التاريخ والجغرافيا

Le rôle des programmes d'enseignement – l'ENSC - dans la consolidation des valeurs de responsabilité sociale pour l'étudiant- professeur.

د. بوكرديم فدوة -- المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة (الجزائر): boukredime.fedoua@ensc.dz

ط.د. يوسف زينة ----- جامعة أم البواقي (الجزائر): lamisszina1@gmail.com

Abstract:

La stratégie des ecoles normales supérieures dans le domaine de la formation initiale des enseignants donne plus d'importance au savoir à travers des modules de spécialités par apport aux modules pédagogiques, et elle couronne la formation avec un stage pratique à la fin du cursus universitaires de formés. Ceci nous a poussé à poser les questions suivantes :

- La stratégie de formation des futurs enseignants les aide-elle à inculquer les principes de la responsabilité sociale dans leurs futures pratiques professionnelles ?

-les curriculums et les programmes de formation contiennent-ils les valeurs de la responsabilité sociale ?

- existe –il une structure officielle dans l'enseignement supérieure qui a pour mission introduire la culture de la responsabilité sociale dans la formation initiale des enseignants ?

La présente communication a pour objectif ; trouver de réponses à ses préoccupations

Key words: Responsabilité sociale –étudiant-enseignant – programme d'enseignement

ملخص:

تركز سياسة تكوين الأساتذة بالمدارس العليا للأساتذة على الجانب المعرفي من خلال برمجة مقاييس في التخصصات المدرّسة بنسبة كبيرة ونسبة ضعيفة من المقاييس البيداغوجية، وأيضاً تخصيص مدة شهرين من المسار الدراسي للطالب في سنة تخرجه للقيام بتدريب ميداني في مؤسسات تطبيقية تابعة لوزارة التربية والتعليم. تمكن الطالب من الاحتكاك بميدان مهنته المستقبلية. يدعونا هذا الواقع كمختصين لطرح عدة انشغالات حول مدى استجابة البرامج لترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية حاولنا من خلال المداخلة الحالية الإجابة عن تلك التساؤلات من خلال تحليل استراتيجية المدارس العليا للأساتذة في تكوين طلبتها في جانب المسؤولية الاجتماعية وكذا المناهج المقررة عليهم، وتوصلنا أن استراتيجية التكوين بالمدرسة تفتقر لبيئته رسمية تتكفل بترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها، وأن برامجها لا تدرج تلك القيم في مضمونها بصفة رسمية، خلافاً لما هو معمول به .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية-

الطالب الأستاذ- المناهج التعليمية

مقدمة.

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية تَمَسُّ المؤسسات الاقتصادية أكثر مما تَمَسُّ المؤسسات العامة باعتبار أنها ترتبط بالاستثمار الأخلاقي والمساهمة في التنمية التي تخدم المجتمع والبيئة؛ إلا أن النظرة إلى المؤسسات التعليمية والتربوية ارتبطت بالمسؤولية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بكل جوانبها ومكوناتها وابعادها¹ (سميرة ونوال، 2016).

وتكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي عموماً وللمؤسسات والمجتمع في تحسين الخدمات التي تقدّم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (العززي ويوسف، 2015) وتتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات كما جاءت في دراسة (نافع، 2014) فيما يأتي³:

- تحسين صورة الجامعة في المجتمع.
- تحسين بيئة العمل داخل الجامعة مما ينعكس إيجاباً على زيادة منتسبي الجامعة إليها.
- تقييم أفضل أدوار الجامعة وفق المعايير المبنية.
- تحسين نوعية الحياة المجتمعية داخل أسوار الجامعة.
- ضرورة اجتماعية واقتصادية وأدبية.
- تحقيق الجامعة لدورها الاجتماعي.

وذلك لأن المؤسسات التعليمية بشكل عام ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص تتولى تدريب الطلبة على مساحات جديدة من تحمل المسؤولية الاجتماعية بحيث تفرض عليهم عناصر جديدة توجههم للقيام بواجباتهم تجاه المجتمع⁴ (عبد السلام وفتحي، 2021) ومنهم طلبة المدارس العليا للأساتذة المقبلين على تسلم مشعل التربية والتعليم.

يدعوننا هذا الواقع كمختصين لطرح التساؤلات الآتية:

ماهي أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تندرج في المسار التكويني للطلاب الأستاذ؟ وهل الاستراتيجية التكوينية والمناهج التعليمية المبرمجة في المسار التعليمي للطلاب - تخصص تاريخ وجغرافيا- كافية لترسيخ قيمها لديه؟

وهل توجد هيئة رسمية بالمدرسة تعنى بترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لطلبتها لإعدادهم

اعدادا سليما يتوافق ومتطلبات مهنة التعليم؟

أهمية الموضوع:

تندرج أهمية الطرح الحالي للموضوع ضمن نفس سياق الأهمية التي يكتسبها موضوع الملتقى عموماً، وهي التأكيد على تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية وادراجها رسمياً ضمن البرامج التكوينية والمناهج المقررة على طلبة التعليم العالي وبالأخص طلبة المدارس العليا استجابة لما ينتظرهم من مهام من جهة، واستجابة للتوجهات الحديثة في التكوين الجامعي على المستوى العالمي وعلى مستوى جامعات بعض الدول العربية التي اهتمت بموضوع المسؤولية الاجتماعية وادرجته رسمياً في مؤسساتها من جهة أخرى.

المسؤولية الاجتماعية وأبعادها في العملية التكوينية للطلاب- الأستاذ:

إن مهنة التعليم ليست بالمهنة البسيطة؛ فهي تتطلب مستوى عالي من التكوين المهني توفّره مقاييس التكوين المعرفي والبيداغوجي من جهة، والتحلي بالعديد من الصفات الإنسانية والأخلاقية والمهنية والمسؤولية والادراك الفكري والوعي بمتطلبات المهنة من جهة أخرى. يعود مصدرها الى عدة عوامل وأطراف منها الإدارة وهيئة التدريس والأيام التكوينية والتدريب الميداني. ولتحقيق تلك الأهداف يجب مراعاة أبعاد المسؤولية الاجتماعية والعمل على تجسيدها وترسيخها في سلوك الطالب الأستاذ حتى تصبح جزء ودعامة أساسية في ممارساته وهويته المهنية، وبذلك نضمن أنه سيقوم بواجبه اتجاه المجتمع والمدرسة والتلميذ بكل اتقان وضمير.

ولا يمكن الخوض في الموضوع إلا بعد التعرض لمفهوم مصطلح المسؤولية الاجتماعية نظرا لكونه حديث النشأة نسبيا خاصة في قطاع التعليم العالي الجزائري، وسنوجز التطور التاريخي لظهوره فيما يأتي: يعتبر مفهوم المسؤولية المجتمعية مفهوم حديث يعود الى سنة 2008 وانتشر في العديد من الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم، وفي سنة 2009 تم عقد المؤتمر الدولي الأول حول المسؤولية الاجتماعية في تايلاند تناول فيه شرح وإيضاح هذا المفهوم⁵ (وهيبة وبشر، 2020، ص 237)؛ حيث أن المسؤولية الاجتماعية تعالج مواضيع أساسية وتعزز الاستدامة في المنظمات وهي: الإدارات التنظيمية، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة، وممارسات التشغيل العادلة، وقضايا المستهلك وإشراك المجتمع وتطوره. ولها سبعة مبادئ رئيسية تتمثل في: المساءلة، والشفافية، والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح أصحاب المصلحة، واحترام سيادة القانون، واحترام قواعد السلوك الدولية واحترام حقوق الإنسان⁶ (حسين، 2019، ص 160).

وبشير كل من (Keith Davis et William Fredderick) إلى أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية، وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة⁷ (وهيبة، 2014، ص 70):. حيث تعرّف المسؤولية المجتمعية للجامعات: "باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من: (طلبة وطاقم تدريس وإداريين وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتهجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية"⁸ (فاطمة زهراء، 2017)

وعرّفت أيضا بأنها: "ربط موارد ومعارف الجامعة بقطاعات المجتمع العامة والخاصة لإثراء البحث العلمي والأنشطة الإبداعية، وتعزيز المناهج الدراسية والتعليم وإعداد أعضاء هيئة التدريس وتنمية المواطنين من خلال تعزيز القيم الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية ومعالجة القضايا المجتمعية، وذلك لتحقيق الصالح العام في المجتمع"⁹ (عادل، 2020، ص 233).

وأيضا على أنها التزام مستمر من الجامعة بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والبيئي للأفراد، من خلال توفير الخدمات المتنوعة وليس مجرد برامج وأنشطة منقطعة، بل لا بد من أن تكون من أولويات العمل الجماعي¹⁰ (وسيلة، 2021، ص 163).

ومما تقدّم نلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية في تكوين طلبة الجامعات لها الأهداف نفسها مهما
اختلفت التخصصات و الكليات أو المدارس العليا ومدارس تكوين الأساتذة .

والمؤكد أن المسؤولية الاجتماعية للطالب الأستاذ هي ذات ابعاد متنوعة منها ما نلتزم بترسيخه
عند الطالب وهو طالب بالمدرسة، ومنها ما نلتزم ونعمل على ترسيخه إياه كزاد معرفي يحتاجه مستقبلا
أثناء أدائه لمهنته. كونه يتحمل نفس أبعاد المسؤولية الاجتماعية كما وردت في المعجم الفلسفي وهي:
"مسؤولية مدنية، ومسؤولية جنائية، ومسؤولية أخلاقية"¹¹ (عبد الرزاق، 2012).

-المسؤولية المدنية: وهي التي توجب على الفاعل الذي سبب لغيره ضررا أن يعوّضه عنه، سواء
سبب ذلك الضرر بإرادته أم بإهماله أو بتهوره، و من لواحق هذه المسؤولة أن يكون المرء مسؤولا عن فعل
غيره من الأفراد الموضوعون تحت إشرافه، ومثال ذلك: مسؤولية الوالد عن أولاده الصغار، ومسؤولية
الأستاذ عن تلاميذه .

المسؤولية الجنائية: وهي التي تقع على شخص ارتكب مخالفة أو جنحة أو جرم، ولهذه المسؤولية
علاقة وثيقة بالمسؤولية الأخلاقية، لأنه لا يمكن معاقبة إنسان على ذنب ارتكبه إلا إذا كان فعله مصحوبا
بوعي، وكثيرا ما تكون بين المسؤولية المدنية والمسؤولة الجنائية اقتران
. المسؤولية الأخلاقية: وهي المسؤولة الناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقي، وعن كون الفاعل ذا إرادة
حرة، ومعنى ذلك أن الفاعل الذي تكون أفعاله ضرورية¹² (كمال وسفيان، 2018).

وكلها أبعاد ضرورية لا محالة ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار في المسار التكويني للطالب الأستاذ.
وفيما يخص الاستراتيجية التكوينية المتبّعة في تكوين الطالب - الأستاذ وعلاقتها بقيم المسؤولية
الاجتماعية:

بالعودة لسياسة التكوين بالمدرسة العليا للأساتذة، والقاء الضوء على البرامج التكوينية بها نجدها
مصنّفة كما يأتي:

1/ محتوى معرفي: تخص مواد التخصص، رغم أنها ليست لها علاقة بما سيدرسه الطالب، في حين يتفق
الكثير من الخبراء أمثال Yves Reuter و Jean-Louis Martinaud حول هذه النقطة و يرى كل منهما: "أن
التفكير في التكوين المهني يجب أن يترجم أساسا من خلال التفكير في برامج التكوين التي ينبغي أن تكون
ذات مرجعيات- وهي المواد التعليمية- ما دامت تلك المواد تمثّل مواضيع التعليم والتعلم. فمفهوم برامج
التكوين ليس بالأمر البسيط لأنها تحتوي على المعرفة، معرفة الأداء، القيم والمبادئ وكل ما يتعلق
باستحداث المواد وبذلك لا يمكن تجاهل الترابط بين المحتوى وطرق تدريسه"¹³ (Reuter,Y,et
Martinaud,MJ-L,2007.p 108.)

اذ تركز عملية تكوين الطلبة على مستوى المدرسة العليا للأساتذة عموما على الجانب المعرفي الأكاديمي.
ويتعلق بتلقين المعارف والمعلومات المتعلقة بمادة التدريس أو التخصص والمواد التي تخدمه.

2/ محتوى بيداغوجي: بمعدل مقياس بيداغوجي واحد في كل سنة من مسار الطالب. وهذه المقاييس هي:

مقياس مدخل الى علوم التربية محاضرة واحدة في الأسبوع مقررة على طلبة السنوات الأولى. (انظر ملحق المقررات السنوية)

1. مقياس علم النفس النمو للطفل والمراهق: بمعدل محاضرة واحدة في الأسبوع مقررة على طلبة السنة الثانية.

2. مقياس علم النفس التربوي: بمعدل محاضرة واحدة في الأسبوع مقررة لطلبة السنة الثالثة.

3. مقياس المناهج التعليمية والتقييم التربوي: محاضرة واحدة في الأسبوع لطلبة سنوات التخرج. وهي مقاييس دون حصص تطبيقية عكس ما هو معمول به في التخصصات الأخرى بحجة ان طلبة تخصص التاريخ والجغرافيا لديهم تخصصان هما التاريخ والجغرافيا وإلغاء الحصص التطبيقية لتخفيف الحجم الساعي كان على حساب المقاييس البيداغوجية.

4. التدريب الميداني: وهو تكوين تطبيقي مدته 16 أسبوعا، يتم في السنة النهائية؛ بمعنى سنة التخرج، ويعتبر أول اتصال للطلاب بالعالم المهني. ويعتبر فرصة تمكن الطالب من وضع معارفه النظرية حيز التطبيق، وتهيئته للتكفل بقسم حقيقي والاندماج التدريجي في عالم الشغل من خلال الاحتكاك المباشر بكل عناصر العملية التعليمية. وينقسم التدريب الميداني إلى ثلاث مراحل هي: تدريب الملاحظة، التدريب المدمج، والتدريب المغلق.

5. مقياس التشريع المدرسي: وهو مقياس يتناول فيه الطالب الأستاذ مختلف القوانين الخاصة بحقوق الأستاذ وواجباته.

فهل تتوفر تلك المقاييس بمحتواها المعرفي على إمكانية تعزيز المسؤولية الاجتماعية عند الطالب الأستاذ؟ وهل الاستراتيجية التكوينية المتبعة تعمل على ترسيخ أبعاد تلك المسؤولية في الممارسات المهنية المستقبلية للطالب الأستاذ؟

من خلال القيام بتحليل وصفي لاستراتيجية التكوين على مستوى المدارس العليا للأستاذة عموما، ومحتوى برامج التكوين خصوصا، كمختصين في العلوم التربوية والبيداغوجيا، وأيضا كمختصين في تكوين الطلبة الأستاذة منذ سنة 2002 الى يومنا في مختلف التخصصات والأطوار. توصلنا الى النتائج الآتية والتي سنعرضها على شكل موازنة بين الواقع وما يفترض أن تكون عليه عملية التكوين:

الواقع	ما يفترض ان يكون
أولا: على مستوى استراتيجية التكوين عموما:	
✓ يلتحق بالمدارس العليا للأستاذة الطلبة المتحصلين على شهادات في التخصصات المطلوبة، وتضمن لهم المدارس تكويننا في البيداغوجيا والتعليمية وعلم النفس. على غرار ما هو معمول به في المدارس العليا للأستاذة على المستوى العالمي.	✓ يلتحق بالمدارس العليا للأستاذة خريجو الجامعات المتحصلين على شهادات في التخصصات المطلوبة، وتضمن لهم المدارس تكويننا في البيداغوجيا والتعليمية وعلم النفس. على غرار ما هو معمول به في المدارس العليا للأستاذة على المستوى العالمي.
✓ مستوى الكفاءة منخفض كون الطالب يعطي أهمية للتكوين المعرفي على حساب التكوين	✓ مستوى كفاءة المتكويين مرتفع كونهم مكونين معرفيا ويتمقون في التكوين البيداغوجي المتخصص.

البيداغوجي، لضمان النجاح والانتقال لأن المواد المعرفية أو مواد التخصص هي الغالبة، بل تعتبر المواد البيداغوجية مواداً ثانوية في تكوينه.	
✓ تكوّن المدارس العليا للأساتذة أساتذة لفائدة قطاع التربية والتعليم لكن الشراكة الوحيدة الموجودة بين القطاعين هي تخصيص مؤسسات تربوية لفائدة الطلبة في نهاية سنوات تخرجهم لإجراء تدريب ميداني لمدة شهرين. في حين ان الهدف من مبدأ الشراكة هو تعزيز المسؤولية الاجتماعية وترسيخ الهوية المهنية عند الطلبة.	✓ تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال ابرام شراكة بين القطاع المكوّن والقطاع المستخدم.
✓ هيئة التدريس بالمدارس العليا للأساتذة لها نفس مكانة الأستاذ الباحث بالجامعات ولا تجمعها أي شراكة بمجال تخصص الطالب الأستاذ، فهي هيئة تدريسية وليست تكوينية، مما يجعل مجال الاستعانة ببعض المفتشين من التربية والتعليم متاح لكن قلة مقياس التكوين البيداغوجي يضعف من مستوى تأثيرهم على جودة التكوين.	✓ تعتبر هيئة التدريس عنصر مهم وداعم في تكوين ومرافقة الطالب الأستاذ وتعزيز المسؤولية الاجتماعية في ممارساته المهنية.
✓ للمدارس العليا أنشطة في مجال الأيام التكوينية لكنها نادرة ولا تخص بالضرورة اهتمامات الطالب بقدر ما تدور حول تخصصات الأساتذة.	✓ تدعم تكوين الطالب الأستاذ بأيام تكوينية وتربصات ميدانية
✓ يتفقد طالب المدرسة العليا من تأطير المذكورة والتربص الميداني. عكس طالب نظام ل م د.	✓ المرافقة البيداغوجية للطلاب عنصر مهم في تكوينه
✓ الشراكة الوحيدة بين القطاعين تبدأ مع التدريبات الميدانية للطلبة وتنتهي مع انتهائهما.	✓ إقامة شراكات مع المدارس بمختلف أطوارها، حتى يصبح التعليم من اجل المواطنة النشطة والفعالة جزءاً رئيسياً لا يتجزأ من العملية التعليمية على جميع مستويات المجتمع، وخلال مراحل الحياة المختلفة.
✓ الاستراتيجية المطبقة قائمة على إعادة انتاج ما يلاحظه الطالب من ممارسات تخص الأستاذ المطبق في المؤسسة التي يجري بها تدريبه.	✓ استراتيجية التدريب الميداني قائمة على مقاربات حديثة أهمها تحليل الممارسات المهنية للمتدربين.
✓ غياب هيئة مسؤولة عن مثل هذه الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.	✓ خلق أطر مؤسسية لتشجيع ومكافأة وتقدير الممارسات الجيدة في مجال الخدمة الاجتماعية من جانب الطلاب، وهيئة التدريس، والعاملين وشركائهم في المجتمع.
✓ توفر بعض المدارس على أندية للطلبة تنشط في	✓ توثيق ونشر امثلة للعمل الجامعي الناجح الذي

تستفيد منه المجتمعات وترتقي به حياة أفرادها.	المجال العلمي والرياضي والبيئي والفني، وتوقفت عن النشاط في الستين الأخيرتين بسبب جائحة الكوفيد.
✓ ضرورة الانخراط في البرامج العالمية والشبكات الدولية المهمة بالتربية على المواطنة والخدمة الاجتماعية والمدنية.	✓ غياب الهيئة الرسمية التي تجسد هذا النوع من المشاريع.
ثانيا: على مستوى البرامج:	
✓ تنطلق عملية التكوين في أي مجال أو تخصص من عملية تحديد الاحتياجات لجمهور المتكويين. وتبنى البرامج التكوينية كاستجابة لتلك الاحتياجات .	✓ التكوين على مستوى المدارس العليا للأستاذة يتم ببرامج تدريسية وليست تكوينية مقررة من الوصايا.
✓ تحين برامج التكوين كل خمس سنوات على أكثر تقدير استجابة للمتغيرات على المستوى الدولي او المحلي.	✓ البرامج لم تحين منذ سنة 2008. ومن خلال التطور التاريخي لظهور المصطلح نستنتج أنه غير وارد اطلاقا في برامج تكوين الطلبة الأستاذة.
✓ يخضع التكوين في مجال التعليم الى متطلبات مختلفة أهمها: التخطيط التربوي، وإدارة الصفية، التشريع المدرسي، المناهج التعليمية، بناء الاختبارات وعلم التباري، بناء البرامج، اخلاقيات المهنة، علم النفس التربوي، علم النفس العصبي، تعليمية المادة، الاعلام والاتصال... وغيرها من المحتويات التي تعزز من خلالها أبعاد المسؤولية الاجتماعية.	✓ يتكون طالب المدرسة في المجال البيداغوجي بمعدل ضعيف جدا، اذ برمج في تكوينه مقياس بيداغوجي واحد في كل سنة من مساره الدراسي. ما مجموعه أربعة مقاييس في المسار الكلي للطلاب كما ذكر سابقا. ✓ والنتيجة أن الطالب لا يتوفر على فرص كافية للاستفادة من التكوين في مجال المسؤولية الاجتماعية.
✓ تقوم المقاربات التدريسية على التكوين من خلال الورشات والأيام الدراسية وتحليل الممارسات والمسرح وغيرها مما انتجته العلوم الحديثة في مجال التعليم والتعلم....	✓ يغلب على التكوين بالمدارس العليا الجانب التلقيني وتطبيق الإجراءات التقليدية في التقييم.

جدول يوضح الفرق بين متطلبات التكوين في المسؤولية الاجتماعية لطلبة المدارس العليا

للأستاذة عموما بين الواقع والمفروض أن يكون.

من خلال هذه الموازنة يمكن أن نجمل القول في أن واقع التكوين على مستوى المدارس العليا للأستاذة غير مرضي ولم يصل بعد الى المستوى الذي تطمح اليه جميع الأطراف من مسؤولين وأستاذة وطلبة كتكوين أولي لأستاذ المدرسة الجزائرية وهذا حسب نتائج التقرير النهائي لليوم الدراسي حول اصلاح برامج التكوين للمقاييس البيداغوجية بالمدرسة العليا للأستاذة، قسنطينة المنعقد بتاريخ 11 افريل 2008¹⁴. وأن وجود مصطلح المسؤولية الاجتماعية في مسار تكوينه ليس له أي بوادر أو ملمح على الأقل في الوقت الحالي إلا من خلال ما يسمى بالمنهج الخفي والمتمثل في ممارسات هيئة التدريس. فالطالب الأستاذ يستمد القيم الاجتماعية التي تساعده على التكون في مجال المسؤولية الاجتماعية من شخصيات أساتذته

وما يمررونه له من خلال مختلف ممارساتهم، كما يقول الفيلسوف Jean Jaurès: "نحن لا ندرّس ما نعرفه أو نظن أننا نعرفه، نحن ندرّس ما نحن عليه".

« On n’enseigne pas ce que l’on sait ou ce que l’on croit savoir. On enseigne ce que

وللإجابة عن التساؤل الأخير؛ نقول أنه رسميا لا توجد استراتيجيات ولا طرق ولا هيئات تهتم بالتكوين في مفهوم المسؤولية الاجتماعية، لكن هذا لا يعني أن طالب المدرسة لا يملك أية معرفة أو تكوين أو ممارسة، أو ثقافة حول قيم تلك المسؤولية الاجتماعية. فالهيئة التدريسية تدرك وتعي حجم ما ينتظر الطالب من مسؤوليات اتجاه مجتمعه وتلاميذه ومهنته وغالبا ما تتم معالجة تلك الجوانب من خلال جلسات العمل مع الطلبة أثناء الاشراف على المذكرة والتدريب. فالتدريب الميداني يوفر للطلبة مرافقة بيداغوجية نوعية يجب استغلالها في ترسيخ مختلف قيم المسؤولية الاجتماعية والصفات المعنوية؛ فالمختصون يؤكدون على أن تتمتع المرافقة البيداغوجية للمكونين بحس التفكير *le sens de la réflexion* حول ما يقومون به لاكتساب المهنة. حيث ترى المختصة Marguerite Altet "في هذا الصدد أنه أثناء عملية التدريب المهني للمعلمين لا يجب على المكونين أن يقدموا التعليمات والارشادات والمعارف بطريقة تجعل دور المتدرب سلبا ويقتصر على تلقي تلك التعليمات دون أن تتاح له الفرصة في التفكير أو فهم ما هو منتظر منه، فالممارسات المهنية تقول المختصة، لا تلقن وإنما تكتسب من خلال الواقع، ويكمن دور الأستاذ كمرافق بيداغوجي في مناقشة تلك المواقف وترك المجال للمتدرب حتى يناقشها ويتعلم منها وبذلك يسطر طريقه في مساره المهني من خلال تحليل ممارسته المهنية الشخصية¹⁵ .

(Altet,M., 2013. p 45)

الخاتمة:

إن مهنة التعليم قائمة على التفاعل المشترك بين الأستاذ والطالب في كافة المجالات. يبقى فقط أن نجعل تلك الممارسات رسمية ومقننة وذات طابع علمي حتى يلتزم بها الجميع وتصبح قابلة للملاحظة والقياس والتقييم.

فمهنة التدريس تحتاج إلى تكوين متخصص وليس كل من درس بالجامعة وحصل على شهادة جامعية مؤهلا ليكون معلما، كما أن عملية التكوين تلك تحتاج إلى استراتيجيات يعمل على وضعها متخصصون في مجال العلوم التربوية وعلم النفس و العلوم الاجتماعية خاصة كما هو الحال في باقي دول العالم تكويننا ينطلق من الأخذ بعين الاعتبار لعدة اشكاليات يطرحها هؤلاء المختصون ، منهم " Philippe Merieau الذي يرى بأن "التعليم هو الآن مهنة جديدة مقارنة بما كان عليه سابقا، إذ يتطلب تغييرا جذريا وتحولا مهنيا تام في طرق التكفل بالقسم، تقديم المعرفة والمساعدة على اكتسابها. والأکید أن هذا يتطلب وقتا طويلا، على الأقل الوقت الذي يكفي لتحديد المتطلبات الجديدة التي فرضت نفسها علينا. ورغم معاناة التربية الوطنية من ثقل عدة أمور، إلا أنه يمكننا أن نأمل، نأمل لأن هناك من المختصين البيداغوجيين المهتمين بتلك القضايا ويعملون على ايجاد الحلول ... " (Meirieu,Ph ., 1995. P 21)¹⁶

وحتى تستجيب عملية تكوين المعلمين والأستاذة الى تحقيق المتطلبات الجديدة التي تفرضها التطورات في مجالات العلوم كما فرضت تبني المسؤولية الاجتماعية في تكوينهم يجب ان تتبنى استراتيجيات التكوين توجهات حديثة جدا.
التوصيات:

بما أن أهداف التكوين في مجال المسؤولية الاجتماعية له أهداف مشتركة بين جميع مؤسسات التعليم العالي فيمكن أن نضع التوصيات الآتية من أجل تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية في جميع المؤسسات بما فيها المدارس العليا للأستاذة:
تعزيز ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنمية وربط التعليم الجامعي بواقع المجتمع وقضاياها.
العمل على انشاء إدارة مستقلة داخل مؤسسات التعليم العالي تعني بالمسؤولية الاجتماعية.
العمل على وضع خطة استراتيجية تتعلق بتنمية المسؤولية الاجتماعية تنفذ سنوياً خلال العام الدراسي.

العمل على ربط التخصصات السنوية للجامعات بما تقوم به من مسؤولية اجتماعية.
ربط تقييم أعضاء هيئة التدريس بمقدار ما يقدمه من مساهمات تخدم المجتمع وتقديم حوافز لهم.

اجراء دراسات مستقبلية حول أساليب تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية.

اجراء دراسات مستقبلية حول المعوقات التي تحد من دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية.

توسيع نطاق برامج المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية بطريقة أخلاقية، من خلال التدريس والبحث العلمي والخدمة العامة.
التمهيش والمراجع:

- 1 سميرة ونوال. المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016.
- 2 العنزي ويوسف. فاعلية برنامج إرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من طلاب جامعة تبوكالمجلة العربية للدراسات الأمنية، 31(63)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2015.
- 3 نافع، سعيد عبده). نحو رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية. بحث منشور في المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، المملكة العربية السعودية. 2014
- 4 عبد السلام الأشهب وفتحي بوخاري. المسؤولية المجتمعية للجامعات بين المفهوم والأبعاد. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر. 2021.

- ⁵ وهيبية مقدم. تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري-. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران. 2014.
- ⁶ حسين خليل محمد عبد القادر: المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية و علاقتها بالتنمية المستدامة،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،المجلد6(3)،جامعة الاستقلال،فلسطين. 2019.
- ⁷ وهيبية مقدم. تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري-. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران. 2014.
- ⁸ فاطمة زهرة بن قايد(. دور المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي-استشراف لدور الجامعة كمنظمة أخلاقية. مؤتمر علمي محكم ،جامعة الزرقاء الأردن. 2017.
- ⁹ عادل ذبيح. المسؤولية المجتمعية و تطبيقاتها على العلاقة بين الجامعة و المجتمع في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد10، العدد1، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. 2020.
- ¹⁰ وسيلة زروالي.المسؤولية المجتمعية للجامعات في تنمية الوعي الديني ومواجهة التطرف الفكري لدى طلابها،مجلة أنثروبولوجية الأديان،المجلد17(2)،جامعة أم البواقي، الجزائر. 2021.
- ¹¹ عبد الرزاق الدليمي. المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الاردنية-دراسة حالة:شركات الاتصالات الاردنية-. رسالة غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط. 2012.
- ¹² كمال شريط وسفيان خلوفي:دمج المسؤولية الاجتماعية في الجامعات كمدخل لتعزيز البعد الاجتماعي للتعليم العالي في الجزائر، ملتقى دولي ،جامعة العربي التبسي ،الجزائر (تبسة). 2018.
- ¹³ Reuter,Y.,et Martinaud,M J-L., la question des contenus en formation des enseignants. Revue :recherche formation pour les profession de l'éducation. INRP. ENS, Paris, cedex.2007.
- ¹⁴ المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة. التقرير النهائي لأعمال ورشات اصلاح البرامج المنعقد بتاريخ 11 افريل 2008.
- ¹⁵ Altet,M., et autres : former des enseignants réflexifs. Obstacles et résistances. 1er éd. Ed de Boeck. Bruxelles ; 2013.
- ¹⁶ Meirieu,Ph ., Enseigner scénario pour un métier nouveau. Ed ESF. Paris. 7ème éd. 1995.

مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين لأبعاد المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات الجامعية الجزائرية

The extent to which university professors apply the dimensions of social responsibility in Algerian university institutions

د. حيواني كريمة ---- جامعة أم البواقي (الجزائر): a_souma08@yahoo.fr

د. بن صالح بسمة ---- جامعة أم البواقي (الجزائر): nadiefeddal2017@gmail.com

Summary:

Social responsibility has gained great importance in universities, and with scientific and technological progress, we are facing problems about the obligations of university professors towards students, the university, and society, which necessitates a qualitative shift in its objectives, curricula and knowledge.

From here came our study, which aims to know the extent of commitment of university professors at the Faculty of Social and Human Sciences and the Faculty of Economics at Larbi Ben Mhidi University to social responsibility. As a data collection tool, it consisted of (50 items) distributed over three dimensions: students' attitudes, university attitudes, and society's orientation).

ملخص:

اكتسبت المسؤولية المجتمعية أهمية كبيرة في الجامعات، ومع التقدم العلمي والتكنولوجي أصبحنا نواجه مشاكل حول التزامات الأساتذة الجامعيين اتجاه الطلبة والجامعة والمجتمع، مما يحتم عليها إحداث نقلة نوعية في أهدافها ومناهجها ومعارفها.

من هنا جاءت دراستنا التي تهدف إلى معرفة مدى التزام الأساتذة الجامعيين بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وكلية العلوم الاقتصادية بجامعة العربي بن مهيدي بالمسؤولية المجتمعية حيث تم استخدام المنهج الوصفي لمعرفة آراء عينة مكونة من 99 أستاذ وأستاذة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، و قد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات تكونت من (50 بنداً) موزعة على ثلاث أبعاد اتجاه الطلبة، واتجاه الجامعة، واتجاه المجتمع)..

اشكالية الدراسة:

تعد الجامعات مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فهي من المؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالجوا الاجتماعي المحيط بها، فالمجتمع هو من أوجد الجامعة وجعل منها أدواته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، وما هو متعارف عليه أن الجامعة تتقلد عدة ادوار مهمة إضافة الى دورها المعروف والمتمثل في تعليم الطلاب وتكوينهم وتخريجهم بكفاءات وقدرات تتناسب والمناصب المختلفة في مؤسسات المجتمع، فهي تهتم بإعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وحتى العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته. (بوخاري، 2021، ص : 63) وهذا ما اصطلح عليه اسم المسؤولية الاجتماعية، فمع تنامي البحث في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لا سيما بعد تخطي المسؤولية الاجتماعية للشركات لتشمل مختلف المؤسسات بشكل عام وفق معايير إيزو 26000 ، لا بد من التوقف عند مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات بشكل خاص. فهي مفهوم أوسع وأشمل من خدمة المجتمع، إستنادا الى جملة من المبادئ والقيم إنطلاقا من الدور الاجتماعي للجامعات في التعليم والابحاث العلمية والشراكة الاجتماعية، وادارة المؤسسات.

إن صلب الدور الاجتماعي للجامعات يتجلى في الالتزام بالمسائل المتصلة بالعدالة، المصادقية، الالتزام، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة، حرية وكرامة الفرد، إحترام التنوع الثقافي، تعزيز واحترام حقوق الانسان والمسؤولية والمواطنة.

ومن هنا يتبين أن أبرز نواحي المسؤولية الاجتماعية للجامعات تتجلى في إعداد مواطنين منتجين ومسؤولين وتشجيع الشراكة والمشاركة الفاعلة في صلب المجتمع المدني وتنمية الكفاءات وتحقيق التوجيه المناسب نحوها. (سهام رزق الله، 2021، ص:1) هذه الناحية من التعليم العالي تشكل أحد أبرز مستلزمات الجامعة تجاه المجتمع. من هنا نفهم دور جامعات البلدان المتقدمة في تشجيع طلابها على التفكير في سبل خدمة المجتمع على الصعيد العالمي ولا سيما منه في البلدان النامية بما يفسح المجال أمام الحوار وتلاقي الثقافات المتنوعة

إن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى الأساتذة الجامعيين يصاحبها في الغالب زيادة في الإحساس بالقيمة الذاتية، من خلال التقدير الذي يحظى به من قبل الأفراد المحيطين به، واتجاه طلبته والجامعة التي يدرس فيها المجتمع الذي ينتهي إليه، ولعل ما ساهم في تبني هذا الاتجاه والبحث فيه هو ما لاحظناه من خلال تصرفات بعض الأساتذة الجامعيين التي تميل إلى الفردية والانعزالية نتيجة ما مر به المجتمع من تغيرات أثرت في مجملها على جانب القيم والعادات الإيجابية التي تعزز من بقاء السلوكيات الإيجابية التي يحرص المجتمع والجامعة على إكسابها أفرادها (الرويس، 2015، ص : 45)، ومن هنا جاءت دراستنا للإجابة على التساؤلات التالية:

ما مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين لأبعاد المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات الجامعية كلية العلوم الاجتماعية.؟

- ما مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين للمسؤولية المجتمعية اتجاه الجامعة؟
 - ما مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين للمسؤولية المجتمعية اتجاه الطلبة؟
 - ما مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين للمسؤولية المجتمعية اتجاه المجتمع؟
- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تحديد مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين بأم البواق للمسؤولية المجتمعية تجاه الطلبة.
 - تحديد مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين بأم البواق للمسؤولية المجتمعية اتجاه الجامعة.
 - تحديد مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين بأم البواق للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع.
 - محاولة الوصول إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:
- الكشف عن واقع ممارسة المسؤولية المجتمعية لدى الأساتذة ، وتأسيس مفهومها لديهم.
 - تفعيل مهمة خدمة المجتمع، بما يفيد القائمين على أمور التعليم العالي عموما ، والجامعات خصوصا، تخطيطا وتنفيذا بما يصب في النهاية لصالح المجتمع
- تعريف المسؤولية المجتمعية:

تعددت الوجهات النظر حول تعريف هذا المفهوم كل حسب مجاله، وسنوجز في هذه الدراسة مجموعة تعريفات توضيحية لتحديد هذا المفهوم في شقه الاصطلاحي لنصل في الأخير إلى تعريفه إجرائيا.

قام باون (BOWEN) منذ سنة 1953، بإطلاق مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (CSR) على أساس أنها عقد ضمني بين المؤسسة والمجتمع، وفي سنوات 1970 ظهرت مفاهيم التزامات المؤسسة في تحمل نتائج أنشطتها على المجتمع (البكري، 2001، ص18-21).

ويرى (الغالي و العامري) إلى المسؤولية المجتمعية بأنها: عقد بين المؤسسة والمجتمع تلتزم بموجبه المؤسسة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته وينظر لها على أنها إلزام من قبل المؤسسة تجاه المجتمع التي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق الكثير من فرص العمل وحل الكثير من المشاكل (المواصلات، الإسكان، الصحة) وغيرها من الخدمات. (خضر هلولو، 2013، ص25)

3- مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات:

هو مفهوم نابع في الأصل من مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات (Corporate Social Responsibility) ولذلك فلا تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن الإطار العام للمسؤولية المجتمعية للمنظمات الأخرى (الإنتاجية) وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة تحديد تعريف شامل ينطبق أيضا على المسؤولية المجتمعية للجامعات وشأنها في ذلك شأن كل المفاهيم في العلوم ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات: الاجتماعية كما يلي:

_ مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الإلتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.

_ وتعرف بأنها التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك للقائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال.

_ وتعرف على أنها سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسؤولة للآثار التربوية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

_ تعرف بأنها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء الجامعة لمسؤوليتها تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية الاجتماعية. (الحاجي محمد، 2017، ص532-533)

أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة:

وتكمن أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة في النقاط التالية:

1. تحسين سمعة الجامعة فمن خلال برامج المسؤولية المجتمعية تضمن الجامعة إلى حد كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارستها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها.
2. جذب العاملين المميزين والاحتفاظ بهم حيث تسهم المسؤولية المجتمعية في توجيه اهتمام أكبر نحو قضايا رأس المال البشري فالممارسات والأنشطة الخاصة يتحقق عدالة الأجور وخلق بيئة آمنة وإتاحة فرص التدريب.
3. رفع القدرة المؤسسية وتحقيق التميز.
4. تطوير المناخ التنظيمي بالجامعة مما يؤدي إلى إشاعة روح التعاون والترابط بين جميع أفراد الأطراف في المنظمة.
5. تحسين الأداء المالي للجامعة.
6. دعم تكافؤ الفرص والمساواة ومراعاة التوازن بين الحياة العملية والحياة الأسرية للعاملين وتحسين قدراتهم ومهاراتهم الذاتية والمهنية (العدل بين الموظفين وإشاعة روح الفريق الواحد).
7. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع والارتقاء بالتنمية وحاجات المجتمع والعمل على توفيرها والتكيف معها (سميرة حسن الحاجي، 2018، ص: 434).

- أبعاد المسؤولية الإجتماعية للجامعات:

- أ- البعد الإقتصادي: يشير إلى الإلتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية ، ومنع الرشوة والفساد وحماية حقوق المستهلك والإستثمار الأخلاقي وضمن هذا السياق على الجامعات أن تقوم بتبني مبادئ المسائلة والشفافية والسلوك الاخلاقي وتطبيقها وإحترام الأطراف المعنية .
- ب- البعد الإجتماعي: كان ينظر للمسؤولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، تلزم بموجبة الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق مايتفق مع الصالح العام، ولكن الوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية المجتمعية للجامعات في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة ويرجع هذا بالأساس إلى أمرين: الأول يتمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتباين بل وتتناقص، والثاني وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الجامعات وبين ما هو مقدم بشكل حقيقي.
- ج- البعد البيئي: لا بد للجامعات أن تراعي الأثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على النبعاثات السامة والنفائيات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من المواد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا في تمتع البلاد و الأجيال القادمة بهذه الموارد وعليها أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها.
- ومن الواضح مما سبق أن هذه الأبعاد شاملة كما أنها تتكامل مع بعضها البعض (فخري محمود، 2016، ص ص 412-413).

عوامل نجاح المسؤولية المجتمعية:

- يرتبط نجاح أي مؤسسة في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بالعديد من العوامل المرتبطة بالرؤية والتنظيم وهي كالتالي:
- ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية المجتمعية نحو المجتمع،
 - قيام المؤسسات بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها.
 - قيام المؤسسات بتخصيص مسؤول متفرغ لهذا النشاط وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة
 - الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلا.
 - الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي وتمتيز وجودة عالية.
 - حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز أثناء قيام المؤسسات بنشاطها، وتمثل هذه الجوانب في الإلتزام البيئي واحترام قوانين العمل. (عراية، بن داوية، 2012، ص6)
- وصنفت المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي في المجالات التالية:
- مسؤولية تجاه طالبه، وتشمل التدريس والارشاد والتوجيه والاهتمام بتشكيل اتجاهات إيجابية لديها نحو فهم المشكلات المعاصرة، وتشكيل اتجاهات نحو تحمل المسؤولية الخلقية و الفردية و الجامعية تجاه مجتمعاتهم.

مسؤولياته تجاه المؤسسة التي يعمل بها : من خلال المشاركة في لجان الأنشطة ، والهيئات العلمية والمشاركة في الاجتماعات وتمثيل المؤسسة الاجتماعية في المحافل العلمية والأدبية .
مسؤولياته تجاه المجتمع المحيط به : وتشمل خدمة المؤسسات ذات العلاقة بالمجتمع المحلي ونشر الثقافة المجتمعية، وتقديم الاستشارات وإجراء الدراسات والأبحاث التي تتناول قضايا تهم المجتمع أو تسهم في معالجة مشكلاته ، و الاسهام في تدعيم علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي.
مسؤولياته تجاه نفسه ومكانته في مهنته: وتشمل سعيه نحو تطوير ذاته مهنيا من خلال الاطلاع والبحث ، فضلا عن مسؤولياته الأسرية.(سمير السيد كريمة، 2019، ص: 140 141)

الدراسة الأساسية:

1 حدود الدراسة الأساسية:

تمثلت حدود الدراسة الأساسية في ما يلي:

- المجال المكاني: أجريت الدراسة بجامعة العربي بن مهيدي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية العلوم الإقتصادية بأم البواقي.
- المجال الزمني: يمثل المجال الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من 24 إلى 28 جوان 2021.
- المجال البشري: أساتذة جامعة العربي بن مهيدي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. (أساتذة وأستاذات)

2 منهج الدراسة:

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي والذي يعتمد على دراسة الواقع أو ظاهرة كما هي ووصفها وصفا دقيقا يهدف الكشف عن الظاهرة المدروسة

3 مجالات الدراسة:

أعد الباحثان " دكتور فايز كمال شلذان و سمية مصطفى صايمة سنة (2014)، استبانة المسؤولية الاجتماعية لدى هيئة التدريس، لكن دراستنا تناولت الأساتذة الجامعيين تبينا الدراسة من أجل مساعدتنا في الوصول إلى هدفنا المراد تحقيقه، يتكون من (50 بند) يقسم إلى 3 أبعاد (اتجاه الجامعة، الطلبة، المجتمع)، ويتضمن خمس بدائل (موافق، موافق تماما، محايد، غير موافق، غير موافق تماما).
تم توزيع الإستبيان عليهم من أجل حساب الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة.

4 مجتمع الدراسة:

بعد التعرف على ميدان الدراسة، قمنا بتحديد مجتمع الدراسة الذي يتمثل في أساتذة كليتي العلوم الاجتماعية والانسانية، والعلوم الاقتصادية، حيث تم تحديد عينة الدراسة الأساسية والإستطلاعية بطريقة عشوائية

5 عينة الدراسة الأساسية: تم توزيع الاستبيان بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وكلية العلوم الاقتصادية، على 99 أستاذ وأستاذة، أي بنسبة 33% بجامعة العربي بن مهيدي، حددت بطريقة عشوائية.

6 الأساليب الإحصائية:

تم تفرغ بيانات الاستبيان في برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتم استخدام الأساليب الإحصائية

التالية:

- النسب المئوية والتكرار.
- معامل الارتباط بين كل فقرة ومجالها ومستوى الدلالة.
- حساب المتوسط الحسابي.
- حساب الانحراف المعياري.
- الوزن النسبي، والترتيب.
- تم حساب المدى لتحديد مستويات المسؤولية الاجتماعية لدى الأساتذة الجامعيين عينة الدراسة من خلال مايلي:
- الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) والدرجات (1، 2، 3، 4، 5) وعليه استبيان المسؤولية الاجتماعية لدى الأساتذة 4 الجامعيين يتكون من 50 بنداً موزع على 03 أبعاد هي على النحو التالي:
- البعد الأول: المسؤولية المجتمعية لدى الأساتذة الجامعيين اتجاه الطلبة بـ 16 بند.
- البعد الثاني: المسؤولية المجتمعية لدى الأساتذة الجامعيين اتجاه الجامعة بـ 18 بند.
- البعد الثالث: المسؤولية المجتمعية لدى الأساتذة اتجاه المجتمع بـ 16 بند.
- عرض وتفسير النتائج:

1- مدى تطبيق الأساتذة للمسؤولية المجتمعية اتجاه الطلبة:

جدول رقم 1: يوضح استجابة افراد العينة على بعد المسؤولية المجتمعية اتجاه الطلبة

البعد	المستوى	المجال	التكرار	النسبة المئوية
المسؤولية المجتمعية اتجاه الطلبة	منخفض	[1-2,33]	0	0
	متوسط	[1,34-3,67]	37	37
	مرتفع	[3,68-5]	62	63

- من الجدول نجد أن مدى تحمل الأستاذ الجامعي للمسؤولية الاجتماعية تجاه الطلبة عالية المستوى، وذلك نظرا للعلاقة الانسانية التي تنشأ بين الطلبة والأساتذة، والتي لا تغطي عليها المصالح الخاصة، بل يسودها الاحترام والتفاهم.

قد تم حساب المتوسط الحسابي و الوزن النسبي و الترتيب لكل فقرة من الفقرات ، وهي كما

يوضحها الجدول (2):

جدول (2) : قيمة المتوسط الحسابي والوزن النسبي و الترتيب للمسؤولية الاجتماعية لدى الأساتذة الجامعيين تجاه الطلبة.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
1	أعتمد أسلوب الحوار وتبادل الآراء مع الطلبة.	3,66	73,2	10
2	أتجنب الأنماط القاسية و النظرات الصارمة تجاه الطلبة.	3,53	70,6	12
3	اعتذر عند صدور أي خطأ أو تقصير مني.	3,16	63,2	14
4	أوفر البيئة المناسبة و المريحة خلال المحاضرة.	3,18	36,6	16
5	أخصص وقتا للطلبة بهدف الاستماع لاستفساراتهم و مشكلاتهم.	3,20	64	13
6	اعتقد على أن بناء علاقات ايجابية مع الطلبة فهو الأفضل.	4,02	80,4	7
7	أقدم الدعم النفسي المطلوب لحالات الطلبة الإنسانية.	4,26	85,2	3
8	أوفر أنشطة صافية تساعد الطلبة على التعبير عن أنفسهم.	3,88	77,6	8
9	ادعم الأنشطة الصافية التي تعزز قيم التعاون و العمل الجماعي.	3,73	74,6	9
10	اربط بين المحتوى التعليمي بقضايا الطلبة الاجتماعية.	3,65	73	11
11	اعزز قيم الانتماء للثقافة الإسلامية من خلال المناقشات الصافية	4,22	84,4	4
12	أسهم في تسهيل حصول الطلبة المحتاجين على المساعدات المادية	4,07	81,4	6
13	استمع إلى مشكلات الطلبة الاجتماعية و أقدم لهم الإرشاد و المساعدة.	4,09	81,8	5
14	أحافظ على مشاعر الطلبة و كرامتهم.	4,55	91	1
15	أحذر الطلبة من اعتناق الأفكار المنحرفة.	4,36	87,2	2
16	اعمل على تهيئة الطلبة لعالم الغد و اكسابهم مهارات حياتية.	2,96	59,2	15

من خلال استقراء هذا الجدول يتضح لنا أن احساس الأساتذة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه طلبتهم عالي الدرجة، مما يدل على قوة العلاقة الانسانية بين الأستاذ وطلابه، وقد تحددت هذه المسؤولية في عدة نشاطات يقومون بها، تتمثل حسب ترتيبها من حيث الوزن النسبي في:

- محافظة الأساتذة على مشاعر الطلبة وكرامتهم
- توجيه الطلبة وتحذيرهم من اعتناق الأفكار المنحرفة
- تقديم الدعم النفسي لبعض الحالات الانسانية
- تعزيز قيم الانتماء للثقافة الاسلامية من خلال المناقشات الصافية
- الاستماع إلى مشكلات الطلبة الاجتماعية وتقديم النصح و الارشاد وحتى المساعدة
- المساهمة في تقديم المساعدات المادية للطلبة
- العمل على بناء علاقات ايجابية مع الطلبة
- مساعدة الطلبة على اكتشاف انفسهم وقدراتهم المكنونة
- تعزيز قيم العمل الجماعي والتعاون بين الطلبة من خلال بعض الأنشطة الصافية

- اعتماد أسلوب الحوار والنقاش المبني على الاحترام وتبادل الأفكار
- ربط المحتوى التعليمي بالواقع المعاش وتنمية روح النقد البناء
- احترام شخصية الطلبة وعدم التقليل من شأنهم باعتبارهم كوادر مستقبلية
- المرافقة البيداغوجية المبنية على السماع لمشكلات الطلبة النفسية والاجتماعية وارشادهم وتوجيههم إلى الحل الصحيح

2- مدى تطبيق الأساتذة الجامعيين للمسؤولية المجتمعية تجاه الجامعة:

جدول رقم 3: بوضوح استجابة افراد العينة على بعد المسؤولية المجتمعية اتجاه الجامعة

البيد	المستوى	المجال	التكرار	النسبة المئوية
المسؤولية المجتمعية اتجاه الجامعة	منخفض	[1 - 2,33]	9	9
	متوسط	[1,34 - 3,67]	35	35
	مرتفع	[3,68 - 5]	55	56

من خلال الجدول نجد أن المسؤولية المجتمعية تجاه الجامعة انحصرت نتائجها في المدى المتوسط. ما يعني أن هناك شرح في العلاقة بين الاستاذ ومنظمتة، والتي قد تكون نتيجة صراعات وظيفية يعيشها الاستاذ مع زملاءه او مع الادارة المشرفة، أو ممكن بسبب المناخ التنظيمي السائد في هذه الجامعة، والذي يزيد من شعور الأساتذة بالاغتراب المهني وعدم الانتماء.

جدول (4): قيمة المتوسط الحسابي والوزن النسبي و الترتيب للمسؤولية الاجتماعية لدى

الأساتذة الجامعيين تجاه الجامعة.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
1	ابذل قصارى جهدي لانجاز الأعمال والمهمات .	4,45	89	1
2	اشعر بالضيق إذا تأخرت في انجاز أي عمل	3,29	65,8	8
3	أتعامل مع المسؤولين بروح الاحترام والتقدير.	4,10	82	5
4	اعتمد أسلوب التعاون والمشاركة مع زملائي.	4,31	86,2	3
5	أساند زملائي من العاملين عند طلبهم المساعدة.	4,43	88,6	2
6	اعمل مع زملائي في المهمات المشتركة بروح الفريق.	4,16	83,2	4
7	اعتذر عند صدور أي خطأ أو تقصير من طرفي .	3,54	70,8	6
8	أقدم النصيحة لزملائي بشكل مناسب.	3,03	60,6	13
9	احرص على عدم التدخل في شؤون الآخرين.	2,65	53	15
10	أشارك زملائي بالمجاملة في المناسبات الاجتماعية.	2,42	48,4	18
11	اشعر بالانتماء للمؤسسة والاعتزاز لكوني احد العاملين فيها.	2,67	53,4	14
12	أدافع عن الجامعة بموضوعية في النقاشات العامة.	2,64	52,8	16
13	أتابع أخبار الجامعة في موقعها الالكتروني ومواقع أخرى.	2,57	51,4	17
14	التزم بلوائح الجامعة وإن تعارضت مع مصالحتي.	3,12	62,4	10
15	أشارك في الأنشطة التي ترتقي بمستوى الجامعة.	3,06	61,2	12

7	68,4	3,42	أحافظ على مرافق الجامعة ن معدات و مواد و مستلزمات.	16
11	61,4	3,07	أتجنب الإسراف و الإهدار لممتلكات الجامعة التي استخدمها.	17
9	64,4	3,22	أحرص على وجودي في الجامعة عند تعرضها للأخطار.	18

يبين لنا هذا الجدول مدى احساس الأساتذة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الجامعة والذي يمكن حصره بين المستوى المتوسط إلى العالي، لكن أغلب الأساتذة هم في المجال المتوسط، وبحسب عبارات الاستبيان فهذا يعود ربما إلى الاحساس بعدم الانتماء إلى هذه الجامعة، والذي تدل عليه بعض العبارات التي احتلت المراتب الاخيرة بحسب المتوسطات الحسابية مثل عبارة (أشعر بالانتماء للمؤسسة والاعتزاز لكوني احد العاملين فيها) والتي احتلت المرتبة 14 نظرا لقلّة استجابات الأساتذة مع هذا البند. وقد ارجعنا بعض النتائج في ما سبق الى امكانية وجود صراعات تنظيمية بين الأساتذة لكنه احتمال غير وارد بحسب بعض البنود التي لاقت استجابات عالية والتي تحمل في معناها وجود علاقات مهنية وانسانية طيبة، مثل (أساند زملائي من العاملين عند طلبهم المساعدة.) و (أعمل مع زملائي في المهمات المشتركة بروح الفريق.) أو بين الأساتذة والطاقم الاداري مثل (أتعامل مع المسؤولين بروح الاحترام و التقدير). غير أن البنود التي تحمل في معناها المحافظة على ممتلكات الجامعة ومرافقها والحرص على تطويرها، والرقي بها لم تلق استجابات كافة الأساتذة ما يعني أن النصف الآخر غير مهتم بما سيلحق هذه الجامعة ويمس باسمها، ويظهر هذا من خلال عدم استجابته مع البنود التالية

- أشعر بالضيق إذا تأخرت في انجاز أي عمل: يدل على عدم مسؤولية بعض الأساتذة وعدم التزامهم بالوقت
- أشعر بالانتماء للمؤسسة والاعتزاز لكوني أحد العاملين فيها: عدم استجابة بعض الاساتذة على هذا البند دليل على شعوره بالاغتراب وعدم الانتماء للجامعة، ربما بسبب المناخ التنظيمي السائد، أو لمخططات بعض الأساتذة بعدم البقاء في هذه الجامعة.
- أدافع عن الجامعة بموضوعية في النقاشات العامة: عدم دفاعه عن الجامعة دليل على ما تم تحليله سابقا، فبعض الأساتذة يجدون أنفسهم غير مسؤولين تجاه الجامعة بالدفاع عنها، قد تكون بسبب أن هناك من هو أولى بهذه المهمة، أو بسبب احساسه بعد الانتماء لها.
- أتابع أخبار الجامعة في موقعها الالكتروني ومواقع أخرى: نقص الاستجابات في هذا البند دليل على عدم الاهتمام بالجامعة كمركز عمل، وكذا عدم الاهتمام بما يخصها من حيث التطور ومواكبة التغيرات العلمية والمعرفية المستمرة.
- ألتزم بلوائح الجامعة و إن تعارضت مع مصالحني: عدم استجابة بعض الأساتذة على هذا البند يدعم تحليلنا السابق حول الصراع التنظيمي بين الاساتذة والطاقم الاداري فيها.
- أشارك في الأنشطة التي ترتقي بمستوى الجامعة: عدم استجابة بعض الأساتذة مع هذه المهمة دليل على عدم اهتمام الأساتذة بتطوير الجامعة، ما يعني أنهم لا يريدون تحمل مسؤولية تطويرها.

- أتجنب الإسراف و الإهدار لممتلكات الجامعة التي استخدمها: عدم استجابة بعض الأساتذة مع هذا البند دليل على عدم تحمل مسؤوليتهم ن حو الجامعة.
- أحرص على وجودي في الجامعة عند تعرضها للأخطار: عدم استجابة بعض الأساتذة على هذا البند دليل على عدم اهتمامهم بالجامعة وتحمل مسؤوليتهم الاجتماعية تجاهها.
- مدى تطبيق الأساتذة للمسؤولية المجتمعية اتجاه المجتمع:
جدول رقم5: يوضح استجابة افراد العينة على بعد المسؤولية المجتمعية اتجاه المجتمع

البعد	المستوى	المجال	التكرار	النسبة المئوية
المسؤولية المجتمعية اتجاه المجتمع	منخفض	[1 - 2,33]	0	0
	متوسط	[1,34 - 3,67]	72	73
	مرتفع	[3,68 - 5]	27	27

وانحصرت هي الأخرى نتائجها في المستوى المتوسط ما يدل على أن بعض الأساتذة مهتمين بخدمة المجتمع وتطويره ومناقشة مشكلاته وحلها، في حين أن نفس النسبة تدل على أن البعض الآخر من الأساتذة لا يبدون اهتمامهم بالمهام التي تخدم مجتمعهم، ولا حتى بالعمل على إيجاد حلول لمشكلاته، وبالتالي عدم تحمل مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم.

جدول (6) : قيمة المتوسط الحسابي و الوزن النسبي و الترتيب للمسؤولية الاجتماعية لدى الأساتذة الجامعيين تجاه المجتمع.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
1	أشعر أن لي دورا في خدمة المجتمع	02,3	4,60	9
2	أسهم في مجال العضوية في جمعيات خيرية وثقافية	97,2	4,59	12
3	أشارك في أنشطة الجمعيات و المؤسسات الثقافية	98,2	6,59	11
4	أبادر بالتعاون مع أفراد المجتمع و مؤسساته	63,2	6,72	5
5	أستجيب للدعوات التي توجهها مؤسسات المجتمع	99,2	8,59	10
6	أحرص على الاستماع لنشرات الأخبار المحلية العالمية	26,2	2,45	16
7	أشجع الطلبة على المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية	40,2	48	15
8	أشارك أهالي منطقتي في مناسبتهم الاجتماعية المختلفة	65,2	53	13
9	أسهم من خلال وسائل الإعلام في برامج ثقافية وتربوية	03,3	6,60	8
10	أسهم بشكل شخصي بأعمال تطوعية في خدمة المجتمع	87,3	4,77	3
11	أهتم بالمشاركة في إحياء المناسبات الوطنية	70,3	74	4
12	أشارك في الأيام الدراسية و المؤتمرات التي تناقش قضايا مجتمعية	61,2	2,52	14
13	أساهم في ابتكار منتج يساعد على تطوير المجتمع	12,3	4,62	7
14	أقدم محاضرات و ندوات تسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي	29,3	8,95	6

15	أجهد في محاربة العادات والتقاليد السلبية في المجتمع	34,4	8,86	2
16	أساهم بالتبرعات المادية للمحتاجين حسب استطاعتي	37,4	4,87	1

- من خلال الجدول يتضح لنا جليا أن تحمل الأستاذ الجامعي لمسؤوليته الاجتماعية نحو المجتمع ينحصر بين المدى المتوسط والمرتفع حسب ما يبينه ترتيب البنود. حيث نجد بعض البنود مثل
- أشعر أن لي دورا في خدمة المجتمع: ترتيبه 9، ما يعني أن بعض الأساتذة قد اجمعوا على أنهم يساعدون في خدمة المجتمع، ولديهم مسؤولية اجتماعية تجاهه يتحملونها، في حين أن البعض الآخر والذي لم يبد استجابة على هذا البند فقد صرح بهذا أنه غير ملزم بخدمة المجتمع حتى وان كانت الجامعة تهدف إلى ذلك.
 - أسهم في مجال العضوية في جمعيات خيرية و ثقافية: طبعاً المساهمة في الجمعيات الخيرية والثقافية هي جزء من المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، من خلال النشاطات المختلفة الموجبة لعدة شرائح منه.. لكن من خلال ترتيبه 12 يتضح أن مدى تطبيق الأساتذة لمسؤوليتهم المجتمعية تجاه المجتمع تنحصر في المستوى المتوسط، ما يعني أن بعض الأساتذة غير مهتمين بتحملها، حتى لو كانت تخدم المجتمع.
 - أشارك في أنشطة الجمعيات والمؤسسات الثقافية
 - أستجيب للدعوات التي توجهها مؤسسات المجتمع
 - أحرص على الاستماع لنشرات الأخبار المحلية العالمية
 - أشجع الطلبة على المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية
 - أشارك أهالي منطقتي في مناسبتهم الإجتماعية المختلفة
 - أسهم من خلال وسائل الإعلام في برامج ثقافية و تربوية
 - أشارك في الأيام الدراسية و المؤتمرات التي تناقش قضايا مجتمعية
 - أساهم في ابتكار منتج يساعد على تطوير المجتمع
 - كلها أنشطة ومهام يدل تطبيقها على تحمل المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع من جهة، ويدل ترتيبها على ان هناك من لا يطبقها من جهة اخرى. ما يدل على أن بعض الأساتذة غير مهتمين بتنفيذ هذه الأنشطة.

3- مدى تطبيق الاستاذ الجامعي للمسؤولية المجتمعية:

جدول رقم 7: يوضح استجابة افراد العينة على بعد المسؤولية المجتمعية الاستاذ الجامعي

البعد	المستوى	المجال	التكرار	النسبة المئوية
المسؤولية المجتمعية لدى الاستاذ الجامعي	منخفض	[1- 2,33]	0	0
	متوسط	[1,34 - 3,67]	68	69
	مرتفع	[3,68 - 5]	31	31

بالنظر إلى نتائج الجدول نجد أن معظمها انحصرت في المدى المتوسط، ما يعني ان الأستاذ الجامعي يطبق المسؤولية المجتمعية نحو طلبته بمدى متوسط. رغم أن تطبيقه للمسؤولية المجتمعية تجاه الطلبة عال المدى نظرا للعلاقات الانسانية الوطيدة بينهم والمبنية على الاحترام والتقدير. لكن نقص التطبيق للمسؤولية المجتمعية تجاه الجامعة وكذا نقص التطبيق للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع يجعل من مدى تطبيق المسؤولية المجتمعية لدى الاستاذ الجامعي متوسط. ويمكن حصر اسباب ذلك في:

الشعور بعدم الانتماء المهني للجامعة

المناخ التنظيمي السائد في الجامعة

تبني فكرة أن المجتمع هو مسؤولية جهات اخرى

الشعور بالافتراق الاجتماعي

خاتمة:

المسؤولية المجتمعية هي مهام مختلفة يقوم بها الأستاذ الجامعي في مجال عمله بهدف تخريج كفاءات ذات جودة، والعمل على تحقيق أهداف الجامعة في المجتمع، ما يطور من خدماته الجامعية التي تكون بمثابة إضافة لرصيد الجامعة كمرکز تنافسي مع الجامعات الأخرى.

التوصيات :

من خلال نتائج الدراسة التي توصلت إليها الدراسة يمكن إجمال بعض التوصيات التي تعمل على تفعيل المسؤولية لدى أساتذة الجامعيين في كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و كلية العلوم الاقتصادية بجامعة العربي بن مهيدي على النحو التالي :

1- ضرورة عمل دورات تدريبية للأساتذة الجامعيين لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في حياتهم .

2- أن يؤخذ العمل التطوعي بعين الاعتبار في تقييم الأساتذة الجامعيين .

3- فتح مراكز داخل الجامعة مختصة بالتواصل بين الأساتذة الجامعيين وأفراد المجتمع

4- أن تقوم الجامعة بإعداد برامج و آليات توجه الأساتذة الجامعيين نحو مسؤولياتهم .

5- إنشاء صفحات إلكترونية هتم بقضايا المجتمع و الطلبة و إيجاد حلول لها .

6- تكريم الأساتذة الجامعيين الذين لديهم مسؤولية فعالة تجاه طلبتهم و مجتمعهم و الجامعة التي يعملون في إطارها .

7- تشجيع البحوث و الدراسات المشتركة بين الأساتذة الجامعيين و مواجهة نحو المجتمع .

8- أن يتم إيجاد أساليب وطرق فعالة للمشاركة في المجتمعات الخيرية والثقافية، و المؤتمرات الدولية و العالمية.

قائمة المراجع:

1. إسلام عصام خضر هلولو (2013): دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " دراسة حالة - جامعة الأقصى"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. البكري، تامراسر.(2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية(ط1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
3. الحاجي محمد، سميرة حسن. (2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية (ع176) (ج2). جامعة الأزهر.
4. سميرة حسن الحاجي محمد(2017)، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية بجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر. العدد 186، ديسمبر.
5. عرابة، رايح، بن داوية، وهيبة. (2012). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية(عرض تجارب بعض الشركات العالمية)، جامعة بشار. ندوة حول: منظمات الأعمال المسؤولية الاجتماعية.
6. فتحي بوخاري، (2020): المسؤولية المجتمعية للجامعات بين المفهوم والأبعاد، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 8، العدد (4).
7. فخري محمود محمد ، مديحة. (2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، العدد 80. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. ديسمبر
8. فيصل بين عبد الله الروسي، (2015): واقع المسؤولية الاجتماعية ومستوياتها لدى الشباب الجمعي، مجلة العلوم الإنسانية والمجتمع، العدد 17.
9. سمير المختار السيد كريمة.(2019). واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بكلية التربية جامعة الزاوية ، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 53 ص: 156-136

المسؤولية المجتمعية للجامعات، بين متطلبات تنميتها ومعوقات تفعيلها

The social responsibility of universities, between the requirements for their development and the obstacles to their activation

د. لقان حسينة----- جامعة أم البواقي (الجزائر): leguenehassina@yahoo.fr

Abstract:

The university constitutes an important platform for consolidating the cultural and intellectual values of the society, and its function is integrated between the academic knowledge aspect and the social functional role, which is called its societal responsibility towards society. This includes the lack of university institutional awareness, the lack of funding and the absence of legal frameworks that establish the university's practice of its social responsibility.

Key words: Social Responsibility - The University- requirements_ Obstacles

ملخص:

تشكل الجامعة منبرا هاما لترسيخ القيم الحضارية والفكرية للمجتمع، وتتكامل وظيفتها بين الجانب المعرفي الأكاديمي والدور الوظيفي الاجتماعي، وهو ما يسي بمسؤوليتها المجتمعية تجاه المجتمع، والتي من خلالها تعزز مكانتها ودورها في تلبية إحتياجات المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته، ويتطلب قيامها بوظيفتها الثالثة (خدمة المجتمع) تكاتف جهود المؤسسات الجامعية وقيادتها ووعمها بها، ووضع إستراتيجيات ملموسة تحقق شراكة مع المجتمع المحلي، حيث يحد من ذلك قلة الوعي المؤسسي الجامعي وضعف الإرادة السياسية، ونقص التمويل وغياب الأطر القانونية التي تؤسس لممارسة الجامعة لمسؤوليتها المجتمعية.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية المجتمعية /الجامعة-متطلبات

معوقات

مقدمة:

إن الجامعة كمؤسسة تعليمية اجتماعية معنية ببناء وتكوين شخصية الفرد الأكاديمية والمهنية، فهي أيضا معنية بالمساهمة في تنمية وتطوير البيئة المحلية والمجتمع بصفة عامة ، فبالإضافة لكونها مؤسسة تعليمية تقدم مخرجات بكفاءات ومهارات مختلفة فهي أيضا منظمة أخلاقية واجتماعية إقتصادية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ، والكشف عن أهم احتياجاته ومشكلاته والمساهمة في حلها من خلال ممارستها لوظيفتها التطويرية التنموية.

فلا يمكن أن تتوقف رسالة الجامعة عند حد تدريس الطلاب وتعليمهم؛ لأن أهداف الجامعة وطموحها أبعد من ذلك بكثير، لذلك تختص وظيفتها الثالثة بخدمة المجتمع، والتي تعني تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وهيئاته المختلفة من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المجتمع وحاجاته الفعلية، وكذلك تسخير إمكاناتها ومواردها البشرية في تلمس حاجات المجتمع وتلبيةها، والعمل على حل مشكلاته، وملاحقة المستجدات وتقديمها للمجتمع وتصميم برامج تدريبية لمن مطلوبة بالمجتمع لا تتوافر لدى الأفراد متطلباتها. وكذلك تنمية الوعي الاجتماعي لدى طلاب الجامعة من خلال المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته. (السالم، 2016)

فالمسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه المجتمع هو التزام مستمر بالمساهمة في تحقيق مختلف جوانب التنمية والعمل على تحسين وتطوير المجتمع المحلي وإيجاد حلول لمشكلاته ، وتلبية احتياجاته في مختلف المجالات ، من خلال ما توفره من دعم للشباب ، دمج ذوي الاحتياجات الخاصة ، الحفاظ على البيئة ، تحسين ظروف الصحة ، ترشيد استخدام الطاقة ، تدوير النفايات واستخدامها ، دعم مختلف الأنشطة الثقافية والتربوية... الخ. والوصول إلى هذا النوع من الالتزام يتطلب تكوين كفاءات وإطارات جامعية مؤمنة بالعمل المجتمعي والتطوعي والخيري ، متشعبة بقيم المواطنة والحرية ، والعدالة ، والاحترام المتبادل، ولكن الالتزام بهذه المسؤولية يتطلب إرساء ثقافة مجتمعية أكاديمية لدى المنتسبين لجامعة وشركائها وتوفير إمكانات مادية وبشرية وعلمية وقانونية ، تساعد على الالتزام بوظيفة خدمة المجتمع، وتأسيسا على ما سبق سننتظر في هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ماهي المسؤولية المجتمعية للجامعة؟

2- ماهي متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات ؟

3- ماهي معوقات تفعيل برامج المسؤولية المجتمعية للجامعات ؟

1_ المسؤولية المجتمعية للجامعة : تتعدد وتختلف مفاهيم المسؤولية المجتمعية باختلاف الأطر النظرية والتوجهات الفكرية للمهتمين وللباحثين في هذا المجال. ولكن المتعارف والمتفق عليه حول هذا المفهوم هو أن المسؤولية المجتمعية عبارة عن عقد اجتماعي أو التزام الفرد بمجموعة من المهام والواجبات تجاه المجتمع الذي يعيش فيه ، والمحددة بمعايير وقواعد أخلاقية واجتماعية وقوانين تحكم هذا الالتزام المسؤولية الوطنية ، الاجتماعية ، المسؤولية تجاه البيئة ، المسؤولية الأخلاقية والدينية ، والتي تهدف إلى

تكوين مواطن صالح واعي بحقوقه وواجباته تجاه مجتمعه، قادر على التكيف مع البيئة التي ينتمي إليها، مبدعا ومبتكرا في مجتمعه .

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المسؤولية المجتمعية بأنها تتركز على الحقوق والواجبات وإشباع الحاجات وحل المشكلات ، وأنها لا بد أن ترتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع ، واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم ، وحل مشكلاتهم معتمدين على أنفسهم، والمسؤولية الاجتماعية تكون متبادلة بين الأفراد والجماعات، وبين المجتمعات المحلية والمجتمع العام، (برهان، 2019)

والمسؤولية المجتمعية ما هي إلا واجب والتزام من قبل الفرد أو المؤسسات بمختلف توجهاتها تجاه المجتمع بكافة أطيافه والبيئة التي تعمل فيها، فهي مفهوم أكثر شمولية وأوسع معنى، تركز فيه المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي والديني، واحترام القوانين والأدوار الاجتماعية ودمج ذلك مع النشاطات اليومية لهذه المؤسسات، وهناك خلط والتباس بين مفهوم العمل الخيري والتطوعي وبين مفهوم المسؤولية المجتمعية، فالعمل الخيري نابع من قناعة فردية وهو عمل فردي غير مخطط له بينما نجد أن المسؤولية المجتمعية عمل ممنهج ومنظم ومخطط له ونابع من تقديرات دقيقة للأولويات والمواضيع التي تهم المجتمع وذات علاقة بالاحتياجات التنموية الفعلية للمجتمع ، وبالتالي فهي أكثر ديمومة وتأثيرا وفاعلية من العمل التطوعي أو العمل الخيري .

ومفهوم المسؤولية الاجتماعية أعمق وأشمل من كونه مجرد القيام بأعمال تطوعية أو مساعدة الآخرين أو التبرع بالمال للجمعيات أو الأفراد بل هو منهج أو سلوك ينتجه الفرد أو المؤسسة مهما كان نوعها، في سبيل القيام بأنشطة وواجبات تجاه نفسه وتجاه المجتمع الذي يعيش فيه بهدف تحسين ظروف الحياة الاجتماعية ، فهذا المفهوم مرتبط بدرجة كبيرة بممارسة الفرد للمواطنة . فتمتق شعر الفرد أو المنظمة بهذا الأمر فإنه سوف يقوم بواجبة البيئي والاجتماعي والاقتصادي ، وهذه الثلاث المحاور الرئيسية التي يتأسس عليها مفهوم المسؤولية الاجتماعية .

والمسؤولية المجتمعية للفرد نوضحها في الشكل التالي: (من إعداد الباحثة)



شكل رقم (1) يوضح المسؤولية المجتمعية للفرد (من إعداد الباحثة)

ولقد استمدت الجامعات مفهوم المسؤولية الاجتماعية من قطاع المال والأعمال وطورتها لتشمل المسؤولية الأخلاقية لأداء أسرة الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وعاملين بها تجاه الآثار التعليمية

والمعرفية والبيئية والمجتمعية التي تنتجها الجامعة لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بالتشارك والحوار الفاعل مع المجتمع ومؤسساته.

وبرزت أهمية خدمة المجتمع وتنميته وقيادته مع التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي برزت مع ظهور ظاهرة العولمة وتولد مجتمعات المعلومات في عصر ثورات المعلومات والاتصالات، فينبغي على الجامعة نشر المعرفة وتمكين الأفراد والجماعات وبناء قدراتهم وتطوير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتبصير المجتمع وبناء الفكر السليم ونشر الوعي وتجذير المواطنة الصالحة وتعزيز القيم الصالحة، فالجامعة جزء لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع الذي تغذيه بالموارد البشرية وتؤثر في بناء وتطور البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذلك أن علاقة الجامعة بالتغيير والتنمية علاقة وثيقة وأن ارتباطها مع مؤسسات المجتمع ينبغي أن يكون وثيقا ودائما، ومن هنا ظهرت ضرورة المسؤولية المجتمعية للجامعات.(عمر، 2018)

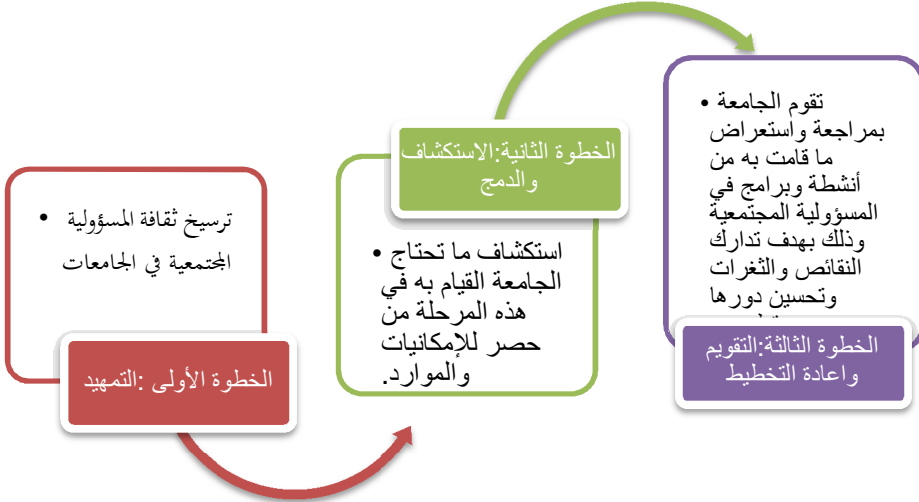
والمسؤولية المجتمعية للجامعات هي التزام الجامعات بمعالجة أثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز التنمية المستدامة في إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للجامعة للتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك عدا عن إسهام الجامعة بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال(يوسف، 2010، ص.24).

ويري Emmanuelle Annoot 2012 ان المسؤولية المجتمعية للجامعات تبدأ في الظهور عندما تستجيب المؤسسات الجامعية لاحتياجات السكان في البيئة المحلية، فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية والثقافة، على وجه الخصوص وإعداد الخريجين من التعليم العالي في القضايا المحلية التي تعزز دور الخدمة العامة للجامعات، ولتعزيز الدور الاجتماعي للجامعات يجب تنظيم التدريب الجامعي الذي يعتمد على دور الأساتذة والباحثين بشكل كبير، فهم مهندسو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فكما هم مسئولون أمام المجتمع العلمي هم مسئولون أمام المجتمع المحلي الذي ينتمون إليه.

والجامعة مسؤولة عن تدريب مواطني الغد، من خلال تدريب الطلاب على مختلف المهارات الاجتماعية والأكاديمية، وقيادة المشاريع والمبادرات البناءة وتعزيزها، من أجل إقامة مشاريع تعليمية، مختبرات بحث والتي تركز على جميع مجالات المعرفة، وتدريبهم على أن يكونوا مرصدين ترقب ومراكز أبحاث للتنبؤ بالمشكلات والحاجات الناشئة للمجتمع ولفت الانتباه إليها، من أجل تعزيز التنمية المستدامة، الحد من الفقر، تشجيع إنشاء المشاريع المبتكر (UNESCO. 2009)

2-متطلبات تنمية المسؤولية المجتمعية للجامعات: تتعدد التحديات المعاصرة التي تواجهها المجتمعات العربية والدول النامية وهذا ما يعزز دور مختلف المؤسسات وخاصة مؤسسات التعليم العالي ومسؤولياتها الكبيرة في مواجهة هذه التحديات والتخفيف من أثارها على المجتمع والبيئة، ومن أبرز هذه التحديات، نجد العولمة التي طرحت مفاهيم اقتصادية واجتماعية جديدة وما نتج عنها من مخلفات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والفكري والسياسي، بالإضافة أيضا إلى تطور تقنيات الإعلام والاتصال والمعلومات والذي أختصر العالم وحوله إلى قرية صغيرة، النزاعات والحروب وتزايد مخاطر العنف والتطرف والإرهاب

وتداعياتها على النظام الاجتماعي والاقتصادي، التلوث والمخاطر البيئية وتداعياتها على الصحة العامة، كل هذه التحديات زادت من عبئ مؤسسات التعليم العالي ومسؤولياتها اتجاهها وتجاه تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. ولقد أورد (الحاجي، 2017) ثلاث خطوات رئيسة أساسية لمساعدة الجامعة في تنمية مسؤوليتها تجاه المجتمع، نلخصها في الشكل الموالي:



شكل رقم (2) يوضح خطوات تنمية المسؤولية المجتمعية للجامعة (من إعداد الباحثة).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه أجل تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة وترسيخها لدى الجامعة ومنتسبيها، يجب إتباع مجموعة من الخطوات الأساسية، وأولها التمهيد لثقافة المسؤولية المجتمعية من خلال ترسيخ هذه الثقافة خارج أسوار الجامعة أي في المجتمع بإبراز دور وأهمية الجامعة في المساهمة في حل مشكلات المجتمع والمساهمة في خدمته، ويتحكم في هذه الخطوة عنصران (ثقافة المسؤولية المجتمعية خارج أسوار الجامعة، واقتناع قيادة الجامعة بها) فحتى تنجح هذه الخطوة يجب أن يكون هناك اقتناع فكري من طرف قيادة الجامعة ثم القيام بنشاطات خارج أسوار الجامعة.

بعد اقتناع القيادة الجامعية بالمسؤولية المجتمعية وتسويقها خارج أسوار الجامعة، تأتي الخطوة الثانية المتمثلة في الاستكشاف والدمج، والتي من خلالها تسعى الجامعة إلى حصر الاحتياجات اللازمة لتفعيل دورها في المجتمع المحلي، وتنظم وتخطط وتصمم الأنشطة والبرامج المناسبة والتي تتماشى وخصائص واحتياجات المجتمع لخدمات الجامعة وكفاءاتها، وفقاً لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات مالية وبشرية وعلمية.

ولمعرفة مدى فعالية دور الجامعة في المساهمة في خدمة المجتمع وسد احتياجاته والمساهمة في حل بعضا من مشكلاته، تأتي الخطوة الثالثة والمتمثلة في التقييم وإعادة التخطيط والتي تعطي تغذية راجعة للجامعة وقيادتها حول نجاحها أو إخفاقها في وظيفتها الثالثة (خدمة المجتمع)، فمن خلال لعملية التقييم

تتعرف الجامعة على نقاط القوة فتحسنها وتطورها كما تتدارك نقاط الضعف وتتعرف على العوائق التي تحد من تفعيلها لمسؤوليتها المجتمعية تجاه مجتمعها، ومن المتوقع أن ما ستكسبه الجامعة من تقويم تجربتها سيثري التخطيط للمرحلة التالية وأيضاً سيسهل تنفيذ المبادرات والبرامج اللاحقة. ومن المتطلبات الأساسية لتنمية المسؤولية المجتمعية للجامعات نذكر ما يلي :

2_1-متطلبات تتعلق بالحكومة والسلطات الرسمية: الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات وتمثل أبرز المتطلبات الحكومية في سن التشريعات والقوانين الملزمة للجامعات في تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية لدى كافة القطاعات المختلفة ومنها قطاع التعليم العالي، على المستويات الأكاديمية والإدارية المختلفة، وإدراجها كمكون أساسي من هياكل المؤسسات الجامعية، وربطها بالترقيات والحوافز والمكافئة وغيره(الخطيب،2019،ص906).

2_2- متطلبات تتعلق بالمؤسسات الجامعية: إن المسؤولية التي يجب أن توظف ضمن تصرفات المواطنين وعقولهم، ينبغي أن تعبر عن فهم وإدراك متكاملين مما يجعلها قابلة للتكرار والتجديد. ففي المسؤولية التي تحاكي الواقع بكل مكوناته وتشعر الأفراد بحسن انتمائهم للوطن. وثمة بعض المتطلبات التي تساعد في استلهاهم ثقافة المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية أبرزها: تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الإستراتيجية للجامعة وطرح مقرر إجباري بحيث يتضمن الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع من زاويتين الأولى نظرية والأخرى ميدانية، والعمل على إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية في المناهج الدراسية تعد المناهج التعليمية الإطار العام للتعليم الذي يتم بموجبه تأهيل المتعلمين بالقيم والأنماط السلوكية، والمهارات، و المعارف اللازمة لحياة الإنسان كمواطن يمتلك شخصية فعالة في مجتمعه ، وهي نقطة انطلاق في إعداد الأجيال القادمة ، وتأهيلها لتكون قادرة على العمل لبناء مجتمع متقدم ، وبناء عليه فان تضمين المناهج ما ينبي المسؤولية المجتمعية أمر ضروري لأنها من أهم وسائل التربية التي تعد عملية تفاعلية مستمرة مع المتغيرات الفكرية والاجتماعية والسياسية حيث تعمل التربية على تشرب هذه المتغيرات وتنقيتها من خلال توظيفها في المناهج التعليمية لتحقيق أهداف المجتمع (جاكاريجا،2016،ص218).

بالإضافة إلى غرس قيم الإيثار والعمل التطوعي والانخراط في قضايا المجتمع. وزيادة الاهتمام بإجراء الدراسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية وخلق إدارات قانونية تكون مهمتها الالتزام المؤسسي بالمسؤولية المجتمعية، وتخصيص ميزانية خاصة مستقلة لدعم أنشطتها (عواد،2017،ص34).

2_3-متطلبات تتعلق بالقيادة والأخلاق،وتتمثل أبرز هذه المتطلبات في حسن اختيار القيادات الجامعية،من حيث امتلاكها مهارات القيادة وإيلائها جل الاهتمام للبعد الإنساني،تؤمن بالمسؤولية المجتمعية وتجسدها فكراً وسلوكاً،وتلتزم بتنميتها لدى كافة منتسبي الجامعات، من خلال إقرار عدد من الإجراءات الفاعلة التي تشكل أساساً متيناً نحو انطلاق الجامعات في تأطير هذا الأمر، وتأصيله في نفوس العاملين والطلبة وكل الأطراف المعنية.

2_4-متطلبات متعلقة بالإعلام: حيث يعد الإعلام ووسائله من أهم قوى التأثير فالتقارير والأخبار ليست مجرد أرقام أو عبارات مجردة ، بل هي وسيلة وأداة رئيسية للتغيير وثقيف المجتمعات ،وتبني الكثير من

وسائل الإعلام ومواقع الأخبار الإلكترونية تغطية قضايا المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وإظهار قصص نجاح على الواقع المعاش، ويجب أن تكون المواقع الإلكترونية للمؤسسات زاوية تظهر النشاطات الاجتماعية من خلال مفهوم المسؤولية المجتمعية سواء للعاملين أو المجتمعات ولا بد من تحديث أخبارها باستمرار، وأن تصبح جزء متواصل من نشاطات المؤسسة. (عيشان، 2015، ص45)

وتكمن أهمية الدور الإعلامي في تنمية المسؤولية المجتمعية من خلال تقديم معلومات هامة لصانعي القرار حول دور المؤسسات الجامعية في تنمية المسؤولية المجتمعية، وتعزيز الميزانيات العامة للجامعات وتمكينها من استقلاليتها وممارسة أدوارها المنوطة بها بحرية واستقلالية.

2_5_ متطلبات تتعلق بالمجتمع المحلي والشراكة المجتمعية: إن تعزيز الشراكة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، وتعتبر الجامعات المحلية إحدى ركائز المؤسسات الحكومية التي تلعب الدور الإيجابي في متابعة كافة نواحي التنمية، ولذا ينبغي مراعاة تنوير كافة شرائح المجتمع المحلي بحقوقه وواجباته، وأن يكون هناك دور بارز للقيادات المجتمعية المحلية باعتبارها تمثل حلقة الوصل بين المجتمعات والمؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسات الجامعية، وأن تشارك في كافة الفعاليات ذات الصلة بمجال المسؤولية المجتمعية (الخطيب، 2019، ص908).

3- معوقات ممارسة المؤسسات الجامعية العربية لمسؤولياتها المجتمعية:

هناك جهود كبيرة وإنجازات كثيرة حققتها البلدان العربية خلال الفترة الماضية في قطاع التعليم العالي إلا أنها لم تحقق إنجازات ملموسة فيما يتعلق بالتنوع والمسؤولية المجتمعية للجامعة والإدارة والتسيير، وهذه الأمور الغائبة تشكل مادة للتحديات تجاه الدول العربية في مجال التعليم العالي (الخطيب، 2019، ص899).

حيث لا تزال معظم الدول العربية تعاني بشكل عام من غياب ثقافة المسؤولية المجتمعية والخلط بين المسؤولية المجتمعية والعمل الخيري، فالمسؤولية لها معنى واسع يرتبط بالالتزام بالأنظمة والقوانين والنواحي الصحية والبيئية ومراعاة حقوق الإنسان، فمازالت المسؤولية المجتمعية في طور النمو، ولم تصل إلى المعدل العالمي وأغلبها جهود مبعثرة أقرب إلى الإحسان منه إلى التنمية، وهذا ما يؤكد على أن مفهوم المسؤولية المجتمعية مازال ضبابيا في مجتمعنا العربي.

ولأداء الجامعات مسؤولياتهم المجتمعية تجاه المجتمع بطريقة فاعلة لابد من التعامل مع أربعة محاور للتغيير وهي: (شاهين، 2012):

- التنظيم: وذلك بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.
- التعليم: بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة للتنمية المستدامة.
- المعرفة: معرفة المسؤولية الاجتماعية للنشاطات العلمية التثقيفية.
- الشراكة: بمشاركة الجامعة التجمعات الاجتماعية للتعلم المتبادل من أجل التطوير.

ويواجه الالتزام وتطبيق المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الجامعية جملة من المعوقات التي يمكن توضيحها في النقاط التالية :

- تعدد واختلاف التعاريف والفلسفات المتعلقة بمفهوم المسؤولية المجتمعية.
- عدم ثبات مستوى البني التحتية التي تدعم المسؤولية المجتمعية وتعرضها للتغير الدائم.
- بطء وتيرة استجابة مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات المجتمع المختلفة والمتغيرة.
- إغفال مؤسسات التعليم العالي لخبرات الشركاء المجتمعيين والدارسين ومعارفهم.
- مواجهة الدارسين والأكاديميين لأعباء متعددة تتنافس جميعها على وقته المتاح.
- عدم تشجيع معايير التوظيف والتثبيت والترقية للاندماج في فعاليات المسؤولية المجتمعية وقيادتها.
- عدم كفاية الاحتياجات التمويلية لدعم أعمال المسؤولية المجتمعية وعدم استقرارها.
- لا ينظر لموضوع الاندماج في القضايا المدنية والاجتماعية والسياسية دائما كقضايا تقع في صلب استراتيجيات الجامعة في إنجاز رسالتها وأولوياتها (عواد، 2010، ص32).

وتواجه المؤسسات العربية عامة والجامعية منها خصوصا ، عدد من المعوقات عند محاولة ممارستها للمسؤولية المجتمعية ،ويمكن توزيعها إلى ثلاث أنواع وهذا كما وضحتها عيشان يحي (2015):

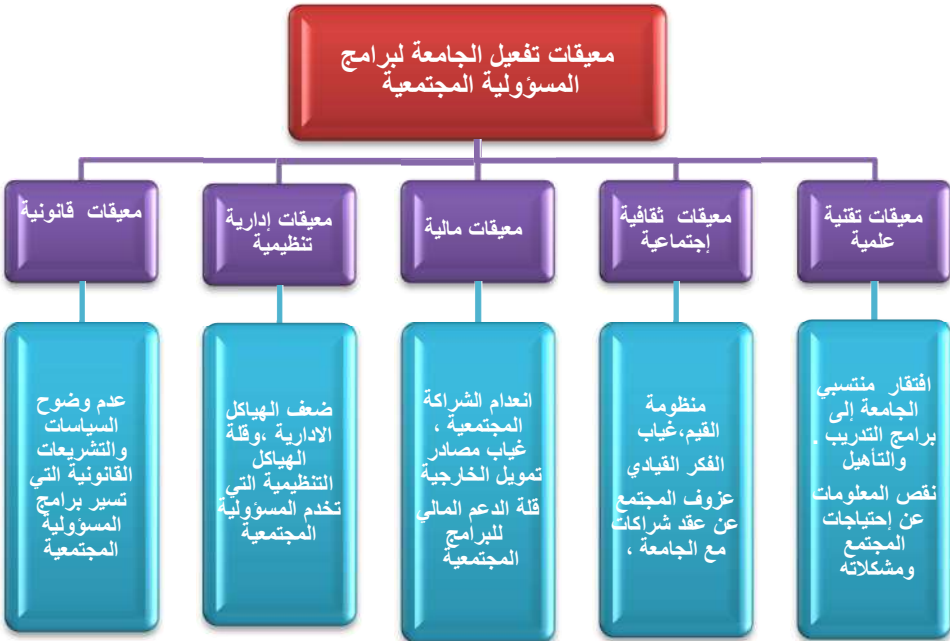
1-معوقات إدارية:وتتضمن عدم وجود إدارة علاقات فعالة،ونقص الخبرات وضعف الإحساس بالمسؤولية المجتمعية وإهمال الإدارة العليا لمسألة إشراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات، وعدم وجود اتصالات فاعلة من الإدارات والمجتمع.

2-معوقات قانونية:وتشتمل على عدم وجود دستور اجتماعي أخلاقي وتحقيق المكاسب المادية وعدم احترام التشريعات، وربما أن المسؤولية المجتمعية أمر اختياري أو التزام أخلاقي غير مفروض قانونا.

3-معوقات مالية:وتتمثل في أن هدف المنظمات تحقيق الأرباح فقط، والاعتقاد بأن المسؤولية الاجتماعية تؤدي إلى خفض ارباح الشركة وإضعاف قدرتها على المنافسة الدولية، وأيضاً نقص الموارد المالية وصعوبة الجمع بين العمل للربح، وعمل الشركة المتجاوبة اجتماعيا (الخطيب، 2019، ص902).

ومن خلال مراجعتنا للدراسات والبحوث التي تناولت المسؤولية المجتمعية للجامعات نجد الكثير من الدراسات (الحاجي 2018، الخطيب 2019، شقوارة 2012)، التي حصرت مشكلات تفعيل برامج المسؤولية المجتمعية للجامعات في العديد من الصعوبات نذكر منها: مشكلات متعلقة بإدارة المسؤولية المجتمعية كعدم وجود هيكل تنظيمي يتم من خلاله إدارة برامج المسؤولية المجتمعية بداية من التخطيط لها وفق احتياجات المجتمع الداخلي والخارجي، إلى إصدار التقارير عن أداء الجامعة في المسؤولية المجتمعية، إضافة إلى نقص دعم المجتمع الداخلي(منتسبي الجامعة) ونقص دعم المجتمع الخارجي بسبب ضعف إستجابة الجامعة لإحتياجات المجتمع ومشكلاته، مع ضعف توافر وسائل الاعلام للتعريف بأنشطة الجامعة وفعاليتها، كذلك إنخفاض الوعي بدور الجامعة وضعف إدراك أهمية المشاركة وتبادل الخبرات بين المؤسسات الجامعية والبيئة المجتمعية.

- كما أورد (البصير، 2017، ص 519) أن الجامعات العديد من الصعوبات التي تحد من قدرتها على تفعيل المسؤولية المجتمعية، وتأتي هذه الصعوبات من داخل الجامعات، وبعضها من الخارج ومن أهمها:
- 1_ نقص الكوادر الإدارية المتخصصة في تطوير الشراكة المجتمعية.
 - 2_ عزوف مؤسسات المجتمع المحلي من المشاركة في البرامج المقدمة من الجامعة.
 - 3_ وجود فجوة بين البرامج المقدمة في الجامعة والاحتياجات الفعلية للمجتمع.
 - 4_ غياب السياسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في نظام التعليم العالي.
 - 5_ اكتفاء الجامعات بتبني المسؤولية المجتمعية في رؤيتها ورسالتها دون تضمينها في الأنشطة والممارسات المختلفة.
 - 6_ نقص المعلومات الدقيقة عن احتياجات ومشكلات المجتمع.
 - 7_ قدم الهياكل التنظيمية في الجامعات، والتي لا تخدم المسؤولية المجتمعية للجامعات.
 - 8_ غياب المعايير المحددة للمسؤولية المجتمعية لأنشطة الجامعات.
 - 9_ ضعف تدريب منسوبي الجامعات على تفعيل المسؤولية المجتمعية.
 - 10_ نقص الموارد التي تتلقاها الجامعة في أبواب الصرف الرسمية لتمويل شؤون المسؤولية المجتمعية.
 - 11_ عدم وجود نظام يقوم أداء الجامعات في أدوارها الثلاثة.
- ومن خلال ما سبق يمكن أن نوجز أهم المعوقات التي تحد من تفعيل الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية في النقاط التالية كما يوضحها الشكل التالي :



شكل رقم (3) يوضح أهم معيقات تنمية وتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات (من إعداد الباحثة).

خاتمة:

للجامعة دور كبير في المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع من خلال تكوين كفاءات وإطارات متخصصة تلبى احتياجات المجتمع وتؤمنها، وهي ليست مجرد مصنع لتقديم الشهادات العلمية أو تخرج شباب أنها مناهج تعليمية بنجاح، بل هي مرصد للتغيير والتنمية المستدامة من خلال تفعيل وممارستها لمسئوليتها تجاه البيئة المحلية. ويحتاج الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية في الجامعة ترسيخ هذه الثقافة لدى جميع المنتسبين للجامعة وشركاء البيئة المحلية، وتحديد الأولويات في الاحتياجات الأساسية للمجتمع، والعمل على تلبية هذه الاحتياجات من خلال تصميم وتخطيط برامج تنموية قابلة للتنفيذ بما يتوافق مع الأطر العامة للمجتمع وتوجهاته، وتوفير القاعدة الفكرية والقانونية والبشرية لتحقيق ذلك.

قائمة المراجع:

1. -الخطيب، خليل محمد مطهر، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، المؤتمر العلمي الرابع 24_25 جويلية، جامعة حضرموت، 2019.
2. -برهان سليمان، المسؤولية المجتمعية للجامعات، 2019. إسترجم بتاريخ 23 نوفمبر 2021 من الموقع <https://borhansoliman.com>
3. --جاكاريجا، جيتا، المناهج التعليمية ودورها في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى طلبة التعليم العالي، مجلة العلوم النفسية والتربوية، 3(2)، الجزائر، 2016.
4. -عيشان، يحيى (2015)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والأفراد، برنامج تدريبي بدني، الإمارات يومي 9 و13 جانفي 2015. (المنظمة العربية للمسؤولية المجتمعية، متوفر على الموقع: <http://www.asrorg.org/>)
5. -علي بن يحيى آل سالم، الوظيفة الثالثة للجامعة. 2016. متاح عبر الموقع:
6. <https://www.alukah.net/social/0/99282/#ixzz65EztYusG>
7. -عباس محمد منال، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وأفاق التنمية، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2014.
8. -عودة ياسر علي محمد، المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.
9. -محمد احمد شاهين، المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية، جامعة القدس المفتوحة نموذجاً، دراسة وصفية تحليلية، 2012، على الموقع: <http://www.qou.edu/arabic/conferences>
10. -سناء علي شقورة، أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، العدد 2، جامعة الشرق الأوسط، 2012. سميرة حسن -الحاجي محمد، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، ع 186، ج2، ديسمبر، 2018.
12. -يوسف دياب عواد، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2010.
13. _Emmanuelle Annot, La responsabilité sociale des universités en France : un concept en émergence ?2012., <https://journals.openedition.org/edso/812>
14. _ UNESCO. Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur de 2009.
15. [www.unesco.org/fr/the-2009-world-conference-on-higher-education/societal-commitment-and-social-responsibility]

تفعيل دور التربص الميداني في المسار التكويني للطلاب بالجامعة الجزائرية نحو تنمية

المسؤولية المجتمعية

activate the role of practical internship in the training path of the student
at the Algerian University towards the development of social
responsibility

د. قاسي سليمة --- جامعة أم البواقي (الجزائر): salimagaci@gmail.com

Abstract:

Community service through the preparation of qualified human cadres with a sense of social responsibility is one of the most important functions of the university today and one of the greatest challenges it faces, requiring it to seek ways to activate the relationship between it and the service. From this point of view, This research document has come to shed light on one of these The paths represented in the practical internship, which is part of the training of the university student and prepares him to exercise his future profession and to serve his community, and consequently the problem of the study has been identified in the following main question which we take as key to our intervention: How can we activate the role of practical internship in the training course at the Algerian University to develop social responsibility for its students?

Keywords:

activate, role, practical internship, university, Algerian, social responsibility.

ملخص:

إن خدمة المجتمع من خلال إعداد الموارد البشرية المؤهلة التي تتمتع بحس المسؤولية الاجتماعية باتت من أهم وظائف الجامعة اليوم ومن أكبر التحديات التي تواجهها، مما يفرض عليها البحث عن سبل تفعيل العلاقة بينها وبين الواقع الخدماتي في المجتمع، وتأسيسا لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على إحدى هذه السبل والتمثلة في التربص الميداني الذي يندرج ضمن المسار التكويني للطلاب الجامعي ويحضره في ذات الوقت للولوج إلى الحياة المهنية وخدمة المجتمع، وعليه تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي الذي نتخذه كمفتاح لمداخلتنا: كيف يمكن تفعيل دور التربص الميداني في المسار التكويني بالجامعة الجزائرية لتنمية المسؤولية المجتمعية لدى خريجها من الطلبة؟

الكلمات المفتاحية:

تفعيل، دور، التربص الميداني، الجامعة، الجزائرية، المسؤولية المجتمعية.

مقدمة.

الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمته وتلبية احتياجاته لذا فإن العلاقة الدينامية بين الجامعة والمجتمع هي المبرر الأساسي لوجودها ، ومن ثم يمكن ترجمة هذه العلاقة في مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ، تلك المسؤولية التي تتمثل في الأنشطة والجهود التي تقوم بها الجامعة قصد تلبية احتياجات المجتمع وتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (حنفي، 2016)، من خلال تكوين إطارات مؤهلة في مختلف مجالات المعرفة من شأنها أن تساهم في حل مشاكله وترقيته وتقديم الخدمة الاجتماعية في أرقى صورها.

إن هذا الدور المحوري للجامعة جعلها أمام أكبر التحديات والمتمثلة في ربط برامجها باحتياجات ومتطلبات المجتمع ، وبالتالي نجاحها في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى خريجها. " وتشجيعهم على العمل والمشاركة الفعالة في إحداث عمليات التنمية المجتمعية وحل مشكلاتها ، فإلى جانب ما تقدمه الجامعة من برامج علمية تعليمية ينبغي أن تستند أنشطتها أيضا إلى التفاعل والتعاون مع المجتمع وبالتالي وجب على الجامعات مراعاة متطلبات سوق العمل وتطوير البرامج التي تلي احتياجات البيئة والسوق من خلال الربط بين عملية التعلم والأنشطة الاقتصادية (peric et Anamarija, 2016)

فالهدف الإستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي هو إيجاد مواطنين صالحين لهم مشاركة فعالة في مؤسسات المجتمع، ولديهم رؤية صحيحة في الحكم على الأشياء، وتكوين الاتجاهات الموضوعية حول الجوانب المهمة في البيئة المحلية والعالم الخارجي، (قيراط، 2016)، أي تعزيز علاقة الطالب بمجتمعه وخدمته، وتكوين خريج قادر على توظيف رصيده المعرفي المكتسب من تكوينه الجامعي بكفاءة ، والمشاركة الفاعلة في مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة،، سيما وأن " دور التكوين الجامعي أضحى يقاس بتعزيز مفاهيم المسؤولية المجتمعية من خلال قدرة الطالب على إدراك وفهم قيم المسؤولية الاجتماعية الحقيقية وممارستها عمليًا في مختلف المؤسسات والوسائط، والمشاركة الفاعلة في مجتمعه واستشعار الخدمات المجتمعية بحس وطني فاعل. (بن يحي، 2016)

إن تحقيق ذلك يفرض على الجامعة توفير البرامج الأكاديمية المتنوعة التي يتم من خلالها تأهيل الطلاب والخرجين في كافة التخصصات التي يحتاجها المجتمع وسوق العمل، والتركز خاصة على الممارسة الميدانية في مختلف مؤسسات المجتمع من خلال التريصات الميدانية وجعلها من أولويات سياستها واستراتيجياتها التعليمية باعتبارها مرحلة تكوين تطبيقي ذات أهمية بالغة تشرك الطالب ميدانيا وترفع من تقديره لذاته وإمكاناته وتزيد إحساسه بالمسؤولية تجاه مجتمعه، بل تعد حجر الزاوية في المسار التكويني للطلاب

بالجامعة حيث تتيج له فرصة الانخراط في بيئة العمل الحقيقية والتقرب أكثر من المهنة المستقبلية والتعرف على الجوانب المحيطة بها، وتهيئه لخدمة مجتمعه.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا مما سبق تحددت مشكلة هذه الورقة البحثية في قلب التساؤل التالي:

كيف يمكن تفعيل التريص الميداني في المسار التكويني بالجامعة الجزائرية لتنمية المسؤولية المجتمعية لدى خريجيها من الطلبة؟

ويتفرع هذا التساؤل الرئيس إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهو التريص الميداني؟ ماهي أهدافه؟ وماهي أهميته؟
2. ماهو واقع التريص الميداني كممارسة بيداغوجية تندرج ضمن المسار التكويني للطلاب الجامعي؟
3. ماهي آليات تفعيل هذه الممارسة للمساهمة في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب الجامعي؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية في :

- أهمية موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات من منطلق النظرة الجديدة لها والتي تجاوزت النظرة الوظيفية التقليدية التي تعتبر الجامعة مؤسسة علمية تعليمية إلى مؤسسة مفتوحة على المجتمع غايتها الأساسية حل مشكلاته وخدمته وترقيته.
- تسليط الضوء على أهمية التريصات والممارسات الميدانية قبل الولوج إلى عالم الشغل وكيفية تفعيل دورها في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة خريجي الجامعات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى:

- التعريف بالتريص الميداني أهدافه، أهميته ومراحله
- الكشف عن واقع التريص الميداني كممارسة بيداغوجية تندرج ضمن المسار التكويني للطلاب الجامعي.
- إبراز دور التريص الميداني في المسار التكويني الجامعي ومساهمته في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى خريج قسم العلوم الاجتماعية.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

1. التريص الميداني: ونقصد به تلك الفترة الزمنية من السداسي الثاني التي يقضيها طالب الليسانس أو الماجستير المقبل على التخرج من الجامعة في إحدى مؤسسات المجتمع، ذات الطابع الاقتصادي، الاجتماعي أو الإداري، يختارها الطالب المعني بالتريص وفق تخصصه، للتطبيق الفعلي وممارسة ما اكتسبه خلال تكوينه الجامعي من معارف ومهارات، للحصول على خبرة يستفيد منها في مهنته المستقبلية وخدمة مجتمعه.
2. الجامعة : تعرفها البرادعي على أنها المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أسسا اديولوجية وإنسانية يلزمه تدريب مهني ، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين ، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة (البرادعي،2002،290) ونعرفها إجرانيا على أنها مؤسسة تعليمية تسهر على تهيئة الكفاءات في تخصصات مختلفة في مختلف الميادين العلمية والتقنية ، الاقتصادية، الإنسانية والاجتماعية ...الخ لخدمة المجتمع مواجهة مشكلاته وإيجاد حلول لها.
3. المسؤولية المجتمعية: تعرفها كريستينا وآخرون Cristina and others,2013 على أنها " السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعة (الطلبة ، أعضاء هيئة التدريس ، الإداريين)، مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية والمعرفية والتعليمية وسوق العمل وذلك مع حوار تفاعلي مع المجتمع لتحسين التنمية البشرية المستدامة (فخري، 2016،ص409) ، ونقصد بها في هذه الدراسة دور بالجامعة في تفعيل التكوين النظري والميداني من خلال التريص الميداني كإستراتيجية للحصول على مخرجات تتمتع بالقدرة على توظيف مكتسباتها ومهاراتها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته في مجال تخصصها.

للإجابة عن التساؤلات المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا التريص الميداني:

1. مفهومه:

يعرف التريص في المعاجم اللغوية على أنه كلمة مشتقة من الفعل تريص، ونقول تريص الشيء أي أمعن النظر فيه وأدرك معامله.

أما اصطلاحا يعني احتكاك الطالب المتريص بالميدان وبذوي الخبرة فيه خلال فترة زمنية محددة، تحت إشراف بيداغوجي من طرف احد أساتذته بالجامعة وتأطير ميداني بمؤسسة التريص ، أي تدريب تطبيقي

للمعلومات المكتسبة خلال المسار التكويني الجامعي ، قصد كسب خبرة عملية، والتعرف على الجوانب المحيطة بالمهنة المستقبلية تعينه على مزاولتها بكفاءة، وبالتالي خدمة مجتمعه.

2. أهدافه: يمكن حصر أهداف التريص الميداني بالنسبة إلى ثلاثة أطراف

1.2 بالنسبة للطلاب:

- التعرف على المهنة المستقبلية وكل ما يتعلق بها من وسائل ومهام
- اكتساب مهارات وخبرات عملية والتحكم في ممارسة المهنة في إطار واقعي وميداني.
- تنمية الاتجاهات الايجابية للتعامل مع المهنة
- التدريب على التعامل مع الآخرين وعلى التنسيق والتعاون معهم
- تنمية شخصية الطالب وإثرائها بغرس مكوّنات السلوك المهني لديه من خلال مساعدته على تحويل المعارف النظرية والمفاهيم المجردة إلى اتجاهات ومهارات تدرج ضمن مكوّنات مهنته المستقبلية.
- اكتساب عادات العمل والقيم المهنية وأخلاقيات المهنة عن طريق الممارسة الميدانية

2.2 بالنسبة للجامعة:

- يساعد التريص المؤسسة الجامعية على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر من بينها
- الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وربط علاقات تعاون معه.
- التعرف بمجالات الاهتمام العلمي للمؤسسات الجامعية لدى الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية وهيكل المجتمع المدني.
- اكتشاف فرص للقيام ببحوث ودراسات تساهم في إشعاعها على محيطها وعلى مزيد التعرف بأنشطتها العلمية.
- الحصول على دعم الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية لتنظيم أيام دراسية وندوات علمية تتناول مواضيع تمهّمها واكتشاف المهنيين ذوي الخبرة والعمل على تشريكهم في تكوين الطلبة.
- التعرف بالخبرات والكفاءات العلمية التي تمتلكها المؤسسة الجامعية لدى محيط العمل بما يجعله يفكر في توظيفها.
- ولكي يتسنى للطلاب بلوغ الأهداف المذكورة، فإنه يتعين عليه أن يتحلى بروح المبادرة والمسؤولية وأن يكون طرفا فاعلا في عملية تدريبه فيكون منضبطا ومبادرا ودقيق الملاحظة. كما يتعين عليه أن يصغي جيّدا للمشرف الميداني وأن يتبادل معه الآراء بطريقة تجعله يعبر عن شخصيته وعن توقعه لاكتساب أصول المهنة وقواعدها.

3.2 بالنسبة للمؤسسة المستقبلة للطلاب:

- التفتح على مؤسسات التكوين الجامعي ومعرفة نوعية الكفاءات التي تَكُونها وكذلك اكتشاف فرص التنسيق والتعاون معها.
- إبراز المكانة التي توليها المؤسسة للموارد البشرية وانتقاء أفضل الطلبة المترشحين لديها لكي يعززوا إطرارها وعمالها الحقا.
- الاطلاع على أحدث البحوث والدراسات والنظريات ذات الصلة بمجال عمل الإدارة أو المؤسسة.
- اكتشاف أساليب تنظيم عمل وإنتاج جديدة.
- تنمية كفايات التأطير لدى الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية الإشراف الميداني على الطلبة المترشحين.
- الاستفادة من مقترحات الطلبة وملاحظاتهم المتعلقة بنوعية الخدمات أو المنتوجات أو بحل بعض المشكلات التي تقع للإدارة أو للمؤسسة.(العبيدي، 2012)

3. أهميته:

تكمن أهمية التريص الميداني في جملة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي:

- التريص الميداني يمثل مجال الخبرة الأولى للطلاب من خلال تطبيق ما تعلمه نظريا
- يعطي للطلاب فرصة التعامل مع مختلف المشاكل التي قد يواجهها
- يساعد الطالب على تطوير مدى مهمة الإجراءات العملية التعليمية
- يعزز مهارات التعليم الفردي لدى الطلبة
- يتيح الفرصة للتفاعل والتعامل مع ذوي الخبرة في الميدان
- يمنح للطلاب مستوى عالي من الشعور الإيجابي والرضى نحو المهنة
- يساعد الطالب على فهم احتياجات وخصائص الفئة التي يعمل معها.(بن عبد السلام، 2020)

4. مراحلها:

حتى يستطيع الطالب القيام بتربصه والاستفادة منه داخل المؤسسة التربوية فإنه يتم تقسيم مدته حسب ما تنص عليه المادة 8 من القرار المؤرخ في 21 يناير 2015، إلى ثلاثة مراحل وهي:

1. مرحلة الملاحظة: إن الملاحظة هي المرحلة الأولى والتي يتمثل هدفها في التعرف على محيط العمل والاندماج ، تعتبر فرصة للطلاب لكي يتعرف على المؤسسة المستقبلة التي سيقضي فيها فترة التريص ويلاحظ أنشطتها.

2. مرحلة الممارسة أو التطبيق: أي تطبيق ماتم ملاحظته سابقا، تعتبر فترة التعمق في الإنجاز والقيام بالأنشطة المدرجة ضمن منصب العمل، فيتولى المتريص زمام الأمور فيه دون تدخل من طرف الأستاذ المؤطر، الذي تصبح مهمته تتمثل في الملاحظة والتقييم ولا يتدخل إلا عند عجز المتريص عن إيجاد حلول أو في الحالات الطارئة.

3. مرحلة المشاركة: يطلق عليه كذلك مرحلة التدريب المدمج، يكون فيها حضور المتريص بشكل يومي إلا إذا كان للأستاذ المؤطر رأي آخر، يحدث فيها احتكاك مباشر بين المتريص والعمل، وتبدأ مشاركته الفعلية فيه أي الإنجاز التدريجي لبعض المهام حتى يصل إلى إنجاز 50% منها (رويني، 2020)

ثانيا: وقع التريص الميداني كتمارين تندرج ضمن المسار التكويني للطلاب الجامعي:

لتشخيص ومعاينة واقع التريص الميداني اعتمدنا على تجربتنا المتواضعة في التدريس بالجامعة، ويقسم العلوم الاجتماعية تحديدا، وقد سمح لنا الاحتكاك بطلبة القسم في مختلف التخصصات، بجمع وتسجيل جملة من الملاحظات والاستنتاجات نعتبرها مؤشرات تعكس المجريات الفعلية والتي يمكن وصفها بالصعوبة لهذه الممارسة التي يقوم بها الطالب الجامعي وتندرج ضمن نهاية مساره التكويني، بداية من العثور على المؤسسة المستقبلية (مكان التريص)، فمتابعة التريص والإشراف عليه، إلى غاية تقييم التريص ولعل أهمها يمكن حصرها في مايلي:

- الضبابية حول التريص الميداني بالنسبة للطلاب، فالعديد من الطلبة يجهدون شخصيا في إيجاد أماكن للتريص بالمؤسسات المنتشرة في المجتمع، لكنهم بعد ذلك لا يعلمون ماذا يفعلون فأغلبهم يجهد المغزى والهدف من التريص وكيفية القيام به، سيما في غياب التوجيه والتأطير بالجامعة، إذ يجد الطالب نفسه مطالب بإعداد تقرير بناءً على نموذج يتحصل عليه من الجامعة (تقرير التريص الميداني) يخضع للتقييم ويحصل على علامة تدخل ضمن تقييمه على غرار باقي المقاييس التي يدرسها.
- يتحمل الطالب مسؤولية البحث وإيجاد المؤسسة أو الهيئة المستقبلية للقيام بالتريص، حيث تكلفه إدارة القسم بالقيام بالتريص في وقت محدد لا ينبغي تجاوزه، لتقديم التقرير الذي سيحتسب في تقييمه مع باقي المقاييس، مما يشكل ضغطا وتوترا عليه خاصة وان الحصول على مكان التريص في ظرف قصير ليس بالأمر السهل.
- تعذر حصول الطالب على موافقة المؤسسة التي يرغب القيام بالتريص فيها، قد يدفعه إلى تغيير موضوع التريص والبحث عن مؤسسة أخرى حتى ولو كان مجالها بعيد نوعا ما عن اهتماماته ورغبته
- غياب التنسيق بين إدارة الجامعة الذي يدرس بها الطالب وبين مؤسسات التريص، يفقد التريص معناه، حيث يصبح، تريص دون استفادة، ففي غياب التأطير والتنسيق غالبا ما يجد الطالب

نفسه تأمها دون توجيه ودون تكفل ، قد يحصل على بعض الوثائق ذات الطابع الإداري ويطلب منه الاطلاع على محتواها دون توضيح أو شرح، وبالتالي ينحصر التريص في الحضور اليومي للطلاب للمؤسسة والاكثفاء بالملاحظة وتسجيل ما يراه هو مفيدا دون توجيه ، بمعنى لا يوجد مخطط رسمي تشرف عليه الجامعة والمؤسسة المستقبلية أي برنامج يتبعه الطالب وبحضور المشرف والمؤطر ويقدم استنادا عليه، أي يتم اتخاذه كمعيار للتقييم.

- إشكالية تقييم التريص من يقيم ؟ المشرف بالجامعة أو المؤطر بالميدان وأي علامة تعتمد ، أو متوسط العلامتين ، حيث يحصل الطالب على علامة من قبل المؤطر الميداني والتي غالبا ما تكون عالية ، ومن جهة أخرى الأستاذ المشرف بالجامعة هو الآخر مطالب بالتقييم رغم انه لم يشهد مجريات التريص بالميدان فتقييمه يبني على قراءة التقرير الذي أعده الطالب.

ثالثا:آليات تفعيل دور التريص الميداني نحو تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطالب الجامعي:

التريص الميداني يعد فرصة ثمينة يحظى بها الطالب ينبغي الاستفادة منها على أقصى تقدير كونه المعيار المناسب لقياس المعارف والمهارات التي اكتسبها الطالب أثناء احتكاكه بالعالم المهني. والتي تساهم في تنمية مسؤوليته تجاه مجتمعه مما يستوجب البحث عن آليات وطرق لتفعيل هذه الممارسة التي تندرج ضمن المسار التكويني الجامعي للطلاب على غرار:

1. إبرام اتفاقيات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي في مختلف القطاعات التي تخدم التخصصات التي يدرسها الطالب ، مما يسهل على الطالب إيجاد واختيار مكان التريص دون عناء وفي أقل وقت ممكن، وبالتالي يجنبه كل أشكال التوتر التي من شأنها أن تؤثر على أدائه .
2. التوجيه والتأطير بالجامعة: حيث يتم من خلاله تعريف الطالب بالهدف من التريص تقرير التريص، ثم بيان أهم الخطوات الواجب إتباعها لإنجاز تريص ميداني،
3. شرح الإطار القانوني للتريص الميداني من خلال تزويد الطالب بالقوانين والتنظيمات المحددة للتريصات الميدانية للطلبة في الوسط المهني.
4. التنسيق بين الجامعة والمؤسسة المستقبلية (مكان التريص) بإعداد مخطط وبرنامج يتضمن مجريات التريص من حيث المراحل الزمن والمضمون.
5. المتابعة الفعلية للطلاب في الميدان من طرف كل من المؤطر على مستوى المؤسسة مكان التريص، والمشرف بالجامعة من خلال حضوره هو الآخر ، مما يسمح بتوجيه الطالب نحو العناصر التي ينبغي عليه أن يركز عليها أثناء فترة التريص من حيث السلوك والاتجاهات الأنشطة الفعلية التي

تندرج ضمن المهنة التي يتم إعدادها لها، وبسهل عملية التقييم، التي يجب أن تبنى على أساس السلوك المهني الفعلي للطلاب والمهارات المكتسبة ومدى الاستفادة منها.

خاتمة:

شكلت هذه الورقة البحثية محاولة بسيطة للإضاءة على دور التريص الميداني كتمارسه بيداغوجية تندرج ضمن المسار التكويني للطلاب بالجامعة في تنمية المسؤولية المجتمعية، وفي ذات الوقت دعوة لتفعيل ذلك، باعتبار التريص الميداني فرصة مهمة أمام الطالب لتطبيق مكتسباته النظرية في مجال تخصصه الدراسي، وبالتالي فضاء سانح نحو تنمية المسؤولية المجتمعية لديه، وتحقيق الفاعلية المنتظرة منه في خدمة مجتمعه والاستجابة لمتطلباته. وفي ضوء ما يشير إليه واقع ومجريات هذه الممارسة التي لم تحظى بالقدر اللازم من العناية من حيث وضع لها إستراتيجية واضحة المعالم تتضمن كيفية التخطيط والتنفيذ والتقييم

توصيات

توصي هذه الورقة البحثية بضرورة إعادة النظر في التريص الميداني ضمن المسار التكويني للطلاب والاهتمام به من خلال:

- الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع والسعي إلى إبرام اتفاقيات مع مؤسساته.
- ربط احتياجات الطلاب ومشاريعهم المستقبلية والمهنية بواقعهم الاجتماعي.
- التنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع للاستفادة من الموارد المتاحة وحسن استثمارها وخلق قنوات اتصال فعالة.
- تعزيز الارتباط بين المشاريع الطلابية والبحوث العلمية وخدمة المجتمع.

المراجع:

1. البرادعي وفاء، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.
2. بن عبد السلام محمد ، محاضرات في مقياس التريص الميداني موجه إلى طلبة سنة ثالثة ليسانس، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020/2019
3. بن يحيى السالم علي (2016)، دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية، مقال متاح على الموقع: <https://www.alukah.net/social/0/99345/#ixzz65BByrGk2> تم استرجاعه بتاريخ 2019/10/10.
4. حنفي محمد (2016) المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في تحقيق التنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة، متاح على الموقع: <https://www.researchgate.net/publication/338826523> تم استرجاعه بتاريخ 2021/11/23
5. العبيدي لسعد، تريص الشهادات الوطنية للإجازات التطبيقية بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة قنطرة، تونس، 2013/2012
6. فخري مديحة (2016)، تصور مقترح لتنمية المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس ASEP. العدد 80 مقال متاح على الموقع: <http://search.shamaa.org/PDF/Articles/EGasep/AsepNo80Y2016> تم استرجاعه بتاريخ 2019/10/11
7. قيراط محمد (2016) الجامعة ودورها في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ، متاح على الموقع: <https://al-sharq.com/opinion/2412/2016> تم استرجاعه بتاريخ 2021/11/23.
8. رويتي أحمد (2020) محاضرات في مقياس التريص الميداني، متاح الموقع: opus.univ-batna2.dz تم استرجاعه بتاريخ 2021/11/26
9. Peri Delić, Anamarija, Julia, (2016) , Developing Social Responsibility in Croatian Universities : A benchmarking Approach and an Overview of Current Situation , Int Rev Public Nonprofit Mark , Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2016.

علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها السوسيو اقتصادي _ دراسة وصفية تحليلية

La relation de l'université algérienne avec son environnement socio-économique_ Etude analytique descriptive

.Youcefndjaoum@hotmail.fr : (الجزائر) --- جامعة أم البواقي يوسف

<p>Resumé :</p> <p>L'université est le centre et l'organe le plus important au monde dont dépend la société pour son développement, et pour accomplir ces tâches, elle doit prêter attention à son Système d'enseignement universitaire et à son interaction avec son environnement ; Reconnaître les besoins de la société et leur trouver des solutions appropriées ; Considérant que l'université est un lien entre l'enseignement et la production de savoir et le monde socio-économique.</p> <p>De ce thème est venue la problématique de la question la plus importante : Quelle est la nature du rapport de l'université algérienne avec les exigences de son environnement socio-économique ?</p> <p>Ils se sont appuyés dans cette étude sur la méthode analytique descriptive ; Révéler ses dimensions et les indicateurs du modèle de cette relation, et mettre en évidence les problèmes les plus importants qui empêchent l'Université algérienne d'atteindre ses objectifs de développement les plus importants.</p> <p>Mots-clés :</p> <p>Université algérienne ; l'environnement socio-économique</p>	<p>ملخص:</p> <p>تعدّ الجامعة أهم مركز وهيئة في العالم يستند إليها المجتمع في تقدمه وتطوره وازدهاره، إلا أن تحقيق هذا المهام منوط بنوعية مخرجات النظام التعليمي بها، ومدى التقارب والتفاعل الحاصل بينها وبين بيئتها؛ بادراك انشغالات المجتمع واحتياجاته وبين معالجة هذه المعلومات وإيجاد الحلول المناسبة لها ؛ على اعتبار أن الجامعة حلقة تربط بين التعليم وإنتاج المعرفة وبين العالم السوسيو اقتصادي .</p> <p>من هذا المنطلق كانت الإشكالية المتمثلة في السؤال الجوهرى التالي: ما هي طبيعة علاقة الجامعة الجزائرية بمتطلبات محيطها السوسيو اقتصادي؟ معتمدين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ للكشف عن أبعاده ومؤشرات الدالة عن نسق هذه العلاقة ، وإبراز أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الجامعة الجزائرية لأهم أهدافها التنموية.</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <p>الجامعة الجزائرية؛ المحيط السوسيو اقتصادي؛</p>
--	---

مقدمة:

تعتبر الجامعة في كل دول العالم حاضنة ومنتجة للمعرفة ، وقاطرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ فهي اللبنة الأساسية في أي نسق مجتمعي ؛ لتطوير الإنتاج وخلق المجتمع المعرفي المبدع ؛ لهذا اهتمت الدول كضرورة لا مفر منها بالتقارب والتفاعل الفعّال بين الجامعة وبين بيئتها الاجتماعية والاقتصادية؛ فهي تمثل جزءا من سياق الترابط الاقتصادي؛ لتكيفها مع احتياجات عالم الشغل . على هذا الأساس اهتمت كثير من الدول بالعناصر الضرورية للمنظومة التعليمية والبحثية للجامعة وأمدتها بكل الوسائل التي ترفع من مردوديتها وتحقق مهامها ؛ ليأتي هذا العمل البحثي لدراسة العلاقة بين منظومة التعليم والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ومحيطها السوسيو-اقتصادي، محاولين الكشف عن واقع حالها من خريطة التنمية ، ومدى فاعليتها في التأثير في محيطها المؤسساتي والمجتمعي. في حين ارتكز البحث على سؤال جوهري وأسئلة مكملة له مفاده : إذا كان التنافس في التعليم والبحث العلمي قد قطع أشواطا كبيرة في الدول المتقدمة ؛ باكتشاف وتحصيل مختلف المعلومات والمعارف وتطبيقها على أرض الواقع. فكيف هو حال منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ؟ هل حققت الجامعة الجزائرية أهدافها المنشودة من تنمية اجتماعية واقتصادية وفكرية ؟. ما السبيل للنهوض بالتعليم العالي في الجامعة الجزائرية ؛ لتحقيق عملية التنمية الشاملة بكفاءة وفعالية ؟ أما منهج البحث فقد اعتمدنا فيه على المناهج الحديثة ، التي تتماشى وهذه المواضيع ، كالمنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى البيانات المتاحة في التقارير والبيانات الدولية أو غيرها ؛ في خطة بحث ؛ كانت فيها المقدمة تمهيدا لموضوع الدراسة وإبرازا لأهميته ، في حين كان المبحث الأول معنونا ب: (أهمية وظائف الجامعة في الدول المتقدمة) كمدخل للدراسة ومفتاح للموضوع ، عرضت فيه أهمية التعليم العالي والبحث العلمي المعاصر في الدول المتقدمة ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أما المبحث الثاني فكان معنونا ب: (النظام التعليمي بالجامعة الجزائرية) ، تطرقت فيه إلى الواقع والمأمول من التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية ؛ ثم مبحثا ثالثا معنونا ب(علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي)، في حين أبرزنا في المبحث الرابع (معيقات التطور الجامعي في الجزائر) و في الأخير (خاتمة) هي مجموعة من التوصيات والاقتراحات. اعتمد البحث على بعض الدراسات السابقة من مصادر ومراجع معرفية منها: (الإستراتيجية العربية للبحث العلمي و التكنولوجي و الابتكار 2014)، (تقرير اليونسكو للعلوم ، (UNESCO) الصادر عام 2015)، و بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

أما مجتمع البحث فقد انحصر من خلال الجغرافيا الثقافية واللغوية والاقتصادية على مجتمعين ؛ وهما وظيفة الجامعات الجزائرية من جهة ، وما يقابلها في جامعات الدول المتقدمة ، معتمدين على أدوات البحث في ما يفرضه من موازنة ومقارنة واستنتاجات مستنبطة من تحليل المعلومات المتوفرة ، لإبراز الدور الوظيفي الذي تؤديه منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات العالمية من تنمية

بشرية واقتصادية متطورة ؛ في حين لم تتمكن جامعاتنا الجزائرية من تحقيقه رغم ما أوجدته من إصلاحات.

المبحث الأول : أهمية وظائف الجامعة في الدول المتقدمة

الجامعة كانت ولا تزال مصدرا رئيسا لتكوين المجتمع المعرفي، وقاطرة لأي تنمية اجتماعية ومركزا إشعاعيا؛ لنشر المعرفة داخل وخارج محيطها ؛ لما تقوم به من تغيرات سلوكية وتنموية في الموارد البشرية والعلمية والبيداغوجية والثقافية لصالح المؤسسات الاقتصادية والإجتماعية ؛ ومن هذا المنطلق تعاضمت أدوارها وأهميتها في كل المجتمعات . لقد اتفق الكثير من الباحثين في تعريف الجامعة على أنها: "مؤسسة علمية : تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ... والمكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ، ويعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها." () ومن أهدافها ووظائفها العلمية الأساسية : "التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها ... () ؛ ويفهم من هذا التعريف أن الجامعة لا تقتصر على التدريس وتكوين المكونين فحسب ؛ بل تساعد المجتمع أن يتبوأ موقعا إستراتيجيا بين الأمم من خلال خلق مجتمعات المبدعين والمثقفين ، وأصحاب المهن في مختلف التخصصات ، وأن تتولى مسؤولية القيادة والريادة : لمواجهة التحديات المعاصرة.

إلا أن للجامعة شروط وحاجيات ينبغي توفرها حتى تؤدي وظائفها ودورها المنوط بها على أكمل وجه ، أهمها العمل على نجاعة منظومتها التعليمية ومسايرتها للمستجدات الاجتماعية والاقتصادية ، وأن تؤمن لنفسها قدرا كافيا من الحرية الأكاديمية التي يسمح لها من تحقيق أهدافها ومراميها ، وأن تدرك ببحوثها العلمية حاجيات محيطها الاجتماعي والاقتصادي على اعتبار أنها نظام مستمر لتحسين المنتجات والخدمات، كما يجب أن تدرك الجامعة دورها ومسؤوليتها نحو المجتمع ؛ لتحسين وتسهيل عملية إدماج خريجي الجامعات وانخراطهم في العملية التنموية

للمؤسسات الاقتصادية للبلاد ؛ بالتعاون والشراكة مع مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بمحيطها ؛ إذ أشارت منظمة اليونسكو في تقرير لها الصادر في سنة 2015، قولها "باتت معظم البلدان، بصرف النظر عن مستوى دخلها، تُراهن على البحوث والابتكار؛ لتحقيق نمو اقتصادي مُستدام والنهوض بالتنمية الوطنية. ... وأنَّ البحوث باتت تمثّل عاملاً مسرعاً للتنمية الاقتصادية، وأداةً بالغة الأهميّة في بناء مجتمعات أكثر استدامةً، وأكثر احتراماً لكوكب الأرض، في آن واحد" () ، كما أن تقرير الإستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار () أشادت بضرورة التكامل بين العناصر الفاعل في السير بقاطرة التقدم والتطور في مختلف مناخي الحياة السوسيو اجتماعي.

المبحث الثاني: النظام التعليمي بالجامعة الجزائرية

النظام التعليمي في الجزائر ورغم تواجد كل الهياكل والمرافق الجامعية المتواجدة بمعظم ولايات الوطن ؛ إلا أنها لم تتمكن بعد من تحقيق التطورات المرجوة من التأثير الايجابي في محيطها ؛ وذلك مرده إلى عدة إشكالات أهمها ضعف العلاقة النسقية بين الجامعات والتغيرات المرجو إحداثها في محيطها التعليمي في كل مراحلها ؛ بما يتماشى ومتطلبات العصر ، فهذه المؤسسة بقدر ما أسست لتؤثر وتصنع التقدم والإبداع وتواكب مجريات الأحداث والتطورات المعاصرة ، إلا أنها أصبحت متأثرة أكثر منها مؤثرة ،

بسبب ما يعرفه المجتمع من تحولات سريعة في جميع المستويات والأنساق ؛ منها النمو الديمغرافي وما صاحبه من ارتفاع في نسبة التمدرس وعدد المتدربين في مختلف الأطوار، دون أن يقابلها تخطيط وتنسيق مسبق بين الجامعة ومحيطها نتج عنه اختلالا واضطرابا خطيرا على مختلف الأصعدة . فرغم الاستعانة بتوظيف التجارب العالمية كنماذج جاهزة من مجتمعات أخرى اقل ما يقال عنها أنها لا تتماشى مع المناخ الاجتماعي والاقتصادي الذي يساير هذا الإصلاح ، وعلى رأسها منظومة التعليم الجامعي ، ففي سنة 1998، حيث شرعت السلطة في إصلاحات جديدة مست الجوانب الهيكلية خصوصا من خلال الانتقال من نظام المعاهد إلى الكليات، أما فيما يخص الجانب البيداغوجي فقد أدخل نظام جديد للتعليم الجامعي وهو نظام (LMD) ابتداء من السنة الجامعية 2004-2005 بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 04-371 مؤرخ في 8 شوال عام 1425 الموافق لـ 21 نوفمبر 2004، والذي تضمن تقسيما وتنظيما للتعليم العالي على ثلاثة أطوار (ليسانس ثلاثة سنوات وماستر سنتين ودكتوراه ثلاثة سنوات) بدلا للنظام القديم الذي كان يدوم 12 سنة من التعليم" () . على أمل أن يقدم هذا الإصلاح تنمية اقتصادية تلي حاجيات المجتمع إلا أن هذا الادعاء يتصادم وحقيقة الضغوط الخارجية في تطبيق هذا النظام داخليا، فلا وضعنا ولا اقتصادنا بإمكانه التوافق مع مخرجات هذا النظام التعليمي () ، هذا الإصلاح الذي حذر منه كثير من الأساتذة الباحثين في الجامعات الجزائرية من عدم ملاءمته للوضعية الاقتصادية الجزائرية : "قد فتح باب الانتقاد لوضع الجامعة الجزائرية التي تعاني من الركود ومشاكل في الهيكلة والتأطير وغير ذلك من الصعوبات، مما يجعلها غير مهية لتطبيق هذا النظام () ، وفي غياب أي تصور متكامل لمنظومة التعليم الجامعي وفق مشروع مجتمعي مستقبلي تبقى جامعاتنا تعاني ضعف المردودية والفعالية.

في الوقت الذي أصبحت فيه الجامعات في معظم دول العالم هي المؤسسة الوحيدة للتكوين والتنمية الاقتصادية و البشرية التي تمدّ السلطة بالمعطيات العلمية وبالمدلول الواقعي واحتياجات محيطها واستشرافها لتحولات الاقتصاد العالمي ، نجد أن الجامعة الجزائرية لازالت تعاني من تضاربات وتصوراتها بين توجهات السلطة ومطالب الجامعة التي كانت لها نظرياتها الخاصة ، وهنا طرحت أزمة العلاقات بين الطرفين انعكست سلبا على علاقة الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي ؛ فكرّس إخفاقها المطرد على المنظومة التربوية والتعليمية في مختلف أطوارها انتهاء بمنظومة التعليم الجامعي، التي أصبحت مقطورة في التأثر بدل أن تكون قاطرة في التأثير، كل هذا كان نتيجة منطقية للسياسات الارتجالية الأحادية وغير المخطط لها رغم التنبيهات والتحذيرات التي قدمت في هذا المجال، " ... جعل الجامعات الجزائرية اليوم مجرد هياكل لتجميع الطلبة لفترة من الزمن دون المعنى الحقيقي لإنتاج المعرفة، وهو ما ساهم في اغترابها وأزمتهما في المجتمع، وغيبها عن أدوارها ووظائفها الممكنة في تطوير محيطها الداخلي والمجتمعي العام" () ؛ وعليه يتطلب ضرورة إشراك الجامعة والبحث العلمي في كل النشاطات والمشاريع الممكنة لإعادة النظر في منظومة التعليم بأكملها بما فيها التعليم الجامعي .

المبحث الثالث: علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي

كان من البديهي أن تكون علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي كبقية الجامعات العالمية في وجود تقارب وتفاعل ناجع بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي ؛ على اعتبار أنها تدخل ضمن مهامها ومسؤوليتها في تكييف برامجها وتكوينها، بما يواكب ومستلزمات محيطها ؛ بتوفير تدريب جيد يتلاءم والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ؛ ليكون هذا التفاعل بين محيطها والتعليم الأكاديمي أكثر فعالية وأكثر ديناميكية؛ لرفع وتيرة الإنتاج وخلق تنمية مستدامة تعود بالنفع العام على البلاد والعباد. فهل تحقق جامعاتنا الجزائرية هذه الوظيفة التي تدخل في صلب مهامها الأساسية ؟.

إن المتتبع لشؤون الجامعة الجزائرية مع محيطها الاجتماعي أو مع منظومتها التعليمية يقف على عدة معطيات ، فرغم ما اتخذته الجامعة من الإجراءات و اتفاقيات شراكة مع عدة مؤسسات اقتصادية وحكومية وجمعيات وتنوع في التخصصات التكوينية المرتبطة بالتعليم الجامعي ، وبالاحتياجات الأساسية والمهنية للمجتمع الذي يحتاجها القطاع الاقتصادي بالأساس لتسهيل عملية إدماج خريجي الجامعات وانخراطهم في الدورة التنموية للبلاد، كما عملت على توسيع مجالات البحث ، ومرافقة المترشحين، والمشاركة في إعداد برامج جديدة مع القطاع الاقتصادي والشركاء الاجتماعيين. إلا أنه وبرغم كل هذه الإصلاحات مازال المشكل يطرح بحدة خاصة فيما يتعلق بعلاقة الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي ومختلف المهنيين، وقد أقرت منظمة اليونسكو؛ في عنوان لها : "بحثاً عن التوازن الأمثل بين العلوم الأساسية والتطبيقية" () " وهذا ما تفتقده الجامعات الجزائرية لوجود عدة اختلالات كبيرة وهذا بإقرار حتى جامعة الدول العربية نفسها في دورته الثانية والعشرين بما اعتبرته "ضعف منظومة التعليم في الوطن العربي" () ، فعلى الرغم من وجود كم هائل من الجامعات الجزائرية تضم مئات الآلاف من الطلبة الجامعيين ؛ إلا أن أيًا منها لم تحظ بشرف الانتساب إلى قائمة المائة ولا المائتين ولا حتى الأربعمائة جامعة المرموقة في العالم ؛ طبقا لتقييم كل المنظمات والهيئات العالمية . مما يتطلب من الباحثين الجزائريين والمسؤولين عن القطاع وقفة تمعن ودراسة لواقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بوظائفه الثلاثة (التعليم والبحث العلمي وعلاقته مع المحيط) . فلا توجد إلى اليوم علاقة واضحة بينهما ؛ لتبقى الجامعة مجرد بناء هيكل غير مؤثر في محيطه ؛ فاهتم بتكوين الكم على حساب الكيفية والنوعية مع ضعف المنشآت الصناعية التي تسير هذا التكوين؛ مما خلق فجوة كبيرة بين احتياجات السوق والعدد الهائل من المتخرجين تسبب في الارتفاع الكبير للبطالة وما انجرا عنه من آفات اجتماعية خطيرة ؛ كل هذا كبح جهود الجامعة وأبعدها عن أهدافها المتمثلة في مهمة نقل المجتمع الجزائري إلى مواكبة التطور الذي يشهده العالم.

فأصبح من الضروري للجامعة الجزائرية اليوم الالتزام ببعض المعايير الصارمة العالمية التي تساعد على تحقيق و تجسيد هذه الأهداف و ذلك بدءا بتفعيل العلاقة والشراكة بين الجامعات ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي بما فيها المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامه ، مع ضمان تواصل مستدام و حقيقي مبني على إحصائيات دقيقة لاحتياجات البلاد، وإخضاع توجهات الجامعة ومخرجاتها للتجديد بما يتلاءم مع سوق العمل الذي أصبح يبحث عن فئات جديدة من الموظفين أكثر تأهيلا من

خلال " اعتبار عملية استيعاب/ إدراك الجامعة لمستوى وحجم التحولات التي تحدث في المحيط الاجتماعي والاقتصادي ،

والعمل على خلق [موامة] لمخرجات الجامعة الجزائرية مع هذه التحولات .." () إضافة إلى الرفع من قدرات الجامعة الجزائرية في التفاعل مع محيطها ، وتسهيل كل ما من شأنه تحقيق شراكة ايجابية بين ما تنتجه الجامعة مع متطلبات التنمية ، وتسهيل عملية إدماج خريجها في التنمية عموماً وثمين دورها المعرفي ، فعلى سبيل المثال يمكن تطوير الناحية الاجتماعية بتطوير التنمية الزراعية والفلاحية ، الذي يمثل النشاط الاقتصادي الأهم والأسهل والأأنفع نظراً للمناخ الملائم للاستثمار فيه ورغم كل ذلك لم يستفد هذا الميدان ، من الخبرات والمعارف العلمية المكتسبة بالجامعة ولا بالعلوم البيولوجية أو البيوتكنولوجية أو العلوم الفلاحية المتخصصة في هذا المجال ؛ لرفع مردود الإنتاج الفلاحي والزراعي وتوسيع فرص التشغيل ومن ثمة دعم الاقتصاد وتنويعه.

المبحث الرابع: معيقات التطور الجامعي في الجزائر

معيقات الجامعة الجزائرية والأزمات التي تعترض سبيلها متعددة ومتنوعة ، من ذلك مشاكل تتعلق بالتضخم المطرد لعدد الطلبة، وسوء التوجيه و "أن كثيراً من تخصصاتهم لا تناسب متطلبات السوق ، كما رصد التقرير مؤشرات تراجع العلوم في البلاد العربية، والتي من أبرزها عزوف الطلاب العرب عن دراسة العلوم الأساسية والتطبيقية، وتوجّه ما بين: (60% و70%) من الطلاب إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية" () ، طرائق التدريس المتبعة غير فعالة في تحقيق الأهداف ؛ فهي _ في مجملها _ تعتمد على عملية التعليم الرتيبة ، و التلقين التي تضعف العملية الإبداعية، وهذا ما يخالف مميزات التعليم العالي المعاصر القائم على [التساؤل والبحث والتقصّي والاكتشاف] ؛ الذي هو من أساسيات البحث العلمي ومناهجه .

_ عدم ترتيب الأولويات والاستراتيجيات البحثية، الطويلة الأمد و ذلك ب: "تحديد الرسالة والأهداف القابلة للتحقق، إلى جانب وضع الاستراتيجيات والتطوير، ووضع السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف والاستراتيجيات ضمن إطار رسالة ثم التطبيق الاستراتيجي (strategy implementation) أي ترجمة الإستراتيجية المصاغة إلى إجراءات عمل، في إطار بناء نظم التخطيط وتخصيص الموارد المادية والبشرية وفي الأخير التقييم والسيطرة (Evaluation and Control)، أي تحديد الدرجة أو المدى الذي يمكن أن تصل إليه في ضوء الأهداف والغايات التي خططت لها مسبقاً." () كما أن أغلب أساتذة الجامعات الجزائرية هم بحاجة إلى تطوير كفاءاتهم التدريسية ؛ حتى تتماشى مع مستجدات سوق العمل، هذا الأخير الذي يعاني هو الآخر من تدني مستوى معظم خريجي الجامعات ؛ ليترتب عنه في الأخير ؛ ضعف المردودية والنمو وغياب مجتمع المعرفة. مما يتطلب من القائمين على هذا الميدان إعادة النظر في المنظومة برمتها.

مشاكل التسيير البيداغوجي والتسيير الإداري والبيروقراطية المعيقة للبحث والتفاعل الجامعي بمحيطها، إضافة إلى مشاكل أخرى اجتماعية تتعلق بالأستاذ، ومنها ما يتعلق بالطلاب المتمثل في ضعف

مجهوداته ومواقفه من التحصيل المعرفي ومن التعلم بصفة عامة . إضافة إلى ضعف نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي للدول العربية كلها بما فيها الجزائر على البحث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، التي لا تزال واهنة جداً: "إذ لم تتخط (0,2%) مقارنة بما ينفقه العالم (2, 18%)... وما تنفقه الدول المتقدمة (2,32%) كمتوسط في حين نجدها عند إسرائيل (3,93%) وجمهورية كوريا (4,4%)" () ، كما أن انخفاض براءة الاختراع دليل آخر على هذا الضعف ؛ إذ تشير بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى " أن عدد طلبات الحصول على براءة الاختراع المقدم للاعتماد في الدول العربية مقيمين أو غير مقيمين لم تتخط (8000) طلب عام 2013 ، بينما بلغ عدد الطلبات في دولة واحدة نامية فقط كسنغافورة (9722) طلباً" ()؛ وهذه إشارات طفيفة على حالة الضعف الذي يعانيه البحث العلمي بالعالم العربي ، مما يستوجب البحث بجدية عن مخارج وحلول لهذه الإشكالات.

_ خاتمة: النتائج والتوصيات

في ختام البحث وبناء على ما تم دراسته في موضوع واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وانعكاساته على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ نستنتج أن التعليم العالي والبحث العلمي ؛ هو بوابة التغيير الذي يجلب التنمية الشاملة في البلاد ، ويخلق المجتمع المعرفي ؛ وعليه نرى أن النهوض بالبحث العلمي في الجامعات الجزائرية ضرورة ملحة للتطور ومواكبة التغيرات السريعة التي يشهدها العالم المتقدم. وفي ظل ما قُدِّمَ في الدراسة السابقة من مقارنة وتحليل بين الجامعات المتقدمة و الجامعات الجزائرية وما تعانيه من إشكالات ، يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات والتوصيات أهمها:

_ توطيد علاقة الجامعة بين التعليم والتنمية والبحث العلمي في كافة المجالات ، مدعومة بالقوى البشرية المدربة والمؤهلة.

_ تكييف التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مع مستلزمات المتغيرات المعاصرة ، لمواجهة التحديات التي يفرضها العصر وفي مقدمتها العولمة .

_ ترتيب الأولويات في البحوث العلمية بما يخدم المجتمع والتنمية مع مراعاة لقدرات الجزائر واحتياجاتها في إنتاج المعارف العلمية والبحوث لاسيما التطبيقية.

_ فتح المنافسة العلمية محليا بين الباحثين الجزائريين وعالميا بين الدول المتقدمة ؛ لنقل الخبرات الأجنبية والأخذ بالأساليب

المستحدثة في التدريس والتقويم والتكوين بما يتماشى مع المعطيات المحلية والعالمية.

_ إعادة النظر في التخصصات الدراسية المطروحة مع تعديلات على بعض المسالك التعليمية ؛ لتحقيق الملاءمة بين التكوين والتشغيل.

_ العمل على تأهيل الطالب المبدع بالتوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني.

_ توفير ميزانية مناسبة للتعليم والبحث العلمي، بالتمويل الحكومي والقطاع الخاص مع مخابر جامعية منفتحة على المحيط الاقتصادي في فائدة متبادلة بينهما.

_ كسر الفجوة القائمة بين أصحاب القرار والباحثين، وبين المجتمع والمؤسسات الاقتصادية، بتطوير آليات التواصل بينهم.

- _ ضرورة سعي الجزائر؛ لجذب الباحثين من داخل الوطن وخارجه مع خلق بيئة مشجعة لهم .
- توجيه الباحثين و طلبة الدراسات العليا على الخصوص نحو الدراسات والبحوث التطبيقية.
- توفير البيانات والمعطيات اللازمة عن جميع القطاعات(بنك المعلومات) ؛ لتحديد حاجيات القطاع الاقتصادي والاجتماعي ومن ثمة إدماج الطلبة المتكويين في المحيط الاقتصادي والاجتماعي كل حسب تخصصه.
- _ تشجيع الترجمة مع التنسيق بين هيئاتها والعمل على نشر المعرفة العلمية وإشاعتها بين الجامعات وشرائح المجتمع
- _ توفر الإرادة الجماعية من كل الفاعلين في قطاع التعليم والبحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية للدفع بوتيرة الإنتاج.
- _ إنشاء خلايا الجودة على مستوى كل مؤسسة كصلة وصل بين الطلبة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي
- _ تنظيم ندوات علمية ومعارض وملتقيات و ورشات لبعث خلق وإنشاء المؤسسات لغرض التفاعل مباشرة مع المهنيين.
- _ المصادر والمراجع:

1. _ بلحسين، ح. الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة والمدرسين، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، إصدار كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: (2008)، جامعة الجزائر.
2. _ تقرير اليونسكو للعلوم، (UNESCO) ، منشورات اليونسكو ، منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، صدر عام 2015
3. _ الإستراتيجية العربية للبحث العلمي و التكنولوجي و الابتكار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مطبعة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، مارس 2017، العدد: 004_007_2017
4. _ تومي، ح، الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي والإخفاق الكيفي، من مجلة دراسات اجتماعية، العدد 05: 2011
5. معتوق، ج ؛ قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر ، المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة ؛ جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة.
6. نوفل، محمد نبيل، تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، مجلة التربية، 1990، ع51
7. أبو ملحم ، أحمد ، أزمة التعليم العالي، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، الفكر العربي، بيروت ، معهد الانتماء العربي، 1999، ع98
8. راضية بوزيان ، إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي ؛ دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري ، الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي
9. World Bank, World Development Indicators 2015, Washington, 2015, Table 5.13.
10. World Intellectual Property Organization.(WIPO), 2015:148(

الكفاءات الاجتماعية اللازمة للأستاذ الجامعي لتجسيد المسؤولية المجتمعية

The social competencies necessary for a university professor to embody social responsibility

د. حيواني كريمة --- جامعة أم البواقي (الجزائر): karimahiouani@gmail.com

د. نصراوي صباح --- جامعة أم البواقي (الجزائر): sabahnesraoui@gmail.com

Abstract:

In our time, the university has become one of the basic components of the modern state. It is due to it the responsibility of transferring society to its advancement by providing it with qualified manpower. In addition, the role of the university has extended to dealing with problems and challenges facing society.

The professor's social responsibility means the tasks and duties that he should perform for the benefit of his community inside and outside the university, through the activities and programs he practices in the areas of social responsibility, which require that he have a set of social skills to carry out. From this point of view, our current study came to shed light on the most important of these Skills and this through the following question:

What are the social competencies necessary for a university professor to enable him to embody social responsibility?

Keywords:

a university professor social competencies social responsibility

ملخص:

أصبحت الجامعة في عصرنا الراهن أحد المقومات الأساسية للدولة العصرية، فإليها ترجع مسؤولية نقل المجتمع وصولاً به إلى الرقي من خلال تزويدها له باليد العاملة المؤهلة، إضافة إلى أن دور الجامعة قد امتد إلى التعامل مع المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع

المسؤولية الاجتماعية للأستاذ تعني المهام والواجبات التي ينبغي أن يؤديها لمصلحة مجتمعه داخل الجامعة وخارجها، من خلال ما يمارسه من أنشطة وبرامج تتعلق بمجالات المسؤولية الاجتماعية، والتي تتطلب أن تتوافر لديه مجموعة من المهارات الاجتماعية للقيام بها ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا الحالية لتسليط الضوء على أهم هذه المهارات وهذا من خلال التساؤل التالي:

- ما هي الكفاءات الاجتماعية اللازمة للأستاذ الجامعة لتمكينه من أجل تجسيد المسؤولية المجتمعية

الكلمات المفتاحية:

الكفاءات الاجتماعية للأستاذ الجامعي المسؤولية المجتمعية

1- إشكالية الدراسة:

أصبحت الجامعة في عصرنا الراهن أحد المقومات الأساسية للدولة العصرية، فإليها ترجع مسؤولية نقل المجتمع وصولاً به إلى الرقي من خلال تزويدها له باليد العاملة المؤهلة، إضافة إلى أن دور الجامعة قد امتد إلى التعامل مع المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، وكذا التنبؤ والاستشراف بتلك التحديات في المستقبل واقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة للتصدي لها (فاروق عبده فلية، 2005، ص: 37). كل ذلك من باب المسؤولية المجتمعية التي أضحت لصيقة بمهام الجامعة التقليدية من منطلق أنه بات لزاماً على الجامعة تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه، إجتماعية الجامعة، هذا المفهوم الذي ظهر سنة 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يمكن تعريفه بأنه التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، أو أنه المسؤولية التي تتحملها المنظمات تجاه المجتمع بما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون. وبصورة لا تضر بقيام المنظمة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها (يوسف ذياب، دس، ص: 8).

وتحقيق الجامعة لهذا الهدف المتمثل في خدمة المجتمع يتطلب توافرها على مجموعة من المهارات المؤهلة للقيام بذلك، والتي من بينها بل وعلى رأسها نجد الأستاذ الجامعي، هذا الأخير الذي يعتبر المحرك للعملية التكوينية والقادر على تجسيد الأهداف الاجتماعية المسطرة للجامعة من خلال قيامه بالعديد من الأدوار التي لا يمكن أن تكون ثابتة، وإنما تتغير بتغير حاجات الجامعة النابعة من متطلبات المجتمع. المسؤولية الاجتماعية للأستاذ تعني المهام والواجبات التي ينبغي أن يؤديها لمصلحة مجتمعه داخل الجامعة وخارجها، من خلال ما يمارسه من أنشطة وبرامج تتعلق بمجالات المسؤولية الاجتماعية، والتي تتطلب أن تتوافر لديه مجموعة من المهارات الاجتماعية للقيام بها ومن هذا المنطلق جاءت دراساتنا الحالية لتسليط الضوء على أهم هذه المهارات وهذا من خلال التساؤل التالي:

- ما هي الكفاءات الاجتماعية اللازمة للأستاذ الجامعة لتمكينه من أجل تجسيد المسؤولية المجتمعية؟

2. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم الكفاءات الاجتماعية الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي من أجل تجسيد المسؤولية المجتمعية.
- تحديد المتطلبات الاجتماعية لمنصب الأستاذ الجامعي من أجل تحقيق المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الجامعية الجزائرية

3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة التي يجب أن تعطى لموضوع المهارات الاجتماعية للأساتذة الجامعي، والتي تأكدت من خلال نتائج البحوث والدراسات الكثيرة التي تكشف عن الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها توفر هذه النوع من الكفاءات عند الأساتذة، وبشكل عام يمكن توضيح أهمية هذه الدراسة:

- الاعتماد على تلك الكفاءات كمعايير ومتطلبات من أجل الانتقاء الجيد.

- نظرا لزيادة الطلب على توظيف أساتذة للتدريس في الجامعة، فإن نتائج هذه الدراسة قد يكون لها أثر عملي فيما يتعلق باختيار الأستاذ الجامعي ذي الخصائص المطلوب في المستقبل.

4. التعاريف الإجرائية لأهم مفاهيم الدراسة:

تمت العناية في هذا العنصر بتوضيح التعريف الاجرائي لأهم المفاهيم التي تتضمنها الدراسة،

- الأستاذ الجامعي إجرائيا:

في هذا البحث يشير مصطلح الأستاذ الجامعي إجرائيا إلى: الموظف الذي يعمل بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بالجامعة قاصدي مرباح ورقلة والعربي بن مهدي أم البواقي، الذي تتوفر فيه مجموعة من المهارات الاجتماعية التي تأهله لأداء مهمة من مهامه الا وهي خدمة المجتمع.

5. الإطار النظري للدراسة:

تعريف المسؤولية المجتمعية:

وردت تعريفات كثيرة للمسؤولية المجتمعية، لكنها تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، حيث عرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها الارتباط بمدى مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم بالاعتماد على أنفسهم.

ويرى (الغالي و العامري) إلى المسؤولية المجتمعية بأنها: عقد بين المؤسسة والمجتمع تلتزم بموجبه المؤسسة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته وينظر لها على أنها إلزام من قبل المؤسسة تجاه المجتمع التي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق الكثير من فرص العمل وحل الكثير من المشاكل (المواصلات، الإسكان، الصحة) وغيرها من الخدمات. (خضر هلولو، 2013، ص 25)

مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات:

هو مفهوم نابع في الأصل من مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات (Corporate Social Responsibility) ولذلك فلا تختلف المسؤولية المجتمعية للجامعات عن الإطار العام للمسؤولية المجتمعية للمنظمات الأخرى (الإنتاجية) وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة تحديد تعريف شامل ينطبق أيضا على المسؤولية المجتمعية للجامعات وشأنها في ذلك شأن كل المفاهيم في العلوم ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات: الاجتماعية كما يلي:

_ مسؤولية الجامعة في الدعوة إلى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الإلتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.

_ وتعرف بأنها التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك للقائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال.
_ وتعرف على أنها سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسؤولة للآثار التربوية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

_ تعرف بأنها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء الجامعة لمسؤوليتها تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية الاجتماعية. (الحاجي محمد، 2017، ص 532-533)
أهمية المسؤولية المجتمعية:

وتكمن أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة في النقاط التالية:

1. تحسين سمعة الجامعة فمن خلال برامج المسؤولية المجتمعية تضمن الجامعة إلى حد كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارستها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها.
2. جذب العاملين المميزين والاحتفاظ بهم حيث تسهم المسؤولية المجتمعية في توجيه اهتمام أكبر نحو قضايا رأس المال البشري فالممارسات والأنشطة الخاصة يتحقق عدالة الأجور وخلق بيئة آمنة وإتاحة فرص التدريب.
3. رفع القدرة المؤسسية وتحقيق التميز.
4. تطوير المناخ التنظيمي بالجامعة مما يؤدي إلى إشاعة روح التعاون والترابط بين جميع أفراد الأطراف في المنظمة.
5. تحسين الأداء المالي للجامعة.
6. دعم تكافؤ الفرص والمساواة ومراعاة التوازن بين الحياة العملية والحياة الأسرية للعاملين وتحسين قدراتهم ومهاراتهم الذاتية والمهنية (العدل بين الموظفين وإشاعة روح الفريق الواحد).
7. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع والارتقاء بالتنمية وحاجات المجتمع والعمل على توفيرها والتكيف معها (سميرة حسن الحاجي، 2018: 434).

- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

أ- البعد الإقتصادي: يشير إلى الإلتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية ، ومنع الرشوة والفساد وحماية حقوق المستهلك والإستثمار الأخلاقي وضمن هذا السياق على الجامعات أن

تقوم بتبني مبادئ المسائلة والشفافية والسلوك الاخلاقي وتطبيقها واحترام الأطراف المعنية .

ب- البعد الاجتماعي: كان ينظر للمسؤولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة و المجتمع، تلزم بموجبة الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام. ولكن الوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية المجتمعية للجامعات في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة ويرجع هذا بالأساس إلى أمرين: الأول يتمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتباين بل وتتناقض، والثاني وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الجامعات وبين ما هو مقدم بشكل حقيقي.

ج- البعد البيئي: لا بد للجامعات أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من المواد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا في تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد وعلمها أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها.

ومن الواضح مما سبق أن هذه الأبعاد شاملة كما أنها تتكامل مع بعضها البعض (فخري محمود، 2016، ص ص 412-413).

صفات الشخص المسؤول اجتماعيا:

استطاع (جف وآخرون Jeff) تحديد صفات الشخص المسؤول اجتماعيا، بأنه: ذلك الشخص الذي لديه الاستعداد والرغبة بأن يتقبل نتائج سلوكه وأن يكون جديرا بالثقة والاعتماد عليه من قبل الآخرين، والشعور بالالتزام نحو أفراد جماعته، وليس بالضرورة أن يكون المسؤول اجتماعيا قائدا في جماعته، أو ذكائه أعلى من المتوسط. ولكن لديه الشعور بالالتزام نحو جماعته والآخرين ويمكن الاعتماد عليه والثقة به(رشاد موسى، 1987، ص 357).

عوامل نجاح المسؤولية المجتمعية:

يرتبط نجاح أي مؤسسة في تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، بالعديد من العوامل المرتبطة بالرؤية والتنظيم وهي كالتالي:

- ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية المجتمعية نحو المجتمع.
- قيام المؤسسات بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها.
- قيام المؤسسات بتخصيص مسؤول متفرغ لهذا النشاط وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة
- الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلا.
- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية.
- حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز أثناء قيام المؤسسات بنشاطها، وتتمثل هذه الجوانب في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل. (عرابة، بن داوية، 2012، ص 6)

6. الدراسة الميدانية وإجراءاتها:

1. المنهج المتبع في الدراسة: المنهج الملائم لطبيعة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة هو المنهج الوصفي.

2. عينة الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على عينة قصدية، وتم تحقيق ذلك من خلال اختيار مجموعة من الأساتذة الخبراء ممن لهم خبرة تساوي أو تفوق 10 سنوات في مجال التدريس الجامعي، يشهد لهم أن لهم علاقات اجتماعية حسنة. أما عدد العينة المفضل، فقد اقترح فليشمان في دليل استخدام استبيان تحليل العمل للكفاءات الاجتماعية عدد من 10 إلى 30 خبيراً كأكبر تقدير.

3. أداة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استبيان تحليل العمل لفليشمان (F-JAS2) صمم هذا الاستبيان لتحديد الكفاءات الاجتماعية، ثم طبق على عينة من الأساتذة الخبراء.

1. وصف استبيان (F-JAS2): يتكون الاستبيان من:

- كراسة: تحتوي على واحد وعشرون كفاءة ونجد بكل ورقة المهارة وتعريفها بالإضافة إلى سلم التنقيط يحدد أعلى وأدنى مستوى، ويتدرج هذا السلم من 1 إلى 7.
 - ورقة التقييم: وتستعمل للتنقيط من طرف المقيم أو الأستاذ الخبير. بعد التعرف على الكفاءة من خلال تعريف الموجود في الكراسة، يحدد الخبير مستوى المهارة تبعاً لمستوى توفرها في هذا المنصب على سلم من 1 إلى 7
 - استمارة التلخيص أو الحوصلة: وتنقل فيها كل التقييمات والتي وضعها المقيم و تملأ من طرف المحلل أو أخصائي العمل.
 - دليل الاستعمال: ونجد به كل المعلومات المتعلقة بالاستبيان.
 - المقيمين: إن المقيم أو الخبير لمركز العمل هو أساساً الشخص ذو الخبرة أو الممارسين في هذا المركز، مستوى اللغة مقبول أو رؤساء أو العمال الذين سبق وأن مارسوا هذا المركز. وفي هذه الدراسة فإن المقيم هو الأستاذ الخبير ذو الخبرة المهنية تساوي أو تفوق 10 سنوات.
- إن الحد الأدنى المقبول هو 10 أفراد وللحصول على تقديرات جيدة من الأحسن استعمال عينة من المقيمين تتراوح بين 20 أو 30 فرد.

3. التصحيح والحصول على البروفيل:

باستعمال استمارة الحوصلة لتجميع التقييم الفردي وبالنسبة لكل كفاءة نقوم بحساب المتوسط الحسابي للنتائج من مجموع قيم تقييم الخبراء. مع العلم أنه يقوم على البحث على درجة اتفاق المقيمين حول الخاصية والمدرسة.

تعتبر الكفاءة مهمة بالنسبة للمركز المدروس عندما يكون متوسطها الحسابي X يساوي أو يفوق 4، كما

نحسب التشتت عن طريق الانحراف المعياري عن المتوسط في كل كفاءة، لمعرفة مستوى التقارب.

4. إجراء الدراسة الاستطلاعية:

.عينة الدراسة الاستطلاعية:

اشتملت عينة الدراسة الاستطلاعية على مجموعة من أساتذة التعليم الجامعي، قوامها (38) أستاذة(ة) تم اختيارهم من بين الأساتذة الذين تتوفر فيهم خبرة 10 سنوات، والذين يتوزعون على كليتي العلوم الإنسانية والاجتماعية.

5. التحقق من الخصائص السيكومترية لاستبيان تحليل العمل:

بعد تحديد استجابة الأساتذة ، تم جمع الاستبيان وتفريغ البيانات من أجل التأكد من الخصائص السيكومترية :

1. صدق الاستبيان:

تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال مجموعة من الإجراءات وهي: صدق الترجمة والصدق التكويني الفرضي.

صدق التكوين الفرضي:

تم التحقق من التكوين الفرضي للاستبيان بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل كفاءة من الكفاءات

و فيما بينها ومع الدرجة الكلية، وذلك بواسطة معامل بيرسون، و باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS إصدار 20، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين كل كفاءات والدرجة الكلية.

جدول رقم (01): يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل كفاءة و الدرجة الكلية

الدرجة الكلية	الكفاءة	الدرجة الكلية	الكفاءة
0,859**	الثقة بالنفس في المواقف الإجتماعية	0,566**	اللباقة
0,768**	الحس البيداغوجي	0,744**	مرونة السلوك
0,667**	التحقيق اللفظي	0,694**	الحس التنظيمي
0,713**	تحقيق الذات	0,826**	الصدق
0,802**	الإنتفاع على التجارب	0,769**	توكيد الذات
0,620**	الإستقلالية	0,539**	التفاوض
0,752**	المثابرة	0,674**	الإقناع
0,617**	مقاومة الأحكام المسبقة	0,769**	الاجتماعية
0,764**	التبرير الشفوي	0,584**	الإمتثال الإجتماعي
0,689**	العزيمة	0,660**	الذكاء الموقفي
1.00	الدرجة الكلية	0,706**	التحكم في الذات

يتضح من الجدول رقم (01) أن معاملات ارتباط كفاءات الاستبيان (FJAS-2) و الدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط (0.539) فيما كان الحد الأعلى (0.859). وهذا ما يدل على وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بين الكفاءات و الدرجة الكلية. وعليه فإن جميع الكفاءات متسقة داخليا مع الدرجة الكلية التي تنتهي إليها مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لكفاءات الاستبيان.

2. لثبات الأداة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) تم استخدام معادلة ألفا لكرونباخ Alpha Cronbach's للتأكد من ثبات أداة البحث على عينة مكونة من (38)، تم حساب معامل ألفا للاستبيان فوجد أن المعامل (0.984) وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات .

6. إجراء الدراسة الأساسية:

حدود الدراسة:

تحدد حدود الدراسة الحالية بالحدود التالية:

الحدود الموضوعية: تتحدد بالكفاءات الاجتماعية للأساتذة.

الحدود البشرية: وشملت عينة قصدية مكونة من (30) الاساتذة العاملين بكلية العلوم الاجتماعية والانسانية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفصل الثاني من السنة الدراسية 2018/2017 خلال الفترة الممتدة من 10 مارس إلى 26 أبريل 2018
2. عينة الدراسة الأساسية:

تم اختيار 30 أستاذ (ة) من المجتمع الأصلي أي ما يقدر بـ (12%)، وقد تم اختيار هذا العدد بالذات كما نص عليه بروتوكول تطبيق الاستبيان حيث أقر على أن يكون عدد أفراد عينة التطبيق 10 كأقل تقدير و 30 كأعلى تقدير، لهذا ارتأت الباحثتان اختيار أكبر تقدير كي تكون نتائج البحث أكثر موثوقية من أجل تعميمها،

7. عرض وتحليل وتفسير النتائج:

وفيما يلي عرض النتائج التي تم التوصل إليها وتحليلها وتفسيرها في ضوء الدراسات السابقة وقد نص التساؤل

على الآتي: ما هي الكفاءات الاجتماعية اللازمة للأستاذ الجامعة لتمكينه من أجل تجسيد المسؤولية المجتمعية؟

وللإجابة على التساؤل تم استخراج نسبة الاتفاق العام وكذلك حساب التكرارات والنسب المئوية حسب بدائل الاستبيان لكل كفاءة من الكفاءات الاجتماعية .

والجدول الموالي يبين آراء الأساتذة الخبراء حول كل كفاءة من الكفاءات، بالإضافة إلى المتوسط العام والذي يمثل المتوسط الحسابي العام لاستجابات الأساتذة على أداة الدراسة.

يتضح وجود تقارب في الكفاءات حسب آراء الخبراء، وهو ما يظهر أن جميع كفاءات الاستبيان هي كفاءات مقبولة من طرف عينة الخبراء ما عدا كفاءة الاقناع، حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي للكفاءات المقبولة بين (4.9) و(6.13) والتي تمثل نسبة اتفاق عام بين (70%) و(87.57%) وهو مجال متقارب يمثل فروق قدرها 1.23 من قيمة المتوسطات الحسابية وفروق في النسبة قدرها (17.57%) بين أعلى قيمة وأقل قيمة من استجابات عينة الخبراء، وقد تم قبول الكفاءات التي كانت نسبة الاتفاق العام لها تساوي أو تفوق (57.14%)، و التي تقابلها قيمة متوسط حسابي تساوي أو تفوق (4)، وعلى هذا الأساس تم قبول 20 كفاءة من أصل 21، والتي سيتم التطرق إليها في العرض التالي:

ومن خلال نفس الجدول يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي لمجموع الاستبيان بلغ (5.42) والتي تمثل نسبة (77.43%) من الاتفاق العام، فهذه النسبة هي نسبة مرتفعة و تنتمي إلى المجال المقبول، وهي تعبر عن موافقة الخبراء على أن هذه الكفاءات هي أهم الكفاءات الاجتماعية الضرورية للأستاذ من أجل تجسيد المسؤولية المجتمعية والمتمثلة في: الصدق، الحس البيداغوجي، الثقة بالنفس في الموافق الاجتماعية، المثابرة، اللباقة، تحقيق الذات، الذكاء الموقفي، الحس التنظيمي، مرونة السلوك، التعبير

الشفوي، الاجتماعية، العزيمة، مقاومة الأحكام المسبقة، الانفتاح على التجارب، تأكيد الذات، التحكم في الذات، الامتثال الاجتماعي، الاستقلالية، التحقيق اللفظي، التفاوض، تعتبر كفاءات مقبولة يمكن أن تمثل الملمح الاجتماعي للأستاذ الجامعي الذي يدرس بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

و يتضح من الجدول رقم (03) أن كفاءة الصدق قد حازت على أعلى نسبة اتفاق عام بلغت(87.57%)

ويمكن تفسير هذه النتيجة بمدى إدراك عينة الخبراء بما يمكن أن تحققه هذه الكفاءة، وكذا ضرورتها في مسارهم المهني، حيث اعتبروها أهم الكفاءات الاجتماعية، لذلك فإن أهمية هذه الكفاءة تكمن في قدرتهم على التحلي بالثقة والمسؤولية تجاه طلبته وزملائه وكل الأشخاص المحيطين به في مجاله المهني، بالإضافة إلى تحليهم بسلوك مهني صادق والأمانة العلمية، والانضباط والوعي المهني وتنفيذه لكل الالتزامات المهنية المنتظرة منه في محيطه المهني. ثم جاءت كفاءة الحس البيداغوجي في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها (85.71%)، تكمن أهمية هذه الكفاءة في قدرة الأستاذ على مساعدة الطلبة لتطوير مواهبهم وكفاءاتهم، وهذا من خلال إعطاء توجيهات، وإبداء آراء حول مواضيع تهم الطلبة. وتقديم مساعدات شخصية قصد تطوير قدراتهم. ثم ثالث كفاءة كانت الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية حيث بلغت نسبة (83.71%)، هذا ما يفسر أهمية كفاءة الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية وأثرها على الأداء التدريسي للأستاذ، وتكمن هذه الثقة الاجتماعية بالنفس من خلال التفاعل مع الطلبة والزملاء ومشاركتهم، بطريقة تثير اهتمامهم وتجعلهم يشعرون بأهميتهم وبأن هناك من يستمع إليهم، وهذا من أجل ضمان التواصل وإنجاح العملية الاتصالية وتحقيق ما ترمي إليه.

حازت كفاءة المثابرة على رابع أعلى نسبة من الاتفاق العام بين الخبراء حيث بلغت نسبتها (81.43%)، يمكن تحديد أهمية كفاءة المثابرة والتي من خلالها يصبح الأستاذ قادرا على الصمود والحفاظ على مستوى عال من المجهود إلى غاية الانجاز التام لكل المهام المنوطة به، بالإضافة إلى حفاظه على طاقته الذهنية الكافية لأداء مهامه لمدة طويلة، وإصراره على إكمال الطريق رغم كل ما واجهه من صعاب، وتحدي كل ما يعيقه ويمنعه من إكمال الطريق.

في حين حازت كفاءة اللباقة على خامس أعلى نسبة من الاتفاق العام بين الأساتذة الخبراء حيث بلغت نسبة (80.86%)، وتمثل أهمية كفاءة اللباقة في محبة الأستاذ من قبل طلبته وزملائه، وفي خدمتهم لتحسين الأداء من خلال عمله معهم، وهذه القدرة تبين مدى درجة السلوك الحسن لديه. و أن يكون ودودا وجذابا لطلبه.

كما حازت كفاءة تحقيق الذات على سادس أعلى نسبة من الاتفاق العام بين الخبراء حيث بلغت نسبتها (80%).

لذلك فإن الأهمية التي اكتسبتها هذه الكفاءة تتضح من خلال رسم وتحديد الأستاذ لمساره الوظيفي والحياتي، وفق معايير عالية من أجل الحصول على أحسن النتائج الممكنة في العمل، كبلوغ مناصب

أكاديمية أو ادارية مرموقة. وهذا عن طريق تقديم مجهودات إضافية لبلوغ الأهداف المحفزة على المستوى الشخصي.

وجاءت كفاءة الذكاء الموقفي في المرتبة سابعة بنسبة اتفاق عام بلغت (78.57%) وتكمن أهمية هذه الكفاءة في كونها القدرة الكامنة التي يجب أن يتحلى بها الأستاذ فهي تساعده في التعامل مع المواقف الاجتماعية التي تعترضه بذكاء وحكمة، واحترام آراء طلبته وأحاسيسهم من خلال تحليل تلك المواقف والعواقب الناتجة عن تصرفاتهم بدقة.

أما في المرتبة الثامنة جاءت كفاءة الحس التنظيمي بنسبة تقدر ب: (78.14%)، وتتجلى أهمية كفاءة الحس التنظيمي التي على أساسها يستطيع الأستاذ تنظيم الأنشطة التعليمية، ويضع جدول أعمال لسيرورة المجالس والفرق العلمية وفق خطط وبدائل للأحداث الطارئة والتغيرات المحتمل حدوثها، هذا ما يؤدي إلى تسيير وإدارة الوقت والوسائل بطريقة فعالة.

حازت كفاءة مرونة السلوك على تاسع أعلى نسبة من الاتفاق العام بين الخبراء حيث بلغت نسبتها (78%)، لذلك فإن الأهمية التي اكتسبتها هذه الكفاءة تكمن في قدرة الأستاذ على تغيير حالته الذهنية بتغير المواقف التعليمية أو الاجتماعية التي تعترضه، وتتجسد التلقائية كنوع من المرونة في السلوك عند الأستاذ في إعطائه عدد من الأفكار المتنوعة التي ترتبط بمواقف حياتية محددة، والتكيفية في توصله إلى حل مشكلات أو مواقف في ضوء التغذية الراجعة التي تأتي من ذلك الموقف، وإظهاره الاستعداد والرغبة والإرادة لحسن التعامل مع كل التغيرات المحتمل حدوثها من طرف الآخرين. إن مرونة السلوك في العمل تجعل الحياة أكثر سهولة وذات إنتاجية أكبر.

وفي المرتبة العاشرة كفاءة التبرير الشفوي قد حازت على أعلى نسبة اتفاق عام بلغت (77.14%) لذلك فإن أهمية هذه الكفاءة تكمن في كونها تسمح للأستاذ باستخدام الحجج المنطقية والعقلانية للدفاع عن أفكاره بطريقة لفظية، والابتعاد عن المظاهر العاطفية مثل الحماس والاندفاع.

وقد حازت كفاءة كفاءة الاجتماعية والعزيمة على المرتبة الحادية عشر كأعلى نسبة من الاتفاق العام بين الخبراء حيث بلغت نسبتهما (76.57%)، ويمكن تفسير أهمية كفاءة الاجتماعية من خلال قدرة الأستاذ على الانفتاح والتواصل في المواقف الاجتماعية، وإبداء الرغبة في خلق علاقات مع الزملاء والطلبة، وهذا من أجل تسهيل العملية الاتصالية وبالتالي انجاح العملية التعليمية، تدارك كل الفجوات الممكن حدوثها عن طريق التغذية الراجعة، وتدارك بعض الأخطاء الممكن حدوثها عن طريق الفهم الخاطئ، أو عن طريق ضعف الترجمة للمفاهيم والتعليمات، إذا فهي القدرة على الانفتاح والتواصل في المواقف البيداغوجية. وتظهر أهمية كفاءة العزيمة في بعث النشاط والدافع واسترجاع الحماس بعد عدة اخفاقات وتعثرات بشكل سريع وهذا بعد عدة مواقف محبطة.

أما كفاءة مقاومة الأحكام المسبقة حازت على المرتبة الثالثة عشر كأعلى نسبة من الاتفاق العام بين الخبراء حيث بلغت نسبتهما (75.57%)، وتظهر أهميتها عند الأستاذ من خلال الابتعاد وتجنب هذه الصفة

لأنها تجحف من حق الطالب، وتقوم على خلق توتر في العلاقة بين الأستاذ و الطالب، و للتخلص من هذه الصفة يجب أن يعطي الآخر فرصة و مجالاً أوسع، وأن يتمهل قليلاً قبل التسرع في الحكم عليه، بأنه وإن أحس في داخلك بشيء من هذه الأحكام تجاهه، أن لا يتعامل معه مباشرة و فقها، بل يتمهل و يسمح له بفرصة ليبر فيها فعله أو التصرف الذي قام به.

أما المرتبة الرابعة عشر فقد كانت مناصفة بين كفاءة تأكيد الذات و كفاءة التحكم في الذات و كفاءة الإنفتاح على التجارب من الاتفاق العام بين الأساتذة الخبراء حيث بلغت نسبة (74.29%)، و تمكن أهمية هذه الكفاءة من جهتين من جهة أن يتبادل الأستاذ الجامعي الخبرات و الأفكار مع طلابه و يقدم لهم معرفة علمية متممقة، إضافة إلى مهاراته في مجال البحث العلمي، فلأستاذ الجامعي دور كبير في تزويد الطلاب بالمعارف و الخبرات و المهارات التي يحتاجون إليها، بما يساعد على تفاعلهم مع البيئة الاجتماعية، و الارتقاء بها فكرياً و عملاً، و من الأدوار المهمة لأساتذة الجامعات دورهم في مجال البحث العلمي كل وفق تخصصه؛ حيث يؤدي هذا الدور إلى تنمية المعرفة العامة في المجتمع و تطويرها و حل العديد من القضايا و التناقضات الموجودة في المجتمع، و تطويرها، و من الجهة الأخرى أن يكون تفكيره متفتح على الأفكار أو الوضعيات و المواقف الجديدة مما يجعل تفكيره يتميز بسعة الأفق و تقبل الاختلافات التي من الممكن أن تصادفه من طلابه أو زملائه، و أن يكون كذلك أكثر تحملاً و شمولاً، و بابتعاده على النمطية في معالجة المعلومات، زيادة على ذلك الفضول الفكري و الإبداع، و القدرة على التفاعل مع الأفكار و الأنماط، و كذا انفتاحه على تجارب التعليم الدولية عبر الزيارات و الجولات، لأن ذلك يتيح له الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال تخصصه، خاصة فيما يتعلق بالمناهج و طرق التدريس الحديثة، فضلاً عن أن العديد من المؤسسات التعليمية العالمية تطبق أحدث الاستراتيجيات في مجال التعليم، و توظف التكنولوجيا المتطورة للارتقاء بمخرجاته المختلفة. هذا ما يساعد على توفير نظام تعليمي رفيع المستوى، يربط الطالب بمجتمع المعرفة، و يمكنه من لغة العصر و أدوات التكنولوجيا الحديثة.

و ما يفسر أهمية كفاءة تأكيد الذات التي تسمح بالتعبير عن المشاعر و المواقف و الآراء و المعتقدات و الأفكار بكل أريحية، هذا ما يتناسب مع طبيعة التدريس بالمرحلة الجامعية القائم على الحوار و المناقشة و الانفتاح الذهني، و من خلالها يتيح الأستاذ الجامعي الفرص للطلبة حتى يعبروا عن مشاعرهم و مواقفهم، و أن يتقبل نقد الطلاب لأسلوبه في التدريس، و تعزيز مشاعر الحب المتبادل بينه و بين طلابه و هذا ما يتطلب درجة عالية من السلوك التوكيدي و المبادرة، و أن يلتزم بموعد محاضراته و لا يغيرها إلا بالتفاهم مع الطلاب، كون التزام الأستاذ بالمواعيد يجعل منه قدوة حسنة لطلابه تستحق الاحترام، يرشد طلابه إلى بث شكواهم إلى الجهات المسؤولة بالجامعة هذا ما يشجع على مساندة الطالب لتحقيق مطالبه، و هذا يعكس مدى تعاون و تعاطف الأستاذ الجامعي مع طلابه.

و تتجسد أهمية هذه الكفاءة في قدرة الأستاذ على السيطرة على مشاعره، و الابتعاد عن الاندفاع و كبت التصرفات السلبية عندما يثار أو يواجه بالمعارضة أو العداوة من الآخرين، أو عندما يعمل في ظروف متأزمة،

و التخطيط لمستقبله بشكل جيد، ولذلك عليه الابتعاد كلياً على الانفعالات، و عن كل ما يتسبب في اهدار جهده ووقته، بالإضافة إلى أن يكون الأستاذ قادراً على مقاومة كافة الإغراءات التي تهدر وقته، و تشغله عن مهامه، و الواجبات الأساسية المطلوبة منه، وأن يبادر بتغيير السلوكات، و العادات الغير مستحبة حتى لا تضر بمصلحته.

إذا الأستاذ الناجح هو الذي يعرف كيف يواجه المواقف الحرجة بروية و صبر و عقلانية و يستقبلها بصدر رحب، لأنه يتعامل مع أفراد تتنوع أهوائهم و رغباتهم و اهتماماتهم و طبائعهم، و أما مظاهر القلق و القنوط في معاملة الطلبة في دليل على الفشل و الإخفاق.

ومن خلال نفس الجدول يتضح أن كفاءة الإمتثال الإجتماعي حازت على المرتبة السابعة عشر كأعلى نسبة من الاتفاق العام بين الأساتذة الخبراء حيث بلغت نسبة (73.29%)، و على اثر هذه الكفاءة يعمل الأستاذ على التأثير في سلوك أفراد و دوافعهم وهذا من خلال توجيه سلوكاتهم ايجاباً أو سلباً، وفق مبدأ التعاهد الاجتماعي المتبادل، فهو يعطي نوعاً من الدعم الاجتماعي لمن يساير المعايير المسطرة في هذا الوسط، حيث من يعطي مساندة يعطيه الوسط تأييداً و إشباعاً أكبر ممن هو أقل مساندة و أكثر مغايرة، لذا يجب على الأستاذ أن تتماشى أفكاره و ثقافته المؤسسة الجامعية، و من الممكن أن تكون الجامعة وسطاً مناسباً لنمو المسؤولية المجتمعية عند أعضائها عندما توجه الضغوط و الأساليب المؤدية إلى المساندة نحو التأثير في عناصر المسؤولية المجتمعية الثلاثة: المعرفية، و الانفعالية، و العملية، أي الفهم و الاهتمام و المشاركة. إن هذه الكفاءة تنمي مهارة الاختيار الحرو و كذا الحس الأخلاقي بما يتعرض له من مقاومة أو قهر أو عقاب عندما يغير، أو مكافأة أو ثواب أو تشجيع عندما يساير، و من ثم يمكن القول إن الامتثال في الجماعة التربوية تسهم بدرجة كبيرة في النمو الأخلاقي للمتعلم من جهة التدريب على الاختيار و تنمية الحس الأخلاقي.

و حازت كفاءة الاستقلالية على المركز الثامن عشر كأعلى نسبة اتفاق عام بلغت (71.86%)، و يمكن تفسير هذه النتيجة بمدى أهمية كفاءة الاستقلالية و بما يمكن أن تحققه، فكلما كان الأستاذ مستقلاً في القيام بعمله كلما كان مسؤولاً عن جودته، حيث ينبغي على الجامعة أن تمنح فرصاً للأستاذ ليتمرن على التدبير الذاتي لأمره سواء على مستوى إدراكه لذاته و لمحيطه المادي و الاجتماعي و السيكولوجي أو على مستوى الأسلوب الذي يختاره لنفسه في التواصل و التفاوض و التكيف مع هذا المحيط. يقود الحس بالاستقلالية إلى ثقة أكثر بالذات و الرفع من فعالية قدرات الأستاذ و استعداد أكثر لمواجهة المواقف الاجتماعية، و القابلية لفهم العالم الذي يعيش فيه دون تبني بالضرورة المواقف و القيم السائدة و دون التقييد المفرط بالمعايير التي يفرضها المحيط و الحرية في اتخاذ القرارات، و بالتالي لا يكون دائماً في حاجة زائدة إلى إقرار و استحسان و رضا الآخرين، إذ يستعمل موارده الذاتية و تلك المتوفرة في المحيط بشكل جيد في بناء معارفه و قيمه و مواقفه، كما أنه مؤهل أكثر للانخراط بحيوية في تحسين و تطوير الوضعيات التي يوجد عليها، و نتيجة ذلك أنه سيحقق نجاحاً أكثر على المستوى المهني و يبدي تكيفاً جيداً على المستوى

الشخصي، إذ أن الجامعة التي تسعى إلى التطور والبقاء ينبغي أن تعتمد على مساهمة أساتذتها، غير أنه في واقع الممارسة البيداغوجية في جامعاتنا يبدو أنها ما زالت بعيدة عن الاهتمام بهذا الجانب، رغم أن الحديث عن الاستقلالية في أديباتنا التربوية قد ابتداءً منذ مدة، إذ أن هذه الممارسات ما زالت تنتهج، في غالب الأحيان، أساليب عتيقة تقوم على الامتثال والخضوع ورفض التعابير والأنشطة الذاتية، حيث تتمركز العملية التعليمية بكاملها على نقل معرفة جاهزة بأسلوب تغلب عليه الخطابة والتلقين، حيث يرسخ التبعية لهيمنة البرنامج الذي يتقيد بها الجميع.

إن الاستقلالية في هذا الإطار لا تسعى فقط إلى تسهيل سير نظام الإنتاج، ولكن تسعى أيضا إلى تعديل منطقته في اتجاه بناء نظام اجتماعي متوازن وحيوي.

كما جاءت كفاءة التحقيق اللفظي في المرتبة التاسعة عشر كأعلى نسبة من الاتفاق العام بين الخبراء حيث بلغت نسبتها (71.43%)، وتظهر أهمية هذه الكفاءة والتي من خلالها يستطيع الأستاذ جمع المعلومات العامة والملائمة والتي تخص مشكل ما، وهذا عن طريق المحادثة أو الحوار، ومن ثم تحليل تلك المعلومات تحليلا منطقيا وموضوعية من أجل البحث أو فهم وضعية أو موقف معين. وإن التقصير في هذه الكفاءة يؤدي إلى ضعف في العملية الاتصالية وبالتالي ضعف العملية التعليمية.

كما حازت كفاءة التفاوض على المرتبة عشرين كأعلى نسبة من الاتفاق العام بين الخبراء حيث بلغت نسبتها (70%)، وعليه يمكن القول أن أهمية هذه الكفاءة التي تعتبر عملية الحوار التي تحدث بين الأستاذ والذين تربطهم معه مصلحة أو نزاع مشترك، بهدف الوصول إلى اتفاق يساهم في تحقيق أهداف الطرفين العامة أو الشخصية، تمكن هذه الكفاءة الأستاذ من أن يكون لديه حس التفكير الإبداعي والحماس والثقة والقدرة على حل المشكلات وعملية إرضاء الحاجات عن طريق التوصل إلى حلول مع الآخرين، وهذا من أجل تنمية العلاقات بين الأساتذة والإدارة وعمداء الكليات ولكي تنجح عملية التفاوض وتحقق غاياتها يجب أن تتوفر على: مهارة الاستماع، الموضوعية، مهارات التواصل، التعبير عن الذات. وهذا من أجل جعل كل أطراف التفاوض قادرين على خلق البدائل للوصول إلى الاتفاق الذي يحقق الصالح العام وهو ما يجعل الطالب قادرا على اختيار وتقييم العرض الأفضل والأقرب إلى المنطق حيث أن هناك من يطلق على وصف علاقات العمل داخل الجامعة.

إن كفاءة التفاوض تنمي الاستقلالية والثقة في النفس لدى الطلبة، حيث أن الأستاذ يقوم فيها بدور المرشد والموجه والميسر والمنظم، وأن التفاوض يساعد الطلبة على اتقان المهارات التي يقوم بدراستها، إضافة إلى ضرورة العناية بالأنشطة والتدريبات والممارسات التطبيقية لتعميق خبرات الطلبة وتنمية قدراتهم على الإبداع، يجب على الأستاذ أن لا يستهين بشخصية أو أفكار الطرف الآخر وعدم التسرع في اتخاذ القرار.

في حين أن أقل نسبة اتفاق عام حازت عليها كفاءة الاقناع على بلغت (34.71%) وقد تم استبعاد هذه الكفاءة لأن متوسطها الحسابي أقل من (4) وهي أقل من القيمة التي على أساسها يتم قبولها، وعليه تم

رفض هذه الكفاءة واستبعادها من أهم المهارات الاجتماعية اللازمة للأستاذ الجامعي من أجل تجسيد المسؤولية المجتمعية.

وبناء على ما سبق فقد كان هناك اتفاق عام من طرف الأساتذة الخبراء على أن هذه الكفاءة ليست مهمة في الملح الاجتماعي للأستاذ الجامعي

8. خلاصة ومقترحات الدراسة:

انطلاقاً من التساؤل القائل "ما هي المهارات الاجتماعية اللازمة للأستاذ الجامعي لتمكينه من أجل تجسيد المسؤولية المجتمعية؟ توصلت الدراسة إلى أن هناك 20 كفاءة بإمكانها مساعدة الأستاذ من أجل قيامه مهامه على أكمل وجه، و بالتالي تجسيد المسؤولية المجتمعية، هذه الأخيرة التي تضمن للجامعات البقاء لأنه يؤثر على تماسك مجتمعيها، وذلك من خلال العمل الجماعي التعاوني المنسق والمتكامل، هذا بدوره يستوجب تزويدهم بالكفاءات التي يحتاجها تصميم وإدارة العمل الجديد وتنميتهم باستمرار من أجل مواجهة التغيرات المستقبلية المحتملة، وهذه الكفاءات هي: الصدق، الحس البيداغوجي، الثقة بالنفس في الموافق الاجتماعية، المثابرة، اللياقة، تحقيق الذات، الذكاء الوظيفي، الحس التنظيمي، مرونة السلوك، التبرير الشفوي، الاجتماعية، العزيمة، مقاومة الأحكام المسبقة، الانفتاح على التجارب، تأكيد الذات، التحكم في الذات، الامتثال الاجتماعي، الاستقلالية، التحقيق اللفظي، التفاوض، لذا أصبح من الضروري على الأستاذ توفير هذه الكفاءات فيه، كضرورة تفرضها عليه طبيعة المنصب وطبيعة المهام والأدوار التي يقوم بها.

وعليه فإن العلاقات الاجتماعية السليمة داخل المجتمع الجامعي ضرورة إنسانية وتربوية وإدارية، ستؤدي حتماً إلى توفير المناخ النفسي والتربوي لدى العاملين، مما يساعد على شحذ الهمم وزيادة الرغبة في العمل والعطاء وفي تذليل العقبات وحل المشكلات، ولتنمية العلاقات الاجتماعية داخل الجامعة يجب مراعاة رغبات الأساتذة وحاجاتهم ومتطلباتهم المختلفة، والتعامل معهم بعدالة وإنصاف، وعدم التحيز أو التعصب لفرد أو جماعة.

وللعلاقات الاجتماعية السليمة أثر كبير في الأداء التربوي للجامعة حيث يؤدي إلى تماسك المجتمع الجامعي وزيادة تلاحمه وترابطه وتماسكه وإلى إشعار الأساتذة بمسؤولياتهم التربوية والاجتماعية والأخلاقية، كما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للأساتذة وزيادة الدافعية والكفاءة الإنتاجية لديهم، مما ينعكس إيجاباً على تحصيل الطلبة وبالتالي تحقيق النجاح، وعلى العملية التعليمية برمتها، وبالخصوص على السمعة الخارجية للجامعة مع المجتمع المحلي.

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج يمكن تقديم مجموعة من المقترحات وهي:
من خلال نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحثان يمكن إجمال بعض التوصيات التي تعمل على تفعيل المسؤولية لدى الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية على النحو الآتي:

1. ضرورة عقد دورات تدريبية للأساتذة الجامعيين، لتنمية المهارات الاجتماعية لديهم.
2. فتح مراكز داخل الجامعة تهتم بالتواصل بين الاساتذة وأفراد المجتمع.

3. تشجيع الاساتذة الذين يتفاعلون مع قضايا المجتمع ومشكلاته.
4. زيادة الابحاث والدراسات التي تهتم بالتنمية المجتمعية.

قائمة المراجع:

1. إسلام عصام خضر هلولو (2013): دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " دراسة حالة - جامعة الأقصى"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. البكري، تامر ياسر. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية (ط1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
3. الحاجي محمد، سميرة حسن. (2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية (ع176) (ج2). جامعة الأزهر.
4. سميرة حسن الحاجي محمد (2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية بجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 186، ديسمبر.
5. عرابية، رايح، بن داوية، وهيبية. (2012). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية (عرض تجارب بعض الشركات العالمية). جامعة بشار. ندوة حول: منظمات الأعمال المسؤولية الاجتماعية.
6. فتحي بوخاري، (2020): المسؤولية المجتمعية للجامعات بين المفهوم والأبعاد، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، المجلد 8، العدد (4).
7. فخري محمود محمد ، مديحة. (2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة. العدد 80. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. ديسمبر
8. فيصل بن عبد الله الروسي، (2015): واقع المسؤولية الاجتماعية ومستوياتها لدى الشباب الجمعي، مجلة العلوم الإنسانية والمجتمع، العدد 17.
9. سمير المختار السيد كريمة. (2019)، واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بكلية التربية جامعة الزاوية ، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 53 ص: 156-136
10. رشاد علي عبدا لعزيز موسى ، (1987) سيكولوجية الفروق بين الجنسين ، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع ، القاهرة .

واقع التكوين الجامعي وإشكالية التوافق بين مخرجاته وسوق العمل

The reality of university training and the problem of compatibility
between its outputs and the labor market

د. بغو هواري -- جامعة أم البواقي (الجزائر): baghouhouari@yahoo.fr

Abstract:

Social responsibility is considered one of the university's tasks in addition to the task of teaching and scientific research. Among these tasks is its responsibility to build frameworks and competencies in quantity and quality in order to meet the needs of its social and economic environment. However, in return, the university and university training suffer from many problems that prevented achieving harmonization and compatibility between its outputs and the labor market. Consequently, the university must work to adapt to local and international changes and reduce the gap between its training outputs and the requirements of the labor market.

Key words:

University training, social responsibility, social and economic environment, labor market

ملخص:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد مهام الجامعة بالإضافة إلى مهمة التدريس والبحث العلمي، ويدخل ضمن هذه المهام مسؤوليتها في تكوين الإطارات والكفاءات كما ونوعا تلبية لحاجات محيطها الاجتماعي والاقتصادي، لكن بمقابل ذلك تعاني الجامعة والتكوين الجامعي من مشاكل عديدة حالت دون تحقيق المواءمة والتوافق بين مخرجاتها وسوق العمل، وبالتالي وجب على الجامعة أن تعمل على التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية وتقليص الفجوة القائمة بين مخرجاتها التكوينية وبين متطلبات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية:

التكوين الجامعي، المسؤولية الاجتماعية، المحيط الاجتماعي والاقتصادي، سوق العمل

مقدمة إشكالية:

تعتبر الجامعة الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، ويقاس تطور المجتمعات بمدى التطور العلمي والتكنولوجي، الذي تحققه في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى تطور التعليم العالي والجامعي لهذا البلد، نظرا لما تؤديه الجامعة من مهام متعددة، ذلك ان الجامعة كانت ولا تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، وخاصة ما يرتبط بتكوين رأس المال البشري المتميز بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة خدمة للاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة، التي يمكن للجامعة تحقيقها، من خلال القيام بوظائف رئيسية ثلاث اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة، وهي: التكوين الجامعي، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته (الإبراهيمي وعزي، 2019).

تنطلق الدراسة الحالية بالإقرار بان الجامعة تمثل أهم الوسائل والادوات المتاحة لدى الجهات الحكومية في تفعيل حراك تنمية العنصر البشري، وتطوير المعرفة في المجتمع. ومما لا شك فيه أن التعليم العالي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمحيط الإجتماعي والاقتصادي للجامعة، ومن ثمة كان لزاما على القائمين على السياسات التعليمية تبني إستراتيجيات تتماشى ومستجدات العصر بتبنيها لمعايير جودة تسمح لها بوضع نظام تعليمي يوازن بين الإمكانيات المادية والبشرية والآمال المعقودة عليها والمتمثلة في توفير أكبر قدر من الإطارات والكفاءات المناسبة لسوق العمل. هذه الإطارات التي من المفترض أن تكون مؤهلة ومكونة بالشكل الذي يسمح لها أن تندمج مع محيطها ومع سوق الشغل، والولوج إليه مسلحين بكل ما تقتضيه الحياة المهنية من مهارات وكفاءات معرفية وعملية وسلوكية بالنظر إلى ما يقع عليها من مسؤوليات لقيادة وتسيير المنظمات على اختلاف مجالاتها.

لكن الجامعات الجزائرية وبشهادة منتسبها من أساتذة وطلبة وإداريين تبقى عاجزة عن تبني سياسات تكوينية ناجعة ونوعية، نظرا للمشاكل العديدة التي تتخبط فيها، وعلى هذا الأساس سوف نحاول في ورقتنا هذه أن نجيب على بعض الأسئلة ونحاول في الأخير تقديم تصورات لحلحلة مشاكل الجامعة خاصة في ما تعلق بالانفصال الموجود بين التكوين الجامعي وسوق الشغل:

فما هي مشكلات الجامعة وما هو واقع التكوين فيها؟

وما هي العلاقة بين التكوين الجامعي وسوق العمل؟

ما هي التصورات والحلول المقترحة للمواءمة بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل؟

أولاً: التكوين الجامعي:

إن مفهومي التعليم العالي والتعليم الجامعي لهما نفس الدلالة ويعبر عن مفهوم محوري في هذا البحث وهو "التكوين الجامعي" الذي لقي جملة من التعاريف:

❖ "التكوين الجامعي هو الدراسة المتخصصة في الجامعات ترتبط بمادة التخصص وما يرتبط بها من مواد عكس التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي"

❖ التكوين الجامعي هو تعليم عالي وتأهيل لقوى بشرية عليا رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع بالدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا" (هارون، 2010)

❖ إن التعليم العالي هو عملية صناعة لأجيال المستقبل وان استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لان المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات (أبو الهلال وآخرون في: شرقي، 2008).

❖ يمكننا تعريف التكوين الجامعي كذلك على أنه " مجموعة النشاطات والأوضاع البيداغوجية ووسائل التدريس والتي تهدف إلى تسهيل وتشجيع إكتساب المعارف والمهارات والسلوكات للمشاركة في مهمة أو وظيفة"

❖ فالتكوين الجامعي هو ذلك النمط من التكوين الذي يعمل على تنمية رأس المال البشري من أجل إعداد الكفاءات والإطارات والقادة من أصحاب المهن الرفيعة في المجتمع، من أجل المشاركة في تطوير المجتمع وتنميته للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

إن عملية التكوين الجامعي لا بد أن تهتم بتطوير كفاءات الفرد والطالب وخبراته، من خلال مجموعة من العناصر المترابطة (برامج التكوين، الوسائل التعليمية والتدريس،...)، والتي تعنى بإعداده إعدادا جيدا يمكنه من مجابهة أعباء المهنة الموكلة إليه في إطار خدمة المجتمع (سوالي، 2015).

ثانيا. وظائف التكوين الجامعي:

أهم وظائف التكوين الجامعي نسردها فيما يلي:

1. وظيفة إنمائية تكوينية:

إن التعليم العالي يعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة إلى طاقات فعالة مستعدة للعبء، لنؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم العالي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في العملية الإنمائية (غربي وآخرون، 2002)

وإذا ألقينا الضوء على وظيفة التعليم العالي الإنمائية التكوينية لوجدنا أن أهميتها تكمن في:

✓ بناء وتكوين شخصية الطالب عن طريق تزويده بمعارف وخبرات تجعل منه فعالا في تخصصه بقدر يستجيب فيه لحاجاته.

✓ تنمية روح البحث العلمي من خلال تدريب العقل وتمينه بتحضير الطالب على الارتياح إلى المكتبات، حضور المسابقات الفكرية وممارسة النشاطات الثقافية لتنمية شخصيته تنمية متكاملة، واستثمارها أيضا في الكشف عن المبتكرين ورعايتهم وتنميتهم وتنمية قدراتهم.

✓ جعل جميع برامج وخدمات التعليم العالي تعمل على تكوين القدرات الشخصية والعلمية التي سماتها الأساسية الدقة، النزاهة، الموضوعية والتنظيم، كاتجاهات إيجابية ومحركات أساسية للسلوك الإنمائي في المجتمع.

2. وظيفة علاجية تغييرية:

لقد ظهرت نظريات جديدة تفسر عملية التعليم على أنها عملية تغير وتعديل في سلوك الفرد، إذ أنه أثناء عملية التعليم يكتسب الطالب أساليب جديدة لسلوك تتفق مع ميوله، وتؤدي إلى إشباع حاجاته والاستجابة لقدراته وتعمل على تحقيق أهدافه، فكلما كان سلوك الطالب المتعلم موافقا لأهدافه زادت رغبته، وعملت قدراته على تبني هذا النوع من السلوك، والتعليم بهذا المفهوم يشمل تغيرات علاجية جسمية وانفعالية وعقلية واجتماعية قد تستمر مدى الحياة.

فعملية التعليم هي عملية تحضير، وإثارة قوى المتعلم على القيام بتغيير في سلوكه الناتج عن المتغيرات الداخلية الخارجية، مما يؤدي على حصول التعليم والذي يعتبر تغير ثابت نسبيا ويتفق علماء النفس عامة على أن هذه التغيرات السلوكية الثابتة، تندرج تحت عنوان التغيرات المتعلمة.

3. وظيفة إرشادية توجيهية:

يحتاج الطالب إلى التوجيه لاستخدام قدراته استخداما بناءً وكذلك لمعرفة مختلف حاجاته، وطرق إشباعها، ولهذا فقد باتت وظيفة التكوين الجامعي في توجيهه وإرشاده لأحسن السبل لتحقيق النجاح من أهم الوظائف وانجاحها على الإطلاق، فالتكوين الجامعي بصفته هذه يساعد الطالب في تجاوز الغموض وحل مشاكله ومعرفة إمكانياته وكذلك مساعدته في تطوير وجهات نظر جديدة تساعده في الأداء والعمل المطلوب.

4. الإعداد الأمثل للمهارات المختصة

حتى تؤدي الجامعة دورها كما يجب عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل، حتى لا تبقى الجامعة مقتصرة على مجرد التكوين النظري بعيدة عن واقع واحتياجات المجتمع، هذا الأخير الذي يخصص ميزانية هامة للتعليم والتكوين الجامعي على وجه الخصوص، كوجه من وجوه الاستثمار البشري (هارون، 2010).

5. الثقافة العلمية:

على الجامعة أن تعمل على تمتين العلاقة بينها وبين المجتمع من خلال ما تنجزه من أبحاث قصد نشر الوعي والثقافة والمعرفة في المجتمع.

6. البحث العلمي وتطويره:

حيث يعتبر البحث العلمي وظيفة أساسية للتكوين الجامعي من أجل تطويره وتنميته باعتباره أحد المقومات الأساسية للجامعة.

ثالثا. تشخيص لواقع التكوين في الجامعة:

تعتبر الجامعة في كل دول العالم وعبر تاريخ البشرية أعلى مؤسسة اجتماعية التي توكل لها مهمة إعداد وتكوين الإطارات التي يحتاجها المجتمع في كل قطاعاته التنموية. وبالتالي فهي المؤسسة المخولة أخلاقيا وقانونيا واجتماعيا لمهمة قيادة وتوجيه المجتمع من خلال رسالتها في إنتاج المعرفة والقيم والمبادئ التي يلتزم بها المجتمع من أجل تطوره وتقدمه وخروجه من دائرة التخلف والتبعية. وتعرف الجامعة أنها

المؤسسة التي تعمل على تحرير المجتمع من كل القيود الفكرية والعقائدية والقيمية السلبية التي تعيق إقلاعه وتطوره الحضاري.

غير أن جامعاتنا خلال السنوات الأخيرة، أصبحت تخضع لمعايير الرداءة أكثر ما تطبق وتفرض منطق الجودة والإتقان والحكمة في التكوين والبحث والتسيير، ذلك أنها تنفعل بالأحداث أكثر ما تفعل وتصنع وتؤثر فيها، والغريب في الأمر أن جامعاتنا تدرس كل العلوم والنظريات العلمية في التسيير والإبداع وإدارة العلاقات الإنسانية وإدارة الوقت والتحفيز والدافعية ومعايير الجودة والحكمة، ولكنها للأسف لا توظف ولا تطبق ولا تستفيد من أي علم من هذه العلوم المعرفية في ممارساتها وإدارة شؤونها البيداغوجية والبحثية والادارية.

وإلا كيف نفسر الكثير من التنازلات والقرارات العشوائية والاندفاعية التي تتخذ في جامعاتنا الجزائرية؟ وهذه بعض نماذج عن الممارسات التي أصبحت واعا معيشا، أين نجد طلبة لا يحضرون للدراسة فيطبق عليهم قانون الفصل من المقياس أو المادة، إلا ان الكثير من الادارات تتدخل في صلاحيات لجان المداوات فتلغي لهم الإقصاءات لتضمن لهم النجاح، وطلبة يفشلون ولا ينجحون في بعض المقاييس، فتتدخل الإدارة متجاوزة قرارات الهيئات البيداغوجية الرسمية كلجان المداوات والقوانين السارية المفعول، من أجل إنقاذهم وإنجاحهم بكل الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة. بالإضافة إلى انتقالهم من مرحلة إلى أخرى وإلى الماستر دون شروط ودون معايير.

واليوم نجد الطلبة يسرقون مذكرات التخرج من مختلف الجامعات الجزائرية والعربية والغربية في مستويات الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه وتقدم لإدارات الجامعات الجزائرية تقارير وأدلة لوضع حدا لها إلا أنها لا تتدخل، بل تلتزم الصمت وتغض بصرها وتصم آذانها لكل ما يقال أو يكتب إليها وكأن شيئا لم يكن. بل بعضها منها تغطي وتطمس وتمنع أو تهدد كل من يثير مثل هذه الموضوعات للنقاش.

إنها سياسة التنازلات والتنازلات المستمرة والهروب إلى الأمام ليس لرفع المستوى البيداغوجية او تحسين ظروف الدراسة للطلبة، بل هي تنازلات لإرضاء الجميع من أجل شراء السلم الجامعي والاجتماعي على حساب رسالة الجامعة ودورها في ترسيخ المعايير والقيم العلمية والمساهمة في تطور المجتمع وبلوغ مؤشر مجتمع المعرفة.

كما تعاني الجامعة الجزائرية من عديد المشاكل الأخرى التي تحول دون تحقيقها للتنمية المستدامة المنشودة ومن بين هذه المشاكل:

- ✓ الأعداد المتزايدة للطلبة؛ مما أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية، وهذا يعود إلى تشجيع الجزائر لديمقراطية التعليم والنمو السكاني السريع (ضغوط الطلب الاجتماعي على التعليم العالي).
- ✓ النمطية في الخطط والمناهج الدراسية ونمطية التكوين المبنية على التلقين، بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي.
- ✓ هيمنة الطابع التقليدي على هياكل الجامعات وأسلوب عملها.
- ✓ هيمنة التخصصات والأقسام والدراسات التقليدية، وندرة التخصصات والدراسات الحديثة والدراسات المتكاملة التي تجمع علوما متعددة تعالج موضوعا معيننا معالجة شاملة.

- ✓ لا تزال قضية التعريب مشكلة أساسية، وخاصة في التخصصات العلمية والتطبيقية.
- ✓ يغلب على التكوين الجامعي طابع التدريس، بشكل يكاد يكون امتدادا للمرحلة الثانوية، دون أن يكون هناك اختلاف نوعي للمرحلتين. وتكاد وظيفته تتركز في إعداد القوى العاملة التي قد يحتاج إليها المجتمع، وقد يكون في غنى عنها.
- ✓ مشاكل تطبيق نظام (LMD) في الجامعة الجزائرية كالتباين الكبير في محتويات عروض التكوين من جامعة إلى أخرى، وكذلك ضيق فترة التخصص؛ ومشكل اللغة حيث هناك العديد من الميادين (وخاصة التقنية منها) لغة التدريس المستعملة هي اللغة الفرنسية وهي لغة غير مكتسبة أو غير متحكم فيها فعليا من طرف الطلبة مما يشكل عائقا أمام التحصيل الجيد للطلاب، كما يلاحظ أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق؛ كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي، الذي هو الآخر يخوض تجربة جديدة متمثلة في: الخصوصية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الاعمال.
- ✓ المركزية في صناعة القرار، الأمر الذي يترتب عليه فقدان المشاركة وتمركز السلطة بأيدي فئة محدودة، والتفرد في صناعة القرارات المتعلقة بالجامعة، له انعكاسات سلبية على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات، وبالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها والاضطلاع بمسؤولياتها (الإبراهيمي وعزي 2019).

رابعا. العلاقة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل:

- العلاقة بين الجامعة وسوق العمل في العالم هي علاقة تفاعلية دائمة ومستديمة، فعادة ما يعرض المحيط السوسيو- اقتصادي حاجياته ومتطلباته، وفي العادة تتولى الجامعة ملئ جزء مهم من هذه المتطلبات، غير أن الواقع عكس ذلك تماما ويجعلنا نتوقف بالبحث عند مفارقة كبيرة تميزها تلك الفجوة الهائلة بين مخرجات الجامعة وبين متطلبات وعروض سوق العمل.
- لا يخفى على أحد أن العلاقة بين الجامعة وسوق العمل بالجزائر تعرف نوع من الفجوة، بل نوع من القطيعة غير المعلنة أحيانا بين مخرجاتها وعروضها ومتطلبات سوق العمل.
- هذه الفجوة في العلاقة تعزى إلى عدة إشكالات:
- ✓ المخرجات التي يغلب على طابعها النظري دون التطبيقي، فلا توجد إلى اليوم علاقة واضحة بين الجامعة والمؤسسات، ولا تتحمل الدولة هذه المسؤولية ويزيد مشكل الكفاءة ومخرجات الجامعة الوضع تأزما، خصوصا في ظل انفصال - كما سبق الذكر - بين المتلقى النظري للمتخرجين والحاجيات التطبيقية للمؤسسات وللسوق العمل.
- ✓ الإصلاحات الموجهة (سياسيا) التي عرفتها الجامعة ومست مخرجاتها، وعدم توافقها مع متطلبات وشروط وواقع وعروض سوق العمل. الشيء الذي رهن عملية تكيف الجامعة ومن خلالها التعليم العالي مع المحيط السوسيو اقتصادي ومنه بالخصوص سوق العمل، الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي أو انخفاضه.

✓ تراجع في مستوى الاعتراف الاجتماعي لمخرجات الجامعة، حيث أصبح يُنظر لها كمجرد هيكل مادي واجتماعي يجمع بين جدرانه فئات اجتماعية غير مخطط لها في تعليمها وتخرجها مع محيطها الخارجي خصوصا منه سوق العمل.

✓ التضارب المتواصل بين التصورات التنموية للسلطة والجامعة وهو ما ضاعف حجم الأزمة في علاقة الجامعة والسلطة ومن ثمة المجتمع، هذا جعل الجامعة شبه معزولة اليوم في كثير من نشاطاتها عن المجتمع وأحواله وحاجياته ما كرس نوع من دونية مخرجاتها عند أرباب العمل والفاعلين في سوقه.

هذا الوضع أثار على نوع الشهادة التي يتخرج بها الطلبة من حيث طابعها العلمي المحدود، وخلق مفارقة واضحة بين ما تزعم الجامعة القيام به وبين ما هي عليه في الواقع (مساك في: بوشمة وكيم، دت). ولهذا فإن جامعاتنا مهمته اليوم بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين.

وفي ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجامعة ومع التحولات المتسارعة التي يعرفها مجتمعنا، أصبحت الجامعة غير ذات كفة في ميزان القوى مع المحيط الاجتماعي، ذلك أن تامين دورها ومنتوجاتها «المعرفة والكفاءات التي يحملها خريجو الجامعات» لا تحظى بالاعتراف الاجتماعي، خصوصا في ظل عدم فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية مجسدة على مستوى سيطرتها على المشكلات المجتمعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، فإذا أمعنا النظر في مخرجات ونوعية المنتوج الذي تقدمه الجامعة ندرك أسباب اللاتوازن مع الحاجيات والطلب الاجتماعي.

ما يكرس الاتجاه نحو غياب كل تصور متكامل لنظام التعليم العالي والجامعة وفق مشروع مجتمعي مستقبلي شمولي بالجزائر. هذا جعل الجامعة الجزائرية تخفق في الاندماج وسط المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما كرس تلك الفجوة بين مخرجاتها السنوية ومتطلبات سوق العمل في الجزائر.

من ناحية تعرف الجامعة مشاكل أخرى منها اللاتوازن بين مدخلاتها ومخرجاتها خصوصا بين أعداد الطلبة الوافدين إليها والمتخرجين منها، وسوق العمل وحاجياته ومدى استيعابه لهؤلاء، وبالتالي الذي يحصل في مخرجاتها هو اللاتوازن الدائم بين العرض والطلب الاجتماعي.

يمكن أن نضيف لذلك غياب أي استراتيجية واضحة للتفاعل بين الجامعة سواء في حاجيات السوق من التخصصات أو من حيث العدد الممكن اسقطابه سنويا في سوق العمل.

في الأخير تتسع الهوة اليوم بين مضامين التعليم العالي بالجزائر وبين متطلبات سوق العمل، فانعدم الارتباط بين تخطيطه وسوق الشغل وبالمحيط المجتمعي عموما، كرس نوعا من القطيعة بين الجامعة والمجتمع، فسياسة التوظيف لا تتماشى مع سياسة التكوين الجامعي، كما أن مناهج التعليم العالي لا تواكب التطورات السريعة في ميدان العلوم والتقنيات ولا المتغيرات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن ثمة إن عملية تغيير المناهج في الجامعات أبطأ بكثير من التحولات المتلاحقة في سوق العمل (بوشمة وكيم، دت)

خامسا. توصيات لحلحلة إشكالية الانفصال بين التكوين الجامعي وسوق الشغل :

تتمثل إحدى الإشكالات الكبرى التي تعاني منها الجامعة الجزائرية في تلك الفجوة الموجودة بين التعليم الجامعي، وسوق الشغل... ومن أجل تطوير وظيفة الجامعة الجزائرية وجعل مخرجاتها البشرية أكثر قدرة على التكيف مع سوق الشغل، فإنه يتعين تحقيق الآليات التالية:

✓ وضع سياسة إستراتيجية تحقق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق الشغل.
 ✓ تشكيل اللجان القطاعية بين الجامعة وقطاعات العمل، للتعرف على احتياجات قطاعات العمل المختلفة والمساعدة على دعم الخريجين من ذوي المبادرات الخاصة والمواهب للقيام بمشاريع خاصة بهم.

✓ تحسين جودة التكوين الجامعي والتدريب المستمر لمخرجات الجامعة لتواكب متطلبات الاقتصاد والتجارة، ووضع برامج تدريبية خاصة للخريجين والموظفين للمساهمة في الإنماء المهني وزيادة تمكين قدرات العاملين.

✓ تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل ونشر ثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة، والاعتماد الأعظم على توظيف الذات، وهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة التوظيف المستديم إلى كونها بطاقة دخول إلى عالم الشغل.

✓ الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين، وهي الشراكة المتوازنة التي تتيح للجامعة الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي، والتي يأتي على رأسها الخريجون، إضافة إلى أهمية التركيز على شراكة المؤسسات الصغيرة، ورواد الأعمال، والجمعيات غير الهادفة للربح أي تكريس مبادئ المواطنة والمجتمع المدني.

✓ نقل التقنية والمعرفة، ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة وهذا بإقامة الواحات العلمية، ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية والحاضنات الافتراضية والحقيقية. (الإبراهيمي وعزي، 2019)

✓ اعتبار الجامعة هي قاطرة المجتمع هي التي توجهه وتصنع له القيم والمبادئ التي يبيع العمل وفقها والالتزام بها وليست عربة للركوب.

✓ اعتبار منصب المسؤولية في الجامعة أمانة ورسالة تتطلب منا التضحية وتقديم الخدمات وليس الاستفادة من الامتيازات. (la responsabilité est une mission pour servir non pas pour s'en servir)

✓ وضع معايير شفافة وموضوعية ترتكز على مبدأ الكفاءة والنزاهة والاستحقاق للتأهيل إلى مناصب المسؤولية الإدارية.

✓ اعتبار النقد الذاتي والتقويم الذاتي والخارجي من أهم الاستراتيجيات الأساسية لتحسين أداء الجامعة.

✓ اعتبار التفكير العلمي في معالجة قضايا الجامعة أحد مقومات الحكامة في التسيير والتدبير.

✓ اعتبار التسيير الجماعي التشاركي أو التشاوري من الاستراتيجيات الضرورية لتفعيل الأدوار وتكاملها لتحقيق النوعية المنشودة.

✓ اعتبار فلسفة الجودة أو الحكامة في التسيير البيداغوجي والبحثي والإداري أحد معايير الفعالية والنجاحة حتى تتكيف الجامعة مع التطورات المحلية والعالمية (عبد السلام، 2015).

خاتمة:

إن تنمية الإطارات من الموارد البشرية وتدريبها وتطويرها والعمل على تكوينها وإعدادها للتوافق مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، من أهم الرهانات التي توليها الدول، وتعتبر هذه المهمة أحد المهام الرئيسية للجامعة في إطار مسؤولياتها اتجاه محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

ولحلحلة الإشكالية المطروحة في عدم التوافق بين التكوين الجامعي وسوق الشغل الذي يتمثل في الانفصال الموجود بين الكفاءات المكتسبة خلال التكوين وما يتطلبه سوق الشغل الذي يتطور ويتغير باستمرار، والتزاما بمسؤولية الجامعة اتجاه المجتمع وخاصة فيما تعلق بتكوين الكوادر البشرية، وفي ظل المتغيرات المحلية والدولية لا بد من الاستفادة من تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتطور الهائل في الوسائط التكنولوجية وكذا تطوير أساليب الإدارة الحديثة وإدارة الجودة الشاملة، كم يجب على كل الأسرة الجامعية المضي قدما إلى تطبيق وتوظيف المعارف والنظريات في الجودة والإتقان والحكامة في واقع جامعاتنا وفي ممارساتنا اليومية والعمل على توفير كل الشروط المادية والبيداغوجية للرفع من مستوى التكوين الجامعي ومواءمته مع مستجدات السوق والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، كما يجب على الجامعة أن ترقى بأفكارها إلى مستوى رسالتها ودورها في قيادة المجتمع لتستعيد مكانتها وهيبتها وقيمتها.

قائمة المراجع:

- الإبراهيمي، ن وعزي، أ، تحليل الدور الفعال للجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (إشارة إلى الحالة الجزائرية)، مؤتمر تطوير الأنظمة التعليمية العربية، 22 و23 مارس 2019 طرابلس:
- بوشمة، الحاج وكيم، صبيحة، الجامعة وسوق العمل بالجزائر مقارنة سوسيو إمبريقية، من الموقع <http://www.inst.at/trans/23/> تاريخ الإطلاع: 2021/11/30:
- سوالحي، أسماء، برامج التكوين في علم المكتبات نظام lmd في ظل التطورات التكنولوجية، جامعة الجزائر 2 نموذجا (رسالة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات)، تخصص تقنيات التوثيق ومجتمع المعلومات، (جامعة وهران 2، 2015):
- شرقي، ساجد، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 1 (10)، 169-184، 2008:
- عبد السلام، خالد (2015)، هل الجامعة تقود المجتمع أم يقودها منطلق الشارع، من الموقع <https://sawtsetif.com/v/1533/> تاريخ الإطلاع: 2021/11/30:
- غربي، علي وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى، (الجزائر: دار الهدى، 2002):
- هارون، أسماء، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، تحليل نقدي لسياسة التعليم لعالي في الجزائر نظام lmd (رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة)، تخصص تنمية الموارد البشرية، (جامعة منتوري قسنطينة، 2010).

دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية

The role of universities in developing and promoting social responsibility

د. العايب نورة-----جامعة أم البواقي (الجزائر): laibnora04@gmail.com

ط. د. ريان شعبي، مخبر الأروغونوميا والبحوث التطبيقية في علم النفس وعلوم التربية، جامعة أم البواقي(الجزائر):

rayanechaabi04@gmail.com

<p>Abstract:</p> <p>The university plays an important and essential role, as it is the basic rule after school and the family in the development of society, through three basic functions: university education, scientific research, and community service. Therefore, this study aimed to identify the nature of social responsibility and the role of universities in its development, by analyzing the results of the study. This study concluded that universities have a role in promoting and developing social responsibility among their students and teachers, through carrying out many community activities, conducting many research, providing various sources of information for community members, providing appropriate classrooms, and rules Free data for them, in addition to laboratories equipped with the necessary tools and supplies for learning, and directing them towards effective participation in the service of their community.</p> <p>Key words:</p> <p>The role of universities, development, Social Responsibility.</p>	<p>ملخص:</p> <p>تلعب الجامعة دورا هاما وأساسيا فهي القاعدة الأساسية بعد المدرسة والأسرة في تطوير المجتمع، من خلال ثلاث وظائف أساسية: التعليم الجامعي، البحث العلمي، خدمة المجتمع، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية المسؤولية المجتمعية ودور الجامعات في تنميتها، من خلال تحليل نتائج الدراسة السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجامعات لها دور في تعزيز وتنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها ومدرسيها، من خلال القيام بالعديد من الفعاليات المجتمعية، وإجراء العديد من البحوث، وتوفير مصادر معلومات متنوعة لأفراد المجتمع، وتوفير قاعات دراسية مناسبة، وقواعد بيانات مجانية لهم، بالإضافة المختبرات المجهزة بالأدوات والمستلزمات الضرورية للتعلم، وتوجيههم نحو المشاركة الفعالة في خدمة مجتمعهم.</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <p>دور الجامعات، تنمية، المسؤولية المجتمعية.</p>
---	---

1. مقدمة:

"تعمل الجامعات على تحقيق ثلاث وظائف أساسية هي: التعليم الجامعي، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وأن من أهم المفاهيم الحديثة التي تعزز علاقة الطالب الجامعي بالمجتمع هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى مسؤولية الجامعة الأكاديمية والتي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية التي تتسم بالشراكة مع المجتمع". (عبد القادر، 2019، ص 157).

"وعلى الرغم من بعض الجهود التي تبذل لتنمية المسؤولية الاجتماعية من قبل بعض المؤسسات العربية غير الجامعية، إلا أن واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية يكتنفه الغموض، الأمر الذي يتضح من خلال تدمير المجتمع من دور الجامعات في هذا الجانب، مما يتطلب ضرورة اضطلاع الجامعات العربية بدورها تجاه مجتمعاتها، من خلال تعزيز وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى منتسبيها من قيادات جامعية وأساتذة وطلبة وعاملين، ولدى المؤسسات والأفراد بصورة عامة". (الخطيب، 2019، ص ص 887-888).

"وتعد المسؤولية الاجتماعية من أهم القيم التي يجب أن تحرص المؤسسات التعليمية على غرسها لتمثل في السلوك، ويعد فقدانها أو اختلالها من أخطر ما يهدد حياة الأفراد والمجتمع، فتنتشر القيم السلبية بين أفرادها، لذلك تسعى المؤسسات التربوية باعتبارها أقدر مؤسسة في تنمية المسؤولية الاجتماعية، من حيث اكتساب وتنمية المسؤولية الاجتماعية وما يدور داخلها من عمليات اجتماعية تدور في سياق تفاعل اجتماعي". (العبيد، 2016، ص 489).

ومن هنا انبثق تساؤل الدراسة الحالية، وتحدد هدفها، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:
ما الإطار النظري للمسؤولية المجتمعية؟ وما دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية؟.

2. أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على الإطار النظري والمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية.
 - التعرف على دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية.
- ## 3. أهمية الدراسة:

- تناول موضوع المسؤولية الاجتماعية باعتبارها جانبا مهما في حياة المجتمع.
- تفيدنا دراسة المسؤولية الاجتماعية في زيادة فهمنا لأنفسنا، وتوسيع نظرتنا الواقعية والاجتماعية.
- تفيد في تحقيق التوازن بين التحولات والتغيرات السريعة التي تجري في المجتمع، وبين ما يحس به الفرد اتجاه هذه التغيرات ومسئولته نحوها.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية.

4. الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة بداية انطلاق الباحث في الإلمام بموضوع دراسته وعليه فقد تم الاعتماد على جملة من الدراسات السابقة، والتي سوف نعرضها وفقا لتسلسلها الزمني:

4.1. دراسة خليل محمد مطهر الخطيب: (2019)

بعنوان: "واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المضمون.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها:

- ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي والتجاري لدى المجتمعات الغربية في السبعينيات من القرن الماضي، وانتقل إلى قطاع التعليم العالي مطلع الألفية الثالثة.
- يتسم واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاجتماعية العربية بالقصور والضعف والتجاهل، وقلة انتشاره واستيعابه بالصورة المطلوبة، وتكاد تخلو معظم الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية لوزارات التعليم العالي والجامعات من وجود وحدات خاصة تعنى بإدارة المسؤولية الاجتماعية، واقتصرت الجهود العربية على عقد المؤتمرات والدراسات، وتم تأسيس عدد قليل من المنظمات والجوائز المعنية بالمسؤولية الاجتماعية مؤخرا.
- وجود عدد من المعوقات التي تحد من تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، أبرزها: ضمو منظومة القيم، وغياب القيادة الأخلاقية، ونقص الوعي والحس الوطني والديني لدى منتسبي الجامعات، وضعف الإرادة السياسية، وسوء الإدارة الجامعية، ونقص السياسات والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والافتقار إلى برامج التدريب والتأهيل في القيادة والإدارة والحوكمة والتنمية الشاملة والمستدامة.
- وجود عدد من التحديات المعاصرة التي تواجهها المؤسسات العربية بما فيها الجامعات، أبرزها: العولمة، وتقنيات الاتصال والمعلومات، وضعف الإنتاج المعرفي والتنمية البشرية، وتنامي المخاطر الاجتماعية، وتصاعد وتيرة العنف والتطرف والإرهاب، واندلاع الحروب، وتشتت الجهود وغياب الشراكة والتعاون الرسمي.
- تنوع متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، تتوزع على ستة محاور، وهي: الحكومات والسلطات الرسمية، والمؤسسات الجامعية، والقيادة والأخلاق، والحوكمة، والمؤسسات الإعلامية، ثم المجتمع المحلي والشراكة المجتمعية.
- ركزت هذه الدراسة على تجسيد قيام الجامعات بتحسين الجامعات ثقافيا وأخلاقيا، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، لمواجهة التحديات المعاصرة، وأن لا يقتصر دورها كرافد للتنمية فقط، كما ركزت

على ضرورة إجراء الباحثين مزيداً من البحوث بين الحين والآخر، لتقييم واقع المسؤولية الاجتماعية، وتحديد متطلبات تطويره وتنميته. وتشابهت مع الدراسة الحالية في تحديد منهج الدراسة ألا وهو المنهج الوصفي التحليلي، وصياغة تساؤل الدراسة، في حين اختلفت معها في عنوان الدراسة حيث اعتمدت هذه الدراسة على دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات العاصرة في حين أن الدراسة الحالية كان عنوانها دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية، وتم الاختلاف في إعداد موضوع الدراسة حيث اعتمدت هذه الدراسة على الجانب النظري والتطبيقي، في حين أن دراستنا الحالية اعتمدت على الجانب النظري فقط. وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في تحديد منهج الدراسة وصياغة التساؤل الرئيسي، وتحليل الجانب النظري.

4.2. دراسة إبراهيم بن عبد الله العبيد (2016):

بعنوان: "تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها"، حيث هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاتها من خلال:

- بيان منطلق ومفهوم وأهداف ومستويات وعناصر وأسس ومعوقات المسؤولية الاجتماعية وتوضيح الأصول النظرية والنظريات المفسرة لتبني المسؤولية الاجتماعية وإلى بيان دور المؤسسات التربوية في تنمية المسؤولية الاجتماعية مع تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها من خلال ثلاثة مداخل هي: (المدخل المستقل، المدخل التشريحي، المدخل التكاملي).

- ركزت هذه الدراسة إلى بيان منطلق ومفهوم وأهداف ومستويات وعناصر وأسس ومعوقات المسؤولية الاجتماعية وتوضيح الأصول النظرية والنظريات المفسرة لتبني المسؤولية الاجتماعية وإلى بيان دور المؤسسات التربوية في تنمية المسؤولية الاجتماعية مع تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، وتشابهت مع الدراسة الحالية في تحديد منهج الدراسة ألا وهو المنهج الوصفي، وتشابهت معها في تساؤل الدراسة، في حين اختلفت معها في عنوان الدراسة حيث سعت هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، أم الدراسة الحالية سعت إلى التعرف على دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية، وتم الاختلاف في أن هذه الدراسة قدمت تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية، في حين أن دراستنا الحالية اعتمدت على تقديم إطار نظري عن المسؤولية المجتمعية ودور الجامعات في تنميتها. وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في تحديد منهج الدراسة وصياغة التساؤل الرئيسي، وكتابة أهمية الدراسة، وتحليل الجانب النظري.

4.3. دراسة مديحة فخري محمود محمد (2016):

بعنوان: "تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة، وقد تكونت عينة الدراسة من التخصصات العلمية والأدبية من عدة جامعات، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بالاعتماد على أداة أساسية تمثلت في الاستبيان. وفي ضوء النتائج المتوصل إليها من الدراسة النظرية والميدانية، وضعت الدراسة في نهايتها تصورا مقترحا للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة.

• ركزت هذه الدراسة على تقديم إطار مفاهيمي لمجتمع المعرفة، والتعرف على موقع الجامعات المصرية من مجتمع المعرفة، وملامح المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في الأدبيات التربوية المعاصرة، والواقع الحالي للمسؤولية الاجتماعية، مع بناء تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة. وتشابهت هذه الدراسة في تحديد منهج الدراسة ألا وهو المنهج الوصفي التحليلي، وتشابهت معها في تساؤل الرئيسي للدراسة الحالية، في حين اختلفت معها في عنوان الدراسة حيث ركزت هذه الدراسة على بناء تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية، في حين أن الدراسة الحالية سعت إلى التعرف على دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية، وتم الاختلاف أيضا في إعداد موضوع الدراسة حيث اعتمدت هذه الدراسة على الجانب النظري والتطبيقي، في حين أن دراستنا الحالية اعتمدت على الجانب النظري فقط. وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في تحديد منهج الدراسة، وصياغة التساؤل النظري، وتحليل الجانب النظري.

4.4. دراسة حسني عوض ونظيمة حجازي (2013):

بعنوان: "واقع المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة وتصور مقترح لبرنامج يركز إلى خدمة الجماعة لتنميتها"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، وتكونت عينة الدراسة من (500) طالب وطالبة في الفروع التعليمية في شمال الضفة الغربية، وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة أساسية تمثلت في الاستبيان.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• بلغت متوسط الدرجة الكلية للمسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة في جميع مجالات الدراسة (72.8%)، أي بدرجة كبيرة، وقد كانت أعلى درجة للمسؤولية المجتمعية على مجال المسؤولية الجماعية تلاها المسؤولية الوطنية ثم المسؤولية الدينية والأخلاقية ثم المسؤولية الذاتية (الشخصية).

• عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في درجة المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة تبعا لمتغير الجنس.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغير السنة الدراسي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مستوى المسؤولية المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغير البرنامج بين (التنمية الاجتماعية) و (العلوم الإدارية والاقتصادية) لصالح الفئة الأولى وبين (العلوم الإدارية والاقتصادية) والتربية لصالح الفئة الثانية وبين التربية و (التنمية الاجتماعية والأسرية) لصالح الفئة الثانية.
- ركزت هذه الدراسة على الكشف عن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، وبيان الفروق بين الجنسين من طلبة جامعة القدس في مستوى المسؤولية المجتمعية، والتعرف على الفروق في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمكان السكن (مخيم، مدينة، قرية)، وتبعاً لمتغير البرنامج الأكاديمي، وتشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تحديد منهج الدراسة ألا وهو المنهج الوصفي التحليلي، في حين اختلفت معها في أهداف الدراسة، وفي إعداد موضوع الدراسة حيث اعتمدت هذه الدراسة على الجانب التطبيقي والنظري، في حين أن دراستنا الحالية اعتمدت على الجانب النظري فقط، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في تحديد منهج الدراسة، وأهمية الدراسة.

❖ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- وضع الإطار العام لموضوع الدراسة، وكذا إثراء الجانب النظري والجانب التحليلي.
- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في الإجابة عن التساؤلات المطروحة.
- المحور الأول: أدوار منسقي الجامعة في تعزيز المسؤولية المجتمعية (قادة، أعضاء هيئة التدريس، موظفين، طلبة).
- عنوان المداخلة: دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية.

أولاً: الجانب النظري:

1. ماهية المسؤولية المجتمعية

1.1. تعريف المسؤولية الاجتماعية:

"اختلف تعريف المسؤولية الاجتماعية من باحث لآخر حسب مصدر الإلزام وحسب تركيز كل باحث على زاوية معينة من زوايا المسؤولية الاجتماعية فقد قدمت تعاريف متنوعة ومختلفة ومن نواحي اجتماعية متعددة.

فقد عرفها (بيصار، 1974، 148) بأنها: التزام المرء بقوانين المجتمع الذي يعيش فيه، وبتقاليده، ونظمه، سواء كانت وضعية أو أدبية، وتقبله لما ينتج عن مخالفة لها من عقوبات شرعها المجتمع للخارجين عن نظمته أو تقاليده وآدابه". (عمران، ودكاك، 2014، ص 208).

"هي كل ما تقدمه الجامعات من أنشطة وخدمات تتوجه بها إلى غير طلابها النظاميين أو أعضاء هيئة التدريس بها من أفراد المجتمع ومؤسساته بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة. هي مجموعة الوظائف التي تلتزم بها الجامعة نحو المجتمع بجميع قطاعاته ومجالاته سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، بشكل يعمل على تنمية الوعي والمهارات الاجتماعية للأفراد مما يؤدي إلى رفع كفاءته في جميع المجالات". (حنفي، 2017، ص ص 8-9).

"فيما أشار (Dominguez Pachon, 2009) أن المسؤولية الاجتماعية للجامعة هي قدرة الجامعة على نشر وتنفيذ مجموعة من المبادئ العامة والقيم المحددة، وذلك باستخدام أربع عمليات رئيسية هي: الإدارة، التدريس، البحث والإرشاد، من خلال توفير الخدمات التعليمية ونقل المعرفة وفقا للمبادئ الأخلاقية والحكم الراشد، واحترام البيئة، والمشاركة الاجتماعية وتعزيز القيم.

ويعرف عبد القادر المسؤولية الاجتماعية بأنها: الوظيفة الثالثة التي تمارسها الجامعات من أعمال ومبادرات ومسؤوليات وشراكات تجاه المجتمع وموظفيها وطلابها، من خلال توفير الدعم اللازم تجاه التنمية المجتمعية المستدامة للمجتمع والبيئة، وعن طريق ترجمة انتاجاتها العلمية والعملية المختلفة إلى مبادرات قابلة للتطبيق على مشاكل المجتمع والبيئية المحيطة والتي تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي". (عبد القادر، 2019، ص ص 160-161).

"وتعرفها زروالي بأنها: " تلك الجهود والبرامج والأنشطة التي تقدمها الجامعات لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات والأوطان لتحسين وتطوير كافة مناحي الحياة". (زروالي، 2021، ص 162).

"ويعرفها الخطيب: " بأنها تلك الجهود والبرامج والأدوار والأنشطة التي تقدمها الجامعات العربية لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات والأوطان، لتطوير وتحسين كافة مناحي الحياة". (الخطيب، 2019، ص 889).

"وقد عرفت أيضا بأنها: " التزام المنظمة بتعظيم أثرها الايجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع". (محمد، 2016، ص 420).

وتعرف الباحنتان المسؤولية المجتمعية بأنها: نهج أخلاقي قائم على مجموعة من الأنشطة والخدمات المقدمة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع وتطويره للأحسن.

2.1. أهداف المسؤولية الاجتماعية:

" يذكر (كوناتي، 2010: 93-931) غاية المسؤولية الاجتماعية وأهدافها بأنها: إصلاح الشئون الاجتماعية لأفراد المجتمع، فكل عضو من أعضاء المجتمع مسئول عن إصلاح ذلك المجتمع، انطلاقا من "كلكم راع، ومسئول عن رعيته"، ضمان كيان المجتمع، وضمان بقائه وستمرايته ومخاربه كل ما يؤدي إلى إبادته أو هلاكه، وتأمين عيش أفرادهم، وبإشباع حاجاتهم الغذائية والحماية لهم، الحفاظ على حضارة المجتمع وعدم ضياعها، الترابط بين الأفكار والسلوك والاتفاق والتعاون بين أفراد المجتمع. كما يذهب (أمين، 2010: 309-310) إلى أن غاية المسؤولية الاجتماعية هي:

- تعزيز انتماء الشباب ومشاركتهم في مجتمعهم.
- تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية.
- تتيح التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع.
- تتيح التعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع.
- توفر فرصة تأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشكلات بجهدهم الشخصي.
- توفر فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاج إليها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرار". (العبيد، 2016، ص 497).

3.1. أهمية المسؤولية المجتمعية:

"أشار (Shu, et. all, 2015, p:166) إلى أهمية المسؤولية المجتمعية، وحدد الملامح أو السمات الرئيسية لهذه المسؤولية التي يجب على الجامعة أن تدركها، وهي أن المسؤولية المجتمعية:

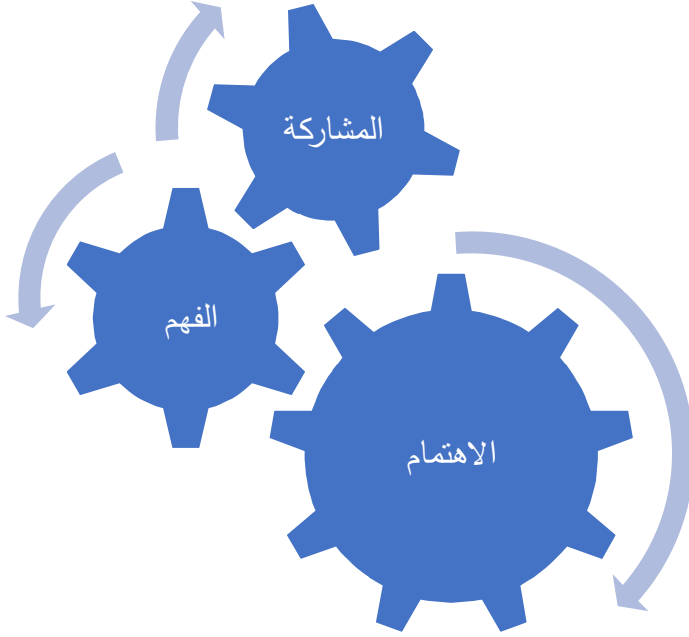
- هي مسؤولية عمل المؤسسات وسلوكها الذي ينتج التأثيرات في المجتمع ويسببها.
- تتطلب ممارسة إدارية تسعى إلى استدامة المجتمع من خلال القضاء على معيقات الاستدامة وتعزيز مقومات التنمية المستدامة.
- لا تتعارض مع القانون، وإنما تعمل بالتنسيق مع الالتزامات القانونية.
- تتطلب التنسيق بين أصحاب المصلحة الذين يعملون على تشخيص الآثار السلبية، ومن ثم القضاء عليها". (ملحم، 2017، ص 10).

4.5. عناصر المسؤولية الاجتماعية:

"تنوع العناصر المكونة للمسؤولية الاجتماعية بالنسبة للأفراد والمؤسسات، إلا أن هذه العناصر تتكامل فيما بينها بشكل يؤدي إلى تدعيم كل عنصر لغيره من العناصر، ويمكن توضيح هذه العناصر في الاهتمام، الفهم، والمشاركة، وفيما يلي عرض هذه العناصر بالنسبة للجامعات.

- الاهتمام: ويتمثل في حرص الجامعة ومنسوبيها من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين على تماسك المجتمع وتحقيق أهدافه من خلال الاهتمام بتحقيق السلام الاجتماعي، والحرص على عدم إضعاف المجتمع وتفككه، فالجامعة ما وجدت إلا لتحقيق أهداف المجتمع وعلاج مشكلاته، ولا تخلو أي رسالة لأي جامعة من وظيفة ودور اجتماعي تقوم به من أجل المجتمع.
- الفهم: ويتضمن فهم المؤسسات الجامعية للمجتمع الذي توجد فيه من خلال معرفة تاريخ هذا المجتمع وإدراك الجامعة للأهمية الاجتماعية لوجودها ومعرفة القيمة الاجتماعية الناتجة عن وجودها وهو ما يترجم في المسؤولية الاجتماعية لها.
- المشاركة: ويقصد بها قيام الجامعات بدورها الفاعل لتحقيق أهداف المجتمع وحل مشكلاته وتحقيق رفاهيته والمحافظة على استمرارته.

وباستقراء هذه العناصر السابقة يتضح أن كل عنصر ما هو إلا مرحلة سابقة للعنصر الذي يليه فلا تتحقق المشاركة الفعالة في حل مشكلات المجتمع دون فهم لطبيعة هذه المشكلات وأسبابها، ولا يتحقق الفهم دون الدافع لهذا الفهم والذي يتمثل في اهتمام من الجامعة ومنسوبيها بالمجتمع". (حنفي، 2017، ص ص 19-20).



شكل يوضح عناصر المسؤولية المجتمعية من إعداد الباحثان.

4.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية: "تتضمن المسؤولية الاجتماعية ثلاثة أبعاد، هي:

أ/ البعد الاقتصادي: ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي؛ حيث يشمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرّة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضرراً بالمجتمع والبيئة.
ب/ البعد الاجتماعي: لا بد للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها، بما يتعكس إيجابياً على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم.
ج/ البعد البيئي: لا بد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية، وتعمل على المساهمة في القضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة من هذه الموارد". (محمد، 2016، ص 419).

- وتتضمن المسؤولية الاجتماعية للجامعات ما يلي:
- "الالتزام: وهو يشير إلى إشراك وتمكين مختلف أفراد مجتمع الجامعة من ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وممارسة المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تحدث في عزلة من قبل مجموعة محددة من الناس، كما أنها يجب أن تكون متسقة مع رسالة المؤسسة.
 - التشخيص الذاتي: وفي هذه الخطوة تقوم الجامعات بالتشخيص الذاتي من أجل معرفة وضعها من حيث نقاط القوة والضعف، ومجالات التحسين، وعلما أن تحليل الأوضاع القائمة لتحديد مستوى المسؤولية الاجتماعية، وهذا التشخيص الذاتي يتم تنفيذه من قبل مختلف أفراد مجتمع الجامعة سواء الداخليين مثل الموظفين والأساتذة والطلاب، أو الخارجيين مثل أفراد المجتمعات المحلية أو المكاتب الحكومية والخريجين والموردين، وغيرهم...
 - التحقيق والتنفيذ: وتشتمل هذه الخطوة على الإعلام والتواصل، ونتائج التشخيص الذاتي لجميع المجموعات (الداخلية والخارجية) التي شاركت، وجميع البيانات التي أمكن تليخيصها في كل من نقاط القوة والضعف، والنقاط الحرجة، والمطالب/ الاقتراحات، وينبغي أن يتضمن ذلك ملخصا للنتائج الرئيسية ومقترحات التحسين، ويمكن تقديمها من خلال المحادثات والاجتماعات والتقارير والكتيبات والعروض التوضيحية الرسمية وما إلى ذلك". (محمد، 2016، ص 421).
- 5.1 مستويات المسؤولية المجتمعية: يمكن تقسيم مستويات المسؤولية المجتمعية للجامعات لأربعة مستويات:
- مسؤولية الجامعة نحو منسوبيها من (طلبة، وموظفين، وأعضاء هيئة التدريس)، من توظيف وتدريب وتعليم وتدريب وتأهيل وتنمية شاملة لجميع جوانب الفرد، وكذلك تجاه مرافقها ومبانيها وقضاياها الداخلية.
 - مسؤولية الجامعة نحو المجتمع المحلي، وتتضمن مسؤوليتها تجاه المجتمع المحيط بمؤسستها وقطاعاته وأفراده من تقديم التدريب والتعليم المستمر والمساهمة في حل مشكلاته وتطوير أدائه وتنمية أفراده، والحفاظ على الممتلكات والمرافق العامة.
 - مسؤولية الجامعة نحو المجتمع الوطني، وتتضمن مسؤوليتها تجاه الوطن بشكل عام في تحقيق أهدافه وترجمة خططه وتفعيل برامجهم وأنشطته وضمان تحقيق سياساته وأنظمتها.
 - مسؤولية الجامعة نحو المجتمع العالمي، وتتضمن مسؤوليتها تجاه مناقشة قضاياها الإستراتيجية كمحاربة الأمية والفقر وتنمية الاقتصاد والتصدي للتميز بكافة أشكاله وتقليل التلوث وتنوع مصادر الطاقة. (الرمثي، 2018، ص 502).

2. دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية:

2.1. دور الجامعة في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى مدرسيها:

"يرز دور المؤسسة الجامعية في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى أساتذة التعليم العالي فيما يلي:

- تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين والاقتصاديين والتربويين على اعتبار أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحاضنة الأساسية للبحث العلمي.
- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية والتربوية والإنسانية على المستوى المحلي والمشاركة في الفعاليات التي تعقد على المستوى الإقليمي والعالمي.
- عقد لقاءات دورية بين العاملين في الجامعات للإطلاع على المستجدات والمتغيرات الدولية بهدف التحسين والتطوير المستمر لأداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التعامل مع الطلبة وخدمة المجتمع.
- التركيز على الدور الأخلاقي لجميع العاملين في الجامعة عن طريق ترسيخ قيم تحمل المسؤولية والالتزام والعدل والمحاسبة والمشاركة الجماعية.
- تشكيل وحدات لضمان جودة التعليم في الجامعة تتولى مهمة تعزيز المسؤولية المجتمعية من خلال الخطط الإستراتيجية للجامعات.

• العمل على تعزيز مكانة الأستاذ الجامعي من خلال الدعم المادي والمعنوي فضلا عن التأكيد على مجال تحمل المسؤوليات الاجتماعية تجاه الطالب والجامعة والمجتمع". (دليلة، نوال، 2020، د ص).

2.2. دور الجامعة في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها: من خلال ما يلي:

- "إعداد الطلاب فكريا وعلميا للقيام بالأعمال الاجتماعية لتفعيل دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية.
- تنمية قدرات الطلاب على التعامل مع المجتمع على مختلف أطرافه واتجاهاته وسلوكياته ومعايشة التغيرات الاجتماعية والثقافية والتقنية الناجمة عن التطورات الحديثة في التقنيات والوسائل.
- تشجيع الطلاب على المشاركة والإبداع للبرامج والأعمال التطوعية.
- تدريب طلاب الجامعات على التعامل الإيجابي مع وسائل الاتصال الحديثة بما يعزز من مقدرتهم على التفاعل مع المجتمع وتعميق التواصل بين أفراد.
- تنمية روح الفريق الواحد والإحساس بالمسؤولية لدى طالب المرحلة الجامعية باعتبار أن الفرد هو العنصر الأساس في المجموعة.
- تعزيز الانتماء والتفاعل والتعايش مع المجتمع وفق أسس علمية.
- تنمية الأعمال التطوعية وفق الضوابط الشرعية والأطر الاجتماعية.
- تهيئة بيئة الجامعات لتكون محصنا للبرامج والأنشطة التربوية الموجهة لخدمة المجتمع ولتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها.

- تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعات للإعداد والتخطيط للأنشطة اللاصفية والبرامج التي تنمي ميولهم وقدراتهم ومواهبهم وتشبع حاجاتهم سواء كانت فردية أو جماعية.
- بناء المقررات الجامعية لتسهم في المحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها". (العبيد، 2016، ص 518).
- 3. معوقات تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات: "من أهم الصعوبات التي تواجهها الجامعة ما يلي:
 - نقص الكوادر الإدارية المتخصصة في تطوير الشراكة المجتمعية.
 - عزوف مؤسسات المجتمع المحلي من المشاركة في البرامج المقدمة من الجامعة.
 - وجود فجوة بين البرامج المقدمة في الجامعة والاحتياجات الفعلية للمجتمع.
 - غياب السياسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في نظام التعليم العالي.
 - اكتفاء الجامعات بتبني المسؤولية المجتمعية في رؤيتها ورسالتها دون تضمينها في الأنشطة والممارسات المختلفة.
 - نقص المعلومات الدقيقة عن احتياجات ومشكلات المجتمع.
 - قدم الهياكل التنظيمية في الجامعات، والتي لا تخدم المسؤولية المجتمعية للجامعات.
 - غياب المعايير المحددة للمسؤولية المجتمعية لأنشطة الجامعات.
 - ضعف تدريب منسوبي الجامعات على تفعيل المسؤولية المجتمعية.
 - نقص الموارد التي تلقاها الجامعة في أبواب الصرف الرسمية لتمويل شؤون المسؤولية المجتمعية.
 - عدم وجود نظام يقوم أداء الجامعات في أدوارها الثلاثة". (وسيلة، وإنصاف، 2020، ص 11).ثانيا الجانب التحليلي:
- تحليل وتفسير نتائج التساؤل الرئيسي: والذي يتحدد في الصيغة التالية: ما الإطار النظري للمسؤولية المجتمعية؟ وما دور الجامعات في تنمية وتعزيز المسؤولية المجتمعية؟
 - وللإجابة عن هذا التساؤل وكتابة توصيات الدراسة تم الاعتماد على:
 - الدراسات السابقة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتراث النظري المتضمن في الدراسات السابقة منها دراسة كل من (دليلة، ونوال، 2020)، (وسيلة، وبنزاي، 2020)، (الخطيب، 2019)، (ملحم، 2017)، (Grzes, & kruk, 2017)، (العبيد، 2016)، (محمد، 2016)، (عمران، ودكاك، 2014)، (Vasilescu, & Barna, , & Epure, & Baicu, Claudia 2010).
- "تلعب الجامعة دورا هاما في تطوير خدمة المجتمع وتقدمه من خلال إعداد القوى البشرية المؤهلة لذلك، من خلال تحقيق ثلاث وظائف أساسية هي: "التعليم الجامعي، البحث العلمي، خدمة المجتمع"، وأن من المفاهيم التي تعزز علاقة الطالب الجامعي بالمجتمع هو مفهوم المسؤولية المجتمعية.

حيث تساهم المسؤولية المجتمعية في صلاح المجتمع والأفراد بدور كبير، باعتبارها من القيم الاجتماعية التي حث المفكرون والقادة وعلماء الدين والنفس والاجتماع على أهميتها وضرورة الاتصاف بها. (العبيد، 2016).

ويعد مفهوم المسؤولية المجتمعية من المفاهيم المتأصلة في النظام الإسلامي، حيث يتداخل في هذا المفهوم عدة مفاهيم مثل: "تعزيز المدنية، الالتزام بالمواطنة، التطوع، النهج الأخلاقي"، وحتى قبل الإسلام كان العرب متفقين على عدد من السلوكيات والعادات المجتمعية الحميدة مثل: "التراحم، التصدق، العطف، الزكاة...، ودعا إلى أن يكون الفرد المسلم مسئولاً اجتماعياً، وأن يسعى لتحقيق ذلك من خلال التحلي بمعايير أخلاقية وضمير حي، يجعله يتصرف في عمله مع إحساسه بمسئوليته الأخلاقية في الأعمال التي يقوم بها والقرارات التي تصدر عنه." (العبيد، 2016).

وتعرف المسؤولية المجتمعية حسب الباحثتان بأنها: "مجموعة الأنشطة والخدمات المقدمة من طرف الجامعة إلى طلابها وأعضاء هيئة التدريس بهدف خدمة المجتمع وتنميته"، وللمسؤولية الاجتماعية مجموعة من الأهداف تتمثل في تكريس دور القطاع الخاص إلى جانب المؤسسات الحكومية والدولة، في بناء الوطن والإنسان انطلاقاً من مبدأ "كلنا شركاء...كلنا مسئولون"، وترسيخ فكرة مسؤولية الشركات ورجال الأعمال تجاه المجتمع، كمبدأ جديد في التخطيط، والعمل بعيداً عن المعنى المادي المجرد، وتسيط الضوء على كل نشاط يهدف للمساهمة في الحياة الاجتماعية أو البيئية في المجتمع، والتخفيف قدر الإمكان من المعاناة الإنسانية، والاقتراب من المجتمع، وتوثيق الروابط بين أفرادها، والحفاظ على الصحة العامة والبيئة، ومحاولة التخلص من التصرفات المخالفة للقانون والمضرة بالصالح العام، وتقليص هامش الأنانية والفردية، لصالح المحبة والتكافل والوعي الاجتماعي." (الخطيب، 2019).

والمسؤولية المجتمعية حسب بيرمان تتضمن التربية الوطنية حيث تعد المسؤولية المجتمعية أكثر شمولاً، أما عند تشامبان فقد تحدثت عن المسؤولية المدركة، وهي شعور الفرد بماهيته، التزاماته تجاه ذاته، وما يمكن أن يصيبها من اضطرابات، وما يمكن أن تحقق من انجازات، أما من وجهة نظر فلسفية فإن سارتر (الذي يعد من أبرز الفلاسفة الوجوديين المعاصرين)، قد ربط بين المسؤولية والحرية، ويجد بأنه طالما الإنسان حراً فهو يتحمل مسؤولية أفعاله كاملة لأن بدون مسؤولية تصبح الحرية فوضى ودمار على المجتمع، لذلك الحرية الكاملة تتبع المسؤولية الكاملة. (عمران، ودكك، ص 208).

"ومن أجل فهم المسؤولية المجتمعية بشكل صحيح حسب (grzes & kruk: 2017)، يجب أن نتذكر أن الجامعات عكس الشركات، فهي لا تركز على تعظيم الفوائد أو تقليل المخاطر، فالغرض الرئيسي هو تلبية متطلبات الاحتياجات المحددة لمتلقي خدماتهم، والحفاظ على اتصال منتظم مع البيئة المحيطة، ووفقاً ل(z.adilov)، يجب أن ترتبط المسؤولية المجتمعية للجامعة بأهداف مثل: ضمان جودة عالية للتعليم، ونقل المعرفة إلى الاقتصاد بهدف تحفيز نموها، وتعليم نخب المستقبل، وتنفيذ نشاط للاستراتيجيات الاجتماعية الموجّهة للطلاب والمحاضرين وموظفي الجامعة، وإزالة الحواجز الاجتماعية.

وهناك باحثون مثل: (I.giuffre & s.e ratou) يعتقدون أن التعليم العالي الذي يخدم التنمية الشخصية فقط قد لا يتم قبوله في الوقت الحاضر، لأن التغييرات الاجتماعية والثقافية في الاقتصاد القائم على المعرفة قد سرعت أيضا تطور العمليات التي تحدث في المنظمات، يجب أن يكون التطور الفكري للفرد مرتبطا بالتنمية المستدامة، ومكافحة الفقر، فضلا عن قضايا السلام وحقوق الإنسان، مثل هذا النهج معروف من قبل، على سبيل المثال اليونيسكو التي أعربت في عام (2009) عن اهتمامها بمبادئ الأداء الجامعي المتعلقة بالعيش في المجتمع (مثل الكرامة، والحرية والمواطنة الديمقراطية، والمشاركة والتعايش المتبادل والرفاهية والعدالة الاجتماعية، وقبول وتقدير التنوع)، ومع المحدد طابع قيم الجامعة مثل: الانخراط في البحث عن الحقيقة، والصدق، والكمال، والترابط، والتخصصات المتعددة). في مواجهة التغييرات العالمية". (grzes & kruk: 2017)

كما ورد في مقال (Vasilescu, & Barna, , & Epure, & Baicu, Claudia 2010) أن المسؤولية المجتمعية تذهب اليوم إلى ما هو أبعد من " العمل الخيري " في الماضي، فهي تتعلق بمساهمة الأعمال في التنمية المستدامة، وحول الحلول الاستباقية للتحديات المجتمعية والبيئية. "إذ تكمن أهمية المسؤولية المجتمعية في الدور الذي تحققه من حيث الشعور بالعدالة، والإقدام على العمل النابع من الحاجة الفعلية لأصحاب المصالح، فالكل يسعى إلى تحقيق نفس الهدف ما دام يلبي احتياجاته وتطلعاته، ما ينتج عملا جماعيا، يرقى بالمجتمع، ويزيد من رفاهية من يعيشون فيه. وللمسؤولية المجتمعية مستويات تنطلق من الحديث: "كلكم راع"، حيث قسمها "أمين" إلى المستويات الآتية:

- مسؤولية الفرد تجاه نفسه (الذات).
- مسؤولية الفرد تجاه الأسرة.
- المسؤولية تجاه الزملاء.
- المسؤولية تجاه الحي.
- المسؤولية تجاه الوطن.
- المسؤولية تجاه العالم.

ومن الملاحظ أن أمين ينطلق من الفرد، ويجعله الأساس في المسؤولية المجتمعية ليصل إلى مستوى العالمية، عن طريق التسلسل في دوره في المسؤولية الاجتماعية. (الذات، الأسرة، الحي، الوطن، العالم)، ولكل مستوى من هذه المستويات تشابك وتكامل مع الآخر، حيث يقول: "إن الفرد مسئول عن نفسه وعن عمله، وعن نشاطه، فال مستوى الجماعي للمسؤولية الاجتماعية فتكون الجماعة مسئولة عن أعضائها في جملتها، وعن كل عضو فيها، كما أنها مسئولة عن سلوكها وأعمالها وقراراتها، أما المستوى الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية، يقصد به مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة، حيث تركز المسؤولية

الاجتماعية على ارتباط الحقوق بالواجبات، فإشباع الاحتياجات وحل المشكلات لا بد أن يرتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم لإشباع حاجاتهم، وحل مشكلاتهم معتمدين على أنفسهم في ذلك". (العبيد، 2016).

إضافة للمستويات التي تتدرج فيها المسؤولية المجتمعية والتي وضحت من قبل، فهي أيضا تتكون من عناصر يعتمد كل منها على الآخر وهي: الاهتمام، الفهم، والمشاركة، وهذه العناصر تنطلق من أن حياة الإنسان في دنياه قائمة على الأمانة والمسؤولية، فهو مسئول عن أقواله وأفعاله، ومسئول عن سعيه ونشاطه في الحياة، يؤثر في حياة الجماعة إيجابا وسلبا باعتباره عضو فاعل ومسئول، وهو في نفس الوقت يتأثر بها، ولذا كان لزاما عليه أن يعمل لخيرها وتحقيق مصالحها، برعايته واهتمامه بها ومشاركة لها بإخلاص وثقة وإتقان.

بالإضافة إلى أبعاد المسؤولية المجتمعية المتمثلة في: " البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي "، فمن الواضح أنها شاملة كما أنها تتكامل مع بعضها البعض، فأبعادها نابعة من أصحاب المصالح، وتصيب في مصالحهم، وأصحاب المصالح هم المجتمع بذاته، والمجتمع له صلة بجميع النواحي (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية، القانونية، التعليمية، الاقتصادية، البيئية)، وهذه في مجملها تمثل أبعاد المسؤولية المجتمعية. " (ملحم، 2017، ص 11).

"ومن الملاحظ أن الجامعة لها دور في تعزيز وتنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلابها ومدرسيها، لأنها من أهم مراحل التعليم، إن لم تكن أهمها على الإطلاق علميا واجتماعيا، لأنها تأتي على رأس هرم التعليم، ولها دور مهم في تشكيل الشباب: علميا ودينيا وثقافيا واجتماعيا، نظرا لطبيعة طالب هذه المرحلة، ولعوامل وخصائص النمو، والتي تلخص في رغبة الطالب الجامعي في هذه المرحلة للإشباع العلمي والديني والاجتماعي والثقافي، (العبيد، 2016، ص 514)، كما أن الجامعة تواجه العديد من الصعوبات التي تحد من قدرتها على تفعيل المسؤولية الاجتماعية، وتأتي هذه الصعوبات من داخل الجامعات، وخارجها. (وسيلة، وبزاي، 2020 ص 11).

وقد توصلت بعض الدراسات كدراسة (ملحم، 2017) إلى أن دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي كان بنسبة (75.17%)، فهذا مؤشر على أن الجامعة تسهم في نشر الثقافة من خلال مشاركتها في الأنشطة المجتمعية الخيرية، وقيامها بالعديد من الفعاليات المجتمعية (مؤتمرات، مسابقات...)، وإجراء العديد من البحوث لصالح منظمات المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتوفر مصادر معلومات متنوعة لأفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى تشجيعها لموظفيها، والباحث واحد منهم، ليعملوا متطوعين في مؤسسات المجتمع المحلي، أما فيما يتعلق بدور الجامعة في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد يدل ذلك على أن الجامعة تقترح حلولاً واقعية لمعالجة مشكلات المجتمع الاقتصادية، وتقوم بإجراء العديد من البحوث المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيعها لكوادرها للإسهام في تطوير منظمات المجتمع المحلي، وقد أظهرت النتائج الدور الواضح للجامعة في تحقيق التقدم المجتمعي، ما قد يعني أن الجامعة

تعقد المؤتمرات العلمية المتعلقة بالقضايا المجتمعية، وكذلك الدورات العلمية المتقدمة لأفراد المجتمع المحلي، كما أنها تصمم برامج لتنمية مهارات العاملين في منظمات المجتمع المحلي، وتعد دورات تدريبية لتطوير أداء هؤلاء العاملين. وبخصوص مسؤولية الجامعة تجاه طلبتها، فقد كانت النسبة مرتفعة قدرت ب (77.36%)، فقد يرجع ذلك إلى المناخ التنظيمي الجيد والملائم الذي توفره الجامعة لطلبها، من حيث حرصها على تدريب طلبتها في منظمات المجتمع المحلي، وإلى ما توفره لهم من قاعات دراسية مناسبة من حيث (المساحة، التهوية، الإضاءة). وقواعد بيانات مجانية لهم، بالإضافة إلى المختبرات المجهزة بالأدوات والمستلزمات الضرورية للتعلم، أما فيما يتعلق بربط المادة العلمية بالمجتمع والبيئة، فقد أظهرت النتائج الدرجة المرتفعة من تحمل الجامعة لمسئوليتها المجتمعية تجاه طلبتها، وقد يكون ذلك ناتجا عن التحديات المستمرة التي تقوم بها الجامعة فيما يتعلق ببرامجها الأكاديمية، ومسافاتها التعليمية، ومن معرفة الباحث، فإن الجامعة توفر لطلبها برامج تدريبية في المنظمات المجتمعية (كجزء عملي من برامجهم الدراسية)، كما تتبع أساليب تعليمية متنوعة تؤثر إيجابا في جودة خريجها، وفي السياق ذاته، فإن الدرجة المرتفعة المتعلقة بتسيخ قيم المواطنة لدى طلبة الجامعة فقد يكون سببا توجيه الجامعة لطلبها نحو المشاركة الفعالة في خدمة مجتمعهم، وتشجيعها لهم على خدمته، وتوجيههم نحو المشاركة الفعالة في خدمة هذا المجتمع.

كما توصلت دراسة (دليلة، ونوال، 2020)، إلى أن أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة بسكرة يملكون إحساس وإدراك هام بالمسؤولية الاجتماعية خاصة نحو الجامعة، وذلك من خلال التفاعل الإيجابي مع كل ما تقدمه الجامعة في سبيل خدمة العلم والطالب والأستاذ والمشاركة في اللقاءات والاجتماعات التي ترتقي بالجامعة، وتعد مسؤولية الأستاذ الجامعي نحو الجامعة والطلبة والمجتمع، والعناية بها من أسس المسؤوليات التي يجب على مؤسسات التعليم العالي خاصة الاهتمام بها وإيلائها عناية فائقة بكل الوسائل المتاحة، كالأنشطة والملتقيات العلمية، وكل ما من شأنه زيادة الوعي وتقوية الإحساس بالمسؤولية، وحسن توظيفها في التفكير، والإبداع، والمشاركة الفعالة في الرأي العام، والإسهام في بناء المجتمع، وحل مشكلاته، والتشجيع على العمل الجماعي وخلق روح التعاون بين الأساتذة لتنمية روح المسؤولية الاجتماعية لديهم".

خاتمة وتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات في تعزيز وتنمية المسؤولية المجتمعية والتعرف على ماهيتها، من خلال تحليل مضمون نتائج الدراسات السابقة والتراث النظري المتضمن فيها ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجامعات لها دور في تعزيز وتنمية المسؤولية المجتمعية، من خلال القيام بالعديد من الفعاليات المجتمعية، وإجراء العديد من البحوث، وتوفير مصادر ومعلومات متنوعة لأفراد المجتمع، وتوفير قاعات دراسية مناسبة، وقواعد بيانات مجانية لهم، بالإضافة إلى المختبرات المجهزة والأدوات والمستلزمات الضرورية للتعلم، وتوجيههم نحو المشاركة الفعالة في خدمة مجتمعهم، وفي ضوء هذه النتائج أمكن من وضع التوصيات التالية:

- إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.
- ترسيخ قيم المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة من خلال تعزيز الثقافة الدينية لديهم.
- تضمين المناهج الدراسية للموضوعات التي تتناول أهمية تحمل المسؤولية الاجتماعية.

5. قائمة المراجع:

- حنفي، محمد ماهر (2017). المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في تحقيق التنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة. كلية التربية. جامعة بور سعيد.
- الخطيب، خليل محمد، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، د.ع. 2019، جامعة حضرموت، د.ب.
- دليلة، بركان ونوال، هاني، ممارسات المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم العالي " دراسة حالة "، الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر الجامعات الجزائرية في ظل ضمان الجودة واقتصاد المعرفة، 2020، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- الرمثي، سعد مبارك (2018). تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية، استرجعت من موقع: https://deu.journals.ekb.eg/article_17226_a3db4cd295313ccb3a355bcb40d39abb.pdf
- زروالي، وسيلة (2021). المسؤولية المجتمعية للجامعات في تنمية الوعي الديني ومواجهة التطرف الفكري لدى طلابها. مجلة أنثروبولوجية الأديان (2). 175-159.
- عبد القادر، حسين (2019). المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية وعلاقتها بالتنمية المستدامة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية (3). 179-157.
- العبيد، إبراهيم بن عبد الله (2016). تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السعودية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها. المجلة العلمية (4). 551-486.
- عمران، هاني ودكالك، أمل (2014). العلاقة بين المسؤولية المجتمعية وبعض المتغيرات لدى طلبة دبلوم التأهيل التربوي دراسة ميدانية على طلبة دبلوم التأهيل التربوي في جامعة تشرين. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (4). 201-225.
- محمد، مديحة فخري (2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس (80). 431-407.
- ملحم، محمود إبراهيم، درجة تحمل جامعة القدس المفتوحة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر موظفيها، المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، 2017، جامعة الزرقاء مع جامعة القدس المفتوحة، د.ب.
- وسيلة، زروالي وانصاف، بزاوي (2020). تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات الجزائرية في ظل تجارب بعض الجامعات العربية والأجنبية. المجلة الجزائرية للعلوم النفسية (1). 22-1.
- Grzes, Anna & kruk, Mark (2017). *Social Responsibility of Universities: The Case of The Faculty of Economics and Management, University of Bialystok. OPTIMUM. STUDIA EKONOMICZNE NR 5 (89). 165- 174.*
- Vasilescu, Ruxandra & Barna, , Cristina & Epure, Manuela & Baicu, Claudia (2010). *Developing university social responsibility: A model for the challenges of the new civil society. Procedia Social and Behavioral Sciences (2). 4177- 4182.*